

الكتاب الحموي للصحابي البريء

الكتاب الأول

الكتاب الحموي في التحرر العربي

عملية مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في الغواصات
عملية خوبية للذماء في الوراثة في أكثر شروع الفنية ابن مالك

تأليف

الدكتور محمود فوجال

أوستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة حلب كنديت بمودة الإسلامية بالأحمد

اضطلع السلف

الدّرایات النبویة لأدھاری النبویة
الکتاب الأول

الدّرایات النبویة في التحول العربي

دراية مستفيضة لظاهر الایشاد بالحدث في الغرب العربي
درایة نبوية لأدھاری الواردة في أكثر شروع الفقیہ ابن مالک

تألیف

الدکتور محمد فوجال

الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالحساء

اضواء السلف

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤١٧ / ١٩٩٧ م

يشرفنا طباعة البحوث العلمية والجامعية
والكتب المحققة على مخطوطات
ودفع الحقوق مقدماً أو قبل التوزيع

أنشأه السلف : الرياض - النسيم - شارع الأربعين بجوار بنده .

تلفون و فاكس ٢٣٢١٠٤٥ - ص . ب ٩١٦٦٧ الرمز البريدي ١١٦٤٣ .

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

- * المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي.
- * قطر: مكتبة ابن القيم . ت ٨٦٣٥٣٣ .
- * الكويت: دار إيلاف . ت ٤٧٧٧٥٥٩/٨ .
- * مصر: دار السلام . القاهرة . ت ٢٧٤١٥٧٨ .
- * باقي الدول: دار ابن حزم - بيروت . ت ٢٠١٩٧٤ .



النقدية

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ فَلَا مُضَلٌّ لَهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُؤْنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(١)
 ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نُفُوسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا، وَبَثَّ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾^(٢)، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قُلْوًا سَدِيدًا، يُصْلِخُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يَطْعَمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾^(٣).

وبعد فـ «القرآن الكريم» هو المصدر الأول لـ «النحو العربي»، وـ «الحديث النبوى» هو المصدر الثانى له، كما أنه في المرتبة الثانية بعد «القرآن الكريم» في البيان والفصاحة.

وهما ازدهار اللغة العربية، وسر تقدمها.

ولا يشك مسلم، ولا يرتاب، في أن فصاحة النبي - عليه السلام - لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في حديثه لا يقاريه أسلوب، فلقد مدث عليه الفصاحة رواقها، وشدث به البلاغة نطاقها، وهو المبعوث بالآيات الباهرة والمحجج، المنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج.

(١) آل عمران : ١٠٢.

(٢) النساء : ١.

(٣) الأحزاب : ٧١، ٧٠.

أما الصحابة والتابعون فقد كانت لغتهم العربية وصفاً غريزياً فيهم، لأنهم من العرب الخالص، لذا لم يكونوا في حاجة لقواعد يضبطون بها كلامهم. أما من جاء بعدهم فلا بد لهم من قواعد تضبط لهم طريق استعمال العرب في لسانها، ومعرفة أسلوب العرب في كلامها.

ولقد تناولت في كتابي «الحديث النبوى في النحو العربى» ظاهرة «الاحتجاج بالحديث النبوى، والاستشهاد به»؛ لأن علم الحديث الشريف، رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يتعتى به إلا كل خبر، ولا يُحَرَّمَ إلا كل عمر^(١)، ولا تفنى محاسنه على مر الدهر^(٢).

فالحديث النبوى كما أنه المصدر الثانى للتشريع واللغة بلا منازع. فكذلك هو المصدر النحوى في قولين من ثلاثة.

وسيبقى الحديث إلى جانب القرآن في الاستدلال والاحتجاج، حتى يرث الله الأرض ومن عليها، فالمиск بهما سر نجاح الأمة الإسلامية وتقدمها، مصداقاً لقوله - عليه السلام - : ﴿تَرَكْتُ فِيْكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُمَا : كِبَابُ اللَّهِ وَسَيْنَى﴾^(٣).

وقد قسمت الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوى، إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : صحة الاحتجاج بالحديث النبوى في النحو العربى.

ذهب إلى ذلك طائفة من النحاة، منهم : « ابن حروف » - ٦٠٩ هـ و « ابن مالك » - ٦٧٢ هـ، و « ابن هشام » - ٧٦١ هـ.

وهذا الاتجاه عليه المعول، وإليه المصير.

(١) العمر - بضم الغين - : غير المجرب .

(٢) انظر مقدمة « نسب الرواى » .

(٣) رمز « السيوطي » في « الجامع الصغير » بأنه أخرج « الحاكم » في « المستدرك » عن أبي هريرة ١ هـ. قاله النبي - عليه السلام - في حجة الوداع. وانظر « فيض القدير » ٣ : ٢٤١ .

وقد أفسح لنا « ابن مالك » دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدراً من مصادرها.

وليت شعري، من أولى من « ابن مالك » في عصره، بتمييز صحيح الحديث من زائفه !! وهو الذي ذكر بين طبقات الشافعية، وروى له « السيوطي » بعض الأحاديث بسنده، وتلمذ له الإمام « اليونيني » و « ابن جماعة »، وغيرهما من كبار الأئمة، وكتابه « شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح » خير دليل على أن الرجل لم يجر في غير ميدانه، ولم يتعلّق بما ليس من شأنه، بل إنه الإمام الذي يطمأن إليه فيما يأخذ وما يدع من أحاديث الرسول — عليه السلام — حين يرى الاستشهاد بشيء من هذه الأحاديث^(١).

وقال « ابن حزم » : « ... والذى لا شك فيه فهو أنه — عليه السلام — أفصح من أمرى القيس، ومن الشماخ، ومن الحسن البصري، وأعلم بلغة قومه من الأصمى، وأنى عبيدة، وأنى عبيد.

فما في الضلال أبعد من أن يحتاج في اللغة بالفاظ هؤلاء، ولا يحتاج بلفظه فيها — عليه السلام — فكيف وقد أضاف ربه — تعالى — فيه إلى ذلك العصمة من الخطأ فيها، والتأيد الإلهي، والنبوة والصدق ... »^(٢)

الاتجاه الثاني : رفض الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة.

ذهب إلى ذلك طائفة من النحاة، منهم : « أبو حيان » — ٧٤٥ هـ، و « أبو الحسن ابن الصائع » — ٦٨٠ هـ. وأولئك « السيوطي » — ٩١١ هـ بنقل كلامهما، واللهم به في كتبه، ظناً أنه من الفوائد الغربية، متلقياً له بالقبول تقليداً غافلاً عن أنه في هذا الباب لا يسمن ولا يغني.

(١) انظر تمهيد « ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكملة المقاصد » ٤٧ — ٤٨ .

(٢) « الإحکام في أصول الأحكام » ٥٣٩ — ٥٤١ .

وقد تعلق من قال بهذا الاتجاه بعلتئين :

• جواز الرواية بالمعنى.

• وقوع اللحن كثيراً في الأحاديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو.

ونحن نحْمِل مسؤولية هذا الرفض « أبا حيَان » و « ابن الصَّاغِع »؛ التَّقْلُد بالمعنى إنما كان في الصدر الأول، قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايتها تبديل لفظ بلطفه، يصح الاحتجاج به، فلا فرق. وادعاء وقوع اللحن في الحديث النبوي باطلٌ؛ لأن ذلك يمكن أن يتخرج على وجه من الموجوه النحوية الصحيحة، أو يتخرج على لغة عربية غير مشهورة.

والقول بأن في رواة الحديث أعاجم قول لا يُعْتَدُ به؛ لأن ذلك يقال في رواة الشعر والثر، اللذين يُحتجج بهما، فإن فيهم الكثير من الأعاجم، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدثاً من يعتد به أن يوضع في صف « حمَّاد الرواية » الذي كان يكذب، ويُلْحَنُ، ويُكسِرُ الشعر.^(١) وروى « الكوفيون » أن حمَّاداً الرواية كان حفِظ القرآن من المصحف، فكان يُصَحِّفَ تِيفَاً وثلاثين حرفاً.^(٢) ومع ذلك لم يتورع الكوفيون، ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بمروياته. ولكنهم تخرجوا في الاحتجاج بالحديث النبوي.

ولم ترتفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن، والاستقاء من ينبوعه الفياض، العذب الزلال، فأصبح زَعْنَةُ اللغة به خصيباً بقدر ما صار زَعْنَةُ النحو جديباً؟!

• ومن اطَّلعَ على منهج المحدثين في النقد، وطريقتهم في التعديل، ومبالغتهم في

(١) « مراتب النحوين » : ١١٨ .

(٢) « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » : ١٢ ، و « حماد » هذا هو حماد بن سابور بن المبارك، أبو القاسم (٩٥ - ١٥٥ هـ) وانظر ترجمته في « الأعلام » ٢ : ٢٧١ .

حقيقة الراوي، والأخذ بالظنة والتهمة في ردّ مروياته، يكاد يحزم بأن تحيز الكذب على الراوي المستجمع للشروط أمر لا يُصدق عقل، ولا يتفق عليه اثنان.

• ونحن لا نعذر القدامى في عدم احتجاجهم بالحديث، ولكن عدم مارستهم لهذا الفن الجليل صرفاً عن الاحتجاج به؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

الاتجاه الثالث : التوسط بين المنع والجواز

ومن أبرز من نهج هذا النهج «أبو إسحاق الشاطئي» — ٧٩٠ هـ فقد قسمَ الحديث إلى قسمين :

القسم الأول : ما يُعنِّي ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثاني : عُرف اعتناء ناقله بلفظه، لمقصود خاص، كالآحاديث التي قُصد بها فصاحتُه عليه السلام — والأمثال النبوية. وهذا يصح الاستشهاد به في النحو.

ثم أضاف «محمد الخضير حسين» — ١٣٧٧ هـ قسماً ثالثاً، هو في الواقع تفصيل لما أجمل «الشاطئي»، وقد عالج هذا الموضوع في «مجلة مجمع اللغة العربية» على خير ما يعالجها عالم ثبت،^(١) وانتهى من بحثه إلى النتيجة الآتية: من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة و (القواعد) وهي ستة أنواع :

أولها : ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحتته، ومحاسن بيانه.

ثانيها : ما يُروى من الأقوال التي يتبعُها.

(١) يقال : رجل ثبت — بسكن الباء — مُثبت في أمره. ورجل ثبت — بفتحتين — إذا كان عدلاً ضابطاً، والجمع : ثبات، مثل سبب وأسباب. مصباح (ثبات).

ثالثها : ما يُروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم. وما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى روایة الحديث بلفظه.

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، وتحدث ألفاظها. سواء أكان ذلك من لفظ النبي — ﷺ — أم الصحابة، أم التابعين، الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئه عربية لم يتشر فيها فساد اللغة، كـ «مالك بن أنس»، و«عبد الملك بن جریح»، و«الشافعی».

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يحيزون روایة الحديث بالمعنى. مثل : «ابن سيرين» و«علي بن المديني»، و«رجاء بن حيبة» ...

إلى غير ذلك من النتائج، وقد ذكرت في مكانها من هذا المؤلف، وأخيراً فلقد تعرضت لكثير من الشبهات والأراء، وناقشتها، وردت على الساقط منها، وبيّنت وجه الحق مدعوماً بالأدلة، والبراهين.

واشتمل هذا التأليف بعد هذه «التقديمة» على «تمهيد» ذكرت فيه «فصاحة النبي — ﷺ — وبلاهة قوله»، وإنما ذكرت هذا التمهيد بساطاً وتوضيحة لما سأبسطه من الاحتجاج بالحديث النبوی. لا لأنّ فصاحته، وبلاهة قوله، فهو أفعى من نطق بالضاد. لا ينزع في ذلك أحد.

وقد قسمت هذا التأليف إلى قسمين :

القسم الأول : (دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوی في النحو العربي)

و فيه ثلاثة أبواب :

الباب الأول : مدخل إلى علم النحو العربي.

و فيه ثلاثة فصول :

- الفصل الأول :** معرفة اللغة والإعراب أصل لمعرفة الحديث النبوى.
- الفصل الثاني :** فائدة تعلم النحو.
- الفصل الثالث :** آراء علماء الشريعة في تعلم النحو.
- الباب الثاني :** مدخل إلى علم الحديث النبوى.
- و فيه فصلان :
- الفصل الأول :** تعريف الحديث، والفرق بينه وبين الخبر والأثر.
 - الفصل الثاني :** تدوين الحديث النبوى.
 - تصحيح خطأ.
- الباب الثالث :** المحدثون يتمتعون بدقة منقطعة النظير.
- و فيه فصلان :
- الفصل الأول :** صفة روایة الحديث، وشرط أدائه.
 - آراء العلماء في روایة المعنى.
- و فيه مسائل :
- المقالة الأولى :** بيان ما يقوله من يروي حديثاً بالمعنى.
 - المقالة الثانية :** حكم اختصار الحديث الواحد.
 - ورواية بعضه دون بعض والزيادة فيه.
- المقالة الثالثة :** حكم تقطيع متن الحديث الواحد، وتفريقه في الأبواب.
- المقالة الرابعة :** طريق السلامة من اللحن والتصحيف في الحديث.
- المقالة الخامسة :** اللحن والتصحيف.
- المقالة السادسة :** تقوم اللحن بإصلاح الخطأ.
- المقالة السابعة :** اتباع الحديث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة.
- الفصل الثاني :** الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به.
- **طلب :** معنى الاستشهاد، والاحتجاج، والتثليل.
- وهذه الفصول والمسائل التي درسّتها شديدة المسّاس بظاهرة « الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوى ».

وَحِينَ أَبْحَثُ ذَلِكَ فَإِنِّي لَمْ أُخْرِجْ عَنْ إِطَارِ الْبَحْثِ النَّحْوِيِّ الْجَادُ الَّذِي فِيهِ أُوقَفْتُ
الْمَوْضُوعَ حَقْهُ مِنَ الْبَحْثِ وَالتَّقْيِبِ، مُعْتَصِمًا بِالصَّبَرِ، وَمُسْتَعِنًا بِاللَّهِ.

وَنَخَلَصْنَا مِنْ دِرَاسَتِهِ هَذِهِ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْمُسْلَمَاتِ الْأُولَى أَنَّ الْخَطَأَ وَاللَّحنَ لَمْ
يُقُلْهُ النَّبِيُّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — وَلَا أَصْحَابُهُ، وَلَا التَّابِعُونَ.

الْقَسْمُ الثَّانِي : (دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ لِلْأَحَادِيثِ النَّبُوَّيَّةِ الْوَارَدَةِ فِي أَكْثَرِ شِرُوحِ الْأَفْفَيَةِ
«ابن مالك»)

وَفِيهِ ثَمَانِيَّةُ وَثَلَاثُونَ بَاباً.

وَهَذِهِ الْأَبْوَابُ مُشَتَّمَلَةٌ عَلَى مَسَائِلٍ.
وَعَدْدُهَا : عَشْرُ وَمَائَةُ مَسَائِلٍ.

وَقَدْ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْمَسَائِلُ شَوَاهِدَ حَدِيثِيَّةَ نَبُوَّيَّةَ، مُبِينًا فِيهَا وَجْهَ
الْإِسْتِشَاهَدِ.

وَقَدْ افْتَصَرَتْ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْوَارَدَةِ فِي شِرُوحِ الْأَفْفَيَةِ التَّالِيَّةِ :

(١) «شِرْحُ الْأَفْفَيَةِ ابنِ مَالِكٍ»

وَمُؤْلِفُهُ : «مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مَالِكٍ، بَدْرُ الدِّينِ، ابْنُ جَمَالِ الدِّينِ» —
٦٨٠ هـ.

(٢) «تَوْضِيْحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ»، بِشِرْحِ الْأَفْفَيَةِ ابنِ مَالِكٍ» وَمُؤْلِفُهُ : «الْخَيْرُ
ابْنُ قَاسِمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ الْمَرَادِيِّ»، الْمُعْرُوفُ بِابْنِ أُمِّ قَاسِمٍ» —
٧٤٩ هـ.

(٣) «أَوْضَعُ الْمَسَالِكَ إِلَى الْأَفْفَيَةِ ابنِ مَالِكٍ»
وَمُؤْلِفُهُ : «عَبْدُ اللَّهِ، جَمَالُ الدِّينِ، أَبُو حَمْدٍ، ابْنُ هَشَامِ الْأَنْصَارِيِّ» —
٧٦١ هـ.

(٤) «شِرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى الْأَفْفَيَةِ ابنِ مَالِكٍ»
وَمُؤْلِفُهُ : «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَقِيلِ الْهَاشَمِيِّ» — ٧٦٩ هـ.

(٥) «الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ فِي شِرْحِ الْخَلَاصَةِ الْكَافِيَّةِ»

مؤلفه : « إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، أبو إسحاق الشاطبي » —
٧٩٠ هـ.

(٦) « شرح الأشموني على ألفية ابن مالك »
مؤلفه : « نور الدين، علي بن محمد، أبو الحسن الأشموني » — نحو
٩٠٠ هـ وقيل في وفاته غير ذلك.
وبنهاية المطاف عقدت « خاتمة » يبنت فيها التائج التي وصلت إليها من
بحثي.
ثم يجيء دور المحتوى العام .

• وبهذا أكون قد استوعبت في هذا الكتاب : دراسة ظاهرة الاستشهاد
بالحديث عند النحاة، وما يتصل بهذه الظاهرة، مع المناقشات السديدة، والآراء
المفيدة، كما درست طائفة كبيرة من الأحاديث التي استشهد بها شراح الألفية،
وعنيت بتأريخها عنابة تامة من المصنفات الحديثية.

وفي الختام : أستغفر الله العظيم مما طغى به القلم، أو زل به الفكر، على أنه
قد قيل : ليس من الدخل^(١) أن يطغى قلم الإنسان، فإنه لا يكاد يسلم منه أحد.

قال « ابن الأثير » في « المثل السائر » :
« ليس الفاضل من لا يغلط ، بل الفاضل من يعده غلطه »

في أبها ٢٣ من جمادى الأولى سنة ١٤٠٢
وكتبه
أ. د محمود فجال

(١) العيب.

تمهيد

فصاحة النبي ﷺ وبلاعنة قوله

منح الله — سبحانه وتعالى — نبيّنا — ﷺ — من كمالات الدنيا والآخرة ما لم يمنحه غيره من قبله أو بعده، فمن ذلك كلامه المعتمد، وفصاحته المعلومة. وكلام النبوة دون كلام الخالق، وفوق كلام فصحاء الخلقين، فيه جوامع الكلام، ومعجزات البلاغة والفصاحة.

وهو كثير مستفيض، وحصر البلوغ من كلام النبوة متشعب مُغَيْرٌ، لأنَّه كُلُّه بلاغٌ صحيح^(١).

والنبي — ﷺ — أَفْصَحُ الْأَرْبَابِ قَوْلًا، وَأَيْثَنْهُمْ كَلَامًا، وَأَعْلَاهُمْ بِلَاغَةً.
وقد وصف «المجاحظ» — ٢٥٥ هـ — كلام النبي — ﷺ — فقال : «... هو الكلام الذي قلل عدد حروفه، وكثُر عدد معانيه، وجَلَ عن الصنعة، وزُرِّه عن التكليف ، وكان كما قال الله — تبارك وتعالى — قل يا محمد : ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمَكْلُوفِينَ﴾^(٢)، فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أهل التعجب^(٣)، واستعمل المبسot في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشى، ورغم عن الهجين السُّوقِيِّ، فلم ينطِقُ إِلَّا عن ميراث حكمت، ولم يتكلُّم إِلَّا بكلام قد خُفَّ بالعصمة، وشَيَّدَ بالتأييد، وُسْرَ بال توفيق.

وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشّاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلابة، وبين حُسن الإفهام، وقلة عدد الكلام.

(١) «لباب الأدب» ٣٢٠ - ٣٣٤.

(٢) سورة «ص» : ٨٦.

(٣) التعجب كالتعجب، وهو أن يتكلّم بأقصى قدر فمه.

وهو مع استغناه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته، لم تسقط له
كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجّة، ولم يقُم له خصم، ولا أفحمه خطيب،
بل يُبَدِّل الخطاب الطوّال بالكلم القصار. ولا يلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه
الخصم، ولا يحتاج إلا بالصدق. ولا يطلب الفَلْج^(١) إلا بالحق، ولا يستعين
بالخِلَايَة، ولا يستعمل المواربة، ولا يهْمِزُ ولا يلمِز^(٢)، ولا يُعطيء ولا يُعجل، ولا
يُسْهِبُ ولا يُخْصِر^(٣)، ثم لم يسمع الناشر بكلام قطْ أعمَّ نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا
أغْدَلَ وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً،
ولا أفصح معنىًّا، ولا أبين عن فحواه^(٤)، من كلامه — عَلَيْهِ — «^(٥)

وقال «القاضي أبو الفضل عياض» — ٥٤٤ هـ : «وأما فصاحة
اللسان، وبلاعنة القول، فقد كان — عَلَيْهِ — من ذلك بال محل الأفضل،
والوضع الذي لا يُجهل، سلاسة^(٦) طَبْع، وبراعة^(٧) مُنْزَع^(٨)، وإيجاز مقطع^(٩)،
ونصانعة لفظ، وجزالة قول، وصحّة معانٍ، وقلة تكليف، أوتى جوامع الكلم^(١٠)،
وخصوص بيدائع الحكم، وعلم السنّة العَرَب، فكان يُخاطبُ كُلَّ أُمَّةٍ منها بلسانها،
ويُحاورُها بلُغِتها، ويُبَارِيهَا في مُنْزَع بلاعنتهَا، حتى كان كثيرٌ من أصحابه يسألونه

(١) الفَلْج : الفوز والظفر.

(٢) الْهَمْز : الغيبة في العيّة، واللَّمْز : العيب في الحضرة.

(٣) حصر يحصر حسراً، من باب تعب : عي في كلامه.

(٤) فحواه : معناه.

(٥) «البيان والتبيين» ٢ : ١٧ - ١٨.

(٦) سلاسة : سهولة.

(٧) «البراعة» مصدر «بُرُّع» أي : فاق.

(٨) المُنْزَع : المأخذ.

(٩) مقطع : تمام الكلام.

(١٠) جمع : جامعه، أي : أوتى الكلم الجوامع للمعنى.

في غير موطن عن شرح كلامه، وتفسير قوله. من تأمل حديثه وسيره^(١) علِمَ ذلك
وَتَحْقَّقَهُ...

وأما كلامه المعناد وفصاحتُه المعلومة، وجامع كلامه المأثور، فقد أَلْفَ
الناسُ فيها الدواوين، وجُمِعَتْ في ألفاظها ومعانِيَها الكثُرُ، ومنها ما لا يُوازِي^(٢)
فصاحةً، ولا يُبَارِي بِلَاغَةً...

وقد روت الكافية عن الكافية^(٣) من مقاماته، ومُحاضراته، وخطبه،
ومُخاطباته، وغُهُورِه ما لا خلاف أنه نَزَلَ من ذلك مرتبة لا يُقاسُ بها غيره، وحازَ
فيها سبقاً لا يُقْدِرُ قدرُه.

وقد جُمِعَتْ من كلماته التي لم يُستَبِقْ إليها، ولا قَدَرَ أحدٌ أن يُفْرِغَ في قالبِه
عليها... ما يدرك الناظر العجب في مضمونها، ويذهب به الفَكْرُ في أداني
جِحَّيمَها...

فَجَمِعَ له بذلك — عليه — قوَّةُ عَارِضَةِ الْبَادِيَةِ وَجَزَائِهَا، وَنَصَاعَةُ
الْفَاظِ الْحَاضِرَةِ، وَرَوْقَنُ كلامِها، إِلَى التَّأْيِيدِ الإلهيِّ الَّذِي مَدَدَهُ الْوَحْيُ الَّذِي لَا
يُحِيطُ بِعِلْمِهِ بَشَرٌ.

وقالت «أم مَعْبُد»^(٤) في وصفها له — عليه — :
حُلُوُ الْمَنْطِيقِ، فَصَلِّ، لَا نَزَرٌ^(٥)، لَا هَذْرٌ^(٦)، كَانَ مَنْطِيقَهُ حَرَّازٌ نُظِمَّنَ،
وَكَانَ جَهِيرَ الصُّوتِ، حَسَنَ النَّفَعَةِ — عليه — .^(٧)

(١) جمع سيرة.

(٢) يوازِي : يُمَاثِلُ وَيَقَابِلُ.

(٣) الكافية : جمع من الناس، يقال : لقيتهم كافية، أي : جمعهم.

(٤) «أم مَعْبُد الْحُرَّاجِيَّةِ» من رَبَّاتِ الْفَصَاحَةِ وَالْبِلَاغَةِ انظر «أعلام النَّسَاءِ» ٥ : ٦٢.

(٥) نَزَرٌ : قليل.

(٦) هَذْرٌ : مصدر هذر إذا كفر كلامه.

(٧) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» ١ : ٧٠ - ٨١.

وقال « مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير » — ٦٠٦ هـ : « ... وقد عرفت — أيدك الله وإيانا بلطفه وتوفيقه — أن رسول الله ﷺ كان أفعص العرب لساناً، وأوضأهم بياناً، وأغذبهم نطقاً، وأسدلهم لفظاً، وأئنهم لهجة، وأقومهم حجّة، وأغرفهم موقع الخطاب، وأهدامهم إلى طرق الصواب، تأييداً إلهياً، ولطفاً سماوياً، وعناية ربانية، ورعاية روحانية، حتى لقد قال له « عليٌّ » — كرم الله وجهه — وسمعه يخاطب وقد بنى تهداً — : يا رسول الله، نحن بنو أبٍ واحد، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره ! فقال : « أدبني ربي فأحسن تأدبي^(١)، ورُيئت فيبني سعد ».

فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، وبيان بطنهم، وأخذهم، وقصائهم، كلاً منهم بما يفهمون، ويحادثهم بما يعلمون. وهذا قال — صدق الله قوله — : « ألمت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم »^(٢) فكان^(٣) الله — عز وجل — قد أعلم ما لم يكن يعلمه غيره منبني أبيه، وجمع فيه من المعارف ما تفرق ولم يوجد في قاصي العرب ودانيه. وكان أصحابه — رضي الله عنهم — ومن يفدي عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله، وما جهلواه سأله عنه فيوضحو لهم^(٤).

وقال « مصطفى صادق الرافعي » — ١٣٥٦ هـ (بتصرف) : « ولا نعلم أن هذه الفصاحة قد كانت له ﷺ إلا توفيقاً من الله، وتوفيقاً، إذ ابتعثه للعرب، وهم قوم يقادون من أستهم، وهم المقامات المشهورة في البيان

(١) أخرجه « العسكري » في « الأنفال » عن « علي » — رضي الله عنه — مرفوعاً، في حديث طويل، وسنه ضعيف. وقال في « الباقي » لـ « السيوطي » : معناه صحيح، لكن لم يأت من طريق صحيح. « المقاصد الحسنة » ٢٩، « كشف الخفاء » ١ : ٧٠، و « تميز الطيب من الخبيث » ١٢.

(٢) عزاه الحافظ « ابن حجر » لـ « مسند الحسن بن سفيان » عن « ابن عباس ». وسنه ضعيف جداً. ولـ « الديلمي » في « مسنه » عن « ابن عباس » رفعه : « يا ابن عباس لا نحدث قوماً حدثنا لا تتحمله عقولهم ». « المقاصد الحسنة » ٩٣، و « كشف الخفاء » ١ : ١٩٦.

(٣) لعلها تصحيف، وصوابها : « فكان » بلا همزة، لما لا يخفى.

(٤) مقدمة « النهاية في غريب الحديث والأثر ».

والفصاحة، ثم هم مختلفون في ذلك على تفاوت ما بين طبقاتهم في اللغات، وعلى اختلاف مواطنهم، فمنهم الفصيح والأفصح، ومنهم الجافي والمضطرب، ومنهم ذو اللوثة، والخالص في منطقه، إلى ما كان من اشتراك اللغات وانفرادها بينهم، وتخصص بعض القبائل بأوضاع، وصيغ مقصورة عليهم، لا يساهمهم فيها غيرهم من العرب، إلا من خالطهم، أو دنا منهم دون المأخذ.

فكان — عليهما السلام — يعلم كل ذلك على حّقه، كأنما تكشفه أوضاع اللغة بأسرارها، وتبادره بحقيقتها؛ فيخاطب كلّ قوم بلحنهم، وعلى مذهبهم، ثم لا يكون إلا أصححهم خطاباً، وأسدّهم لفظاً، وأينهم عبارة، ولم يُعرف ذلك لغيره من العرب، ولو عرف لنقلوه وتحذّلوا به، واستفاض فيهم.

ومثل هذا لا يكون لرجل من العرب إلا عن تعلم، أو تلقين، أو رواية، عن أخياء العرب، حياً بعد حي، وقبلاً بعد قبيل، حتى يُفلّي لغاتهم، ويقتبّع مناطقهم، مستفرغاً في ذلك، متوفراً عليه، ومعلوم أنه — عليهما السلام — لم يتهيأ له شيء من ذلك... والذي خُص به النبي — عليهما السلام — من ذلك قد كان توفيقاً وإلهاماً من الله، فقد علمه الله أشياء كثيرة لم يكن يعلمها، حتى لا يعيبها بقوم إن وردوا عليه، ولا يحصر إن سألوه، ويكون في كل قبيل منهم؛ لتكون الحجة به أظهر، والبرهان على رسالته أوضح، وذلك خاص له من دون العرب. فهذه واحدة.

وأما الثانية فقد كان — عليهما السلام — في اللغة القرشية التي هي أفعى اللغات وألينها، بالمنزلة التي لا يدافع عنها، ولا ينافس فيها، وكان من ذلك في أقصى النهاية، وإنما فَضَلَّهم بقوّة الفطرة، واستمرارها وتمكّنها، مع صفاء الحسّ، ونفاد البصيرة، واستقامة الأمر كلّه، بحيث يُصرّف اللغة تصريحاً، ويديرها على أوضاعها، ويشقق منها في أساليبها ومفرداتها مالاً يكون لهم إلا القليل منه؛ لأنّ القوّة على الوضع، والكافية في تشقيق اللغة وتصارييف الكلام، لا تكون في أهل الفطرة مزاولةً ومعاناةً، ولا بعد نظر فيها، وارتكاب لها، إنما هي إلحاد بمقدار، ثُمَّ هي له الفطرة القوية، وتعين عليه النفس المجتمعة، والذهن الحادُّ، والبصر النّفاذ، فعلى حسب ما يكون

للعربي في هذه المعاني، تكون كفايته، ومقدار تسلیمه في باب الوضع.

وليس في العرب قاطبة من جمع الله فيه هذه الصفات، وأعطاه الحالص منها، وخصه بجملتها، وأسس له مآخذها، وأخلص له أسبابها، كالنبي — عليه السلام — فهو اصطنعه لوحيه، ونَصْبَهُ لبيانه، وخصه بكتابه، واصطفاه لرسالته، وماذا عسى أن يكون وراء ذلك في باب الإلهام، وجام الطبيعة، وصفاء الحاسة، وثقوب الذهن، واجتماع النفس، وقوة الفطرة، ووثاقة الأمر كله بعضه إلى بعض.

ولا يَدْهِيْنَ عنكَ أَنَّ النَّشَأَةَ الْلُّغُوِيَّةَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مَا بَعْدَهَا، وَأَنَّ أَكْبَرَ الشَّأْنَ فِي اِكْتَسَابِ الْمَنْطَقَ وَاللُّغَةَ، لِلطَّبِيعَةِ وَالْمُخَالَطَةِ وَالْمُحَاكَاهَ، ثُمَّ مَا يَكُونُ مِنْ سُموَ الْفَطْرَةِ، وَقَوْتَهَا، فَإِنَّمَا هَذِهِ سَبِيلَهُ : يَأْتِي مِنْ وَرَائِهَا، وَهِيَ الْأَسْبَابُ إِلَيْهِ ؛ وَقَدْ نَشَأَ النَّبِيُّ — عليه السلام — وَتَقْلُبَ فِي أَفْصَحِ الْقَبَائِلِ وَأَخْلَصَهَا مِنْطَقًا، وَأَعْذَبَهَا بَيَانًا، فَكَانَ مُولَدُهُ فِي بَنِي هَاشِمٍ، وَأَخْوَاهُ فِي بَنِي زَهْرَةٍ، وَرَضَاعُهُ فِي سَعْدٍ بْنِ بَكْرٍ، وَمِنْشُؤُهُ فِي قُرَيْشٍ، وَمِنْزُوجُهُ فِي بَنِي أَسْدٍ، وَمِهَاجِرَتُهُ إِلَى بَنِي عُمَرٍ، وَهُمُ الْأُوسُ وَالْخَزْرَجُ مِنَ الْأَنْصَارِ، لَمْ يَخْرُجْ عَنْ هُؤُلَاءِ فِي النَّشَأَةِ وَاللُّغَةِ ؛ وَلَقَدْ كَانَ فِي قُرَيْشٍ وَبَنِي سَعْدٍ وَحْدَهُمْ مَا يَقُومُ بِالْعَرَبِ جَمِيلًا، وَلَذَا قَالَ — عليه السلام — : « أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبَ، بِيَدِ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ بْنِ بَكْرٍ »^(۱).

وهو قول أرسله في العرب جميعاً، والفصاحة أكبر أمرهم، والكلام سيد عملهم، فما دخلتهم له حمية، ولا تعاظمهم، ولا رددوه، ولا غضبوا منه، ولا وجدوا إلى

(۱) هم بنو سعد بن بكر، و كانوا من العرب الضاربة حول مكة، وكان أطفال القرشين يتبدلون فيهم وفي غيرهم، يطلبون بذلك نشأة الفصاحة، ولا يزال كبراء مكة إلى اليوم يرسلون أحداهم إلى أماكن هذه القبائل من الباادية، وخاصة إلى قبيلة عدوان في شرق الطائف، وهي قرية من بني سعد، وإنما يطلبون بذلك إحكام اللهجة العربية، وصححة النشأة، وحرمة التزعع. وما إليها مما هو الأصل في هذه العادة يتوارثونها في التربية العربية من قديم.

وبعد سعد هؤلاء غير بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم، الذين من لغتهم إبدال الخاء هاء لقرب المخرج، ولبس لغتهم خالصة في الفصاحة، والرواية جميعاً على أن بني سعد منحوا من بين قبائل العرب بالفصاحة، وحسن البيان. أهـ
« الرافعي ».

نقضه سبيلاً، ولا أصابوا للتهمة عليه طريقاً، ولو كان فيهم أفسح منه لعارضوه به، ثم جعلوا من ذلك سبباً لنقض دعوته، والإنكار عليه، غير أنهم عرروا منه الفصاحة على أتم وجهها، وأشرف مذاهبها، ورأوا له في أسبابها ما ليس لهم، ولا يتعلّقون به، ولا يطيقونه، وأدّى ذلك أن يكون قوي العارضة، مستجيب الفطرة، ملهم الضمير، متصرف اللسان، يضعه من الكلام حيث شاء، لا يستقرّ في بيانه معنى، ولا ينذر في لسانه لفظ، ولا تغيب عنه لغة، ولا تضرب له عبارة، ولا ينقطع له نظم، ولا يشوبه تكليف، ولا يشق عليه منزع، ولا يعتريه ما يعتري البلوغ في وجوه الخطاب، وفنون الأقوال، من التخاذل، وتراجع الطبع، وتفاوت ما بين العبارة والعبارة، والتكرر لمعنى بما ليس منه، والتحريف لمعنى آخر بالقص فيه، والعلو في موضع، والنزول في موضع، إلى غير ذلك.

وقد نزه — ﷺ — عن جميعها، وسلم كلامه منها، وخرج سبكه خالصاً لا شوب فيه، وكأنما وضع يده على قلب اللغة ينبعض تحت أصابعه. ولو هم اطلعوا منه على غير ذلك، أو ترامى كلامه إلى شيء من أضداد هذه المعانى لأطّالوا في رد فصاحتهم، وعرضوا، ولكن ذلك مأثراً عنهم، دائراً على أستههم، مستفيضاً في مجالسهم ومناقلاتهم، ثم لردوه عليه القرآن، ولم يستطع أن يقوم لهم في تلاوته وتبيينه، ثم لكان فيهم من يعيّب عليه في مجلس حديثه، ومحاضرة أصحابه، أو ينتقص أمره، ويغضّ من شأنه، فإنّ القومَ حُلْصٌ لا يستجيبون إلا لأفصحهم لساناً، وألينهم بياناً، وخاصة في أول البوءة، وحدثان العهد بالرسالة، فلما لم يعترضه شيء من ذلك، وهو لم يخرج من بين أظهرهم، ولا جلا عن أرضهم، ورأينا هذا الأمر قد استمرّ على سنته، واطرد إلى غايتها، وقام عليه الشاهد القاطع من أخبارهم، علمنا قطعاً وضرورة أنه — ﷺ — كان أفسح العرب، وأنه آية من آيات الله، لأولئك القوم، و « كذلك يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لِعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ »⁽¹⁾ (*) .

(1) البقرة : ١٨٧ .

(*) « تاريخ أدب العرب » ٢ : ٢٨٣ - ٢٨٧ .

● وقال الأستاذ محمود محمد شاكر في مقال «المقتطف» (عدد يوليو سنة ١٩٣٤ ص ١١٤ - ١١٥) :

«إن اتساع الفكرة في هذا الزمن، ثم بساطتها، ثم خفاء موضع الفلسفة العالية فيها، ثم تغلغل النظرة الفلسفية إلى أعماق الحقيقة الحية في الكون : هو رأس ما يمتاز به كبار الأفذاذ والبلغاء في عصرنا هذا. وهو النوع الذي لم تعرفه العربية إلا في القليل من شعرائها، وفي القليل من شعر هؤلاء الشعراء، وليس في العربية من هذا النوع إلا معجزتان : إحداهما : القرآن، والأخرى : ما صح من حديث الرسول - ﷺ - ، ففيهما وحدهما تبلغ الفكرة في نفسها، ثم بتعبيرها وألفاظها، ثم بشمول معانيها لجميع الحقائق الواشحة بها، ثم بتثنيمها في ألفاظها وكلماتها تسمة الروح العطر في جو السحر، ثم فوق ذلك كله البساطة واللين والتقارب والتعاطف بين هذه المعاني كلها — نقول : يبلغ هذا كله مبلغاً يكون منه ما هو كنسيم الجنة في طبيه ونعمته، ويكون منه ما هو كحز الموسي في علائق القلوب، ويكون منه ما هو كالنار تستعر وتتلذع، ويكون منه ما يتنظم البنيان الإنساني البليغ المتفهم فيه هزّ الزلزلة أعصاب الأرض، وبهذا كان القرآن معجزاً، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ويمثله كان حديث الرسول - ﷺ - هو ذروة البلاغة البشرية التي تتقطع دونها أنفاق الرجال »^(١).

★ ★ ★

وأخيراً ما أثمرت بلاغة مثل ما أثمرته بلاغة السماء في القرآن الكريم، ثم بلاغة الأرض في كلامه — ﷺ — .

ولم يأت عن أحد من روائع الكلم مثل ما جاء عنه — ﷺ — .

★ ★ ★

(١) التعريف بكتاب «مفتاح كنز السنة» : د، هـ للصحابي أحمد محمد شاكر.

الفِرْمَ الْأُول

دِرَاسَةٌ مُسْتَفِيضةٌ لِظَاهِرَةِ الْاِسْتَشَاهَادِ
بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فِي النَّحْوِ الْعَكْرَنِيِّ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ :

(الْبَابُ الْأُولُ): مَدْخَلٌ إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

(الْبَابُ الثَّانِيُّ): مَدْخَلٌ إِلَى عِلْمِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ.

(الْبَابُ الثَّالِثُ): الْمُحَدِّثُونَ يَتَمَتَّعُونَ بِدِقَّةٍ مُنْقَطِعَةٍ النَّظِيرِ.



البُلْبُلُ الْأَوَّلُ

مَدْخَلُ الْمُعْلَمِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فَصُولٍ :

(الفصل الأول) : معرفة اللغة والإعراب أصل لمعرفة الحديث التبوي.

(الفصل الثاني) : فائدة تعلم النحو.

(الفصل الثالث) : آراء علماء الشريعة في تعلم النحو.

الفصل الأول :

معرفة اللغة والإعراب أصلٌ لمعرفة الحديث النبوى

● «النحو» دعامة العلوم العربية، وقائمة الأعلى، ولن تجد منها علماً يستقلُّ بنفسه عن «النحو»، أو يستغنى عن معونته، أو يسير بغير نوره وهداه.

وجميع العلوم النقلية — على جليل شأنها — لا سبيل إلى استخلاص حقائقها، والنفاذ إلى أسرارها، بغير هذا العلم، فهل ندرك كلام الله — تعالى — وفهمُ دقائق التفسير، وأحاديث الرسول — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — وأصول العقائد، وأدلة الأحكام، والفقه الإسلامي، والبحوث الشرعية، إلَّا بإلهام النحو، وإرشاده؟.

و «النحو» وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوي، وعماد البلاغي، وأدأة المشرع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم الشرعية والعربية جمِيعاً. فليس عجيباً أن يصفه الأعلامُ السابقون بأنَّه : «قانون اللغة، وميزان تقويمها»^(١)، وأن يفرغ له العبارة من أسلافنا، يجمعون أصوله، ويثبتون قواعده، ويرفعون بنائه شامخاً، ركيناً، في إخلاص نادر، وصبر لا ينفد^(٢).

● قال «أحمد بن علي القلقشندى» — ٨٢١ هـ:

«وما يحتاج إليه الكاتب «النحو»، والأخذ منه بالحظ الوافر، وصرف اهتمامه إلى القدر الكافى منه».^(٣)

(١) «صبح الأعشى» ١ : ١٦٧.

(٢) مقدمة «النحو الوافي» بتصريف.

(٣) «ضوء الصبح المسفر» ٥٨.

● وقال « شهاب الدين محمود الحلبي » — ٧٢٥ هـ :

« ويتبع ذلك^(١) قراءة ما يتفق له من كتب « النحو » التي يحصل بها المقصود من معرفة العربية، بحيث يجمع بين طرفي الكتاب الذي يقرؤه، ويستكمل استشراحته، ويكتب على الإعراب ويلازمُه، و يجعله دأبه، ليترسم في فكره، ويدور على لسانه، وينطلق به عقال قلِّمه وكَلِّمه، ويزول به الوهم عن سجيته، ويكون على بصيرة من عبارته، فإنه لو أتى من البراعة بأتم ما يكون، ولَحَنْ ذهبت محسن ما أتى به، وانهدمت طبقة كلامه، وألقى جمِيع ما يحسن، ووقف به عند ما جهله »^(٢).

● وقد كان الجهابذة من أسلافنا يتباهاون بمعرفته.

ففي أول مقدمة « تدريب الراوي » يتحدث « السيوطي » — ٩١١ هـ — رحمه الله — بأنه عَبَرَ لجة قاموس « علم الحديث الشريف » حيث وقف غيره بشاطئه، ولم يكتف بورود مجازيه، حتى يَقُرَرَ عن منبعه ومناسشه... ثم قال : مع ما أُمْدِنَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْعِلُومِ، فَذَكَرَ التَّفْسِيرَ... وَالْعِلُومَ... وَالْفَقَهَ... وَالْلُّغَةَ... وَالنَّحْوَ الَّذِي يَفْتَضِحُ فَاقِدُهُ بِكَثْرَةِ الزَّلْلِ، وَلَا يَصْلُحُ الْمُدِحَّثُ لِلْحَانِ.

وقال « الجاحظ » — ٢٥٥ هـ : « كان أَيُوب السختياني يقول : تعلَّموا النحو ؛ فإنَّه جمال للوضعِ، وتركه هجنة للشَّرِيفِ »^(٣).

(١) أي : الآلات والأصول التي يحتاجها من يريد أن يكون منشئاً وكاتباً.

(٢) « حسن التوصل إلى صناعة الترسيل » ، ٨٠ ، وهذا النص نقله « الفلقشندي » في « ضوء الصبح المسفر » ، ٥٨ ، معزواً لـ : « حسن التوصل ».

(٣) « البيان والتعين » ، ٢١٩ : ٢.

ومن كلام « مالك بن أنس » — ١٧٩ هـ :
« الإعراب حلى اللسان ، فلا تمنعوا المستكم حليها »^(١).
وقال « عمر » — رضي الله عنه — ٢٣ هـ :

« تعلموا اللحن والفرائض ، فإنه من دينكم ».

قال « يزيد بن هارون » — ٢٠٦ هـ : اللحن هو اللغة^(٢).

وقال « أبو إسحاق الشاطبي »^(٣) : « إن هذه الشريعة المباركة عربية ،
فمن أراد تفهمها فمن جهة لسان العرب يفهم ، ولا سبيل إلى تطلب فهمها من
غير هذه الجهة »^(٤).

(١) « صبح الأعشى » ١ : ١٦٩.

(٢) « صبح الأعشى » ١ : ١٤٨ : وفيه : أخرجه « ابن أبي شيبة ».

(٣) « الشاطبي » نسبة لمدينة « شاطبة » ، وهي مدينة كبيرة ، ذات قلعة حصينة ، بشرق الأندلس ، يخترق
بطاحتها واد عليه بساتين جميلة . خرج منها جماعة من العلماء ، واستولى عليها الإفرنج : ٦٤٥ هـ فمن
مؤلء صاحب الترجمة « إبراهيم بن موسى بن محمد الْجُنْيِي ، الغرناطي ، أبو إسحاق » (المتوفى :
٧٩٠ هـ) الشهير بالشاطبي ، الحافظ ، الأصولي ، اللغوي . كان بارعاً في العلم ، وهو من أفراد العلماء
المحققين للآثار ، له القدم الراسخ والإمامية العظيمة في الفنون .

من كتبه « المواقفات » تحسُّ حين تقرؤه أنك تتلقى الشريعة من إمام أحكم أصولها خبرة ، وأشرب
مقاصدها دراية . و « المجالس » شرح به كتاب البيوع من « صحيح البخاري » . و « الاعتصام » .
و شرح الألفية المسماة : « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية » مخطوط في خمسة مجلدات
ضخم ، كتبت سنة ٨٦٢ هـ ، والنسخة نفيسة موجودة في خزانة الرباط (الرقم ٦ جلاوي) .

قال « التبيكتي » : لم يؤلف عليها — أي : الخلاصة — مثله بهذا وتحقيقاً . فيما أعلم . أهـ وحين تقرؤه
تشعر أنك بين يدي رجل هو من أغزر النحاة علماء ، وأوسعهم نظراً ، وأقواهم في الاستدلال حجة . انظر
« نيل الابتهاج بتطريز الديبايج » مطبوع على هامش « الديبايج » ٤٦ - ٥٠ ، و « الأعلام » .

.٧٥ : ١

(٤) « المواقفات » ٢ : ٦٤ .

● وقال «المبارك، ابن الأثير، محمد الدين أبو السعادات» — ٦٠٦ هـ :
 «... معرفة اللغة والإعراب هما أصل معرفة الحديث وغيره، لورود الشريعة المطهرة
 بلسان العرب...»^(١).

● وقال «ضياء الدين بن الأثير»^(٢) : «أما علم النحو فإنه في علم البيان
 من المنظوم والمشور بمنزلة (أبجد) في تعلم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته
 لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن مَعْرَة اللحن»^(٣).

ولهذا « قالوا : إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في
 رتبة الاجتهد، وأن المجتهد لو جَمَعَ كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهد حتى يعلم
 «النحو» فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره. فرتبة الاجتهد متوقفة
 عليه، لا تم إلا به...»^(٤).

(١) «جامع الأصول» ١ : ٣٧، ونقل هذه العبارة « حاجي خليفة » في كتابه « كشف الظنون » ١ : ٦٣٦.

(٢) من لطف مبدع الكون أن نشأ ثلاثة أعلام في بيت واحد، لأب واحد، نشأ الجميع في جزيرة «ابني عمر» (جزيرة أوس وكامل ابني عمر بن أوس التغلبي) (وهي مدينة فوق الموصل على دجلتها، ودجله محطة بها) فيزر كل واحد منهم في فن من الفنون حتى أصبح مرجعاً فيه، وهؤلاء الثلاثة هم أبناء الأثير : الأول : «علي بن محمد، أبو الحسن، ابن الأثير» — ٦٤٠ هـ (المؤرخ) صاحب كتاب الكامل، المعروف بتاريخ ابن الأثير، وأكثر من جاء بعده من المؤرخين عيال على كتابه هذا، وصاحب كتاب «أسد الغابة في معرفة الصحابة». انظر « وفيات الأعيان » ٣ : ٣٤٨، و «الأعلام » ٤ : ٣٣١.

والثاني : «المبارك بن محمد، أبو السعادات، محمد الدين، ابن الأثير» — ٦٠٦ هـ (المحدث اللغوي) أشهر العلماء ذكرأ، وأكبر البلاه قدرأ، وأحد الأفضل المشار إليهم، وفرد الأمثال المعتمد في الأمور عليهم. صاحب كتاب «النهاية» في غريب الحديث. وكتاب «جامع الأصول في أحاديث الرسول ». انظر « وفيات الأعيان » ٤ : ١٤١، و «الأعلام » ٥ : ٢٧٢.

والثالث : «نصر الله بن محمد، أبو الفتح، ضباء الدين، ابن الأثير» — ٦٣٧ هـ (كان بارعاً في الأدب، وتعزير الرسائل)، وكان قوي الحافظة من حفظاته : شعر ألمي ثام، والمتني، والبحترى. ومن تأليفه : «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر». انظر « وفيات الأعيان » ٥ : ٣٨٩، و «الأعلام » ٨ : ٣١.

(٣) «المثل السائر» ١ : ٤٤.

(٤) «مع الأدلة في أصول النحو» (الفصل الحادي عشر).

ولهذا الاعتبار رُسم المنهج الرفيع في دراسة النحو، فتعاقبت طوائف النحاة، وتواتت زمرهم في ميدانيه، وتلقى الرأي نابغ عن نابغ، ولالمعي في إثر المعي، وتسابقوا مخلصين دائبين، فُرادى وزرافات، في إقامة صرحة، وتشييد أركانه، فأقاموه سامق البناء، وطيد الدعامة، مكين الأساس وهذا ما حمل علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم، والإشادة ببراعتهم^(١).

● وكانت الناس فيما سلف تتعاير باللحن^(٢)، وكان مما يسقط الرجل بالمجتمع أن يلحن، حتى قال « عبد الملك بن مروان » — ٨٦ هـ وقد قيل له : (أسرع إليك الشيب) : شبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن.

وكان يرى اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب التفيس^(٣).

قال « الأصممي » : خاصم « عيسى بن عمر الثقفي النحوي » رجلاً إلى « بلال بن أبي بُردة » فجعل « عيسى » يتبع الإعراب، وجعل الرجل ينظر إليه، فقال له « بلال » : لأن يذهب بعض حق هذا أحب إليه من ترك الإعراب، فلا تتشاغل به، واقتيد لحجتك^(٤).

قال « علي بن محمد الأشموني » — نحو ٩٠٠ هـ قال « المطرزي » — ٦١٦ هـ : نقط الياء من (قاتل) و (بائع) عامي، قال : ومر بي في بعض تصانيف « أبي الفتح، ابن جني » — ٣٩٢ هـ أن « أبا علي » — ٣٧٧ هـ دخل على واحد من المتسمين بالعلم، فإذا بَيْن يديه جزء مكتوب فيه (قاتل)

(١) من ذلك ما قاله « دي بور » في كتابه « تاريخ الفلسفة في الإسلام »، ونصه كما جاء في ترجمة د. محمد أبي ريدة، ص : ٤ - : « علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي، بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق، وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره، وبحق للعرب أن يفخروا به ». مقدمة « النحو الوافي ».

(٢) قالوا : أول لحن سُمِعَ بالبادية : هذه عصاتي، وأول لحن سُمِعَ في العراق : حَسَّ على الفلاح (بكسر الياء بدل فتحها). « البيان والتبيين » ٢ : ٢١٩ .

(٣) « عيون الأخبار » ٢ : ١٥٨ ومن قول أبيه « مسلمة » : « اللحن في الكلام أقبح من الجدرى في الوجه ».

(٤) « البيان والتبيين » ٢ : ٢١٨ .

بنقطتين من تحت. فقال «أبو علي» لذلك الشيخ : هذا خطٌّ مَنْ ؟
قال : خطٌّي. فالتفت إلى صاحبه وقال : قد أضعننا خطواتنا في زيارة مثله،
وخرج من ساعته.

قال «محمد بن علي الصبان» — ١٢٠٦ هـ : كان الواجب عليه أن يقول : خطٌّ مَنْ هذا ؟ لوجوب صداررة الاستفهام وما أضيف إليه^(١).

● وقد كان السابقون يُقدِّرون^(٢) الرجل بقدر ما فيه من علم، ويسقطونه بقدر جهله.

قال «أبو محمد الأردي» — ٣٤٨ هـ : واطبٌ على العلم فإنه يزين الرجال. كنت يوماً في حلقة «أبي سعيد السيرافي» — ٣٦٨ هـ، فجاء «ابن عبد الملك» خطيبُ جامع المنصور، وعليه السواد، والطويلة، والسيف، والمنطقة، ققام إليه الناس وأجلسه، فلما جلس قال : لقد عرفت قطعة من هذا العلم، وأريد أن استزيد منه، فأيهما خيرٌ «سيبوه» أو «الفصيح»^(٣) ؟ فضحك الشيخ ومن في حلقته، ثم قال : يا سيدنا «محبة» اسم أو فعل أو حرف ؟ فسكت، ثم قال : حرف، فلما قام لم يقم له أحد^(٤).

● و «الحجاج» — ٩٥ هـ على أنه من الخطباء الأبناء البلغاء، كان في طبعه تفزز من اللحن أن يقع منه أو من غيره، فإذا وقع منه حرص على ستره، وإبعادِ من اطلع عليه منه.

(١) انظر «شرح الأشموني» على الألفية، «حاشية الصبان» ٤ : ٢٨٨.

(٢) يقال : فَدَرَّ فَلَاتاً : عَظِيمٌ، وفي التزيل : «وَمَا فَنَرُوا اللَّهُ حَقُّ فَنَرُو» الأنعام : ٩١.

(٣) «الفصيح» اسم كتاب لـ «أبي العباس ثعلب، أحمد بن يحيى» — ٢٩١ هـ إمام الكوفيين في النحو واللغة. «بغية الوعاة» ١ : ٣٩٦.

(٤) «أعيار الحمقى والمغلقين» ١٢٤.

ذَكَرَ أَنَّهُ سَأَلَ «يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ الْلَّيْثِي»^(١) — ١٢٩ هـ :

أَتَسْمَعْنِي الْحَنْ عَلَى الْمِنْبَرِ؟ فَقَالَ يَحْيَى : **الْأَمِيرُ أَفْصَحُ النَّاسَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَوِي الشِّعْرَ.** قَالَ : **أَتَسْمَعْنِي الْحَنْ حِرْفًا؟** قَالَ : **نَعَمْ، فِي آيِ الْقُرْآنِ.** قَالَ : **فَذَاكَ أَشْنَعُ، وَمَا هُوَ؟** قَالَ : **تَقُولُ : «قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأُمُوَالُ افْتَرَقُتُمُوهَا وَتِجَارَةً تَعْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضُونَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...»**^(٢) **تَقْرُؤُهَا «أَحَبُّ» بِالرِّفْعِ.** فَأَنْفَ «الْحِجَاجَ» أَنْ يَطْلُعَ لَهُ رَجُلٌ عَلَى لَحْنٍ، فَبَعْثَ بِهِ إِلَى خَرَاسَانَ.

● **وَكَانَ «الْحِجَاجَ» يَعْجِبُ بِفَصَاحَةِ «يَحْيَى» هَذَا، فَسَأَلَهُ يَوْمًا : أَخْبِرْنِي عَنْ «عَنْبَسَةَ بْنِ سَعِيدٍ» أَيْلَحْنُ؟** قَالَ : **كَثِيرًا، قَالَ : أَفَانَا الْحَنْ؟** قَالَ : **لَحْنًا خَفِيفًا، قَالَ : كَيْفَ ذَلِكَ؟** قَالَ : **تَجْعَلُ (أَنْ : إِنْ) وَ(إِنْ : أَنْ)، وَنَحْوُ ذَلِكَ.** قَالَ : **لَا تُسَاكِنِي بِيَلِدٍ، أَخْرُجْ**^(٣).

● **وَقَالَ «السَّيُوطِيُّ» فِي أُولَى مَقْدِمَةِ «تَدْرِيبِ الرَّاوِيِّ» فِي ذَمِّ مِنْ يَدْعُونِي الْحَدِيثَ بِغَيْرِ عِلْمِ النَّحْوِ — : «... أَوْ تَلَفَّظُ بِكُلِّمَةٍ مِنْ الْحَدِيثِ لَمْ يَأْمُنْ أَنْ يَزِلْ فِي إِعْرَابِهَا، فَصَارَ بِذَلِكَ ضَحْكَةً لِلنَّاظِرِينَ، وَهَزَأَةً لِلسَّاخِرِينَ».**

وَقَالَ فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوِيِّ» ٢ : ١٠٧ :

وَرَوَى «الْخَلِيلِيُّ» فِي «الْإِرْشَادِ» عَنْ «الْعَبَاسِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» عَنْ أَبِيهِ قَالَ : **جَاءَ «عَبْدَ الْعَزِيزَ الدَّرَاؤِرْدِيَّ فِي جَمَاعَةٍ إِلَيْ أَنِي لَيُعَرِّضُوا عَلَيْهِ كِتَابًا، فَقَرَا لَهُمْ «الْدَرَاؤِرْدِيُّ»، وَكَانَ رَدِيءُ الْلِسَانِ يَلْحُنُ، فَقَالَ أَنِي : **وَيَحْكُ يَا «دَرَاؤِرْدِيَّ» أَنْتَ كَنْتَ إِلَى إِصْلَاحِ لِسَانِكَ قَبْلَ النَّظَرِ فِي هَذَا الشَّأْنِ أَحْرَجْتَ مِنْكَ.** إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.**

(١) هو أبو سليمان، من علماء التابعين، وقد أدرك بعض الصحابة، وهو أول من نقط المصاحف، ولد بالأهواز، وسكن البصرة، عارف بالحديث، والفقه، ولغات العرب. وفي لغته إغراب وتفعم. كان فصيحاً، ينطق بالعربية طبيعة غير متكلف. أُغْبِيَ «الْحِجَاجَ» بِقَوْةِ أَسْلُوبِهِ، فطلبَهُ فجاءَهُ إِلَى الْعَرَاقِ، وحَادَتْهُ فلم تُرضِيهِ صِرَاطَهُ إِلَى خَرَاسَانَ.

(٢) التوبية : ٢٤.

(٣) «طبقات المحوين واللغويين» ٥، و«من تاريخ النحو» ٨ - ١٢.

● وكان الرجل فيما مضى يخشى من ظهور اللحن على لسانه. لقى أحدهم رجلاً من أهل الأدب، وأراد أن يسأله عن أخيه، وخفف أن يلحن، فقال : أخاك، أخوك، أخيك، هاهنا ؟ فقال الرجل : لا، لي، لو، ما هو حضر^(١).

فهذا الجواب لا يخلص صاحبه من معرة الجهل، ولو كان المسؤول عاقلاً لسلك طريق العلم، ونفض عن نفسه عار الجهل.

وقال « ابن الصلاح » - ٦٤٣ هـ : رويَّنا عن « النضر بن شميل » - ٢٠٣ هـ قال : « جاءت هذه الأحاديث على الأصل معربة ». وقال « الأصمعي » - ٢١٦ هـ : إن أخواف ما أخاف^(٢) على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي - ﷺ - : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ؛^(٣) لأنَّه - ﷺ - لم يكن يلحن، فمهما روَّى عنه ولحتَ فيه، كذبَ عليه.

وقال « الحافظ العراقي » - ٨٠٦ هـ في « ألفيته » ٣٤٧ :
وليحذر اللحان والمصحفا على حديثه بأن يحرف
فيَذْخُلَا في قوله : « من كذباً » فحقُّ النحو على من طلب
حقُّ على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلصُ به من شين اللحن
والتحريف ومعرِّئهما.

(١) « أخبار الحمقى والمقللين » . ١٢٣ .

(٢) وإنما قال « الأصمعي » : « أخاف »، ولم يجزم ؛ لأنَّ من لم يعلم العربية، وإن لحن لم يكن متعمداً الكذب. « توضيح الأفكار » ٢ : ٣٩٣ .

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم - باب إثبات كذب على النبي - ﷺ -) ١ : ٣٦، و« مسلم » في مقدمة « صحيحه » ١ : ٨ من حديث « ألي هريرة ». وقد أضاف في تحريره وأجاد « أبو الفيض، جعفر الكاتبي » في كتابه : « نظم المتأثر من الحديث المتواتر » ٢٠ - ٢٤ .

● ولابد لمن يريد تعلم النحو من الشغف به، ومحالسة أهله، وإدامـة النظر في كتبـه، وبذل الوسع في تحصيلـه، والوقوف على أبوابـه وفصـولـه، ليطلع على خفاياـه، ويدرك خـباياـه.

وكان فيما سلف «أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه» (المتوفى ٣٨٠ هـ بحلب)^(١) إمامـ النـحوـ والأـدبـ، وأـحـدـ أـفـارـادـ الـدـهـرـ فيـ كلـ فـنـ مـنـ فـنـونـ الـعـلـمـ، وـكـانـ الرـحـلـةـ إـلـيـهـ مـنـ الـآـفـاقـ. هـذـاـ إـلـامـ الـذـيـ لاـ يـشـقـ لـهـ غـبـارـ فـيـ عـلـمـ الـعـرـبـةـ جـاءـهـ رـجـلـ وـقـالـ لـهـ : أـرـيدـ أـنـ أـتـعـلـمـ مـاـ أـقـيمـ بـهـ لـسـانـيـ. فـقـالـ : أـنـاـ مـنـذـ خـمـسـيـنـ سـنـةـ أـتـعـلـمـ النـحوـ، مـاـ تـعـلـمـتـ مـاـ أـقـيمـ بـهـ لـسـانـيـ^(٢).

فـهـذـاـ إـلـامـ لـمـ يـبـالـغـ، وـلـكـنـهـ يـرـيدـ أـنـ يـقـرـرـ أـنـ دـائـبـ فـيـ تـحـصـيلـ الـعـلـمـ لـاـ يـفـتـرـ، وـقـدـ فـازـ بـجـزـئـهـ، وـلـمـ يـحـطـ بـكـلـهـ، وـفـيـ التـنـزـيلـ : «وـفـوـقـ كـلـ ذـيـ عـلـمـ عـلـيـمـ»^(٣)، فـمـنـ أـرـادـ أـنـ يـقـيمـ لـسـانـهـ، فـعـلـيـهـ أـنـ يـنـصـرـفـ لـلـعـلـمـ بـكـلـيـتـهـ.

● وعن «شعبـةـ» — ١٦٠ هـ : «مـنـ طـلـبـ الـحـدـيـثـ وـلـمـ يـبـصـرـ الـعـرـبـةـ فـمـثـلـهـ مـثـلـ رـجـلـ عـلـيـهـ بـرـئـسـ»^(٤) لـيـسـ لـهـ رـأـسـ».

● وعن «حمدـ بنـ سـلـمـةـ» — ١٦٧ هـ : «مـئـلـ الـذـيـ يـطـلـبـ الـحـدـيـثـ وـلـاـ يـعـرـفـ النـحوـ، مـثـلـ الـحـمـارـ عـلـيـهـ مـخـلـاـةـ لـاـ شـعـيرـ فـيـهاـ».

● وقال «السيوطـيـ» — ٩١١ هـ : كان «حمدـ بنـ سـلـمـةـ» يـمـرـ بـ «الـخـسـنـ الـبـصـرـيـ» فـيـ الجـامـعـ قـيـدـعـهـ، وـيـذـهـبـ إـلـىـ أـصـحـابـ الـعـرـبـ يـتـعـلـمـ مـنـهـمـ^(٥).

(١) كان العلماء قد يـدعـونـ «حلـبـ الشـهـباءـ» مدـيـنـةـ الـعـلـمـ وـالـعـلـمـاءـ، فـلـقـدـ أـسـهـمـتـ إـسـهـاماـ بـالـغاـ فـيـ تـخـرـجـ الـعـلـمـاءـ وـالـزـهـادـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـيـ المـدـنـ الـعـظـيـمـةـ التـالـيـةـ : «مـكـةـ الـمـكـرـمـةـ»، وـ «الـمـدـيـنـةـ الـمـنـورـةـ»، وـ «دـمـشـقـ»، وـ «الـقـاهـرـةـ»، وـ «بـغـدـادـ». وـالـلـهـ الـكـرـيمـ أـسـأـلـ أـنـ يـعـيـدـ هـذـهـ الـبـلـادـ نـشـاطـهـ الـعـلـمـيـ، وـاـزـهـارـهـ الـفـكـرـيـ؛ لـيـعـودـ لـلـإـسـلـامـ سـالـفـ عـزـهـ، وـتـالـدـ مجـدهـ.

(٢) «بغـيةـ الـوعـاةـ» ١ : ٥٢٩.

(٣) يوسف : ٧٦.

(٤) البرـئـسـ — بالضمـ — قـلـنسـوـةـ طـوـيـلةـ، أوـ كـلـ ثـوبـ رـأـسـهـ مـنـهـ درـاعـةـ كـانـ أـوـجـةـ أوـ قـمـطـراـ. «قامـوسـ».

(٥) «بغـيةـ الدـعـاةـ» ١ : ٥٤٨.

● وقال «شمس الدين السخاوي» - ٩٠٢ هـ : عن «أبيأسامة، حماد ابن سلمة»^(١)، أنه قال لِإنسان : إن لَحْنَت في حديثي فقد كذَّبَتْ عَلَيَّ فَإِنِّي لَا أَلْحَنُ. وصدق - رحمه الله - فإنه كان مقدماً في ذلك، بحيث إن «سيبوه» شَكَى إلى «الخليل بن أحمد» - ١٧٥ هـ أنه سأله عن حديث : «هشام بن عمرو»^(٢) عن أبيه في رجل رَعْفٍ، يعني بضم العين على لغة ضعيفة. فاتَّهَرَهُ، وقال له : أخطأت، إِنَّمَا هو (رَعْف)^(٣)، يعني بفتحها، فقال له «الخليل» : صَدَقَ، أَتَلَقَى بِهَذَا أَبَا أَسَامَةَ^(٤)؟! وهو سبب تعلم «سيبوه» العربية^(٥).

(١) كان إماماً رأساً في العربية، فصيحاً بليناً، كبير القذر، صاحب ستة، شديداً على المبتدة، زاهداً، حجة، رَوَى له «مسلم» و«الأربعة»، وتوفي سنة ١٦٧ هـ، وفيه قال «البيزيدي» :

يَا طَالِبَ النَّحْوِ أَلَا قَابِكِيَّةٌ بَعْدَ أَبِي عُمَرٍ وَحَمَادٍ

انظر «بغية الدعاء» ١ : ٥٤٨ - ٥٤٩.

(٢) هشام بن عمرو بن العوام، أبو المنذر، القرشي، الأستاذ، (٦١ - ١٤٦ هـ) : تابعي، من أئمة الحديث، ومن علماء «المدينة»، ولد وعاش فيها. زار «الكوفة» فسمع منه أهلها، ودخل بغداد، وافتاد على «المنصور» العباسي، فكان من خاصته، وتوفي بها. روى نحو أربعين حديثاً. «الأعلام» ٨٧ : ٨.

(٣) الرَّعْفُ : دم يسبق من الأنف، رَعْفٌ يَرْعَفُ، وَرَعْفٌ رَعْفًا وَرَعْفًا، وَرَعْفٌ وَرَعْفٌ. قال «الأزهري» : ولم يُعرف : رَعْفٌ، ولا رَعْفٌ، في فعل الرَّعْفِ. قال «الجوهري» : وَرَعْفٌ - بالضم - لغة فيه ضعيفة.

(٤) جاء في «توضيح الأفكار» ٢ : ٣٩٣ : (سأل أحدهم حماد عن حديث هشام بن عمرو عن أبيه في رجل رَعْفٍ، فاتَّهَرَنِي، وقال : أخطأت إِنَّمَا هو مرَعَفٌ - بفتح العين - ...) أقول : لا وجود لكلمة (مرَعَفٌ) في شيء من كتب اللغة، ففي النقل تحريف. والله أعلم.

(٥) انظر «فتح المغيث» ٢ : ٢٢٨، و«تدريب الراوي» ٢ : ١٦ وذكر أستاذنا العلامة الحقق «عبد السلام محمد هارون» في : (نشأة «سيبوه» وطلبه للنحو) في مقدمة تحقيقه وشرحه لكتاب «سيبوه» ص : ٧ - ما يلي : ... طرق «سيبوه» يطلب العلم، فكان الحديث والفقه من أول ما يدرس العلماء فأعجبه ذلك، وصاحب الفقهاء وأهل الحديث، وكان يستعمل الحديث على «حماد بن سلمة بن دينار البصري» - ١٦٧ هـ قال «القططي» : «وكان شديد الأخذ» فيينا هو يستعمل قول النبي - عليه السلام - : «ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»، فقال «سيبوه» : «ليس أبو الدرداء» وظنه اسم «ليس». فقال «حماد» : لَحْنَتْ يَا سَيْبُوِهِ، ليس هذا حيث ذهبت، وإنما «ليس» ها هنا استثناء،

— قال « القلقشendi » : قال « عثمان المهرئي » : أثنا كتاب « عمر ابن الخطاب — رضي الله عنه — ونحن بأذريجان يأمرنا بأشياء، ويدرك فيها : تعلموا العربية، فإنها تثبت العقل، وتزيد في الروءة.

ولله در « أبي سعيد البصري » حيث يقول :

النحو يسطُّ من لسان الألcken والمرء ثكِرْمَه إذا لم يلحنِ
وإذا طلبت من العلوم أجلَّها فأجلُّها عندي مقيمُ الائِسِنِ

— قال صاحب « الريحان والريغان » : واللحن قبيح في كبراء الناس
وسراويلهم.

كما أن الإعراب جمال لهم، وهو يرفع الساقط من السفلة، ويرتقي به إلى مرتبة
تلحّقه بهم كان فوق نَمَطِه وصيغته.

(=) قال : لا جرم، سأطلب علمًا لا تلحتي فيه، فلزم « الخليل » فبرع. انظر « أخبار التحرين
والبصرتين » ٤٢، ٤٣، و « إحياء الرواية » ٢ : ٣٥٠، ٣٥٥، و « مجالس العلماء » ١٥٤،
و « بغية الوعاة » ١ : ٥٤٨، و « مغني اللبيب » ٣٨٧، و « سيبويه إمام النجعة » ٨٤.

● وخبر آخر يرويه « حماد » أنه جاء إليه « سيبويه » مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث، قال
« حماد » : فكان فيما أمليت ذكر « الصفا »، فقلت : « صعد رسول الله — عليه السلام — الصفا »،
وكان هو الذي يستعمل، فقال : « صعد النبي — عليه السلام — الصفا »، فقلت : يا فارسي، لا تقل :
الصفاء؛ لأن « الصفا » مقصور. فلما فرغ من مجلسه كسر القلم، وقال : « لا أكتب شيئاً حتى
أحكم العربية » انظر « مجالس العلماء » ١٥٤.

ولعل هاتين الحادثتين المثيرتين مع حوادث أخرى هي التي حدت بسيبوه إلى العناية الشديدة بتعلم
النحو. ونحو ذلك ما حفز من بعد « عثمان بن جنكي » حينما كان يقرأ النحو بجامع الموصل، فمر به
« أبو علي » فسألته عن سألة في التصريف فقصر فيها، فقال له « أبو علي » : « زَيَّتْ قبل أن
تُخَصِّرْ ! » فلزمته من يومئذ مدة أربعين سنة، واعتنى بالتصريف إلى أن تصدر مكان « الفارسي » فيه
بغداد. « بغية الوعاة » ٢ : ١٣٢.

أما الحديث : « ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » فقد ورد في معظم
ترجم « سيبويه »، ولم أغير عليه في كتب الحديث، ويروى الحديث في « الجامع الصغير » ٢ : ١٤٨
مكتنا : « ما من أحد من أصحابي إلا ولو شئت لأخذت عليه في بعض خلقه غير أبي عبيدة بن
الجرح ». .

قال : وإذا لم يتوجه الإعراب فسد المعنى ؛ فإن اللحن يُغيّر المعنى واللفظ، ويقلبه عن المراد به إلى ضده، حتى يفهم السامع خلاف المقصود منه.

● وقد رُوي أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ : «أَنَّ اللَّهَ بِرِّيَءٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ»^(١) بغير «رسوله» فتوهم عطفه على «المشركين»، فقال، أَوْبَرِيَءَ اللَّهَ مِنْ رَسُولِهِ؟ فبلغ ذلك «عمر بن الخطاب» — رضي الله عنه — فأمر ألا يقرأ القرآن إلا من يُحسِنُ العربية. على أن «الحسن» قد قرأها بالجَرْ على القسم. وقد ذهب على الأعرابي فهم ذلك لخفائه.

● وسمع أعرابياً رجلاً يقول : (أشهد أنَّ مُحَمَّداً رسولَ اللهِ)، بفتح «رسول» فتوهم أنه نصبه على النعت، فقال : يفعل ماذا؟

● وقال رجلٌ آخرٌ : ما شانك؟ بالنصب، فظنَّ أنه يسأل عن شينٍ به، فقال : عَظِيمٌ في وجهي.

● وقال رجلٌ لأعرابيٍّ : كيف أهْلِكَ؟^(٢) بكسر اللام، وهو يريد السؤال عن أهله، فتوهم أنه يسأل عن كيفية هلاك نفسه، فقال : صَلَباً.

(١) التوبة : ٣، قال «الألوسي» — ١٢٧٠ هـ : قرأ «الحسن» و «ابن أبي إسحاق» و «عيسى بن عمرو» : «رسولة» بالنصب، وعليها فالعنف على اسم «أنْ» وهو الظاهر، ويجوز أن تكون الواو بمعنى «مع»، ونصب «رسوله» على أنه مفعول معه، أي : بريء معه منهم. وعن «الحسن» أنه قرأ بالجَرْ، على أن الواو للقسم، وهي كالقسم بعمره — عَلَيْهِ — في قوله — سبحانه — : «لعمرك».

وقيل : يجوز كون الجَرْ على الجوار، وليس بشيء، وهذه القراءة لعمري موهنة جداً، وهي في غاية الشذوذ، والظاهر أنها لم تصح «ثم ذكر «الألوسي» قصة الأعرابي المذكورة، ثم قال : فعندها أمر «عمر» بتعليم العربية، ونقل أن «أبا الأسود الدؤلي» سمع ذلك فرفع الأمر إلى «علي» — كرم الله وجهه — فكان ذلك سبب وضع النحو. والله أعلم. أـ هـ «روح المعاني» ١٠ : ٤٧. قال «أبو حيان» — ٧٥٤ هـ : وقرئ : «رسوله» بالجَرْ شاذًا، ورويت عن «الحسن» . «البحر الخيط» ٦:٥

(٢) في العبارة لحن، وصوابها : (كيف أهْلَكَ)؟ وتعرب «كيف» هنا : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، و «أهْلُ» : مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، و «الكاف» : ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

● ودخل رجل على « زياد بن أبيه » فقال : إن أبونا مات ، وإن أخيانا وتب على مال أبانا فأكله^(١) . فقال « زياد » لـ الذي أضعته من كلامك أضر عليك مما أضعته من مالك.

● وقيل لرجل : من أين أقبلت ؟ فقال : من عند أهلونا^(٢) . فحسده آخر حين سمعه ، وظن ذلك فصاحة ، فقال : أنا والله أعلم من أين أخذها ، من قوله : « شَغَلْتُنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُنَا »^(٣) فأضحك كلّ منها من نفسه^(٤) .

قال « ابن حزم الأندلسي » — ٥٧ هـ : قد حدثني « يونس بن عبد الله بن مغيث » قال : أدركت بـ « قرطبة » مقرئاً يعرف بالقرشي ، أحد مقربين ثلاثة للعامة كانوا فيها ، وكان هذا القرشي لا يحسن النحو ، فقرأ عليه قارئ يوماً سورة « ق » : « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحْيِدُ »^(٥) فردد عليه القرشي « تحييد » بالتنوين ، فراجعه القارئ ، وكان يحسن النحو ، فلَعْ المقرئ ، وثبت على التنوين . وانتشر ذلك الخبر إلى أن بلغ إلى « يحيى بن مجاهد الفزارى الألبىري » ، وكان منقطع القرىء فى الزهد والخير والعقل ، وكان صديقاً لهذا المقرئ ، فمضى إليه فدخل عليه وسلم عليه ، وسألته عن حاله ، ثم قال له : إنه بعد عهدي بقراءة القرآن على مقرئ فأردت تجديد ذلك عليك ، فسارع المقرئ إلى ذلك ،

(١) في العبارة لـ « أخ » ، وصوانيها : (إن أبانا مات ، وإن أخيانا وتب على مال أبينا فأكله) كما هو مقرر في باب « الأسماء الستة » ، فـ « أب » و « أخ » اسمان يُرفعان بالواو ، وينصيآن بالألف ، ويجران بالياء.

(٢) « أهلون » لفظ مُلحق بجمع المذكر السالم ، لذا يستحق في إعرابه الرفع بالواو ، والنصب والجر بالياء . وهو ملحق؛ لأن مفرده « أهل » وهو اسم جنس جامد ، ولم تجتمع فيه شروط جمع المذكر السالم من العلمية أو الوصفية . وصواب الإجابة على مقتضى القاعدة : (من عند أهليها) . أما حسد الآخر حين سمعه ، وظنه فصاحة فهو دليل الغباء ؛ لذا أورد هذه المحدثة الإمام « أبو الفرج عبد الرحمن الجوزي » — ٥٩٧ هـ في كتابه « أشعار الحمقى والملقلين » في (الباب الثامن عشر في المغلفين من المتحذلقين ، فيمن قصد الفصاحة والإعراب ، في كلامه من المغلفين) ص : ١٢٣ .

(٣) الفتح : ١١.

(٤) « صبح الأعشى » ١ : ١٦٨ .

(٥) ق : ١٩ .

قال له « الفزارى » : أريد أن أبدي بالفصل^(١) ، فهو الذي يتردد في الصلوات .

قال له المقرئ : ما شئت ، فبدأ عليه من أول المفصل ، فلما بلغ سورة « ق » وبلغ الآية المذكورة ، ردّها عليه المقرئ ، بالتنوين ، فقال له « يحيى بن مجاهد » : لا تفعل ، ما هي إلا غير منونة ، بلا شك ، فلَعْنَ المقرئ .

فلما رأى « يحيى بن مجاهد » بحاجه قال له : يا أخي إنه لم يحملني على القراءة عليك إلا لترجع إلى الحق في لطف ، وهذا عظيمة أوقعك فيها قلة علمك بال نحو ، فإن الأفعال لا يدخلها تنوين البة ، فتحير المقرئ ، إلا أنه لم يقنع بهذا . فقال « يحيى بن مجاهد » : يبني ويُبنِّي المصاحف ، فبعثوا فأحضرت جملة من مصاحفهم الجيران ، فوجدوها مشكولة بلا تنوين ، فرجع المقرئ إلى الحق ... قال « أبو محمد » : هذا المقرئ واهم مغفل^(٢) .

● وقد كان سلفنا يُعَنِّفُ بتصحيح اللسان .

قال « أبو زيد النحوي »^(٣) قال رجل لـ « الحسن » : ما تقول في رجل ترك أبيه وأخيه ؟ .

(١) المفصل : هو السبع السابع من القرآن ، سمي به لكتابه فصله بالبسملة ، أو لغة المنسوخ منه ، وهذا يسمى بالمحكم أيضاً . وقد اختلف في تحديد أول المفصل على اثنى عشر قولآ ، كما في « الإنقان » ١ : ١٢١ ، والذي رجحه « ابن كثير » في تفسيره ٤ : ٢٠ أن ابتداء المفصل من سورة « ق » ؛ لرواية « أحمد » في « مستنده » ٤ : ٩ ، ٣٤٣ عن « أوس بن حذيفة » — رضي الله عنه — أنه سأله الصحابة : كيف تُحَرِّبُونَ القرآن ؟ فذكروا أنه سبعة أحزاب ، الحزب الأخير هو المفصل من « ق » حتى تختتم . وهذه الرواية حَسَنَ إسنادها « ابنُ كثير » في « فضائل القرآن » ٤٩ ، و « العراقي » في تخرج أحاديث الإحياء في (كتاب آداب تلاوة القرآن — الباب الثاني) . وانظر منهج ابن الجوزي في تفسيره « زاد المسير » ٢٠٣ — ٢٠٤ .

(٢) « الأحكام في أصول الأحكام » ٦٧٥ — ٦٧٧ .

(٣) لعله : « سعيد بن أوس ، أبو زيد الأنصاري » توفي نحو ٢١٥ هـ بالبصرة عن ٩٣ سنة . كان إماماً نحوياً ، غلب عليه اللغة والمنوارد والغريب . قال « السيرافي » : كان أبو زيد يقول : كلما قال « سيبويه » : « أخبرني الثقة » فلاناً أخبرته به روى له « أبو داود » و « الترمذى » .

قيل : كان « الأصمسي » يحفظ ثلث اللغة ، و « أبو زيد » ثلثي اللغة ، و « الخليل » نصف اللغة ، و « عمرو بن كركمة الأعرابي » يحفظ اللغة كلها . « بغية الوعاة » ١ : ٥٨٣ .

فقال «الحسن» : ترك أباه وأخاه.

فقال الرجل : فما لأباه وأخاه ؟

فقال «الحسن» فما لأبيه وأخيه ؟

فقال الرجل لـ «الحسن» : أرأني كلما كلمتك خالفتني^(١) !

● قال «ابن هشام الأنصاري» — ٧٦١ هـ في «معنى الليب» ٨٧٧ : وحکى «العسکری» في كتاب «التصحیف» أنه قيل لبعضهم : ما فعل أبوك بمحاره ؟ فقال : باعه. فقيل له : لم قلت : باعه ؟ قال : فلما قلت أنت : بمحاره ؟ فقال : أنا جرته بالباء، فقال : فلما تجرب باوك، وبأي لا تجرب ؟!

وحکى «أبو بكر التاریخی» في كتاب «أخبار السُّحْوَیِّین» أن رجلاً قال لسمّاك بالبصرة : بكم هذه السمكة ؟ فقال : بدرهان، فضحك الرجل، فقال السمّاك : أنت أحمق، سمعت «سيبویه» يقول : ثمنها درهان.

وقد يكون سبب اللحن الفهم السقيم، والقياس الفاسد.

قال «ابن هشام» يوماً : تردد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصیح الكلام، خلافاً لـ «الزمخشري»، كقوله تعالى : «ویوم القيمة تری الذين کذبوا على الله وجوههم مسودة»^(٢)، فقال بعض من حضر : هذه الواو في أولها.

وقال أيضاً يوماً : الفقهاء يلحون في قوفهم : «البایع» بغير همز، فقال قائل : فقد قال الله — تعالى — : «فبایغهُم»^(٣).

(١) «أخبار الحمقى والمفلقين» ١٢٠.

(٢) الزمر : ٦٠.

(٣) المتنحة : ١٢.

● قال «القلقشendi» وقف بعض الخلفاء على كتاب لبعض عماله فيه لحن في لفظه، فكتب إلى عامله : تُنْعَى هذا سُوْطًا معاقبة على لحنه^(١).

● وَحَاصِمَ نَحْوِيًّا نَحْوِيًّا آخَرْ عِنْدَ بَعْضِ الْقَضَايَا فِي دِينِ عَلَيْهِ، فَقَالَ : «أَصْلَحْ اللَّهُ الْقَاضِيُّ ! لِي عَلَى هَذَا دِرْهَمًا».

فَقَالَ خَصِيمُهُ : «وَاللَّهِ — أَصْلَحْكَ اللَّهُ — إِنْ هِيَ إِلَّا ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ، وَلَكَنْهُ لِظَهُورِ الْإِعْرَابِ تَرَكَ مِنْ حَقِّهِ دِرْهَمًا»^(٢).

فَ«النَّحْوُ» لَا يُسْتَغْنِي عَنْهُ، وَلَا يَوْجِدُ بَدْءًا مِنْهُ، وَمِنْ جَهَلِهِ فَبِضَاعِتُهُ مِنَ الْعِلُومِ مِزْجَاهُ، وَفَهْمُهُ عَقِيمٌ، وَمِنْ أَتْقَانِهِ وَبِرْزَ فِيهِ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ السَّبِقِ، لَأَنَّ «النَّحْوَ» مِرْقَاتُهُ لِلْوُصُولِ إِلَى جَمِيعِ الْفَنُونِ، وَهَذَا بَعْضُ الْأُمَّلَةِ لِتَقْرِيبِ هَذِهِ الْفَكْرَةِ.

قال «أبو إسحاق الشاطبي» — ٧٩٠ هـ :

يُحَكَى عَنْ «الفراء» — ٢٠٧ هـ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ بَرَعَ فِي عِلْمٍ وَاحِدٍ سَهَلَ عَلَيْهِ كُلُّ عِلْمٍ. فَقَالَ لِهِ «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ» — ١٨٩ هـ الْقَاضِيُّ — وَكَانَ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ، وَكَانَ ابْنَ خَالَةِ الْفَرَاءِ — : أَنْتَ قَدْ بَرَعْتَ فِي عِلْمِكَ، فَخَذْ مَسَأَلَةً أَسْأَلُكَ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمِكَ ! مَا تَقُولُ فِيمَنْ سَهَوَ فِيهَا فِي صَلَاتِهِ، ثُمَّ سَجَدَ لِسَهَوِهِ فِي سَجْدَتِهِ أَيْضًا ؟ قَالَ «الْفَرَاءُ» : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، قَالَ : وَكَيْفَ ؟ قَالَ : لَأَنَّ التَّصْبِيرَ عِنْدَنَا لَا يُصَرَّفُ، فَكَذَلِكَ السَّهَوُ فِي سَجْدَتِهِ لَا

(١) «صَبْحُ الْأَعْشَى» ١ : ١٧٠.

(٢) «صَبْحُ الْأَعْشَى» ١ : ١٧٢، وَ «الْبَيَانُ وَالْتَّبَيِّنُ» ٢ : ٢١٨.

يسجد له ؛ لأنَّه بمنزلة تصغير التصغير، فالسجود للسهو هو جبر للصلوة، والجبر لا يجبر، كما أنَّ التصغير لا يصغر.

قال القاضي : ما حسبت أن النساء يلدن مثلك^(١).

وروي أن «أبا يوسف» - - ١٨٢ هـ دخل على «الرشيد» - ١٩٣ هـ و «الكسائي» - ١٨٩ هـ يداعبه ويمازحه، فقال له «أبو يوسف» : هذا الكوفي قد استفرغك^(٢)، وغلب عليك. فقال : يا أبا يوسف إنه ليأتيني بأشياء يشتمل^(٣) عليها قلبي. فأقبل «الكسائي» على «أبي يوسف» فقال : يا أبا يوسف ! هل لك في مسألة ؟ فقال : نحو أم فقه ؟ فقال : بل فقه. فضحك «الرشيد» حتى فحص^(٤) برجله، ثم قال : ثُلثي على «أبي يوسف» فقهأً ؟ قال : نعم، قال : يا أبا يوسف ما تقول في رجل قال لامرأته : (أنت طلاق أن دخلت الدار) وفتح «أن»^(٥) ؟ قال : إذا دخلت طلاقت، قال : أخطأت يا أبا يوسف، فضحك «الرشيد»، ثم قال : كيف

(١) وهذا من قبيل حمل بعض العلوم على بعض في بعض قواعده، حتى تحصل الفُقِيَا في أحدها بقاعدة الآخر من غير أن تجتمع القاعدتان في أصل واحد.

(٢) قالوا : استفرغ فلان مجده في كذا : بذلة كلُّه فيه واستقصاه.

(٣) قالوا : اشتمل عليه : احتواه وتضمنه.

(٤) قالوا : فحص الأرض : حفراها، والشيء : كشفه.

(٥) «إِن» المكسورة من ألفاظ الشرط (أي : علامات وجود الجزاء)، فلو فتحها وقع للحال ما لم يتو туتعليق فيدين «الدر المختار».

(قوله : فلو فتحها وقع للحال) هو قول الجمهور؛ لأنَّها للتعليل، ولا يشترط وقوع العلة وقت الواقع، بل يشترط العطلاق نظراً لظاهر النفي.

وزعم «الكسائي» مناظراً لـ «الشيباني» في مجلس «الرشيد» أنها شرطية يعني «إذا»، وهو مذهب الكوفيين. ورجحه في «المغني».

وعلى كل حال إذا نوى التعليق ينبغي أن تصح نيته (نهر) مختصرأً، وإلى ذلك أشار الشارح بقوله : فيدين. «حاشية ابن عابدين» ٢ : ٤٩٨.

«فائدة» «النهر» كتاب في الفقه الحنفي. ومؤلفه : العلامة الشيخ عمر سراج الدين، الشهير به «ابن نعيم»، الفقيه الحنفي، الرشيق العبارة، الكامل الأطلاع، كان متبحراً في العلوم الشرعية، غواصاً على المسائل الغريبة، محققاً إلى الغاية، وجيئاً عند الحكام، معظمًا عند الخاص والعام، توفي سنة ١٠٠٥ هـ «حاشية ابن عابدين» ١ : ١٨.

الصواب؟ قال : إذا قال : «أن» فقد وجب الفعل ووقع الطلاق ، وإن قال : «إن» فلم يجب ولم يقع . قال : فكان «أبو يوسف» بعدها لا يدع أن يأتي «الكسائي» .

فهذه مسألة جارية على أصل لغوي لابد من البناء عليه في العلمين .^(١)



(١) «المواقنات» ١ : ٨٤ — ٨٥ .

الفصل الثاني :

فائدة تعلم النحو

عقد «أبو القاسم الرجاجي» - ٣٣٧هـ في كتابه «الإيضاح» ص : ٩٥، باباً ذكر فيه الفائدة في تعلم النحو، قال فيه : فإن قال قائل : فما الفائدة في تعلم النحو، وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيفهمون ويفهمون غيرهم مثل ذلك؟. فالجواب : الفائدة فيه : الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة، صواباً غير مبدل ولا مغير.

وتقويم كتاب الله - عز وجل - الذي هو أصل الدين والدنيا. ومعرفة أخبار النبي - ﷺ - وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنَّه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيقها حقوقها من الإعراب. قال الله - عز وجل - في وصف كتابه : «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا»^(١)، وقال : «بِلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ»^(٢)، وقال : «قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوْجٍ»^(٣). فوصفه بالاستقامة كا وصفه بالبيان في قوله : «بِلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ»، وكا وصفه بالعدل في قوله : «وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا»^(٤).

قال «المبرد» كان بعض السلف يقول : عليكم بالعربية، فإنها المروءة الظاهرة، وهي كلام الله - عز وجل - وأنبيائه وملائكته.

وقال «ابن عباس» : ما أنزل الله - تعالى - كتاباً إلا بالعربية، ثم ترجم لكلنبي على لسان أمته.

(١) يوسف : ٢.

(٢) الشعرا : ١٩٢.

(٣) الزمر : ٢٨.

(٤) الرعد : ٣٧.

وقال «عمر بن الخطاب» : عليكم بالعربية، فإنها ثبت العقل، وتزيد في المروءة.

وقال «عمر» أيضاً : لأن أقرأ فاختطئ أحب إلي من أن أقرأ فالحن؛ لأنني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحت افترست.

وقال «أبو بكر» و «عمر» : تعلم إعراب القرآن أحب إلينا من تعلم حروفه.

وقال «عمر» لقوم رموا فأساوا الرمي، فقال : بش ما رميتم. فقالوا : إننا قوم متعلمين، فقال : والله أخطئكم في كلامكم أشد من خطئكم في رميكم. سمعت رسول الله - عليه السلام - يقول : «رحم الله امرأ أصلح من لسانه»^(١).

وقال بعض السلف : ربما دعوت فلحت، فأخاف ألا يستجاب لي.

وقال «علي» - كرم الله وجهه - : «قيمة كل أمرٍ ما يحسن». وهذا قول جامع في فنون العلم.

وبعد : فآدب العرب وديوانها هو الشعر، ولا يتمكّن أحدٌ من المولدين^(٢) من إقامته^(٣) إلا بمعرفة النحو. ولا يطبق أحدٌ من المتكلفين قول الشعر أن يتعاطى قوله إلا بعد إتقانه وجوه العربية، فإن تكلّفه منهم متتكلف غير عارف بالعربية خبط في عشواء، وبيان عواره للخاصة في أقرب مدة.

(١) أورده «ابن الأنباري» في «الوقف والابداء»، و «الموهبي» في كتاب «العلم»، و «ابن عدي» في «ال الكامل»، و «الخطيب» في «الجامع لأداب الحديث والسامع»، و «البيهقي» في «الشعب». كلهم عن «عمر بن الخطاب» - رضي الله عنه. - وأورده في «الميزان» في ترجمة «عبسي بن إبراهيم»، وقال : ليس بصحيح. و «ابن عساكر» في «التاريخ» عن «أنس» - رضي الله عنه. - ورواه عنه «أبو نعيم»، و «الديلمي»، وأورده «ابن الجوزي» في «الواهبات»، وقال : حديث لا يصح. «فيض القدر» ٤ : ٢٣ - ٢٤.

(٢) المولدون : جمع مولد، وهو اللفظ الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية.

(٣) هذا التغيير مني، وفي الأصل : (ولم يمكن أحد من المولدين إقامته).

وهذا باب يطول جداً، أعني مدح العربية والنحو، وفيما ذكرت منه مقتني في هذا الموضوع... اه بتصرف.

وبالجملة فسبب السلامة من اللحن يكون بتعلم النحو، أي : بتعلم قدر يعرف به الإعراب.

وسبب السلامة من التصحيح الأخذ من أفواه أهل العلم، لا من الكتب، فقلما سلم من التصحيح من أخذ العلم من الصحف من غير تدريب المشايخ. وأخيراً هذه الكلمة صادقة أملاها علينا الإنلاف فسجلناها، لتنسب الفضل لرواده، لأولئك الذين نقلوا لنا اللغة بكل أمانة وصدق، كيلا نكون من عصبة الجاهلين، وزمرة المغرورين.

والله المسؤول أن يأخذ بأيدينا، ويحدد خطانا في خدمة العلم وأهله.



الفصل الثالث :

آراء علماء الشريعة في تعلم النحو

أ — لقد ذهب فريق من العلماء إلى أن تعلم القدر اللازم من اللغة العربية واجب، وما زاد على ذلك فمشغلة.

قال «السخاوي» : صرخ «العز بن عبد السلام» في أواخر «القواعد» أن الاستغال بال نحو الذي نقيم به كلام الله — تعالى — وكلام رسوله — عليه السلام — من مقدمة الواجب؛ لأن حفظ الشريعة واجب لا ينافي إلا بذلك ؛ ولذا قال «الشعبي» : النحو في العلم كالملح في الطعام لا يستغني عنه أحد. ثم قال «العز» : ... لكن لا يجب التوغل فيه، بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده، بحيث يفهمها، ويميز بها حركات الألفاظ وإعرابها، لئلا يتبعس فاعل بمحضه، أو خبر بأمر، أو نحو ذلك. قال «أبو أحمد بن فارس» في جزء «ذم الغيبة» له :

إن غاية النحو، وعلم ما يحتاج إليه منه أن يقرأ فلا يلحن، ويكتب فلا يلحن، فاما ماعدا ذلك فمشغلة عن العلم، وعن كل خير. و «الخطيب» قال في

«جامعه» :

إنه ينبغي للمحدث أن يتقي اللحن في روايته، ولن يقدر على ذلك إلا بعد درية النحو، ومطالعته علم العربية. ثم ساق عن الإمام «أحمد» أنه قال : ليس يتقي من لا يدرى ما يتقي^(١).

قال «القلقشندى» : ثم المرجع في معرفة النحو إلى التقى من أفواه العلماء الماهرين فيه، والنظر في الكتب المعتمدة في ذلك من كتب المتقدمين والمؤخرين^(٢).

وعلى هذا المَهْبِع^(٣) جرى العلماء في تعلم النحو.

ب — وذهب فريق آخر من الناس إلى طعن المتعلمي العربية جهلاً منهم.

(١) «فتح المغيث» ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) «صبح الأعشى» ١ : ١٧١.

(٣) «التهيئع» من الطرق : البين، والجمع «مهابع».

قال «القلقشندى» : قال أبو جعفر النحاس^(١) : وقد صار أكثر الناس يطعن على متعلمي العربية جهلاً وتعدياً، حتى إنهم يحتاجون بما يزعمون أن «القاسم بن مُخَيْرَة»^(٢) قال : «النحو أوله شغل، وأخره بغي»^(٣). قال : وهذا كلام لا معنى له، لأن أول الفقه شغل، وأول الحساب شغل، وكذا أوائل العلوم، أفترى أن الناس تاركين العلوم من أجل أن أولها شغل ؟

قال : وأما قوله : «وآخره بغي» إن كان يريد به أن صاحب النحو إذا حذقة صار فيه رهق، واستحقّ من يلحن، فهذا موجود في غيره من العلوم، من الفقه وغيره في بعض الناس، وإن كان مكروهاً. وإن كان يريد بالبغي التجاوز فيما لا يحل، فهذا كلام محال، فإن النحو إنما هو العلم باللغة التي نزل بها القرآن، وهي لغة النبي - عليه السلام - وكلام أهل الجنة، وكلام أهل السماء...

* * * * *
 جاء في «حاشية الصبان» ١ : ١٢٦ «فائدة» :

حيث قيل بالجواز والامتان في أحكام العربية فإنما يعني بالنسبة إلى اللغة، ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الإثم الشرعي، فمن لحن في غير التنزيل والحديث، كان تصب الفاعل، ورفاع المفعول، لا نقول : إنه يأثم، إلا أن يقصد إيقاع السامع في غلط يؤدي إلى نوع ضرر، فعليه حينئذ إثم هذا القصد المحرم.
قاله الشيخ «بهاء الدين السبكي» في شرح المختصر.

* * * * *

(١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي، المصري، مولده ووفاته بمصر، مفسّر، أديب، توفي سنة ٣٣٨ هـ.
«الأعلام» ١ : ٢٠٨.

(٢) هو القاسم بن مُخَيْرَة الهمداني، أبو عروة، الكوفي، نزيل الشام، من رجال الحديث، ثقة فاضل، وكان يعيش من نجارة له — توفي سنة ١٠٠ هـ. «مهذيب المهذب» ٨ : ٣٣٧، و «تفريج المهذب» ٢ : ١٢٠، و «الأعلام» ٥ : ١٨٥.

(٣) قال الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه «من قضايا اللغة والنحو» في مبحث : «هل تستسلم للدعاة العامة» ١٢٣ — ١٣٦ : المجمع على الفصحى، والدعوة إلى تبني اللهجات العامة قد ارتبط في القديم بدعوى الشعوبية وأعداء العربية، وفي الحديث بالاستعمار وأعوانه. فـ «ابن مُخَيْرَة» دأب منذ أكثر من ألف عام على منهاجة اللغة الفصحى، والخط من شأنها، وكان يردد دائماً قوله : «النحو أوله شغل، وأخره بغي» حتى انبرى له «أبو جعفر النحاس» العالم اللغوي، المعروف عام ٣٣٨ هـ.

الْبَرُّ الْأَنَافِي

مَدْخَلٌ إِلَى عِلْمِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ

وَفِيهِ فَصْلَانِ :

(الفصل الأول) : تعریف الحدیث ، والفرق بینه وبين الخبر والأثر.

(الفصل الثاني) : تدوین الحدیث النبوي.

* تصحیح خطأ.

الفصل الأول :

تعريف الحديث والفرق بينه وبين الخبر والأثر

تعريف الحديث، لغة :

الحديث : نقىض القديم، والجديد من الأشياء، والخبر. فالحديث والخبر متراوكان، والحديث يأتى على قليل الخبر وكثيرو؛ لأنّه يحدث شيئاً فشيئاً.

والجمع : أحاديث، كقطع واقطع. وهو شاذ على غير قياس.

وقوله تعالى : « فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أبداً »^(١) عنى بالحديث القرآن الكريم.

وقوله تعالى : « وأما بنعمتك ربك فحدثت »^(٢) أي : بلغ ما أرسليت به.

والحديث : ما يُحدّث به المُحدّث تحدّثاً، وقد حدّثته الحديث، وحدّثته به.

قال « الجوهرى » — ٣٩٢ هـ :

الحاديّة، والتحاديّة، والتحدّث، والتحديّة. معرفات.

وقال « ابن سيدة » — ٤٥٨ هـ : قال « سيبويه » — ١٨٠ هـ في تعليق قوله : لا تأتيني فشحذثني : كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحدّث، أراد فتحديث، فوضع الاسم موضع المصدر ؛ لأن مصدر حدّث إنما هو التحدّث، فأما « الحديث » فليس بمصدر^(٣).

وقول الله تعالى : « وأما بنعمتك ربك فحدث » معناه : بلغ ما أرسليت به، وحدّث بالنبوة التي آتاك الله، وهي أجل النعم.

قال « الفراء » — ٢٠٧ هـ وغيره : « الأحاديث » جمع « أحاديثة » ثم جعلوه جمعاً لـ « الحديث ».

(١) الكهف : ٦.

(٢) الصبح : ١١.

(٣) « الكتاب » ٢ : ٤١٨.

وقيل : بل جمع « أُخْدِثَةَ » على « أَفْعِلَةَ » ككثيّب ، وأكثيّة .

— قال « ابن بري » — ٥٨٢ هـ :

ليس الأمر كما زعم « الفراء »، لأن « الأُخْدِثَةَ » بمعنى الأعجوبة، يقال : قد صار فلان أُخْدِثَةَ، فاما أحاديث النبي — عليه السلام — فلا يكون واحدها إلا حديثاً، ولا يكون أُخْدِثَةَ.

قال : وكذلك ذكره « سيبويه » في (باب ما جاء بناءً جمعه على غير واحده المستعمل) كغُرُوض وأعاريض، وباطل وأباطيل.

ثم قال « سيبويه » : ومثل ذلك : حديث ، وأحاديث...^(١)

وفي حديث « فاطمة »^(٢) — رضي الله عنها — أنها جاءت إلى النبي — عليه السلام — فوجئت عنده حذائعاً، أي : جماعة يتحذّثون، وهو جمع على غير قياس، حملأ على نظيره، نحو : سامر، وسمار، فإن السمار المحدثون.

ورجل حديث، وحدث، وحدث، وحدث، ومحدث، بمعنى واحد، وهو كثير الحديث، حسن السياق له^(٣).

تعريف « الحديث » شرعاً :

قال « السيوطي » في « تدريب الراوي » ١ : ٤٠ : قال « ابن الأكفاني » في كتاب « إرشاد القاصد »^(٤) :

(١) « الكتاب » ٢ : ١٩٩.

(٢) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الخراج والإمامرة والفيء — باب في بيان مواضع قسم الخامس، وسهم ذي القربي) ٣ : ١٥٠.

(٣) « اللسان » و « تاج العروس » (مادة : حديث).

(٤) اسم الكتاب : « إرشاد القاصد إلى أنسى المقاصد »، تكلم فيه مؤلفه على أنواع العلوم. الله : محمد بن إبراهيم بن ساعد، الأننصاري، السنّجاري، أبو عبد الله. ويعرف بـ « ابن الأكفاني ». وهو طبيب، باحث، عالم بالحكمة والرياضيات. (المتوفى سنة ٧٤٩) « الأعلام » ٥ : ٢٩٩.

علم الحديث الخاص بالرواية : « علم يشتمل على أقوال النبي - ﷺ - وأفعاله، وروايته، وضبطها، وتحرير الفاظها » وعلم الحديث الخاص بالدرایة : « علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواية، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها ».

فحقيقة الرواية : نقل السنة ونحوها، وإنساد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار، وغير ذلك.

شروطها : تحمل راوياها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل، من سمع، أو عرض، أو إجازة، ونحوها.

أنواعها : الاتصال، والانقطاع، ونحوهما.

وأحكامها : القبول والرد.

وحال الرواية : العدالة والجرح.

شروطهم : من جهة التحمل والأداء.

وأصناف المرويات : المصنفات من المسانيد، والمعاجم، والأجزاء،^(١) وغيرها، أحاديث، وأثاراً، وغيرهما.

وما يتعلق بها : هو معرفة اصطلاح أهلها.

وقال « عز الدين ابن جماعة » - ٨١٩ هـ :

علم الحديث : « علم بقوانين يعرف بها أحوال السنن والمتن ».

(١) المسانيد : جمع مسندة، وهي الكتب التي جُمع فيها حديث كل صحابي على حدة، مرتبين على حروف المجاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو غير ذلك.

والمعاجم : جمع معجم، وهي ما تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان. والأجزاء : جمع جزء، وهي ما دون فيها حديث شخص واحد، أو مادة واحدة من أحاديث جماعة. ولزيادةفائدة في معاني هذه المصطلحات ارجع إلى كتاب « أصول التغريغ ودراسة الأسانيد » للدكتور محمود الطحان، الصفحات التالية : ٤٠، ٤٥، ١٣٧.

وقال «أبو الفضل ابن حجر» - ٨٥٢ هـ :

علم الحديث : «القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي» وقال «الكريمانى» - ٧٨٦ هـ في «شرح البخاري» : وحده هو : «علم يعرف به أقوال رسول الله - عليه السلام -، وأفعاله وأحواله». الفرق بين الحديث وبين الخبر والأثر :

قال «السيوطى» في «تدريب الراوى» (١٤٢) :

قال «ابن حجر» في «شرح البخاري» : المراد بالحديث في عرف الشرع : «ما يضاف إلى النبي - عليه السلام -» وكأنه أريد به مقابلة القرآن، لأنّه قديم.

قال «الطبي» - ٧٤٣ هـ : الحديث أعم من أن يكون قول النبي - عليه السلام - والصحابي، والتابعى، وفعلهم، وتقريرهم.

وقال «ابن حجر» في «شرح النخبة»^(١).

الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث. فيطلقان على المرفوع، وعلى الموقف، والمقطوع.

وقيل : الحديث : ما جاء عن النبي - عليه السلام - والخبر : ما جاء عن غيره. ومن ثم قيل لمن يستغل بالسنة : محدث، وبالتواریخ ونحوها : أخباري^(٢).

وقيل : لا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد.

وقد ذكر «النووى» - ٦٧٦ هـ في (النوع السابع) أن المحدثين يسمون المرفوع والموقف بـ«الأثر»، وأن «فقهاء خراسان» يسمون الموقف بالأثر، والمرفوع بالخبر. ويقال : أثّرت الحديث بمعنى : روته، ويسمى المحدث أثّرياً، نسبة

(١) «شرح نخبة الفكر» ١٦.

(٢) النسبة إلى الجمع على لفظه جائز عند قوم، وخرج عليه قول الناس : فرائضي، وكبيري، وفلانسي. «مع الموسوع» ٢ : ١٩٧.

للأثر. اه «السيوطى».

ويظهر من صنيع «المبرد» أنه يزيد من الحديث الخبر أحياناً، فقد قال :
«وفي الحديث : لما طعن...» وهاك نصه من «المقتضب» ١ : ٣٤ :

«وقال أمير المؤمنين «علي بن أبي طالب» — كرم الله وجهه —
«العين وكاء السَّه».

ثم قال في ١ : ٢٢٣ : «وفي الحديث : العين وكاء السَّه»^(١) وقال في
٤ : ٢٥٥ : «وفي الحديث لما طعن العلوج أو العبد عمر — رحمه الله — صاح
يالله لِلْمُسْلِمِينَ»، ومثله في «الكامل» لـ «المبرد»^(٢) ٧ : ٢١٥.

وقد تحدَّد معنى الحديث بأخبار الرسول — عليه السلام —، فقد قال «أبو
هريرة» — رضي الله عنه — : يا رسول الله مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ؟ قال رسول الله — عليه السلام — : «لَقَدْ ظَنَتْتَ يَا أَبَا هَرِيرَةَ أَلَا يَسْأَلُنِي
عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْ أَنْتَ، لِمَا رَأَيْتَ مِنْ حِرْصِكِ عَلَى الْحَدِيثِ». أَسْعَدَ
النَّاسَ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصٌ مِّنْ قَلْبِهِ، أَوْ
نَفْسِهِ»^(٣).

(١) أخرجه «البيهقي»، و«الدارمي» في «سننه» ١ : ١٨٤، و«الطبراني» في «معجممه» مرفوعاً،
من حديث «معاوية». انظر «نصب الراية» ١ : ٤٦.

قال «الفيروسي» — ٧٧٠ هـ في «المصباح المنير» :
الِّوكَاءُ : مثُلُّ كَاتِبٍ، حَبَلٌ يُشَدُّ بِهِ رَأْسُ الْفَرْقَةِ. وَقَوْلُهُ : «الْكَيْتَانُ وَكَاءُ السَّهُ» فِيهِ اسْتِعَارَةٌ لطِيفَةٌ لِأَنَّهُ
جَعَلَ بَقْطَةَ الْكَيْتَانِ بِمَزْلَةِ الْحَبَلِ، لِأَنَّهُ يَضْبِطُهَا، فَزُوِّدَ الْبَقْطَةُ كِتْرَالَ الْحَبَلِ، لِأَنَّهُ يَخْصُّ بِهِ الْأَجْلَالُ.
وَالْجَمْعُ : أُوكَيَّةٌ.

(٢) «فهراس كتاب سيوطه» ٧٦٣.

(٣) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم — باب العبر على الحديث) ١ : ٣٣، وانظر
«فتح الباري» ١ : ١٩٣.

وقال «أنس» — رضي الله عنه — : إنه ليمتنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي — عليه السلام — قال : «من تعمد على كذباً فليتبوأ مقعده من النار^(١)»

وقال «ابن عباس» — رضي الله عنهم — : «إنما كنا نحفظ الحديث، والحديث يحفظ عن رسول الله — عليه السلام — فاما إذا ركبتم كل صعب وذلول فيهيات^(٢)».

وموجز القول : إذا أطلق «الحديث» أريد به ما أضيف إلى النبي — عليه السلام — من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقتية. وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو تابعي، ولكن الغالب أن يقيد إذا ما أريد به غير النبي — عليه السلام —.

ويطلق الخبر والأثر ويراد بهما ما أضيف إلى النبي — عليه السلام — وما أضيف إلى الصحابة والتابعين. وهذا رأي الجمهور، إلا أن فقهاء خراسان يسمون الموقف أثراً، والمرفوع خبراً^(٣).

★ ★ ★ ★

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم — باب إثم من كذب على النبي — عليه السلام) ١ : ٣٥ وانظر «فتح الباري» ١ : ٢٠١.

(٢) أخرجه «مسلم» في مقدمة «صحيحه» ١ : ١٠.

(٣) أصول الحديث (علومه ومصطلحه) : ٢٨.

الفصل الثاني :

تدوين الحديث النبوي

إن الحديث الشريف لم يدون تدويناً كاملاً في عهد الرسول — عليه السلام — كما دون القرآن الكريم.

وقد مر تدوين الحديث بمراحل متقطمة حفقت حفظه، وصانته من العبث، وقد تضامنت الذاكرة والأقلام، وكان جنباً إلى جنب في خدمة الحديث. روى «مسلم» — في كراهة الكتابة — عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله — عليه السلام — قال : «لا تكتبوا عَنِّي، ومن كتب عَنِّي غير القرآن فَلَيْمَحْهُ، وَحَدُثُوا عَنِّي لَا حَرَجٌ، ومن كذب عَلَيْيَّ قال همام : أَخْسِبْهُ مَتَعْمِدًا فَلَيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

وروى «البخاري» — في إباحة الكتابة — عن أبي هريرة يقول : «ما من أصحاب النبي — عليه السلام — أحد أكثَرَ حدِيثاً عنه مُنْيٍ إِلَّا ما كان من عبد الله ابن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكثُر»^(٢).

قال «ابن حجر» : روى أحمد والبيهقي في «المدخل» عن أبي هريرة قال : ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله — عليه السلام — مني إِلَّا ما كان من عبد الله بن عمرو^(٣)، فإنه كان يكتب بيده، ويعي بقلبه، و كنت أعي ولا أكتب، استأذنَ رسول الله — عليه السلام — أن يكتب بيده ما سمع منه فأذن له «الحديث».

(١) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الرهد والرقاء) — باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم) ٨ : ٢٢٩، وانظر «شرح النووي على صحيح مسلم» ١٨ : ١٢٩، و«جامع بيان العلم وفضله» ١ : ٦٣.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العلم — باب كتابة العلم) ١ : ٣٦ وانظر «فتح الباري» ١ : ٢٠٦.

(٣) عبد الله بن عمرو بن العاص.

يستفاد منه أن النبي — ﷺ — أذن في كتابة الحديث عنه، وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري.

والجمع بينهما أن النبي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك.

أو أن النبي خاص بكتابه غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما. أو النبي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمان من الالتباس، وهو أقربهما مع أنه لا ينافيها.

وقيل : النبي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لم يأمن منه ذلك^(١).

والنبي عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين وعرفوا القرآن معرفة رافعة للجهالة، وميزوه من الحديث زال هذا الخوف عنهم، فنسخ الحكم الذي كان مترباً عليه، وصار الأمر إلى الجواز^(٢).

قال « ابن حجر » : قال العلماء : كَرِه جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً، لكن لما قصرت الأهم، وخشي الأئمة ضياع العلم دونه.

وأول من دون الحديث « ابن شهاب الزهري » — ١٢٤ هـ على رأس المائة بأمر « عمر بن عبد العزيز » — ٨٣ هـ ثم كثُر التدوين والتصنيف، وحصل بذلك خير كثير. فللله الحمد^(٣).

يقول « الرَّأْمَهُرُ مُزِيُّ » — ١٠١ هـ : « والحديث لا يُضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة، والمدارسة، والتعهد، والتحفظ، والمذاكرة، والسؤال، والفحص عن

(١) « فتح الباري » ١ : ٢٠٨.

(٢) ذيل « توضيح الأفكار » ٢ : ٣٥٣.

(٣) « فتح الباري » ١ : ٢٠٨.

الناقلين، والتتفقه بما نقلوه، وإنما كره الكتاب من كره في القدر الأول، لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمد الكاتب فيهمله، ويرغب عن تحفظه والعمل به، فأما الوقت متباعد والإسناد غير متقابـ، والطرق مختلفة، والنـلة متشابـون، وأفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقـيد العلم بالكتاب أولى وأشـفي، والدليل على وجوبه أقوى، وحديث أبي سعيد : حرصنا أن يأذن لنا رسول الله - عليه السلام - في الكتاب أحسب أنه كان محفوظاً في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن «^(١).

★ ★ ★ ★

(١) «المحدث الفاصل» .٣٨٥

تصحيح خطأ

ورد في كتاب «أصول التفكير النحوي» ١٤٢ ما يلي : ومن الأخطاء الشائعة أن الحديث لم يدون إلا بعد عهد «عمر بن عبد العزيز» إذ من الحقائق التاريخية الثابتة أن الحديث كان يدون على عهد صحابة رسول الله، في النصف الأول للقرن الأول من الهجرة، ومن المؤكد أن «عبد الله بن عمرو بن العاص» كان يدون ما يسمع من رسول الله في صحيفة سماها : «الصادقة»^(١)، وأن «همام بن منبه» كان يكتب ما يسمع من أحاديث الرسول التي يرويها «أبو هريرة» في صحيفة سماها : «الصحيحة»^(٢)، وبعدها بعض الباحثين أقدموا دون في الحديث النبوي، لأن أبو هريرة توفي سنة ٥٨ هـ، ومن المؤكد — عنده — أنها قد دونت قبل وفاته. ا.هـ.

أقول — وبالله التوفيق — : إن قوله : «ومن الأخطاء الشائعة أن الحديث لم يدون إلا بعد عمر بن عبد العزيز...» خطأ لا يغول عليه ؛ لأن ما قاله علماء الحديث قاطبة في أولية التدوين هو اصطلاح لهم، ومرادهم به بداية عهد التدوين الجماعي، أما الصحيفة الصادقة، والصحيفة الصحيحة، فهما من قبيل الكتابة الإفرادية، وقد وجد في هذه الفترة مَنْ مَنَعَ الكتابة، وَمَنْ أجازها، فالمسألة بينأخذ ورد، وبين مد وجذر، أما في عهد «عمر بن عبد العزيز» فقد استقر الأمر على الكتابة دون منازع، بأمر الخليفة العادل، وهكذا مزيداً من البيان :

قد اعتبر علماء الحديث تدوين «عمر بن عبد العزيز» أول تدوين للحديث، وتناقلوا في كتبهم العبارة التالية : «أما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز»^(٣) أو نحوها.

(١) «الطبقات الكبرى» ٢ : ٣٧٣.

(٢) توجد نسخة من هذه الصحيفة بدار الكتب المصرية، رقم ١٩٨١ حديث.

(٣) «تذيب الراوي» ١ : ٩، و «قواعد التحديث» ٤٦، و «توجيه النظر» ٦.

ويفهم من هذا أن التدوين الرسمي والجماعي كان في عهد «عمر بن عبد العزيز» أما تقييد الحديث، وكتابته إفرادياً، وحفظه في الصحف والرقاء والمعظام فقد مارسه الصحابة في عهد رسول الله — ﷺ — ولم ينقطع تقييد الحديث بعد وفاته — عليه الصلاة والسلام — بل بقى جنباً إلى جنب مع الحفظ، حتى قُبض للحديث من يُودعه المدونات الكبرى.

وقد كانت نهاية القرن الأول الهجري، وبداية القرن الثاني خاتمة حاسمة لما كان من كراهة الكتابة من بعض العلماء، وإباحتها من بعض آخر، فقد امتنع عن الكتابة من كبار التابعين :

«عَبِيدَةُ بْنُ عَمْرُو السَّلْمَانِيُّ الْمَرَادِيُّ» — ٧٢ هـ، و«إِبْرَاهِيمُ بْنُ فَزِيزِ الدِّيْمَيِّ» — ٩٢ هـ، و«جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ» — ٩٣ هـ، و«إِبْرَاهِيمُ النَّخْعَنِيُّ» — ٩٦ هـ^(١).

قال «الأوزاعي» — ١٥٧ هـ : «ما زال هذا العلم عزيزاً يتلقاه الرجال حتى وقع في الصحف محملاً، أو دخل فيه غير أهله»^(٢).

وكان «عامر الشعبي» ١٧ — ١٠٣ هـ يقول : «ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا سمعت من رجل حدثاً فأردت أن يعيده علّي»^(٣).

وقد ازدادت كراهة التابعين للكتابة عندما اشتهرت آراؤهم الشخصية، فخافوا أن يدونها طلابهم مع الحديث، وتحمل عنهم، فيدخله الالتباس^(٤).

ومنهم من كان يحرص على الكتابة حرصاً شديداً، منهم «سعید بن جبیر» — ٩٥ هـ كان يكتب عن «ابن عباس»^(٥) ...

(١) «جامع بيان العلم» ١ : ٦٧، و«طبقات ابن سعد» ٦ : ٦٣.

(٢) «سنن الدارمي» (باب من لم ير كتابة الحديث) ١ : ١٢١.

(٣) «جامع بيان العلم» ١ : ٦٧، و«سنن الدارمي» ١ : ١٢٥، و«الحدث الفاصل» ٣٨٠.

(٤) «جامع بيان العلم» ٢ : ٣١.

(٥) «سنن الدارمي» (باب من رخص في كتابة العلم) ١ : ١٢٨.

ورخص « سعيد بن المسيب » — ٩٤ هـ لـ « عبد الرحمن بن حرملاة »
بالكتابة حينما شكا إليه سوء حفظه.

و « عامر الشعبي » الذي كان يقول : ما كتبت سوداء في يضاء... كان
يردد قوله : « الكتاب قيد العلم »^(١) ، وكان يحصن على الكتابة ويقول : « إذا
سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط ». .

ومثله نسب لـ « الضحاك بن مزاحم » — ١٠٥ هـ ...

إلى أن جاء « عمر بن عبد العزيز » فحسم الأمر، وأمر « ابن شهاب
الزهري » — ١٢٤ هـ، وغيره كـ « أبي بكر بن حزم » « جامع السنن »^(٢) وقد
أرسل كتاباً إلى الآفاق يحث فيها على تدوين الحديث ودراسته، وعند ذلك أجمعـت
الأمة على الكتابة التي أصبحـت من ضروريات حفظ الحديث لا يمكن الاستغنـاء
عنـها^(٣).

(١) انظر « سنن الدارمي » (باب من رخص في كتابة العلم) ١ : ١٢٨.

(٢) « جامع بيان العلم » ١ : ٧٦.

(٣) « السنة قبل التدوين » ٣٢١ - ٣٢٨ ، ٣٣٧.



البُرْجُ الْعَالِمُ

المَحَدُّثُونَ يَتَعَوَّنُ بِدَقَّةٍ مُنْقَطَعَةٍ النَّظِيرُ

وَفِيهِ فَصْلَانِ :

(الفصل الأول) : صفة روایة الحديث، وشرط أدائه.

* آراء العلماء في روایة المعنى.

وَفِيهِ مَسَائِلُ :

المسألة الأولى : بيان ما يقوله من يروي حديثاً بالمعنى.

المسألة الثانية : حكم اختصار الحديث الواحد.

ورواية بعضه دون بعض، والزيادة فيه.

المسألة الثالثة : حكم تقطيع متن الحديث الواحد، وتفريقه في الأبواب

المسألة الرابعة : طريق السلامة من اللحن والتصحيف في الحديث.

المسألة الخامسة : اللحن والتصحيف.

المسألة السادسة : تقويم اللحن بإصلاح الخطأ.

المسألة السابعة : اثبات الحديث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة.

(الفصل الثاني) : الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به.

* مطلب : معنى الاستشهاد، والاحتجاج والتشهيل.

الفصل الأول :

صفة روایة الحديث وشرط أدائه

آراء العلماء في روایة الحديث بالمعنى

أجمع العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ، ومدلولاتها، ومفاصدها، خبيئاً بما يُحيل معانها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فإنه لا تجوز له الروایة بالمعنى، بل يتعمّن عليه أن يؤدي نفس^(١) اللفظ الذي سمعه، لا يخرب منه شيئاً، ولا يبدل لفظاً بلفظ^(٢).

واختلفوا في جواز الروایة بالمعنى فيما إذا كان الراوي عالماً عارفاً بصيراً بذلك^(٣).
وهم في ذلك أقوال أشهرها :

القول الأول : مذهب اللفظ، وأقصد بذلك أنه مذهب عدم جواز الروایة
بالمعنى، ووجوب مراعاة اللفظ.

وهذا مذهب « عبد الله بن عمر » — من الصحابة^(٤) —، وقال به طائفة
من المحدثين والفقهاء والأصوليين. ومذهب « محمد بن سيرين » بالبصرة،

(١) ورد في كتاب « الكتابة الصحيحة » ٣٦٩ : سأ فعل نفس الشيء : (خطأ) وسأ فعل الشيء نفسه
(صواب).

وردد في « معجم الأخطاء الشائعة » ٢٥٢ : يقولون : جاء نفس الرجل. والصواب : جاء الرجل
نفسه ؛ لأن كلامي نفس و « عين » إذا كانتا للتوكييد، فجب أن يسبقها المؤكّد، وأن تكونا مثلثة
في الضبط الإعرابي، وأن تضاف كل واحدة منها إلى ضمير مذكور حتماً، يطابق هذا المؤكّد في التذكرة
والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع. اهـ

(أقوال) كلمة « نفس » إن أردنا أن يكون إعرابها توكيدياً فتؤخر عن المؤكّد وجوباً، ولا يمتنع تقديمها إن
أعربت بحسب موقعها من الإعراب. وقد ورد في « لسان العرب » (مادة : نفس) ٦ : ٢٣٦ ما يجز
ذلك، وهذا نصه : « ونفس الشيء : ذاته، ومنه ما حکاه « سيبويه » من قوله : نزلت بنفس الجبل،
ونفس الجبل مقابل، وتفس الشيء عينه، يؤكّد به « وانظر » الكتاب « لسيبوه » ١ : ٣٩٠. فعل ذلك
يمکم بصحة العبارات المتقدمة أسلوباً، وليس هي من قبيل الخطأ الشائع. والله أعلم.

(٢) انظر « تدريب الراوي » ٢ : ٩٨.

(٣) انظر « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣١ - ٣٣٢.

(٤) انظر « كشف الأسرار » ٣ : ٥٥٥.

و «القاسم بن محمد» بالحجاز، و «رجاء بن حَيْوَة» بالشام. وقال «القرطبي» : وهو الصحيح من مذهب «مالك»، ومذهب «ثعلب» و«اختيار الجصاص» من الحنفيين.

واقتصر بعضهم على اللفظ، ولو خالف اللغة الفصيحة، وكذا لو كان لخنا. وهو معتمد «مسلم»، فإنه في «صحيحه» يميز اختلاف الرواية حتى في حرف المتن^(١).

وروى «الخطيب» عن «سفيان الثوري» قال : كان «إبراهيم بن ميسرة» لا يحدث إلا على ما سمع. وكذا «ابن طاووس»^(٢) وروى عن «فتيبة» قال : كانوا يقولون : الْحُفَاظ أربعة : إسماعيل بن عليه، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع، و وهيب. كان هؤلاء يؤدون اللفظ^(٣).

وروى «الخطيب» عن «عبد الرحمن بن أبي ليلى» قال : قلنا له «زيد ابن أرقم» : يا أبا عمرو ألا تحدثنا؟ فقال : قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله — ﷺ — شديد^(٤).

وروى «الراويهزمي» عن «عمر بن الخطاب» أنه قال : من سمع حديثاً فحدث به كما سمع فقد سلم. وروى نحوه عن «عبد الله بن عمرو».

وروى عن « بشير بن نهيل » قال : كنت أكتب عند أبي هريرة ما سمعت منه فإذا أردت أن أفارقه جئت بالكتاب فقرأته عليه، فقلت : أليس هذا ما سمعته منك ؟ قال : نعم^(٥).

وروى عن الساجي أن «الربيع» حدثهم عن «الشافعي» أنه قال في

(١) «فتح المغيث» ٢: ٢١٢، و «الكتفمية» ٣١١، و «المحدث الفاصل» ٥٣٤، ٥٣٥.

(٢) «الكتفمية» ٣١١، ٣١٢.

(٣) «الكتفمية» ٣١٦.

(٤) «الكتفمية» ٢٦٦.

(٥) «المحدث الفاصل» ٥٣٨.

صفة المحدث : ويكون من يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحتمل معناه، لا يدرى لعله أن يحمل الحلال على الحرام، وإذا أداه بحروفه لم يبق وجة تختلف منه إحالة الحديث^(١).
وروى عن « عبد الكريم الجزري » أنه قال : إني لأحدث الحديث ما أترك منه كلمة^(٢).

● ومن هذا المذهب مذهب من لم يجز تقديم كلمة على كلمة.

روى « الخطيب » عن « محمد بن سيرين » عن أبي هريرة قال : سأله رجل النبي - عليه السلام - : أ يصلى الرجل في ثوب واحد ؟ فقال : أَوْكُلُكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ ؟ ... قال : وسأله رجل عمر : أتصلي في ثوب واحد ؟ فقال : أوسعوا على أنفسكم إذ أوسع الله عليكم - أو إذا وسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم^(٣) -

قال « عاصم » : لا أدرى بأيهما بدأ ... وذكر بقية الحديث.^(٤)

● ومن هذا المذهب مذهب من لم يجز إبدال كلمة بكلمة.

روى « الخطيب » عن « عبيد بن عمير »، وهو يقص، يقول : قال رسول الله - عليه السلام - : « مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين »

(١) « المحدث الفاصل » .٥٣٩.

(٢) « المحدث الفاصل » .٥٤٣.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة - باب الصلاة في القمبص والسرويل والثبان والقصاء) ١ : ٩٦.

(٤) « الكفاية » .٢٧٣.

فقال «ابن عمر» : ويعلمكم... لا تكذبوا على رسول الله — عليه السلام —، إنما قال رسول الله — عليه السلام — : «مثُل المنافق كمثل الشاة العائرة بين العنمين»^(١)

وروى عن «أنس بن مالك» قال : قال رسول الله — عليه السلام — : «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من جهنم» أو «مقعده من النار»^(٢).

● ومن هذا المذهب من لم يجز إبدال حرف بحرف وإن كانت صورتهما واحدة.

روى «الخطيب» عن «معن بن عيسى» قال : كان «مالك بن أنس» يتقى في حديث رسول الله — عليه السلام — ما بين التي والذى، ونحوهما. وروى عن «مَعْنَ» قال : كان «مالك» يتحفظ من الباء والتاء والثاء في حديث رسول الله — عليه السلام —.^(٣)

● ومن هذا المذهب مذهب من لم يجز زيادة حرف واحد، ولا حذفه، وإن كان لا يغير المعنى.

روى «الخطيب» عن «ابن عمر» قال : قال رسول الله — عليه السلام — : لا تدخلوا على القوم المعدين — يعني حجر ثمود — إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين، فلا تدخلوا عليهم فيصيبكم. أو قال : يصيبكم مثل ما أصابهم.

وروى عن «الزهري» أنه سمع «أنس بن مالك» يقول : نهى

(١) «الكتفية» ٢٦٨. بهذا اللقط أخرجه «مسلم» في «صححه» في (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم) ٨ : ١٢٥ و «النسائي» في «سننه» في (كتاب الإيمان وشرائعه — مثل المنافق) ٨ : ١٢٤.

ويتحوّه أخرجه «الدارمي» في «سننه» في (باب من رخص في الحديث إذا أصاب المعنى) ١ : ٩٣ و «أحمد» في «مسنده» ٢ : ٣٢، ٦٨، ٨٢. والجميع عن «عبد الله بن عمر» — رضي الله عنهما —. العائرة : المترددة الحائرة لا تدرى لأيّها تبع.

(٢) «الكتفية» ٢٦٩. وتقدم تخرجه، في (الفصل الثاني) «تدوين الحديث النبوى».

(٣) «الكتفية» ٢٧٥.

رسول الله — ﷺ — عن الدباء، والمزفت أن يتبذ فيه، فقيل لسفيان : أن يتبذ فيه ؟ فقال : لا.

هكذا قاله لنا « الزهرى » : يتبذ فيه^(١).

● ومن هذا المذهب من لا يرى تخفيف حرف ثقيل، ولا تشغيل حرف خفيف، وإن كان المعنى واحداً.

روى « الخطيب » عن « حميد بن عبد الرحمن » عن أمه أم كلثوم بنت عقبة، قالت : قال رسول الله — ﷺ — : « ليس الكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً، أو نهى خيراً ». ●

قال « حماد » : سمعت هذا الحديث من رجلين، فقال أحدهما : نهى خيراً، خفيفة، وقال الآخر : نهى خيراً، مشقة^(٢).

● ومن هذا المذهب مذهب من لا يرى رفع حرف منصوب، ولا نصب حرف مرفوع أو مجرور، وإن كان معناهما سوأة.

وروى « الخطيب » عن أبي حنظلة قال : سألت ابن عمر، كم صلاة السفر ؟ قال : ركعتين، قلت : وأين قول الله — عز وجل — : « فإن خفتم ونحن آمنون ؟ فقال : سُنَّةُ رسول الله — ﷺ — أو سُنَّةُ رسول الله — ﷺ — ». ●

وروى عن « عبد الله بن عمرو » قال : كان على ثقل النبي — ﷺ — رجل يقال له : « كيركرة » فمات، فقال رسول الله — ﷺ — : هو في النار، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها.

(١) « الكفاية » . ٢٧٤.

(٢) « الكفاية » . ٢٧٨.

(٣) « الكفاية » . ٢٧٩.

قال «أبو عبد الله البخاري» : قال «ابن سلام» : «كركرة»^(١).

● واستدلوا بقوله — عليه السلام — : «نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعها، وأدتها كما سمعها، فرب حامل فقه إلى غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»^(٢).

فقد أمر ببراعة اللفظ في النقل، لأن النبي — عليه السلام — أُوتى من جوامع الكلم، والفصاحة في البيان ما هو نهاية لا يدركه فيه غيره، ففي التبديل بعبارة أخرى لا يؤمن التحريف أو الزيادة والنقصان فيما كان مراداً له^(٣).

قال «فخر الإسلام البزدوي» : واستدلوا بالمعقول، وهو أن النقل بالمعنى ربما يؤدي إلى اختلال معنى الحديث، فإن الناس متفاوتون في إدراك معنى اللفظ الواحد كما أشار إليه النبي — عليه السلام — بقوله : «فرب حامل فقه إلى غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»، وهذا يحمل كل واحد منهم اللفظ الواحد على معنى لا يحمله عليه غيره، وقد صادفنا من المتأخرین من يتبه في آية أو خبر لفوائد لم يتبه لها أهل الأعصار السالفة من العلماء الححقين، فعلمـنا أنه لا يجب أن يقف السامع على جميع فوائد اللفظ في الحال، وإن كان فقيهاً ذكياً، مع أنه — عليه السلام — قد أُوتى جوامع الكلم، وكان أفعص العرب لساناً، وأحسنها بياناً، فلو جوزنا النقل بالمعنى ربما حصل التفاوت العظيم، مع أن الراوي يظن أنه لا تفاوت، ولأنه لو جاز تبديل لفظه — عليه السلام — بلفظ آخر لجاز تبديل لفظ الراوي أيضاً بالطريق الأولى؛ لأن التغيير في لفظ غير الشارع أيسر منه في لفظ الشارع، ولجاز ذلك في الطبقة الثالثة والرابعة، وذلك يفضي إلى سقوط الكلام الأول؛ لأن الإنسان وإن اجتهد في تطبيق الترجمة لا يمكنه الاحتراز عن تفاوت، وإن

(١) «الكتفافية» .٢٨٠.

(٢) بنحوه أخرجه «الترمذى» في «سننه» في (أبواب العلم — باب في الحث على نبليغ السنّاع) ٤ : ١٤١ و «ابن ماجة» في «سننه» في (المقدمة) ١ : ٨٤ — ٨٥، و (كتاب المناسك — باب الخطبة يوم التحر) ٢ : ١٠١٥، و «الدارمي» في «سننه» في (باب الاقتداء بالعلماء) ١ : ٧٥، و «أحمد» في «مسنده» في عدة مواضع ١ : ٤٣٧، ٣ : ٢٢٥، ٤ : ٨٠، ٥ : ١٨٣.

(٣) «أصول السرخسي» ١ : ٣٥٥، وروى الحديث بروايات مختلفة. انظر «الكتفافية» .٢٦٧، ٢٦٥.

قل، فإذا توالت هذه التفاوتات كان التفاوت الآخر تفاوتاً فاحشاً، بحيث لا يبقى بين الكلامين الأول، وبين الآخر مناسبة.

ونقل عن « أبي العباس، أحمد بن يحيى بن ثعلب » : أنه كان يذهب هذا المذهب، ويقول : إن عامة الألفاظ التي لها نظائر في اللغة إذا تحققتها وجدت كل لفظة منها مختصة بشيء لا تشاركها صاحبتها فيه، فمن جوز العبارة بعضها عن البعض لم يسلم عن الزيف عن المراد، والذهب عنه^(١).

القول الثاني : مذهب المعنى، وأقصد بذلك أنه مذهب جواز^(٢) الرواية بالمعنى.

وهذا مذهب جمهور السلف والخلف، فهو المذهب الذي تشهد به أحوال الصحابة، وقال به « الحسن البصري »، و « الشعبي »، و « النخعي »، و « عمرو بن دينار »^(٣)، و « سفيان الثوري »^(٤)، و « حماد بن زيد »^(٥). وهو مذهب الأئمة الفقهاء الأربع.

وقال « الرامهرمي » : قد دلّ قول « الشافعى »^(٦) في صفة المحدث مع رعاية اتباع اللفظ على أنه يسوغ للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ إذا كان عالماً بلغات العرب، ووجوه خطابها، بصيراً بالمعاني والفقه، عالماً بما يُحيل المعنى، وما لا يُحيله، فإنه إذا كان بهذه الصفة جاز له نقل اللفظ، فإنه يُحترِّز بالفهم عن تغيير

(١) « كشف الأسرار » ٣ : ٥٥

(٢) هذا الجواز في الجملة، أي في تجويه بعض الصور على الخصوص، لا في تجويه على العموم. « كشف الأسرار » ٣ : ٥٥

(٣) « الكفاية » ٣١١ - ٣١٢

(٤) « الكفاية » ٣١٥

(٥) « الكفاية » ٣١٦

(٦) انظر « الرسالة » لـ « الشافعى » « الرواية بالمعنى » الفقرات التالية : ١٠٠١، ٧٤٤، ٧٥٧، ١٠١٣، ١٠١٥، ١٠٣٦.

المعاني وإزالة أحكامها، ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداء اللفظ له لازماً، والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظوراً، وإلى هذا رأيت الفقهاء من أهل العلم يذهبون. وروى عن « محمد بن مسلم بن مسعود » — وهو من أهل رامهرمز — قال : قلت لـ « محمد بن منصور » — قاضي الأهواز — في شيء جرى بيبي وبينه : ثلاثة يشددون في الحروف، وثلاثة يرخصون، فمن رخص فيها : الحسن، وكان الحسن يقول : يَحْكِي اللَّهُ — تعالى — عن القرون السالفة بغير لغاتها، أَفَكَذَبُ هو ؟! وكان « محمد بن منصور » متكتئاً، فاستوى جالساً، ثم أخذ بمجامع كفه، وقال : ما أحسن هذا !! أَحْسَنَ الْحَسَنَ جداً.

وقال « قتادة » عن « زُراقة بن أوف » : لقيت عدّة من أصحاب النبي — ﷺ — فاختلقو على في اللفظ، واجتمعوا في المعنى^(١). وروى عن « يحيى بن آدم » قال : سمعت « سفيان الثوري » يقول : إنما نحدثكم بالمعنى.

وروى عن « أبي حمزة » قال : قلت لإبراهيم النخعي : إننا نسمع منك الحديث، فلا نستطيع أن نحيط به كما سمعناه، قال : أرأيتك إذا سمعت تعلم أنه حلال من حرام ؟ قال : نعم. قال : فهكذا كل ما نحدث.

وروى « الرامهرمي » أيضاً عن « أبي هشام الرفاعي » قال : سمعت « يزيد بن هارون » وقد قال في حديث رواه في صلاة الصبح، فقال « المستلمي » : صلاة الغداة. فقال « يزيد » : صلاة الفجر.

وروى أن « محمد بن مصعب القرقسانى » كان يقول : أيش تشددون على أنفسكم ؟! إذا أصبتكم المعنى فحسبكم^(٢).

(١) « المحدث الفاصل » . ٥٣٠

(٢) « المحدث الفاصل » . ٥٣٥

(٣) « الكفاية » . ٣١٧

وروى « الخطيب » عن « أبي سعيد » قال : كنا نجلس إلى النبي ﷺ عسى أن تكون عشرة نفر ، نسمع الحديث ، فما من اثنان يؤديانه ، غير أن المعنى واحد^(١) .

وروى « الخطيب » عن « علي بن خ Prism » يقول : كان « ابن عيينة » يحدثنا ، فإذا سئل عنه بعد ذلك حدثنا بغير لفظه الأول ، والمعنى واحد^(٢) .

قال « الخطابي » : إنه — ﷺ — بعث مبلغًا وعلماً ، فهو لا يزال في كل مقام يقُومُه ، وموطن يشهده ، يأمر بمعرفة ، وينهى عن منكر ، ويشرع في حادثة ، ويفتي في نازلة ، والأسماع إليه مصغية ، والقلوب لما يرد عليها من قوله واعية ، وقد يختلف عنها عباراته ، ويتكرر فيها بيانه ، ليكون أوقع للسامعين ، وأقرب إلى فهم من كان منهم أقل فقهًا ، وأقرب بالإسلام عهداً ، وأولوا الحفظ والإتقان من فقهاء ، الصحابة يوعونها كلها سمعاً ، ويستوفونها حفظاً ، ويعودونها على اختلاف جهاتها ، فتجمع لك لذلك في القضية الواحدة عدة ألفاظ ، تتحتها معنى واحد ، وذلك كقوله — ﷺ — : « الولد للفراش ، ولعاهر الحجر »^(٣) ، وفي رواية أخرى : « ولعاهر الأثلب » ، وقد مر بمسامي و لم يثبت عندي : « ولعاهر الكثكث » .

وقد يتكلّم — ﷺ — في بعض النوازل ، بحضوره أخلاق من الناس ، قبائلهم شتى ، ولغتهم مختلفة ، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية ، وليس كلهم يتيسر

(١) « الكفاية » ٣٩ - ٣٠ .

(٢) « الكفاية » ٣٦ .

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الفرائض — باب الولد للفراش) ٨ : ٩ ، و« مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الرضاع — باب الولد للفراش) ٤ : ١٧١ ، و« النسائي » في « سننه » في (كتاب الطلاق — باب إلحاقي الولد بالفراش) ٦ : ١٨٠ ، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الطلاق — باب الولد للفراش) ٢ : ١٨٢ . وانظر « نصب الراية » في (باب الرجعة) ٢ : ٣٧ ، و « مجمع الزوائد » في (باب الولد للفراش) ٥ : ١٣ . وجاء في « فتح الباري » ١٢ : ٢٣٦ . أخرج « أبو أحمد الحاكم » من حديث « زيد بن أرقم » رَفِعَهُ : « الولد للفراش وفي قم العاهر الحجر » ، و « ابن حبان » من حديث « ابن عمر » : « الولد للفراش ، وبهي العاهر الأثلب » . اهـ اللغويات : الفراش : المستفرشة . العاهر : الزاني ، وقال « النووي » : ومعنى ولعاهر الحجر ، أي : له الخيبة ولا حق له في الولد ، ولا يراد بالحاجر هنا معنى الرجم ، لأنه ليس كل زان برجم ، الأثلب : قيل : الحجر ، وقيل : دقافة ، وقيل : التراب .

لضبط اللفظ وحصره، أو يعتمد لحفظه ووعيه، وإنما يستدرك المراد بالفحوى، ويتعلق منه بالمعنى، ثم يؤديه بلغته، ويغير عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا انشعبت طرقه عدّة ألفاظ مختلفة، موجهاً شىء واحد^(١).

قال «السرخسي» — ٤٩٠ هـ : وحججة القائلين بجواز المعنى : ما اشتهر من قول الصحابة : أَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ — ﷺ — بِكَذَا، ونها عن كذا. والنقل بالمعنى مشهور، والعلماء يذكرون في تصانيفهم : بلغنا نحواً من ذلك. وهذا لأن نظم الحديث ليس بعجز، والمطلوب منه ما يتعلق بمعناه، وهو الحكم من غير أن يكون له تعلق بصورة النظم، وإنما يعتبر النظم في نقل القرآن ؛ لأنّه معجز مع أنه قد ثبت أيضاً فيه نوع رخصة ببركة دعاء رسول الله — ﷺ — على ما أشار إليه في قوله — : «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» إِلَّا أَنْ فِي ذَلِكَ رَخْصَةً مِنْ حِيثِ الإِسْقاطِ، وهذا من حيث التخفيف والتيسير^(٢).

(١) مقدمة المصحح لكتاب «غريب الحديث» لـ «أبي عبد».

(٢) «أصول السريحي» ١ : ٣٥٥، و «تدريب الرواى» ٢ : ٩٩ - ١٠٢. وحديث : «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» أخرجه بنحوه «البخاري» في «صحيحه» في عدة مجال، منها في : (كتاب فضائل القرآن — باب أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) ٦ : ١٠٠، و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب صلاة المسافرين — باب بيان أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) ٢ : ٢٠٢، و «أبو داود» في «سننه» في (أبواب الوتر — باب أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) ٢ : ٧٦. و «الترمذى» في «سننه» في (أبواب القراءات — باب ما جاء أَنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) ٤ : ٢٦٤. و «النسائي» في «سننه» في (كتاب الافتتاح — باب جامع ما جاء في القرآن) ٢ : ١٥٠. و «أحمد» في «مسنده» في مواطن كتبه، منها :

١ : ٢٤، ٤٠، ٣٠٠، ٣٣٢، ٤٤٠، ٥ : ١٦.

قال «الستندي» في حاشيته على «شرح السيوطي» على «سنن النسائي» ٢ : ١٥٠، أي : سبع لغات مشهورة ، وكان ذلك رخصة ، تسهيلاً عليهم ، ثم جمعه «عثمان» - رضي الله عنه - حين خاف الاختلاف عليهم في القرآن ، وتكتنف بعضهم بعضاً على لغة قريش التي أُنْزِلَتْ عليها أولاً . والله أعلم . وفي «الوافي في شرح الشاطبية» (ص : ٨) : (والصواب أن قراءات الأئمة السبعة بل العشرة التي يقرأ الناس بها اليوم هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن وورد فيها الحديث : «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» . وهذه القراءات جميعها موافقة لخط مصحف من المصاحف العثمانية التي بعث بها «عثمان» - رضي الله عنه - إلى الأمصار بعد أن أجمع الصحابة عليها وعلى اطراح كل ما يخالفها) .

وقال « فخر الإسلام البزدي » — ٤٨٢ هـ : كانوا ينقلون الحديث الواحد الذي جرى في مجلس واحد، في واقعة معينة، بالفاظ مختلفة، مثل ما روي في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد، ودعا بعد الفراغ، فقال : « اللهم ارحمني ومحمناً، ولا ترحم بعذنا أحداً » أنه — عليه السلام — قال : « لقد حجرت واسعاً »^(١)، وروى : « لقد ضيقتك واسعاً »، « لقد منعت واسعاً». والإجماع منعقد على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم، وإذا جاز إبدال العربية بالعجمية فلأنّ يجوز إبدالها بعربية أخرى أولى، إذ التفاوت بين العربية وترجمتها بالعربية أقل مما بينها، وبين العجمية. وسفراء رسول الله — عليه السلام — كانوا يبلغون أوامره ونواهيه، إلى البلاد بلغاتهم، ويعلمونهم بالاستheim^(٢).

وقال « الخطيب » ويدل على ذلك : اتفاق الأمة على أن للعالمين يعني خبر النبي — عليه السلام — وللسامع بقوله أن ينقل معنى خبوبه بغير لفظه وغير اللغة العربية، وأن الواجب على رسنه وسفرائه إلى أهل اللغات المختلفة من العجم وغيرهم أن يرووا عنه ما سمعوه وحملوه، بما أخبرهم به وتعبدهم بفعله على السنة رسنه فيما إذا كان السفير يعرف اللغتين، فإنه لا يجوز أن يكل ما يرويه إلى ترجمان، وهو يعرف الخطاب بذلك اللسان، لأنّه لا يأمن الغلط، وقدد التحرير على الترجمان، فيجب أن يرويه بنفسه. وإذا ثبت ذلك صح أن القصد برواية خبوبه وأمره ونبيه إصابة معناه، وامتثال موجبه، دون إيراد نفس لفظه وصوريته، وعلى هذا الوجه لزم العجم وغيرهم من سائر الأمم دعوة الرسول إلى دينه، والعلم بأحكامه، ويدل على ذلك أنه إنما ينكر الكذب والتحريف على رسول الله — عليه السلام — وتغيير معنى اللفظ، فإذا سلم راوي الحديث على المعنى من ذلك كان مخبراً بالمعنى المقصود من اللفظ، وصادقاً على الرسول — عليه السلام — وبمثابة من أخبر عن كلام زيد وأمره

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب — باب رحمة الناس بالباهام) ٧ : ٧٧ وأخرج قريبا منه « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الطهارة — باب الأرض يصيبها البول كيف تفضل ١ : ١٢٦، و « الترمذى » في « سننه » في (كتاب الطهارة — باب ما جاء في البول يصيب الأرض) . ٩٩ : ١

(٢) « كشف الأسرار » ٣ : ٥٥

ونهيء وألفاظه، بما يقوم مقام كلامه، وينوب منابه من غير زيادة ولا نقصان، فلا يعتبر في أن راوي ذلك قد أتى بالمعنى المقصود، وليس بكافذب ولا محرف، وقد ورد القرآن بمثل ذلك، فإن الله — تعالى — قصّ من أنباء ما قد سبق قصصاً كرر ذكر بعضها في مواضع بألفاظ مختلفة، والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي، وهو مخالف لها في التقاديم والتأخير والزيادة والنقصان، فنحو ذلك.

وقد حكى هذه الحجة بعينها عن «الحسن»^(١).

قال «السرخي» : الخبر إما أن يكون محكماً^(٢)، له معنى واحد معلوم بظاهر المتن، أو يكون ظاهراً^(٣)، معلوم المعنى بظاهره على احتمال شيء آخر، كالعام الذي يحتمل الخصوص، والحقيقة التي تحتمل المجاز. أو يكون مشكلاً^(٤)، أو يكون مشتركاً^(٥) يعرف المراد بالتأويل، أو يكون مجملًا^(٦) لا يعرف المراد به إلا

(١) «الكتفافية» ٣٠٣، ٣٠٤، وانتظر «المحدث الفاصل» ٥٣٠، ٢٠٨، ٢٠٧.

(٢) تعريف الحكم : «ما ازداد وضوحاً وقوة على النص، وأحكم المراد به عن احتمال النسخ والتبدل» وسمى محكماً من إحكام البناء. قال تعالى : «مَنْهُ آيَاتٌ مُحَكَّمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ» آل عمران : ٧، «كشف الأسرار» ١ : ٤٩، ٥١.

(٣) تعريف الظاهر : «اسم لكل كلام ظهر المراد به للسامع بصيغته» نحو قوله تعالى : «فَانكحوا مَا طلب لكم من النساء» النساء : ٣، فإنه ظاهر في الإطلاق. قوله تعالى : «وَأَحلَ اللَّهُ الْبَيْعَ» البقرة : ٢٧٥ هنا ظاهر في الإحلال. «كشف الأسرار» ١ : ٤٦.

(٤) تعريف المشكل : «اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال»، مثل «أحرم» أي : دخل في الحرم، و «أشترى» أي : دخل في الشتاء، والمشكل يقابل النص. «كشف الأسرار» ١ : ٥٢ وتعريف النص : «ما زداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلّم، لا في نفس الصيغة» «كشف الأسرار» ١ : ٤٦، ٤٧.

(٥) تعريف المشترك : «كل لفظ احتمل معنى من المعاني المختلفة، إذا تعين انتفى الآخر» مثل اسم العين، فإنه للناظر، ولعين الماء، وللشمس، وللميزان. «كشف الأسرار» ١ : ٣٧، ٣٨، و «أصول السريحي» ١ : ١٢٦.

(٦) تعريف المجمل : «هو ما ازدحمت فيه المعانٰ، وتشبه المراد اشتباهاً لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع إلى الاستفسار، ثم الطلب، ثم التأمل» وذلك مثل : الربا، والصلة، والزكوة... «كشف الأسرار» ١ : ٥٤، ٥٥.

بيان، أو يكون متشابهاً^(١)، أو يكون من جوامع الكلم.

فأما المحكم فيجوز نقله بالمعنى لكل من كان عالماً بوجوه اللغة، لأن المراد به معلوم حقيقة، وإذا كساه العالم باللغة عبارة أخرى لا يمكن فيه تهمة الزيادة والنقصان.

فاما الظاهر فلا يجوز نقله بالمعنى إلا من جمع إلى العلم باللغة العلم بفقه الشريعة؛ لأنه إذا لم يكن عالماً بذلك لم يؤمن إذا كساه عبارة أخرى ألا تكون تلك العبارة في احتفال الخصوص والمجاز مثل العبارة الأولى، وإن كان ذلك هو المراد بها، ولعل العبارة التي يروي بها تكون أعم من تلك العبارة لجهله بالفرق بين الخاص والعام.

إذا كان عالماً بفقه الشريعة يقع الأمان عن هذا التقصير منه عند تغيير العبارة فيجوز له النقل بالمعنى كما كان يفعله «الحسن»، و«النخعي»، و«الشعبي».

فاما المشكل، والمشترك، فلا يجوز فيما النقل بالمعنى أصلاً؛ لأن المراد بهما لا يعرف إلا بالتأويل، والتأويل يكون بنوع من الرأي كالقياس، فلا يكون حجة على غيره.

واما المجمل فلا يتصور فيه النقل بالمعنى، لأنه لا يوقف على المعنى فيه إلا بدليل آخر.

والتشابه كذلك، لأننا ابتلينا بالكف عن طلب المعنى فيه، فكيف يتصور نقله بالمعنى.

(١) تعريف التشابة: «هو الذي لا طريق لدركه أصلًا إلا التسليم على اعتقاد الحقيقة قبل الإصابة» ومثاله: إثبات رؤية الله تعالى بالأ بصار حقاً في الآخرة، بنص القرآن الكريم، بقوله: «وجوه يومئذ ناضرة، إلى رها ناظرة» القيامة: ٢٢، ٢٣ «كشف الأسرار» ٥٥، ٥٩.

وأما ما يكون من جوامع الكلم، فالنبي — عليه السلام — مخصوص بهذا النظم فلا يقدر أحد على ما كان هو مخصوصاً به^(١).

القول الثالث : لا تجوز الرواية بالمعنى في حديث رسول الله — عليه السلام — خاصة، وتجوز في غيره، يزوي ذلك عن « مالك » و « الحليل ». روى « الخطيب » عن « مالك بن أنس » أنه قال : كل حديث للنبي عليه السلام يؤدى على لفظه، وعلى ما روى، وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى^(٢).

القول الرابع : لا تجوز الرواية بالمعنى لغير الصحابة والتابعين، وتجوز لهم، لأن الحديث إذا قيده الإسناد وجب ألا يختلف لفظه فيدخله الكذب^(٣).

القول الخامس : لا تجوز الرواية بالمعنى لغير الصحابة خاصة، لظهور الخلل في اللسان بالنسبة لمن جاء بعدهم، بخلاف الصحابة، فهم أرباب اللسان، وأعلمُخلق بالكلام. حكاه « الماوردي » و « الروياني » في (باب القضاء)، بل جزماً بأنه لا يجوز لغير الصحافي، وجعلاً الخلاف في الصحافي دون غيره^(٤).

وبه جزم « ابن العربي » في « أحكام القرآن » قال : لأنَّا لو جوزناه لكل أحد لما كنَا على ثقة من الأخذ بالحديث، والصحابة اجتمع فيهم أمران : الفصاحة، والبلاغة جبلة، ومشاهدة أقوال النبي — عليه السلام —؛ فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة، واستيفاء المقصود كله^(٥).

القول السادس : وهو قول « الماوردي » في « الحاوي » : إنَّ كأنَّ الراوي

(١) « أصول السرخسي » ١: ٣٥٥ - ٣٥٧ بتصريف، انظر الأمثلة التطبيقية على ذلك : « كشف الأسرار » ٣: ٥٥.

(٢) « الكفاية » ٢٨٨، و « فتح المغيث » ٢: ٢١٥، و « تدريب الراوي » ٢: ١٠١.

(٣) « فتح المغيث » ٢: ٢١٥.

(٤) « فتح المغيث » ٢: ٢١٥.

(٥) انظر « تدريب الراوي » ٢: ١٠١.

ذاكراً اللفظ الذي سمعه لم يجز أن يغيره، وإن لم يكن ذاكراً إياه — لأن نسيه — جاز؛ لأنَّه تحمل اللفظ والمعنى، وقد عجز عن أداء أحدهما فيلزمه أداء الآخر، ولا سيما أنَّ ترْكَه قد يكون كتماً للأحكام^(١).

القول السابع : يجوز المعنى لمن يحفظ اللفظ، ليتمكن من التصرف فيه، دون من تسيئة^(٢).

القول الثامن : لا تجوز الرواية والتبلیغ بالمعنى خاصية، بخلاف الإفتاء والمناظرة^(٣). وهو مذهب « ابن حزم »، وقد قال : حكم الخبر عن النبي — عليه السلام — أن يورد بنص لفظه، لا يدل ولا يغير إلا في حال واحدة، وهي أن يكون المرء قد ثبتت فيه، وعُرِفَ معناه يقيناً، فیسأل فيفتى بمعناه وموجبه، فيقول : حَكْمُ رَسُولِ اللَّهِ — عليه السلام — بِكَذَا، وَحَرَمَ كَذَا، والواجب في هذه القضية ما صحيحة عن النبي — عليه السلام — وهو كذا.

وأما من حَدَثَ وأُسندَ القول إلى النبي — عليه السلام — وقصد التبلیغ لما بلغه عن النبي — عليه السلام — فلا يحل له إلا أن يتحرى الألفاظ كما سمعها لا يدل حرفًا مكان آخر، وإن كان معناهما واحدًا، ولا يقدم حرفًا، ولا يؤخر آخر^(٤).

وبرهان ذلك : ما روى « الخطيب » عن « البراء بن عازب » أن النبي — عليه السلام — قال : يا براء كيف تقول إذا أخذت مضجعك؟ قال : قلت : الله ورسوله أعلم. قال : « إذا أويت إلى فراشك طاهراً فتوسد يمينك ، ثم قل : اللهم أسلمت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجلأت ظهري إليك ، رغبةً ورهبةً إليك ، لا ملجاً ولا منجاً منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلتَ ،

(١) انظر « تدريب الراوي » ٢ : ١٠١ .

(٢) انظر « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢ .

(٣) « فتح المفيض » ٢ : ٢١٥ .

(٤) « الأحكام في أصول الأحكام » ٢٦٠ — ٢٦١ .

وبنبك الذي أرسلت » فقلت كا علمي، غير أني قلت : ورسولك، فقال يده في صدري : « ونبيك » فمن قالها من ليلته ثم مات، مات على الفطرة »^(١).

القول التاسع : قال « الغزالى » : « يجوز إبدال لفظ بلفظ آخر، برادفه ويساويه في المعنى، كا يبدل القعود بالجلوس، والعلم بالمعرفة، والاستطاعة بالقدرة، والإبصار بالإحساس بالبصر، والحضر بالتحريم، وسائل ما لا يشك فيه. وعلى الجملة ما لا يتطرق إليها تفاوت الاستبطاط والفهم، وإنما ذلك فيما فهمه قطعاً لا فيما فهمه بنوع استدلال مختلف فيه الناظرون. وإلى هذا ذهب « الخطيب »^(٢). وقال « الغزالى » أيضاً : ويدل على جواز ذلك للعاليم الإجماع على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم، فإذا جاز إبدال العربية بعجمية ترادفها فلأنه يجوز عربية بعربية ترادفها وتساويها أولى.

وكذلك كان سفراً رسول الله — عليه السلام — في البلاد يلغونهم أوامرهم بلغتهم، وكذلك من سمع شهادة الرسول — عليه السلام — فله أن يشهد على شهادته بلغة أخرى، وهذا لأننا نعلم أنه لا تبعد في اللفظ، وإنما المقصود فهم المعنى، وإيصاله إلى الخلق، وليس ذلك كالتشهد والتکبير وما تُبَدِّدُ فيه باللفظ.

فإن قيل : فقد قال — عليه السلام — : « نَصَرَ اللَّهُ امْرًا سَمِعَ مَقَاتِلِي فَوَاعَاهَا فَأَدَاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرَبُّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرَبُّ حَامِلٍ فَقِهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرَبُّ حَامِلٍ فَقِهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقِهُ مِنْهُ ». .

قلنا : هذا هو الحجة، لأنه ذكر العلة، وهو اختلاف الناس في الفقه، فما لا يختلف الناس فيه من الألفاظ المترادفة فلا يمنع منه، وهذا الحديث بعينه قد نقل

(١) « الكفاية » ٢٧٠، ٣٠٦، و « المحدث الفاصل » ٥٣٢.
والحديث بلفظه أخرجه « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الدعوات — باب ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه) ٥ : ١٣٥.

وقد أخرجه « البخارى » في « صحيحه » في (كتاب التوحيد — باب قول الله تعالى : أَنْزَلَهُ بِلَمْحٍ وَالْمَلَائِكَةَ يَشْهَدُونَ...) ٨ : ١٩٦.

(٢) « الكفاية » ٣٠٠، و « المستصفى » ١ : ١٦٨.

بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، وإن أمكن أن تكون جميع الألفاظ قول رسول الله — ﷺ — في أوقات مختلفة، لكن الأغلب أنه حديث واحد ونقل بألفاظ مختلفة فإنه روي : « رحم الله امرأ »، و « نصر الله امرأ »، وروي : « ورب حامل فقه لا فقه له »، وروي : « حامل فقه غير فقيه ». وكذلك الخطب المتشدة، والواقع المتشدة، رواها الصحابة — رضي الله عنهم — بألفاظ مختلفة فدل ذلك على الجواز ^(١). ا.هـ

القول العاشر : إن كان المطلوب بالحديث عملاً، كالتعبد بلفظه، لم يجز المعنى، وإن كان المطلوب به علمًا، كالعقائد جاز المعنى؛ لأن المعول في العلم على معناه دون لفظه. ^(٢)

واعلم أن هذا الخلاف لا يجري في أربعة أنواع :

النوع الأول : ما ثُبَدَ بلفظه، كالتشهاد والقنوت، ونحوهما، ^(٣) صرَّح به « الزركشي ».

النوع الثاني : ما هو من جوامع كلمه — ﷺ — التي افترخ بإنعم الله عليها بها.

ذكره « السيوطي » في « التدريب ». ^(٤)

النوع الثالث : ما يستدل بلفظه على حكم لغوي، إلا أن يكون الذي أبدل اللفظ بلفظ آخر عربياً، يستدل بكلامه على أحكام العربية.

ذكره جمهور النحاة.

النوع الرابع : ما تضمنته بطنون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، لأنه لا يملك تغيير تصنيف غيره ^(٥).

(١) انظر « الكفاية » ٣٠٥، و « المستصفى » ١ : ١٦٩، ١٦٨.

(٢) انظر « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢، و « فتح الباري » ٨ : ٣٠٤.

(٣) « الكفاية » ٣٠٤، و « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢.

(٤) « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢.

(٥) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣١ - ٣٣٣، و « تهذيب الراوي » (٢ : ١٠٢).

وفي هذا الفصل مسائل :

المسألة الأولى :

بيان ما ي قوله من يروي حديثاً بالمعنى

قال « ابن الصلاح » :

ينبغي لمن روى حديثاً بالمعنى أن يتبعه بأن يقول : أو كما قال، أو نحو هذا،
وما أشبه ذلك من الألفاظ.

روي ذلك عن « ابن مسعود »، و « أبي الدرداء »، و « أنس » —
رضي الله عنهم —.

قال « الخطيب » : والصحابة أرباب اللسان، وأعلمُ الخلق بمعاني الكلام،
ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفاً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من
الخطر^(١).

روى « ابن عبد البر » عن « الشعبي » عن « مسروق » عن « عبد الله
ابن مسعود » أنه حدث يوماً بحديث فقال : سمعت رسول الله — عليه السلام — ثم
أرعد وأرعدت ثيابه. وقال : أو نحو هذا، أو شبه هذا^(٢).
وكذلك يحسن للقارئ الذي اشتبهت عليه لفظة أن يقول بعدها : « أو كما
قال »^(٣).

★ ★ ★

(١) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣٣، وانظر « جامع بيان العلم » ١ : ٧٩، و « تدريب الراوي » ٢ : ١٠١، وفي « محسن الباقري » : (فائدة) ليس في ذلك التقل عن هؤلاء، أنهم جوزوا نقل الحديث
بالمعنى كما فهمه بعض من لا يصح فهمه. وانظر « الكفاية » ٣١١.

(٢) « جامع بيان العلم » ١ : ٧٩.

(٣) « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢.

المسألة الثانية :

حكم اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعضه والزيادة فيه

● ذهب بعضهم إلى جواز نقصان الرواية مطلقاً^(١)

روي عن « مجاهد » و « يحيى بن معين » القول بنقصان الحديث وعدم الزيادة فيه، عند خوف الخطأ في الحديث^(٢).

وحجة من ذهب إلى هذا المذهب ما روى عن « ابن عمر » أن النبي - ﷺ - قال في حجة الوداع - : نصر الله من سمع مقالتي فلم يزد فيها، فرب حامل كلمة إلى من هو أوعى لها منه.

قالوا : وهذا يدل على أن النقصان منها جائز، إذ لو لم يكن كذلك لذكره كما ذكر الزيادة^(٣). وهذا مذهب « مسلم ».

● وذهب كثير من منع نقل الحديث على المعنى إلى منع نقصان الرواية، لأن في ذلك قطع الخبر وتغييره، فيؤدي إلى إبطال معناه وإحالته.

روى « الخطيب » عن « عبد الملك بن عمير » يقول : والله إني لأحدث بالحديث مما أدع منه حرفاً^(٤).

● وذهب بعض من أجاز الرواية على المعنى إلى جواز نقصان الرواية، إن رواه الراوي مرة أخرى بتهمة، أو علم أن غيره قد رواه بتهمة^(٥).

(١) وينبغي تقييد الإطلاق بما إذا لم يكن العنف متعلقاً بالمأني به، تعلقاً يخل بالمعنى حذفه، كالاستثناء وال الحال، وهو ذلك. « توضيح الأفكار » ٢ : ٣٩٢ - ٣٩٣، و « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٤.

(٢) « الحديث الفاصل » ٥٤٣.

(٣) « الكفاية » ٢٨٩.

(٤) « الكفاية » ٢٩٠.

● واختار «الخطيب» وجوب نقل الرواية على التام، وحرمة الحذف إن كان فيما حُذف منها معرفة حكم وشرط وأمر. لا يتم التعبد والمراد بهذا الخبر إلا بروايه على وجهه^(١). وعلى هذا الوجه يحمل قول من قال : لا يحل اختصار الحديث. وروى «الخطيب» عن «مالك» أنه كان لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله - عليه السلام -

وسئل «أبو عاصم النبيل» عن اختصار الحديث، فقال : نعم يكره، لأنهم يخاطبون المعنى^(٢).

كما ذهب «الخطيب» إلى جواز رواية الحديث على النقصان، وحذف بعضه إن كان المتروك من الخبر متضمناً لعبادة أخرى، وأمراً لا تعلق له به تتضمن البعض الذي رواه ولا شرطاً فيه، لأن الذي تركه — والحالة هذه — منزلة عبارتين منفصلتين، أو سيرتين، أو قضيتيين لا تعلق لأحد هما بالأخرى....

وكان «سفيان الثوري» يروي الأحاديث على الاختصار لمن قد رواها له على التام، لأنه كان يعلم منهم الحفظ لها، والمعرفة بها^(٣).

وقال «الخطيب» : إن كان النقصان من الحديث شيئاً لا يتغير به المعنى، كحذف بعض الحروف والألفاظ، والراوي عالم واع محصل لما يغير المعنى، وما لا يغدو من الزيادة والنقصان فإن ذلك سائع له، على قول من أجاز الرواية على المعنى دون من لم يجز ذلك^(٤).

(١) «الكتفمية» ٢٩٠، وفيه : لا فرق بين أن يكون ذلك تركاً لنقل العبادة، كنقول بعض أفعال الصلاة، أو تركاً لنقل فرض آخر هو الشرط في صحة العبارة، كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها.

(٢) «الكتفمية» ٢٩١.

(٣) انظر «الكتفمية» ٢٩٢ - ٢٩٣، و «الحدث الفاصل» ٥٤٣، و «مقدمة ابن الصلاح» ٣٣٤، و «توضيح الأفكار» ٢ : ٣٩٢، و «تدريب الراوي» ٢ : ١٠٤.

(٤) «الكتفمية» ٢٩٢.

المسألة الثالثة :

حكم تقطيع متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب

يجوز تفريق المتن الواحد في موضعين، إذا كان متضمناً لحكمين. ويجوز إذا كان المتن متضمناً لعبادات وأحكام لا تعلق لبعضها ببعض، فإنه بمثابة الأحاديث المنفصل بعضها من بعض ، ويجوز تقطيعه . وقد فعله « مالك » و « البخاري »^(١) وغير واحد من أئمة الحديث، كـ « أبي داود » و « النسائي »^(٢).

روى « الخطيب » أن أبي الحارث قال : رأيت أبي عبد الله — يعني أحمد بن حنبل — قد أخرج أحاديث، وأخرج حاجته من الحديث، وتركباقي يخرج من أول الحديث شيئاً، ومن آخره شيئاً، ويدع الباقي^(٣).

وروى أيضاً أن « إسحاق بن إبراهيم »، قال : سألت أبي عبد الله عن الرجل يسمع الحديث، وهو إسناد واحد، فيجعله ثلاثة أحاديث؟ قال : لا يلزمـه كذب، وينبغي أن يحدث بالحديث كما سمع، ولا يغيـره^(٤).

★ ★ ★

(١) وفي « محسن البلقني » : وما تقدم من صنيع « البخاري » لم يفعله « مسلم »، بل يسوق الحديث بهماه ولا يقطعـه. وذلك من جملة أسباب ترجيحـه عند جماعة.

(٢) انظر « الكفاية » ٢٩٤، و « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣٦.

(٣) « الكفاية » ٢٩٤.

(٤) « الكفاية » ٢٩٥.

المسألة الرابعة :

طريق السلامة من اللحن والتصحيف في الحديث

قال « ابن الصلاح » : وأما التصحيف فسبيل السلامة منه الأخذُ من أفواه أهل العلم أو الضبط، فإن من حرم ذلك وكان أخذُه وتعلمه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف، ولم يفلت من التبديل والتصحيف.^(١)

وقال « السيوطي » : فإن وجدَ في كتابه كلمة من غريب العربية غير مضبوطة أشكَلْت عليه جاز أن يسأل عنها العلماء بها، ويرويها على ما يخبرونه به. فعل ذلك « أحمد » و « إسحاق » وغيرهما^(٢).

روى « الخطيب » : عن « أبي حاتم سهل بن محمد »، قال : كان « عفان ابن مسلم » يجيء إلى « الأخفش » وإلى أصحاب النحو يعرض عليهم الحديث بعربيه. فقال « الأخفش » : عليك بهذا، وكان بعد ذلك يجيء إلى حتى عرض على حديثاً كبيراً.

وروى عن « الوليد بن مسلم » قال : كان « الأوزاعي » يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصلحها.

وروى عن « عبد الله بن المبارك » يقول : إذا سمعتم عنني الحديث فاغرضوه على أصحاب العربية، ثم أحکمُوه^(٣).

وروى عن « أبي بكر بن دريد » قال : أخبرنا « الرياشي » عن « الأصممي » قال : كنت في مجلس « شعبة »، فقال : « فيسمعون جرش طير الجنة » فقلت : « جرس » فنظر إلي فقال : خذوها عنه، فإنه أعلم بهذا منا.

(١) « مقدمة ابن الصلاح » . ٣٣٨

(٢) « تدريب الراوي » ٢ : ١١٠

(٣) « الكفاية » . ٣٧٤

قال أبو بكر : يقال : سمعت جرس الطير، إذا سمعت صوت منقاره على شيء يأكله، وسميت النحل جوارس من هذا، لأنها تجرس الشجر، أي : تأكل منه، والجرس الصوت الخفي، واشتقاد الجرس من الصوت والحس^(١).

وروي عن « جابر بن عبد الله »، قال قال رسول الله — عليه السلام — : « إذا أرفت الحلود فلا شفعة » فقال لي « الطبرى » : سمعت أبا محمد الباقي يقول : ذكر لنا أبو القاسم الداركي — شيخ الشافعية — هذا الحديث في تدريسه في كتاب الشفعة، فقال : إذا أرفت الحلود، فسألت « ابن جنى » التحوى عن هذه الكلمة، فلم يعرفها، ولا وقف على صحتها. فسألت « المعاف بن زكريا » عن هذه الحديث، وذكرت له طرفة، فلم أستتم المسألة حتى قال : إذا أرفت الحلود، والأرف : المعلم، يريد إذا بنت الحلود، وعيت المعلم، وميزت، فلا شفعة^(٢).

وقال « السخاوي » : سئل « أحمد » عن حرف فقال : اسألوا عنه أصحاب الغريب فإني أكره أن أنكلم في قول النبي — عليه السلام — بالظن^(٣). وعن « ابن راهويه »^(٤) أنه كان إذا شك في الكلمة يقول : أهاهنا فلان، كيف هذه الكلمة ؟

وسمع « سعيد بن شيبان » — وكان عالماً بالعربية — « ابن عيينة »، وهو يقول : « تعلق من ثمار الجنة » بفتح اللام، فقال له : « تعلق » يعني : بضمها، من عَلَقَ، يعني : بفتح اللام، فرجع « ابن عيينة » إليه^(٥).

(١) « الكفاية » ٣٧٥.

(٢) « الكفاية » ٣٧٦، و « فتح المغبث » ٢ : ٢٤٣.

(٣) وهذا لا يدل على علم خبرته في اللغة، ولكنه يريد أن يعطيها درساً في التثبت والضبط. ففي « المنج الأحمد في تراجم أصحاب الأحمد » ١ : ٥ : قال « المروزي » : كان « أبو عبد الله » لا يلحن في الكلام، ولما نظر بين يدي الخلقة كان يقول : كيف أقول ما لم يُفْلِ ١٩ ولم يلحن في كلمة في تلك ثلاثة الأيام التي نظر فيها. وقال « أحمد » : كتب من العربية أكثر مما كتب « أبو عمرو بن العلاء »، وكان يسأل عن ألفاظ من اللغة تتعلق بالتفسير والأخبار فبسبب عن ذلك بأوضح جواب، وأفضل عبارة.

(٤) نصيبيط « راهويه » براء، وهاء وواو مفتوحيين، وسكون ياء، وكسر هاء ثانية، على الأشهر. ويقال : بعض هاء وفتح نحبيه. « المغني » ١٠٨.

(٥) « فتح المغبث » ٢ : ٢٤٢ — ٢٤٣.

المسألة الخامسة

اللحن والتصحيف والتحريف

معنى اللحن :

قال «أبو الحسين» أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ بْنُ زَكْرِيَاً — ٣٩٥ هـ في «معجم مقاييس اللغة» ٥ : ٢٤٠ — ٢٣٩ :

اللُّحنُ : بسكون الحاء، إملالة الكلام عن جهة الصحيحه في العربية، يقال : لَحْنٌ لَخْنًا، وهو عندنا من الكلام المُوَلَّدُ، لأن اللحن مُحدث لم يكن في العرب العاربة، الذين تكلموا بطبااعهم السليمة.

واللُّحنُ : بالتحريك، الفِطْنَةُ، يقال : لَحْنٌ، يَلْحُنُ، لَخْنًا، فهو لحن، ولا حن. وفي الحديث : «لعل بعضكم أن يكون لحن بحجه من بعض»^(١).

معنى التصحيف :

هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها، مع بقاء صورة الخط^(٢)، مثلاً كلمة «فحة» إذا لم ننقط يمكن أن نقرأ «قحة» و «فحمة» وقد قال «الزمخشري» في «ربيع الأبرار» ١ : ٦٣٤ : «التصحيف : قُفل ضُلّ مفتاحه».

معنى التحريف :

هو العدول بالشيء عن جهة، وحرف الكلام تحريفاً، عدل به عن جهة،

(١) هذا النص نقله «الساخاوي» في «فتح المغثث» ٢ : ٢٣٢ . والحديث أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الحيل — باب حدثنا محمد بن كثير) ٨ : ٦٢ ، و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الأقضية — باب الحكم بالظاهر، واللحن بالحججة) ٥ : ١٢٩ ، و «ابن ماجة» في «سننه» في (كتاب الأحكام — باب قضية الحكم لا تحمل حراماً، ولا تحرم حلالاً) ٢ : ٧٧٧ ، عن «أم سلمة» — رضي الله عنها — ورواه آخرون كـ «الترمذى»، و «النسائي» و «مالك»، و «أحمد».

(٢) مقدمة «السطلاني» بشرحها «نيل الأمانى» ص ٦

وهو قد يكون بالزيادة فيه، والنقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه. فالتحريف أعم من التصحيح^(١).

● موقف العلماء من اللحن أو التصحيح في الحديث :

إذا وقع في الرواية لحن أو تصحيح، فقد اختلف العلماء فيما يفعله حينئذ :

أ — ف منهم من يرويه على الخطأ كما سمعه^(٢)، ك « محمد بن سيرين »، و « أبي معمر عبد الله بن سخيرة »، و « أبي عبيد القاسم بن سلام »، و « رجاء بن حبيبة »، و « نافع » — مولى عبد الله بن عمر — و « أبي الضحى : مسلم بن صبيح ».

وقال « السخاوي » : قيل : وهو اختيار « العز بن عبد السلام » كا حكاها عنه صاحبه « ابن دقيق العيد » في « الاقتراح » : إنه يترك روایته إياه عن ذا الشيخ مطلقاً؛ لأنه إن تبعه فيه، فالنبي — عليه السلام — لم يلحن، وإن رواه عنه على الصواب فهو لم يسمعه منه كذلك^(٣).

ب — ومنهم من يرويه على الصواب، ولا سيما في اللحن الذي لا يختلف المعنى به^(٤). ك « ابن المبارك »، و « الأوزاعي »، و « الشعبي » و « القاسم

(١) « توجيه النظر » ٣٦٥. وانظر « كلمة عن التصحيح والتحريف » في مقدمة تحقيق الدكتور محمود أحمد مية لكتاب « تصحيفات الحدثين » لـ « العسكري » وقد قال في آخر الكلمة : ولعل هذه النّظرّة السريعة تبلُّ غلة الصادي، وتُلقي ظللاً على معنى « التصحيح والتحريف » فتوضّح المراد منها، أو تقرّبه.

(٢) قال « ابن الصلاح » في « مقدمته » ٢٣٨ — ٢٤٠ : وهذا ^{مُؤْلَفٌ} في اتباع اللفظ، والمعنون من الرواية بالمعنى.

(٣) « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٤.

(٤) قال « ابن الصلاح » في « مقدمته » ٢٣٨ — ٢٤٠ :

وهو مذهب المحصلين والعلماء من الحدثين، والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنى وأمثاله، لازم على مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنى، وقد سبق أنه قول الأكثريّة. وفي « محسن الباقباني » ٢٣٨ : ذكر « ابن أبي حيّمة » سُئل « الشعبي »، وأبو جعفر محمد بن علي بن حسين، وعطاء، والقاسم » عن الرجل يحدّث بالحديث فيلحن : أَحَدَثْ كَمَا سَمِعْتُ، أَوْ أَعْرَبْه؟ فقالوا : لَا، بل أَعْرَبْه.

ابن محمد»، و«ابن عيينة»، و«ابن المديني»، و«ابن راهويه»،
و«الحسن بن علي الحلواني»، و«الحسن بن محمد الزعفراني»،
و«عطاء»، و«همام»، و«النصر بن شميل»، و«أبي جعفر محمد بن
علي بن الحسين»، و«الأعمش».

اختاره «النووي»، وتبعه «السيوطى»، وصوته «ابن عبد البر»،
و«ابن كثير».

★ ★ ★

المسألة السادسة :

تقوم اللحن بإصلاح الخطأ

إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره، وكثير من الرواية يحرفون الكلام عن وجهه، ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم منأخذ عن هذه سبile أن يحكي لفظه إذا عرف وجه الصواب، بخلافه إذا كان الحديث معروفاً، ولفظ العرب به ظاهراً معلوماً، ألا ترى أن المحدث لو قال : لا يُؤمِّ المسافر المقيم، فنصب « المسافر » ورفع « المقيم » كأن قد أحال المعنى، فلا يلزم اتباع لفظه.

قال « الرامهرمي » : كنا عند « عبد الله بن أحمد بن موسى عبدان » يوماً وهو يحدثنا، و « أبو العباس بن سُرِيج » حاضر، فقال عبدان : من دُعِيَ فلم يُجِبْ فقد عصى الله ورسوله ففتح الياء من قوله « يُجِبْ » فقال له « ابن سُرِيج » : إن رأيت أن تقول : يُجِبْ - بضم الياء -، فأبي « عبدان » أن يقول، وعجب من صواب « ابن سُرِيج »، كما عجب « ابن سُرِيج » من خطئه^(١).

وروى « الرامهرمي » عن « حماد بن زيد » قال : كنا عند « أَيُوب »، فحدثنا فلحن وعنه « الخليل بن أحمد » فنظر إلى وجهه « الخليل »، فقال « أَيُوب » : أَسْتَغْفِرُ الله^(٢).

وروى عن « محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان » قال : إذا سمعت الحديث فيه اللحن والخطأ فلا تحدث إلا بالصواب، إنهم لم يكونوا يلحوظون.

وروى عن « عاصم » قال : ما رأيت أحداً كان أعراب من « زر بن حبيش » كان « ابن مسعود » يسأله^(٣).

(١) « المحدث الفاصل » ٥٢٧، و « الكفاية » ٢٨٧.

(٢) « المحدث الفاصل » ٥٢٥.

(٣) « المحدث الفاصل » ٥٢٦، و « زر بن حبيش » هو أبو مريم بن حباشة بن أوس الأنصاري الكوفي، أحد أعلام التابعين الخضرمين، أدرك الماجاهلة والإسلام، ولم ير النبي - ﷺ - توفي سنة (٨٣ هـ)، وله (١٢٧) سنة، أخرج له ستة. انظر « تقريب التهذيب » ١ : ٢٥٩.

● ومن اللحن ما يستقبح ولا يزيل المعنى، كقول بعض المحدثين : لبيك بمحنة
وعمرة معاً، بنصيبيهما^(١).

وروى عن أبي أمامة قال : قال رسول الله — عليه السلام — : تعلموا القرآن، فإنه يأتي يوم القيمة شافعاً لأصحابه، وعليكم بالزهراوan : البقرة، وأل عمران^(٢).

وروى « الخطيب » عن « عبد الله بن أحمد » قال : كان إذا مر بأبي لحن فاحشَ غيره، وإذا كان لحنًا سهلاً تركه. وقال : كذا قال الشيخ.

وروى عن « عبد الله بن أحمد بن حنبل » يقول : مازال القلم في يد أبي حتى مات. ويقول : إذا لم ينصرف الشيء في معنى، فلا بأس أن يصلح، أو كما قال^(٣).

قال « ابن حزم » : وأما اللحن في الحديث فإن كان شيئاً له وجه في اللغة العربية، فليزروه كما سمعه، ولا يبدلها ولا يرده إلى أفعص منه ولا إلى غيره. وإن كان شيئاً لا وجه له في اللغة العربية البينة فحرام على كل مسلم أن يُحدّث باللحن عن النبي — عليه السلام — فإن فعل فهو كاذب مستحق للنار في الآخرة، لأننا قد أيقنا أنه — عليه السلام — لم يلحن قط، كتيقنا أن السماء محطة بالأرض، وأن الشمس تطلع من المشرق، وتغرب في المغرب. فمن نقل عن النبي — عليه السلام — اللحن فقد نقل عنه الكذب بيقين، وفرض عليه أن يصلحه ويُشرّه — أي يمحه — من كتابه، ويكتبه معيّراً، ولا يُحدّث به إلا معيّراً. ولا يلتفت إلى ما وجد في كتابه من لحن، ولا إلى ما حدث شيوخه ملحوظاً.

ولهذا لزم من طلب الفقه أن يتعلم النحو واللغة، وإلا فهو ناقص لا تحوز له الفتيا في دين الله — عز وجل —

(١) « المحدث الفاضل » .٥٢٨

(٢) « المحدث » .٥٢٩، والحديث أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب صلاة المسافرين — باب فصل قراءة القرآن وسورة البقرة) ٢ : ١٩٧ بلطف « اقرأوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران ». وهذه الرواية سليمة. وقد استشهد « الرامهرومي » بهذا تدليلاً على بعض اللحن الذي كان يقع من بعض الرواية على غير هيئة كلام العرب. ولا يعقل أن يكون ذلك من لفظه — عليه السلام —

(٣) « الكفاية » .٢٨٧

وقد روي عن «نافع» عن «ابن عمر» أنه كان يضرب ولده على اللحن.^(١)

قال «السخاوي» : قال «الأوزاعي» : أعرموا الحديث فإن القوم كانوا عرباً . وعنه أيضاً : لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث.^(٢).

وروى «ابن عبد البر» : عن جابر قال : سألت عامراً (يعني الشعبي) وأبا جعفر (يعني محمد بن علي) والقاسم (يعني ابن محمد) وعطاء (يعني ابن رباح) عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن، أحدث به كما سمعت أم أعربيه؟ قالوا : لا بل أعربيه.^(٣).

وروى عن «أبي موسى محمد بن المشي» ، قال : سألت أبا الوليد عن الرجل يصيب في كتابة الحرف المعجم غير معجم، أو يجد الحرف المعجم تغير بعجمة نحو التاء، والباء ياء، وعنه في ذلك التصحيف والناس يقولون الصواب؟ قال : يرجع إلى قول الناس فإن الأصل الصحة.

وروى عن «يجي بن معين» يقول : لا بأس أن يقوم الرجل حديثه على العربية.^(٤).

(١) «الإحکام في أصول الأحكام» ٢٦٣ - ٢٦٤، وفي «فتح المغیث» ٢ : ٢٣٦ : ونحوه قول «أبي عمران الفسوی» فيما حکاه عنه «القابسي» إن كان مما لا يوجد في کلام أحد من العرب قرع على الصواب وأصلح، لأنه — ﷺ — لم يكن يلحن، وإن كان مما يقوله بعض العرب، ولم يكن في لغة قريش فلا، لأنه — ﷺ — كان يكلم الناس بلغتهم.. ومن ثم أشار «أبو فارس» إلى التروي في الحكم على الروایة بالخطأ والبحث الشديد، فإن اللغة واسعة.

(٢) «فتح المغیث» ٢ : ٢٣٤

(٣) «جامع بيان العلم» ١ : ٧٨، و «الکفاية» ٢٩٦، و «المحدث الفاصل» ٥٢٥.

(٤) «جامع بيان العلم» ١ : ٨٠.

وروى عن «علي بن الحسن» قال : قلت لابن المبارك : يكون في الحديث لحنُ القوْمَه ؟ قال : نعم لأنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَكُونُوا يَلْحِنُونَ، اللحنُ مِنَّا^(١).

روى «الخطيب» عن رجل قال لـ «الأعمش» : إنَّ كَانَ «ابن سيرين» لِيُسْمِعُ الْحَدِيثَ فِيهِ اللحنَ، فَيَحْدُثُ بِهِ عَلَى لَهْنِهِ فَقَالَ «الأعمش» : إنَّ كَانَ «ابن سيرين» يَلْحِنُ ؟ فَإِنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمْ يَلْحِنْ، يَقُولُ : قَوْمَهُ وَفِي رَوَايَةٍ : فَقَوْمُوهُ^(٢).

وروى عن همام قال : إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ «قتادة»، فَكَانَ فِي حَدِيثِهِ لَهْنٌ، فَقَوْمُوهُ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَلْحِنُ^(٣).

وروى عن «النصر بن شمبل» أَنَّهُ قال : كَانَ «عوف بن أبي جميلة» رجلاً لَهَانَأَ، قَدْ كَسَوْتُ لَكُمْ حَدِيثَهُ كَسْوَةَ حَسْنَةٍ^(٤).

قال «السخاوي» :

وَحَكِيَ «ابن فارس» عَنْ شِيخِهِ أَبِي الْحَسَنِ، عَلَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَطَانِ، رَاوِي سِنَنِ «ابن ماجه» عَنْهُ، فَقَالَ : إِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ عَلَى مَا سَمِعَهُ لَهْنًا، وَيَكْتُبُ عَلَى حَاشِيَةِ كِتَابِهِ : كَذَا قَالَ، يَعْنِي الَّذِي حَدَّثَ بِهِ، وَالصَّوَابُ كَذَا.

قال «ابن فارس» : وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَتَحْوُّهُ قَوْلُ «الميانشي» : صَوْبُ بَعْضِ الْمَشَايِخِ هَذَا، وَأَنَا أَسْتَحْسِنُهُ، وَبِهِ آخُذُ. وَأَشَارَ «ابن الصلاح» إِلَى أَنَّهُ أَبْقَى لِلْمَصْلَحةِ، وَأَنْفَقَ لِلْمَفْسَدَةِ، يَعْنِي

(١) «جامع بيان العلم» ١ : ٨١.

(٢) «الكماء» ٢٩٥.

(٣) «الكماء» ٢٩٧، وَلَقَدْ كَانَ شَعْبَةُ، وَحَمَادُ، وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، وَبَشَرُ بْنُ الْمَفْضَلِ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ لَا يَلْحِنُونَ الْبَيْتَ.

(٤) «الكماء» ٢٩٨.

لما فيه من الجمع بين الأمرين، ونفي التسويد عن الكتاب إن لو وجد له وجه، حيث تجعل الضبة^(١) تصححاً. هذا كله في الخطأ الناشيء عن اللحن والتصحيف.

وأما الناشئ عن سقط خفيف، كسقوط « ابن » وحرف لا يغير إسقاطه المعنى، فإن مثل هذا لا بأس بروايته وإنما ذلك من غير تنبيه على سقوطه. كما نص الإمام « أحمد » حيث قال له « أبو داود » — صاحب السنن — : وجدت في كتابي :

(حجاج، عن جرير، عن أبي الزبير) يجوز لي أن أصلحه « ابن جرير » ؟
قال : أرجو أن يكون هذا لا بأس به.

وسائله ابنه « عبد الله » عن الرجل يسمع الحديث فيسقط من كتابه الحرف مثل الألف واللام، ونحو ذلك، أ يصلحه ؟ قال : لا بأس به أن يصلحه.

ونحوه أنه قيل لـ « مالك » : أرأيت حديث النبي — عليه السلام — يزداد فيه الواو والألف، والمعنى واحد ؟ قال : أرجو أن يكون خفيفاً^(٢).

★ ★ ★

(١) وفي « توضيح الأفكار » ٢ : ٣٦٧ : « التمريض » هو كتابة صورة (ض) هكذا في الحرف الذي يشار إلى تمريضه.

و « التضبيب » كالتمريض، وهو عبارة عن الصورة التي قالها « القاضي عياض ». قال : شيوخنا من أهل المغرب يتعاملون أن الحرف إذا كتب عليه (صح) أن ذلك علامة لصحة الحرف، فيوضع حرف كامل على حرف صحيح. وإذا كان عليه (صاد) ممدودة دون (حاء) كان علامة أن الحرف غير مستقيم. اهـ والحرف غير التام، الذي وضع ليدل على اختلال الحرف، يسمى « ضبة »، أي : أن الحرف مقلل، لا يتجه لقراءة، كما أن الضبة مقلل بها.

(٢) « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٧ — ٢٣٩

المسألة السابعة :

اتباع الحديث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة

ذكر « ابن الصلاح » أن كثيراً ما نرى ما يتوهمه كثيرون من أهل العلم خطأً وربما غيروه، صواباً، ذا وجه صحيح، وإنْ حَفِي واسْتُغَرِّب، ولا سيما فيما يعدونه خطأً من جهة العربية، وذلك لكتلة لغات العرب وتشعبها.

هذا « أبو الوليد، هشام بن أحمد الكناني الوقشي » مع تقدمه في اللغة، وكثرة مطالعته، وافتانه، وثقوب فهمه، وحِدَّة ذهنه، جَسَرَ على الإصلاح كثيراً، وغلط في أشياء من ذلك. وكذلك غيره من سلك مسلكه^(١).

ولا سيما وقد قال « أبو عبيد القاسم بن سلام » — ٢٢٤ هـ : لأهل الحديث لغة، ولأهل العربية لغة، ولغة أهل العربية أقيس، ولا نجد بدأً من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السمع^(٢).

وقال « ابن الصلاح » : أخبرني بعض أشياخنا عنمن أخبره عن « القاضي الحافظ عياض » بما معناه، أن الذي عليه استمر عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم ، حتى في أحرف من القرآن، استمرت الرواية فيها في الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها، ومن غير أن يجيء ذلك في الشوادع. ومن ذلك ما وقع في (الصحابيين والموطأ) وغيرها.

(١) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٤٠، و « فتح المفيت » ٢ : ١٧٨، ٢٣٧.

(٢) « الكفاية » ٢٨٠، و « فتح المفيت » ٢ : ٢٣٧، وفي « الكفاية » ٣٩٩ عن علي بن المديني، ذكر وكيعاً واللحن، فقال : كان وكيع يلحن، ولو حدثت عنه بالفاظه لكان عجباً، كان يقول : حدثنا مسرور عن عيسى.

وعن هشيم قال : كان إسماعيل بن أبي خالد — وقد لقى أصحاب رسول الله — عليه السلام — فاحشر اللحن، كان يقول : حدثني غلان عن أبيه.

لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها هذا، عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، مع تقريرهم ما في الأصول على ما بلغهم^(١).

قال « ابن الصلاح » : الأولى سُدُّ باب التغيير والإصلاح، لعنة يجسر على ذلك من لا يُحسن، والطريق الأول^(٢) أسلم مع التبيين، فيذكر ذلك عند السماع كما وقع، ثم يذكر وجه صوابه. إما من جهة العربية، وإما من جهة الرواية. وإن شاء قرأه أولاً على الصواب، ثم قال : وقع عند شيخنا، أو في روايتنا، أو من طريق فلان كذا وكذا.. وهذا أولى من الأول كيلا يُتَّقَوَّل على رسول الله — ﷺ — ما لم يَقُلْ. وأصلحُ ما يعتمد عليه من الإصلاح، أن يكون ما يُصلحُ به الفاسدُ قد ورد من أحاديث آخر، فإن ذاكَرَه آمنٌ من أن يكون متفقاً على رسول الله — ﷺ — ما لم يَقُلْ.

... وأما إصلاحُ ذلك وتغييرو في كتابه وأصله، فالصواب تركه، وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التضييب عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة، وأنهى للمفسدة^(٣).

وروى « الخطيب » عن أبي هريرة عن النبي — ﷺ — قال : إذا قلت لأن Hick يوم الجمعة والإمام يخطب : أنصت، فقد لغت. قال « أبو الزناد » : وهذه لغة « أبي هريرة »، وإنما هو لغوت^(٤).

وروى عن سفيان، عن عمرو، قال : سمعت رجلاً من أهل الأرض يقول : سمعت أبا الله بن أياس، يقول : إن الله لما خلق إبليس نخر.

قال « الخطيب » : أراد هذا الراوي أن يقول : عبد الله، فأبدل من العين

(١) « مقدمة ابن الصلاح » . ٣٣٩

(٢) أي : روايته على الخطأ.

(٣) « مقدمة ابن الصلاح » . ٣٣٩ - ٢٤٠

(٤) « الكفاية » . ٢٨١. وهذا الحديث أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الجمعة - باب في إنصات يوم الجمعة في الخطبة) ٣ : ٥.

همزة، وهذا خلاف لغة قيس في المعنة.

إبدال الهمزة عيناً، كـ «أَنْ» تنطق «عُنْ» في لغة «قيس»، ويقال لها : عنعنة «قيس» على وجه الذم لها، وهم معروفون بها.

ومن الناس من يقلب في كلامه الراء غيناً، والقاف همزة، وهكذا من في لسانه عجمة، يقلب القاف كافاً، والذال ذالاً :

وروى عن عثمان بن عطاء، قال : كان «مكحول» رجلاً أعرجياً، لا يستطيع أن يقول : قل، يقول : «كُلْ ما قاله» «مكحول» بالشام قُبِّل منه.

قال «الخطيب» : أراد عثمان أن مكحولاً كان عندهم — مع عجمة لسانه — بمحال الأمانة، وموضع الإمامة، يقبلون منه، ويعلمون بخبره، ولم يرد أنهم كانوا يحكمون لفظه^(١).

روى «الخطيب» عن زياد بن خيثمة، عن علي بن النعمان بن قراد، عن رجل، عن عبد الله بن عمر، عن النبي — عليهما السلام — قال : خيرت بين الشفاعة أو نصف أمتي في الجنة، فاخترت الشفاعة، لأنها أعم وأكفي، أترونها للمتقين؟ لا، ولكنها للمتلوثين الخطاؤون^(٢).

قال «زياد» : أما أنها لحن، ولكن هكذا حدثنا الذي حدثنا^(٣).

روى عن أبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي، قال : لا يعاد اللحن على المحدثين، وقد كان «إسماعيل بن أبي خالد» يلحن، و«سفيان» و«مالك بن أنس» وغيرهم من المحدثين^(٤).

(١) «الكتابية» ٢٨٣.

(٢) أخرجه «ابن ماجة» في «سننه» في (كتاب الزهد - باب ذكر الشفاعة) ٢ : ١٤٤١، من حدث «أبي موسى الأشعري» ولا لحن فيه.

(٣) «الكتابية» ٢٨٤، و«فتح المغثث» ٢ : ٢٣٤، و«مسند أحمد» في مسند «ابن عمر».

(٤) «الكتابية» ٢٨٦.

وروى عن الحسن قال : قال رجل لـ « عثمان بن أبي العاص » : يا أبا عبد الله بنتمنا بوناً بعيداً، قال : وما ذلك ؟ قال : تصدقون وتفعلون وتفعلون. قال : وإنكم لتغبطونا بكتبتنا هذه ؟ قال : إني والله.

قال عثمان : والذي نفسي بيده لدرهم ينفقه أحدكم يخرجه من جهده، ويوضعه في حقه أفضل في نفسي من عشرة آلاف ينفقها أحدهنا غيضاً من فيض، قال « إسماعيل بن إبراهيم » — أحد رجال السنن — بنتمنا — بالكسر — وإنما هو بنتمنا^(١).

وروى « ابن عبد البر » عن إسماعيل بن أمية، قال : كنا نردد نافعاً على إقامة اللحن في الحديث، فيأني^(٢).

وروى « السخاوي » عن أبي الحسن بن المنادي ، قال : كان جدي لا يرى بإصلاح الغلط الذي لا يشك في غلطه بأساً^(٣).

★ ★ *

(١) « الكفاية » . ٢٨٦

(٢) « جامع بيان العلم » ١ : ٨١

(٣) « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٩

الفصل الثاني :

الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به

لقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث النبوى سائر كلام العرب، من نثر وشعر، في باب الاحتجاج في اللغة والنحو، إذ لا تغتهد العربية في تاريخها بعد « القرآن الكريم » بياناً أبلغ من الكلام النبوى، ولا أروع تأثيراً، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظاً، ولا أقوم معنى منه، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي، لأنصار اللغوين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث دراسته بقية.

والدقة في البحث العلمي تُملي علينا حين نريد الخوض في ظاهرة الاحتجاج بالحديث النبوى أن نجعل رأي اللغوين على حدة، ونتكلم عليه على انفراد، كما نتكلّم عن رأى النحويين — قدّيمهم وحديثهم — في هذه الظاهرة على انفراد أيضاً، لأن اللغوين لا يوجد فيهم من منع الاستشهاد بالحديث في اللغة^(١).

● الاستشهاد بالحديث عند اللغوين :

قال الشيخ « أحمد الإسكندرى » : « مضت ثمانية قرون والعلماء من أول أبي الأسود الدؤلي إلى ابن مالك لا يتحججون بلفظ الحديث في اللغة إلا الأحاديث المتواترة، وقد اختلف في عددها، فقيل : ثلاثة، وقيل : خمسة، إلى ستة عشر... »^(٢).

(١) نبهت على هذا لأنني رأيت الكثير من كتب في هذه الظاهرة لا يُميّز بين اللغوين والنحويين، فيستدل برأي اللغوين على النحويين، وبالعكس، علمًا أن بينهما اتفاقاً من وجه، وإنما اتفاقاً من وجوه، فلا يصح الجمع.

(٢) « محاضر الجلسات » ١ : ٢٩٨ - ٣٠١

ولأجل إحقاق الحق علينا تبيان بطلان هذا الكلام، لأن الإجماع قائم على صحة الاستشهاد بالحديث في اللغة بين القدامى والمحديثين. وإليك البيان : لو ذهبنا نتصفح كتب اللغة قاطبة لرأينا الأحاديث النبوية منتشرة فيها بكثرة مستفيضة، سواء منها المتوتر وغير المتوتر^(١).

فمن اللغويين الذين استشهدوا بالحديث في مسائل اللغة :

« أبو عمرو بن العلاء، والخليل، والكسائي، والفراء، والأصمعي، وأبو عبيد، وابن الأعرابي، وابن السكikt، وأبو حاتم، وابن قتيبة، والمبرد، وابن دريد، وأبو جعفر النحاس، وابن خالویه، والأزهري، والفارابي، والصاحب بن عباد، وابن فارس، والجوهرى، وابن برى، وابن سیده، وابن منظور، والفیروزآبادی » وغيرهم.

قال « السيوطي » : « قال أبو الحسن الشارى : ومذهب شيخى أى ذر الحشنى، وأى الحسن ابن حروف، أن « الرىبى » أخل بكتاب « العين » كثيراً، لحذفه شواهد القرآن والحديث، وصحىخ أشعار العرب منه.. ولما علم ذلك الإمام « التبانى » عمل كتابه « فتح العين » وأى فيه بما في العين من صحيح اللغة.. دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث.. »^(٢)

فهذا صريح في أن « الخليل » كان يستشهد في كتابه « العين » بالحديث، ولم يكن « الخليل » بدعاً من اللغويين، وما صنعه « الخليل » صنعه غيره من أئمة اللغة..

(١) الحديث المتوتر : هو ما رواه جمٌ ثُجٌل العادةً تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول السندي إلى مُنتهاه، على ألا يدخل هذا الجمع في أي طبقة من طبقات السندي. وهذا النوع قطبي الثبوت، وهو بمنزلة العيان، يجب العمل به، ويکفر جاحده، والتواتر أعلى مراتب التقل.

وينقسم المتوتر إلى تواتر لفظي، وتواتر معنوي، فاللفظي : ما رواه بلفظه جمٌ عن جمٍ – لا يتعونهم تواطؤهم على الكذب – من أوله إلى مُنتهاه، ك الحديث : « من كذب على متعمداً فليتبواً مقعده من النار ». والمعنى : ما اتفق نقله على معناه من غير مطابقة في اللفظ، ومثال ذلك : أحاديث الشفاعة، وأحاديث الرفقة، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه – عَلَيْكُمْ – وغير ذلك.

وقد جمع « السيوطي » كثيراً من الأحاديث المتوترة في كتابه : « الأزهار المتناثرة في الأنبار المتوترة »، كما صنف الحدث « محمد بن جعفر الكنانى » كتابة : « نظم المتناثر من الحديث المتوتر ». « أصول الحديث » : ٣٠١.

(٢) « المزهر » ١ : ٨٨ .

ولقد قال « ابن الطيب الفاسي » : ذَهَبَ إِلَى الْاحْتِجَاجُ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ جَمْعًا مِنْ أُئُمَّةِ الْلُّغَةِ^(١) ، منهم : « ابن مالك » ، و« ابن هشام » ، و« الجوهري » ، وصاحب البديع ، والحريري ، وابن سيده ، وابن فارس ، وابن خروف ، وابن جني ، وابن بري ، والسهيلي ». وغيرهم من يطول ذكره.

ويمكن أن نقول : إنه لا يختلف موقف النحاة عن موقف اللغويين ، إذ لا يعقل أن يستشهد « الخليل » مثلاً بالحديث في اللغة ، ثم لا يستشهد به في النحو ، واللغة والنحو صينوان ، يخرجان من أصل واحد . وإن كانت شواهد النحاة من الحديث ليست في غزارة شواهد اللغويين وكثيرها ، فهي قليلة بالنسبة إليها ، وبخاصة عند النحاة القدماء .

● الاستشهاد بالحديث عن التحويين :

السنة النبوية هي الأصل الثاني للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم ، جاءت مبينة له وشارحة ، ففصلت موجزه ، وقيدت مطلقه ، وقد اتفق العلماء على حجية السنة ، والأخذ بها .

قال « الشوكاني » : « إن ثبوت السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، لا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام^(٢) ». ●

فكان الصحابة — رضي الله عنهم — إذا عرض لهم أمر بحثوا عنه في كتاب الله — تعالى — فإن لم يجدوه طلبوه في السنة ، وإنما اجتهدوا في حدود القرآن والسنة وأصولها ، فكان ذلك مدعاه عنائهم بالأحاديث وحفظها ، بلفظها أو معناها ، يستلهمونها من أقواله — عليه السلام — عارفين الظروف والملابسات التي قيلت فيها .

★ ★ ★ ★

أما في ميدان النحو فقد سكت علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث ، لم يشد منهم أحد ؛ لأنه وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب

(١) ليس كُلُّ مَنْ ذَكَرُوهُمْ « ابن الطيب » هُمْ مِنْ أَهْلِ الْلُّغَةِ ، بَلْ فِيهِمْ نَحَاةٌ ، كَ « ابن مالك » و « ابن هشام » وغيرها . وصنيعه هذا من قبيل التغليب .

(٢) « إرشاد الفحول » ٣٣ .

والتركيب غير الجاربة على ما شاع من الاستعمال العربي، وقد جأ النهاة إلى تأويلها، فمن ذلك :

(١) الحديث : « إن قعر جهنم سبعين خريفاً »^(١)

« سبعين » منصوبة على رأي الكوفيين الذين يجزئون أن تكون « إن » وأخواتها ناصبة للجزأين، كقول « عمر بن أبي ربيعة » :

إذا اسْوَدَ جُنْحُنَ اللَّيلَ فَلَتَاتِ وَلَتَكُنْ خُطَّاكَ خِفَاً؛ إِنْ حُرَاسَنَا أَسْدًا
والذين يمنعون هذا يخرجون الحديث على أن القعر مصدر (قَعَرَتِ البَشَرُ إذا
بلغَ قَعْرَهَا)، و « سبعين » منصوبة على الظرفية، أي : إن بلوغ قعر جهنم
يكون في سبعين عاماً.

ويؤولون البيت باء عرب « أَسْدًا » حالاً، أي : إن حراسنا تلقاهم أَسْدًا،
أي : كالأسد^(٢).

(١) قال « التوسي » في « شرح مسلم » ٣ : ٧٢ : وقع في معظم الأصول والروايات : « لسبعين »
بالياء، وهو صحيح إما على مذهب من يحذف المضاف، ويقى المضاف إليه على جره، فيكون التقدير :
سِير سبعين، وإما على أن « قعر جهنم » مصدر، يقال : فُرِت الشيء إذا بلغ قعره، ويكون
« سبعين » ظرف زمان، وفيه خبر « إن »، التقدير : إن بلوغ قعر جهنم لكتاب سبعين خريفاً،
والخريف : السنة ١ هـ.

وقد أورد هذه الرواية « الفيروز أبادي » في « القاموس » في (مادة : إن).
وقد أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان — باب أدنى أهل الجنة متزلة)
١ : ١٣٠ بلحظ « إن قعر جهنم لسبعون خريفاً »، من قول « أبي هريرة ». وهو بهذا اللفظ لا يخالف
القواعد النحوية.

وقال « التوسي » — عن هذه الرواية — : هكذا هو في بعض الأصول : « لسبعون » بالواو،
وهذا ظاهر، وفيه حذف تقديره : إن مسافة قعر جهنم سير سبعين سنة ١ هـ.

(٢) انظر « معنى الليب » ٥٥ — ٥٦.

(٢) الحديث : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيمة المصورون »^(١)
الأصل : إنه، أي : الشأن، كما قال « الأخطل » :

إنَّ مِنْ يَدْخُلُ الْكُنْيَسَةَ يَوْمًا يُلْقَى فِيهَا جَاهِدًا وَظَبَاءَ
وَوَجْهَتْ بِأَنْ « مِنْ » زَائِدَة، وَاسْمُ « إِنْ » : « أَشَدَّ »^(٢).

(٣) الحديث : « كل أمتي معاف إلا المجاهرون »^(٣) أي : بالمعاصي.
المعروف في الاستثناء أن الكلام إذا كان تماماً موجباً وجوب نصب المستثنى، ولكن
هذا هو رأي الجمهور.

والرفع جائز في لغة حكها أبو حيان، وخرج عليها بعضهم هذا
الحديث، ويكون الرفع على التبعية.

(١) ذكر هذه الرواية « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب اللباس والزينة — باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة) ٦ : ١٦١ من حديث « عبد الله بن مسعود » مع روايات أخرى بمذف « منْ »
وحدها، ومحذفها مع « إنْ » أيضاً. ورواه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب اللباس — باب
عذاب المصورين يوم القيمة) ٧ : ٦٤ بمذف « منْ ».

وفي « فتح الباري » ١٠ : ٣٨٣ : « وقع عند (مسلم) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش
« إن من أشد الناس »، واختلفت نسخه، ففي بعضها « المصورون » وهي للأكثر، وفي بعضها
« المصورون »، وهي لأحمد عن أبي معاوية أيضاً ».

(٢) انظر « معنى الليب » ٥٦.

(٣) رواه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزهد والرقة — باب النبي عن هتك الإنسان ستر نفسه)
٨ : ٢٢٤.

ورواه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب — باب ستر المؤمن على نفسه) ٧ : ٨٩.
كلامها بلفظ « إلا المجاهرين ». وفي « فتح الباري » ١٠ : ٤٨٦ : « المجاهرين » رواية الأكثر، وفي
رواية النسفي « المجاهرون » بالرفع، وعلها شرح « ابن بطال » و « ابن العين ».

(تنبيه مهم) يلاحظ من هذا الحديث أن بعض النحاة يتعلّقون بروايات غير مشهورة، ويُغفلون الروايات
الصحيحة المشهورة. وليس هذا الصنيع من البحث العلمي الجاد في شيء.

وقال « ابن مالك » : « إلّا » بمعنى : لكن، وما بعدها مبتدأ، حبّو مخدوف^(١).

وخرج على هذا أيضاً قراءة « عبد الله بن مسعود » و « أئمّي » و « الأعمش » : « فَشَرِبُوا مِنْهُ إلّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ »^(٢) بالرفع^(٣). وقراءة « ابن كثير » و « أئمّي عمرو » : « لَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلّا امْرَأَكُوكَ »^(٤) بالرفع^(٥). أي : لكن امرأتك.

وغير ذلك من الأحاديث الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي. أما في المرحلة الثانية، وبعد أن ظهرت الحاجة واضحة إلى موارد جديدة للاستدلال والاحتجاج، فقد ذهب كثيرون من العلماء إلى الحديث يتتمس فيه ما يؤيد أقيسته، ويعضد أحکامه، في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدراً جديداً للاحتجاج به في المادة النحوية. وتؤسّط فريق ثالث، فرأى أنّ من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض.

وهكذا نشأ الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوى. ويمكن أن نقسم هذه الاختلافات إلى ثلاثة اتجاهات :
الاتجاه الأول :

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى صحة الاحتجاج بالحديث النبوى في النحو العربي.

(١) وفي « معنى اللبيب » ٥٥٨ : قال « الفراء » في « إلّا قَلِيلٌ » : إن « قَلِيلٌ » مبتدأ، حذف خبره، أي : لم يشربوا.

وقال جماعة في « إلّا امْرَأَكُوكَ » بالرفع : إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر.

(٢) البقرة : ٢٤٩.

(٣) انظر القراءة في « البحر المحيط » ٢ : ٢٦٦.

(٤) هود : ٨١.

(٥) انظر القراءة في « حجة القراءات » ٣٤٧.

قال « ابن الطيب » : وقد استدل بالحديث في كتب النحو طوائف، منهم : « الصفار، والسيرافي، والشريف الغرناطي، والشريف الصقلبي » في شروحهم لكتاب « سيبويه »، و « ابن عصفور »، و « ابن الحاج »^(١) في شرح « المقرب ». و « ابن الحباز » في شرح « ألفية ابن معطى » وغيرهم.

وشيء أركانه المحققون، كالأمام « النووي » في « شرح مسلم » وغيره. والعلامة المحقق « البدر الدمامي » في شرح « التسهيل » وغيره. وقاضي القضاة « ابن خلدون » في مواضع من مصنفاته، بل خص هذه المسألة بالتصنيف، وأجاب عن كل ما أورده جواباً شافياً^(٢) ١ هـ.

وقال « ابن الطيب » أيضاً : « ذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيمه جمع من الأئمة، منهم : شيخا هذه الصناعة وإماماها، الجمالان : ابنا مالك وهشام، والجوهري، وصاحب البديع^(٣) ، والحريري، وابن سيدة، وابن فارس، وابن خروف، وابن جنى، وأبو محمد عبد الله بن بري، والستهيني، وغيرهم من يطول ذكره.

وهذا الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه، إذ المتكلم به — عليه السلام — أفصحُ الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت فصاحتُه الفصحاء على جهة العموم والاستغراق، فالاحتجاج بكلامه — عليه الصلاة والسلام — الذي هو أفصح العبارات، وأبلغ الكلام، مع تأييده بأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، من الملك

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي، أبو العباس، الإشبيلي، المعروف بابن الحاج.قرأ على « الشلوين »^(٤) وغيره. له على كتاب « سيبويه » إملاء، وله إيرادات على « المقرب »، وغير ذلك. كان متحققاً بالعربية، حافظاً للغات، مقدماً في العروض. قال في « البدر السافر » : برع في لسان العرب، حتى لم يبق فيه من يفوقه أو يدانيه. توفي سنة ٦٤٧ هـ، وقيل : سنة ٦٥١ هـ. « بفتح الوعاء » ١ : ٣٥٩.

(٢) « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » : ٩٨.

(٣) كتاب « البديع » في النحو، محمد بن مسعود القرنـي (— ٤٢١ هـ). أكثر « أبو حيان » من النقل عنه، وذكره « ابن هشام » في « المغني ». « بفتح الوعاء » ١ : ٢٤٥.

العلماء، وأولى وأحدى من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف، بل لا ينبغي أن يُلتفتَ في هذا المقام لمقالٍ مَنْ جار عن الوفا»^(١).

ومن الأئمة الذين استشهدوا بالحديث في النحو :

« الزمخشري، وعز الدين الزنجاني، وناصر الجيش، وأبو علي الشلوبيني، وابن الشجري، وابن يعيش، وعلم الدين السخاوي، والأشموني، والكافيجي، والرضي، وابن عقيل، والشيخ الأزهري » وغيرهم.

وأكثر من الاستشهاد بالحديث « السهيلي » (— ٥٨١ هـ) في كتابه : « أمالى السهيلي » في النحو واللغة والحديث والفقه، فقد ذكر فيه أربعاً وسبعين مسألة، وتناول مشكلات وقعت في الحديث، وأغلبها مشكلات نحوية ولغوية.

وفاقهم في ذلك كله « ابن مالك »، وبلغ الذروة في كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » فقد عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوهاً يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح. بل إن « ابن الصانع » و « أبي حيان » وما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبهما من بعض الأحاديث.

وقد فطن إلى هذا « ابن الطيب الفاسي » فقال :

« بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرات، ولا سيما في مسائل الصرف، إلا أنه لا يقر له عmad ، فهو في كل حين في اجتهاد »^(٢).

وقد أكثر « ابن مالك » (— ٦٧٢ هـ) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، ولا سيما في كتابه « التسهيل » إكتاراً

(١) « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » ٩٦.

(٢) « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » ٩٩.

ضاق به «أبو حيان» شارح «التسهيل» غير مرة، حتى غلا في بعض هذه المرات، فقال : «والمحض قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحوين، وما أمعن النظر في ذلك !! ولا صحب من له التمييز^(١) !!!»

ثم جاء «ابن هشام» (— ٧٦١ هـ) تلميذ «أبي حيان» ونقضه في مذهبه إزاء الاستشهاد في الحديث، يكثر من الاحتجاج به في كتبه ما وجد إلى ذلك سبيلاً، كغلو من النهاة، حتى لفت نظر مترجميه على أنه «كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيان، شديد الانحراف عنه»^(٢).

وقد قرر هذا الاتجاه وأيده «البدر الدمامي» (— ٨٢٨ هـ) في شرحه لـ «التسهيل» المسمى : «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» نقل «البغدادي» (— ١٠٩٣ هـ) — صاحب خزانة الأدب — كلام «البدر الدمامي» من شرح «التسهيل»، وهذا نصه :

وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع (أبو حيان) عليه، وقال : إن ما استند إليه من ذلك لا يقى له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتاج به لفظه — عليه الصلاة والسلام — حتى تقوم به الحجة. وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي (ابن مالك) فيما فعله، بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ. ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتاج به لم يُدَلِّلْ ؛ لأن الأصل عدم التبديل، ولا سيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين التقلئة والمحدثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويع العقلي الذي لا ينافي وقوع نقضه، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويتشددون، مع قوفهم بجواز النقل بالمعنى ؟ فيغلب على الظن من هذا

(١) «الاقراح» ٥٣.

(٢) «بغية الوعاة» ٢ : ٦٩.

كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيلغى ولا يقبح في صحة الاستدلال بها.

ثم إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم. قال «ابن الصلاح» — بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى — : إنَّ هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس — فيما نعلم — فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيءٍ من كتابٍ مصنَّفٍ، ويشتت فيه لفظاً آخر. أ. هـ.

وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجمع في صحة الاستدلال ؛ ثم دون ذلك المبدل — على تقدير التبديل — ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال «ابن الصلاح» فبني حجَّةً في بابه. ولا يضر توهيم ذلك السابق في شيءٍ من استدلاهم المتأخر، والله أعلم بالصواب «أ. هـ. بهذا ردَّ «الدماميني» مذهب المانعين من الاستدلال بالحديث، والله دُرُّه ! فإنه قد أجاد في الرد^(١).

قال «ابن الطيب» : ما رأيت أحداً من الأشياخ المحققين إلا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النحوية، والألفاظ اللغوية، ويستبطون من الأحاديث النبوية الأحكام النحوية والصرفية واللغوية، وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانية، كما يستخرجون منها الأحكام الشرعية. وأخيراً : الحق ما قاله الإمام «ابن مالك»

(١) «خزانة الأدب» ١ : ٧.

علامة جيّان^(١)، لا ما قاله «أبو حيان»، وكلام «ابن الصائغ» كلام صائع^(٢).

— ولو صحّ أن القديماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به ؛ إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، فـ«سيبويه» مثلاً إذا ذهبنا نقرأ كتابه المسمى بـ«الكتاب» فلن نجد فيه كلاماً رفعه للنبي — عليه السلام — ولا مرة واحدة، وفي «الكتاب» نصوص كثيرة تافق الأحاديث النبوية. وقد أحصيَت ثمانية نصوص منها، ولكن «سيبويه» لم يستشهد بها على أنها أحاديث من النبي — عليه السلام — بل على أنها من كلام العرب.

قال «سيبويه» في كتابه ١ : ٣٩٦ : «وأما قوله : كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه»^(٣).

فقد جعله كلاماً صادراً من العرب الذين يحتاج بكلامهم^(٤).

ويمكّنا القول بكل صراحة : إن عدم استدلال بعضهم بالحديث على أنه مرفوع للنبي — عليه السلام — لا يعني أنهم لا يجيزون الاستدلال به ، وإنما يعني عدم خبرتهم بهذا العلم الدقيق ، وهو علم روایة الحديث ودرايته ، لأن تحصيله بحاجة إلى فراغ ، وطول زمان ، كما يعني عدم تعاطيهم إياها .

(١) جيّان : مدينة بالأندلس ، شرقي قرطبة ، وهي مسقط رأس «ابن مالك» . «معجم البلدان» ٢ : ٢٩٥ .

(٢) «تحرير الرواية في تقرير الكفاية» ١٠١ .

(٣) بنحوه أخرجه «البخاري» في «صحبيه» في (كتاب الجنائز - باب ما قبل في أولاد المشركين) ٢ : ١٠٤ ، وفي (كتاب القدر - باب الله أعلم بما كانوا عاملين) ٧ : ٢١١ . و«مسلم» في «صحبيه» في (كتاب القدر - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم أطفال الكفار وأطفال المسلمين) ٨ : ٥٢ . و«أحمد» في (مسنده) ٢ : ٢٧٥ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، من حديث «أبي هريرة» ، و«مالك» في «الموطأ» في (كتاب الجنائز - باب جامع الجنائز) ١ : ٢٤١ ، و«أبو داؤد» في (سننه) في (كتاب السنة - باب في ذراري المشركين) ٤ : ٢٢٩ .

(٤) «فهارس كتاب سيبويه» ٧٦٢ .

أما « ابن مالك » فهو إمام في الحديث بالإضافة إلى إمامته في علم العربية، وهذا هو السبب الذي حدا به إلى الاستشهاد بالحديث.

قال « الصلاح الصفدي » : كان — ابن مالك — أَمَّةً في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عَدْلٌ إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شاهد عَدْلٌ إلى أشعار العرب^(١).

والقدامى لم يشروا هذه القضية ، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث ، وبالتالي لم يصرحوا برفض الاستشهاد به ، وإنما هو استنتاج من المتأخرین الذين لاحظوا — خطأً — أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث ، فبنوا عليه أنهم يرقصون الاستشهاد به ، ثم حاولوا تعليل ذلك.

وأما « المبرد » فقد صرح بالحديث النبوى بكل بساطة في كتابه « المقتضب » ٢١٥ : بقوله : وجاء عن النبي — ﷺ — : « ليس في الخضرؤات صدقة »^(٢).

إذن فقد كان المتأخرون مخطئين فيما ادعوه من رفض النحاة القدامى الاستشهاد بالحديث ، وكانوا واهمين حينما ظنوا أنهم هم أيضاً بفرضهم الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون^(٣) خطأهم ، وينهجون منهجهم.

ونحن نحمل « ابن الصائغ » و « أبا حيان » تبعية شيوخ هذه القضية الخطأة ، فهما أول من روج لها ، ونادى بها ، وعنهما أخذها العلماء ، دون تمحيص

(١) « بغية الوعاة » ١ : ١٣٤.

(٢) رواه « الدارقطني » في « سننه » في (كتاب الزكاة — باب ليس في الخضرؤات صدقة) ٢ : ٩٥ من حديث « علي بن أبي طالب » ، وعن « طلحة بن معاذ » ، وعن « أنس بن مالك ».

و« الترمذى » في « سننه » في (كتاب الزكاة — باب ما جاء في زكاة الخضرؤات) ٢ : ٧٥. وقال إسناد هذا الحديث غير صحيح ، وليس يصح في هذا الباب عن النبي — ﷺ — شيء . وانظر « فيض القدر » ٥ : ٣٧٤.

(٣) تأثره : تبع أثره — (قاموس).

أو تحقيق، ثقة في حكمهما، أو تخففاً من البحث، ورکوناً إلى الراحة، والتماساً لأيسر السبل. ولعل منشأ تلك الفكرة الخاطئة، هو أن القدماء سكتوا عن الاستشهاد بالحديث، واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة (نصوص فصحاء العرب)، ثم حين جاء من ظلّهم ودونوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخسروا الحديث النبوي بنص مستقل، فلما جاء «ابن الصنائع» و«أبو حيان» وغيرهما ولم يجدوا نصاً مستقلاً يُعدُّ الحديث من مصادر الاحتجاج ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدون به، وسجلوا هذا الظن على أنه حقيقة واقعة، وجاء منْ بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحیص، وتابعوهم من غير بحث.

ويؤيد هذا الافتراض أن «السيوطى» استبط من قول صاحب «ثار الصناعة» : «النحو علم يُستبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله — تعالى — وكلام فصحاء العرب» أن النحو لم يكونوا يستشهدون بالحديث، فعقب على ذلك بقوله : «فقصره عليهما، ولم يذكر الحديث»^(١).

وهناك أسباب كثيرة تحمل على الشك في صحة ما نسب إلى الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، بل هناك من الدلائل ما يكاد يقطع — إن لم يكن يقطع فعلاً — أنهم كانوا يستشهدون به، وبينون عليه قواعدهم، سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو بما معه. وهذا لا يسع الباحث المدقق أن يسلم بما ادعاه المؤخرون، وسنده في ذلك ما يأتي :

(١) إن الأحاديث أصح سندًا من كثير مما ينقل من أشعار العرب، وهذا قال «الفيومي» بعد أن استشهد بحديث : «فأثروا عليه شرًا»^(٢) على صحة إطلاق الثناء على الذكر بشر قال : «قد نقل هذا العدل الضابط، عن العدل

(١) «الاقراح» ٥٤.

(٢) أخرجه «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الجنائز — باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من المؤمن) ٣ : ٥٣، و «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب الجنائز — باب ما جاء في الثناء على الميت) ١ : ٤٧٨، من حديث «أنس بن مالك». وغيرها.

الضابط ، عن العرب الفصحاء عن أفعى العرب ، فكان أوثق من نقل أهل اللغة ، فإنهم يكتفون بالنقل عن واحد ، ولا يعرفون حاله ^(١) .

(٢) إنَّ المحدثين الذين ذهبوا إلى جواز الرواية بالمعنى شرطوا في الراوي أن يكون محيطاً بجميع دقائق اللغة ، ذاكراً جميع المحسنات الفائقة بأقسامها ، ليراعيها في نظم كلامه ، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى ^(٢) على أن المحوzin للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى ، ولم يجيزوا النقل بالمعنى إلا فيما لم يدون في الكتب . وفي حالة الضرورة فقط ^(٣) .

وقد ثبت أنَّ كثيراً من الرواية في الصدر الأول كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية . ولا شك أن كتابة الحديث تساعد على روایته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف .

(٤) إنَّ كثيراً من الأحاديث دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة على أيدي رجال يُحتاجُ بأقوالهم في العربية ، فالتبديل على فرض ثبوته إنما كان من يسوغ الاحتجاج بكلامه . فنفيته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك ^(٤) .

(٥) إنَّ اللغويين احتجوا بالحديث في اللغة ، لأجل الاستدلال على معاني الكلمات العربية . وهو ما دفع « السهيلي » إلى أن يقول : « لا نعلم أحداً من علماء العربية خالفاً في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل ، وأبو الحسن ابن الصائغ في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطري » ^(٥) .

(١) « المصباح المنير » (مادة : ثني) ، وانظر « مجلة المجمع » ٣ : ٢٠١ .

(٢) شرح الاقتراح لابن علان : ٩٤ .

(٣) « مجلة المجمع » ٣ : ٢٠٤ .

(٤) « خزانة الأدب » ١ : ٦ عن « الشاطبي » .

(٥) سبأني هذا القول لـ « ابن الطيب » ، وقد نسب في « أصول التفكير النحوي » ١٤١ لـ « السهيلي » ، وجاء في الذيل : انظر الاستشهاد بالحديث ، بحث منشور بمجلة المجمع اللغوي ٣ : ١٩٩ ، وقد أعيد نشره ضمن « دراسات في العربية وتاريخها » ١٦٨ .

الاتجاه الثاني :

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى رفض الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة.

قال « ابن الطيب » : « لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بال الحديث الشريف إلا ما أبداه الشيخ « أبو حيان » في شرح التسهيل، و « أبو الحسن ابن الصائغ »^(١) في شرح الجمل، وتابعها على ذلك « الجلال السيوطي » — رحمة الله — فأولع بنقل كلامهما، والله يهنج به في كتبه، واعتنى باستيفائه في كتابه الموسوم بـ « الاقتراح في علم أصول النحو »، وهو كتاب بديع، ربته على ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول، وأبدى فيه نكتاً غريبة، جعلها للفروع النحوية كالأصول، واستوفاه فيما كتبه على « المغني »، وللهنج به في غيرهما من كتبه ظاناً أنه من الفوائد الغريبة، متلقياً له بالقبول تقليداً، غافلاً عن أنه في هذا الباب لا يسمن ولا يغني »^(٢) ١ هـ.

قال « البغدادي » : قال « أبو الحسن ابن الصائغ » في شرح الجمل : تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة — كسيبويه، وغيره — الاستشهاد على إثبات اللغة بال الحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصرخ بالنقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان

(١) جاء في « أصول التفكير النحوي » ١٣٦ — ١٤١ ذكر « ابن الصائغ » ثمان مرات، وصوابه : « ابن الصائغ » بالضاد المعجمة، والعين المهملة، وهو « علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الصائغ » — ٦٨٠ هـ، وهو صاحب شرح الجمل. انظر « بغية الوعاة » ٢ : ٢٠٤. أما « ابن الصائغ » فهو « محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، شمس الدين بن الصائغ الحنفي النحوي » — ٧٧٦ هـ فلم يعرف له بحث في « الاحتجاج بال الحديث » ولم يعرف عنه أنه شرح كتاب الجمل، وعلى كل لم يقصد النسخة في هذه المسألة. انظر « بغية الوعاة » ١ : ١٥٥.

(٢) « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » ٩٦، ٩٧.

الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي — عَلَيْهِ الْكَلَمُ — لأنَّه أفعى العرب.

قال^(١) : « و ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإنَّ كان على وجه

(١) جاء في «أصول التفكير النحوي» ص ١٣٩ : لم يحسن «السيوطى» في «الاقرائح» : ٥٤، النقل عن «ابن الصائغ»، فذكر أنه قال : « قال ابن خروف : يستشهد بالحديث كثيراً، فإنَّ كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمرجو فحسن ، وإنَّ كان يرى أنَّ مَنْ قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى » فجعل « ابن خروف » من المكربين حجية الحديث ... وهذا غير صحيح، فإنَّ « ابن خروف » من يتحجون بالحديث، فكيف يأخذ على « ابن مالك » الاحتجاج به ؟ وسر هذا الخطأ الفادح الذي وقع فيه « السيوطى » أنه أسقط حرفاً من نص « ابن الصائغ »، فأساء الفهم والحكم جميماً، إذ صحة النص هي : « قال — أي : ابن الصائغ — : و ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً » وعلى هذا فإنَّ ما قرره النص من حكم على هذا الاستشهاد ليس صادراً من « ابن خروف »، وإنما يعود إلى « ابن الصائغ ».

وجاء في الذيل : وقد تبع «السيوطى» في خططه « ابن علان » ١٥.

(أقول) : لعل إسقاط الحرف حاصلٌ من النسخ، لأنَّ مثل هذا لا يغيب عن «السيوطى»، كما أنَّ النسخ يقع منهم التصحيف والتحريف والإسقاط كثيراً. هذا في حالة تسليعي خطأ العبارة. ولكنني أجزم بصحة عبارة «السيوطى»، وهذه عبارته : « قال أبو الحسن ابن الصائغ... قال : و ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً » ١٦ - ودليلي على سلامة العبارة : أنها نعرب « ابن » : مبتدأ، لا فاعلاً لـ « قال »، وجملة « يستشهد » : خبراً. وفاعلاً « قال » ضمير يعود على « ابن الصائغ ». وبذلك فلا غبار على العبارة.

وجاء في «أصول التفكير النحوي» ص ١٣٩، ١٤٠ نصان غلطان أيضاً، النص الأول هو : « جعل ابن خروف من المكربين حجية الحديث، الذين يأخذون على ابن مالك الاحتجاج به... ». والنص الثاني هو : « ... على رأس المخزين ابن مالك والرضي... وقد تبع هذين الشيختين من الأعلام كثير، منهم : ابن خروف ».. أقول : هاتان العبارتان غير صحيحتين، لأنَّ « ابن خروف » لا يعقل أن يأخذ على « ابن مالك » احتجاجه بالحديث، ولا أن يتبعه ؛ لأنَّ « ابن خروف » توفي سنة ٦٩٩ هـ و « ابن مالك » ولد سنة ٦٠٠ هـ، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ، وكذلك لا يعقل أن يتبع « ابن خروف » « الرضي »؛ لأنَّه توفي سنة ٦٨٦ هـ، فكيف يتصور متابعته لهما، ولا بد من وجود المتتابع قبل وجود التابع، و « ابن مالك » و « الرضي » لا وجود لهما في عالم النحو في حياة « ابن خروف »، وقد قال « أبو إسحاق الشاطبي » : « ... ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، ويني الكلام على الحديث مطلقاً، لا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف، فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل... ». والله أعلم.

الاستظهار والتبرك بالمرويٍّ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كلام رأي»^(١). اهـ

وقال «أبو حيَان» في شرح التسهيل^(٢) : قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب. وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتاخرين سلك هذه الطريقة غيره،^(٣) على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب — كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبوه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلى بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين — لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك السلوك المتأخر من الفريقيين، وغيرُهم من نحاة الأقاليم، كحاجة بغداد، وأهل الأندلس.

قال «عبد القادر البغدادي» في «خزانة الأدب» ١ : ٥ :

« وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال : إنما ترك العلماء ذلك لعدم ثويقهم أن ذلك لفظ الرسول — ﷺ — إذ لو وثقوا بذلك لجري مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمررين :

أحدُهما : أن الرواية جوزوا النقل بالمعنى، فتجدد قصة واحدة قد جرت في

(١) قد حاول «ابن الصاتع» أن يفسر بعض جوانب هذا الاتجاه بأن الاستشهاد بالحديث نحو من التبرك بالمروي، وقد كان من الممكن أن يصلح هذا التفسير لو أن الأحاديث المستشهد بها لم تكن الشواهد الوحيدة في موضوعها. أما وهي عند «ابن مالك» و «ابن هشام» و «الرضي» تنطق كشواهد بقواعد لا يؤيدتها فيها غيرها، فإن مثل هذا التعليق يقصر عن تفسير هذا الاتجاه بأسره، وبعد من قبيل الهرب عن التناول الموضوعي الم قضية. «أصول التفكير النحوية» ١٤٠.

(٢) نقل «السيوطى» في «الاقتراح» ٥٢ قول «أبي حيَان» هذا.

(٣) جعل الدكتور مهدي الخزروى «أبا حيَان» من المستشهدين بالحديث مطلقاً، ولا شك في أن ذلك وهم لم يقل به أحد. وهذا نصه في كتابه «مدرسة الكوفة» ٦١ : «ولا يسع الدارس إلا الاطمئنان إلى سلامة ما ذهب إليه «ابن مالك» و «من شابعه في اعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمد النحوى والنحوى عليهما، على أن بعض النحاة قد وقف بين الفريقيين، بين الفريق المانع مطلقاً وهم النحاة الأولون، والفريق المثبت مطلقاً، وهم «ابن مالك» و «أبو حيَان» ومن تابعهما...».

زمانه — عليه السلام — لم تُقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله :
 « زوجتكها بما معك من القرآن ». .
 « ملكتكها بما معك من القرآن ». .
 « خذها بما معك من القرآن »^(١).

وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقيناً أَنَّه — عليه السلام — لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يُجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأنت الرواية بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السمع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جداً ولا سيما في الأحاديث الطوال.

وقد قال « سفيان الثوري » : « إِنْ قُلْتُ لَكُمْ : إِنِّي أَحْدَثُكُمْ كَمَا سَمِعْتُ فَلَا تَصْدِّقُونِي » إنما هو المعنى ، ومن نظر في الحديث أدى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب النكاح — باب تزويج المسر، لقول تعالى : إن يكونوا فقراء يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) ٦ : ١٢١.

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب النكاح — باب الصداق و جواز كونه تعلم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك...) ٤ : ١٤٣، ١٤٤، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب النكاح — باب في التزويج على العمل يعمل) ٢ : ٢٣٦. و « النسائي » في « سننه » في « كتاب النكاح — باب التزويج على سور من القرآن) ٦ : ١١٣ و « الترمذى » في « سننه » في (كتاب النكاح — باب ما جاء في مهور النساء) ٢ : ٢٩٠.

و « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب النكاح — باب صداق النساء) ١ : ٦٠٨. بروايات متعددة، من حديث « سهل بن سعد الساعدي ». وانظر « فتح الباري » ٩ : ١٣١، ١٧٥، ١٨٠.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث^(١)، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهو لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب. ونعلم قطعاً من غير شك أنَّ رسول الله — ﷺ — كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلُّم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزها، وإذا تكلَّم بلغة غير لغته فإنما يتكلَّم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم. والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحوين؛ وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز.

وقد قال لنا قاضي القضاة «بدر الدين بن جماعة» — وكان من أخذ عن ابن مالك — قلت له : يا سيدى، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روایتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول ، فلم يجب بشيء.

قال «أبو حيان» : وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحوين يستدلُّون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلُّون بما روي في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وأضراهما !؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلُّ النحوة بالحديث^(٢). اهـ

ويقول «أبو حيان» : «إن علماء العربية الذين استتوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحکامهم على ما ورد في الحديث... وجاء هذا الرجل — يعني : ابن مالك — متأخراً في أواخر قرن سبعينات، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما

(١) قال «الفيومي» في «المصباح المنير» ٦٥٨ : «قال أبو سليمان الخطابي : إن لفظ الحديث تناقله أيدي العجم حتى فشا فيه اللحن، وئلَّا يُثْبِت به الأَسْنُونُ اللُّكْنُ حتى حَرَّفُوا بعضه عن مواضعه، وما هذه سبِيله فلا يُخْتَجِّ به بالفاظه المخالفه، لأنَّ المُحدِّثين لم ينقلوا الحديث لضبط ألفاظه حتى يُخْتَجَّ بها بل لمعانيه، وهذا أجازوا نَقْلَ الحديث بالمعنى، وهذا قد تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافاً كبيراً».

(٢) «خزانة الأدب» ١ : ٥.

أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، والله در القائل : لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أوطا »^(١).

قال الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه « في أصول النحو » ٤٩ :
ولا عجب في أن يتدارك المتأخرن ما فات المتقدمين، بل إن ذلك هو المنظر المعقول، إذ كان العالم من الأوائل يعلم روایات محدودة، وخيرهم من صنف مفردات اللغة في موضوع واحد، كالأسمعي، مثلاً. ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كلُّ ما صنف السابقون فكانت أوسع إحاطة، ثم جاءت طبقة بعد طبقة، وألقت المعاجم بكلِّ ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأولين فكأنوا أوسع علماء، ولذلك نجد ما لدى المتأخرین من ثروة نحوية أو لغوية أو حديثية شيئاً وافراً مكتنهم من أن تكون نظرتهم أشمل، وأحكامهم أسد. ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء، والأسمعي، وسيبوه... لعرضوا عليها بالناجرد ولغيرها — فرحين مغتبطين — كثيراً من قواعدهم التي صاحبها — حين وضعها — شئ المورد. ولكنوا أشدَّ المتكلمين على « أبي حيان » جموده، وضيق نظرته، وانتجاعه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب.

وقال « ابن الطيب » : « قد أطال « أبو حيان » — عفا الله عنه — على عادته في التعامل على « ابن مالك » بلا طائل، وأبدى أدلة حالة بالتمويه، خالية من الدلائل، وحاصل ما قاله : إن نحاة البلدين البصرة والköففة لم يستدلُوا بالحديث، وتابعهم على ذلك نحاة الأقاليم، وعلل ذلك بوجهين :

- جواز الرواية بالمعنى.
- ووقوع اللحن كثيراً في الأحاديث، لأن كثيراً من الرواية كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم. وبني على ذلك كلامه كلُّه، واعتراضه على « ابن مالك ». فأما عدم استدلالهم

(١) « تمهيد القواعد » ٥ : ١٧١ نقلأً من كتاب « أصول التفكير النحوي » : ١٣٧.

بالحديث فلا يدل على أنهم يمنعون ذلك، ولا يجوزونه كما توهّم، بل تركهم له لعدم تعاطيهم إياه، وقلة إسفارهم عن محياه، على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلي عن الأحاديث والاستدلال بها على إثبات الكلمات، واللغة أخت النحو. وأيضاً في الصدر الأول لم يكن الحديث مدوناً مشهوراً مستعملاً استعمال الأشعار العربية، والأي القرانية، وإنما اشتهر وذُوّن بعدهم، فعدم احتجاجهم به لعدم اشتهاره بينهم، وعلماء الحديث غير علماء العربية، ولما تداخلت العلوم وشاركت استعملوا بعضها في بعض، وأدخلوا فتاً في فن، حتى صارت المقولات المحسنة نوعاً من المقولات. وبالجملة فكونهم لم يحتاجوا بالحديث لا يلزم منه منهم ذلك كما لا يخفى وأما ادعاؤه أن نحاة الأقاليم تابعواهم على ذلك فهو مصادرة بل هذه كتب الأندلسين، وأهل المغرب قاطبة مشحونة بذلك ».

وقال « ابن الطيب » أيضاً : « أما الرواية بالمعنى فهي وإن كان رأي قوم، فقد منعها آخرون، منهم : مالك — رضي الله عنه —، بل تسبب المنع للجمهور من المحدثين والأصوليين والفقهاء، كما نقله « القرطبي » وغيره. وبعد تسليمه، فمن أجازه اشترط له شروطاً مشهورة في علوم الاصطلاح لم تذكر في شيء مما استدل به « ابن مالك » وغيره، بل قالوا : إنه لا يجوز النقل بالمعنى إلا لمن أحاط بدقة علم اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها على ذكر منه، فيراعيها في نظم كلامه، ثم فتح احتمال التغيير والتصرُّف يؤدي إلى خرق بعيد الالتفام، في جميع الأحكام، لأن الخالف يقول خالقه المستدل في حكم بلفظ حديث : لعل هذا اللفظ من الراوي. وقالوا : إذا فتح هذا الباب لا يبقى لنا وثيق بحديث، ولا اطمئنان لشيء من الآثار الواردة عنه — عليه السلام — وأوجد المبتداعة مسلكاً للطعن في جميع الأحاديث، وانتقلنا إلى النظر في ذلائلها على العمومات والإطلاقات، وغير ذلك مما يتربّ على هذا القول من المفاسد العظام.

وأما ادعاء اللحن في الحديث، فهو باطل ؛ لأنه إن أراد اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب بحيث لا يخرج على وجه من الوجه، فهذا لا وجود له في شيء من الأحاديث أصلاً، وإن أراد أنه على خلاف الظاهر، كنصب الجرأين

- «إن» ونحوه من الأحاديث الواردة على لغة من اللغات الغير^(١) المشهورة، فهذا لا يضر؛ لأن القرآن العظيم — وهو متواتر — فيه آيات على خلاف الظاهر في الإعراب، احتاج هو في «بحره» و «نهره» إلى تأويلها، وتخرّيجها على وجه صحيح، ولم يدع أنها ملحونة، وإن ورد في كلام «عائشة» — رضي الله عنها — وغيرها التعبير في حقها باللحن، فقد أجابوا عنه كما بسطه «الجالل» في «الإتقان»، ولم تخرج بسبب ذلك عن القرآن^(٢).

● جاء في «في أصول النحو» ٥٠ — ٥٥ :

فاما المانع الأول، وهو تحجيز الرواية بالمعنى فيجيرون عليه بأن الأصل الرواية باللفظ، ومعنى تحجيز الرواية بالمعنى : أن ذلك احتمال عقلي فحسب، لا يقين

(١) استعمل «سيبوه» و «الأخفش» و «الزجاجي» و «ابن المفعع» : بعضاً، وكلـ، بالألف واللام. وأنكر ذلك «الأصمعي» و «أبو حاتم» ؛ لأنـه ليس من كلام العرب، وفي القرآن : «وكـ أثـة دـاخـرين». قال «أبو حاتم» لـ «الأصـمعـي» : رأـتـ في كتاب «ابـنـ المـفعـع» : (الـعلمـ كـثـيرـ، ولـكـ أـخـذـ الـبعـضـ خـيـرـ منـ تـرـكـ الـكـلـ). فـأـنـكـرـهـ أـشـدـ الإنـكـارـ، وـقـالـ : الأـلـفـ وـالـلامـ لـاـ يـدـخـلـانـ فـيـ «ـبـعـضـ» وـ «ـكـلـ» ؛ لأنـهـاـ مـعـرـفـاتـ بـغـيـرـ أـلـفـ وـلـامـ. وـقـالـ «ـأـلـزـمـيـ» : التـحـوـيـونـ أـجـازـوـ ذـلـكـ. «ـلـسـانـ الـعـربـ» (ـبـعـضـ — كـلـ) وـقـالـ إـلـيـمـاـ «ـأـبـوـ نـزـارـ، الـحـسـنـ بـنـ أـبـيـ الـحـسـنـ» التـحـوـيـ، فـيـ كـاتـبـهـ «ـالـمـسـائـلـ السـفـرـيـةـ» : مـنـعـ قـوـمـ دـخـولـ الـأـلـفـ وـالـلامـ عـلـىـ «ـغـيـرـ» وـ «ـكـلـ» وـ «ـبـعـضـ» ، وـقـالـواـ : هـذـهـ كـاـ لـاـ تـعـرـفـ بـالـإـضـافـةـ لـاـ تـعـرـفـ بـالـأـلـفـ وـالـلامـ. قـالـ : وـعـنـدـيـ أـنـهـ تـدـخـلـ الـلامـ عـلـىـ «ـغـيـرـ» وـ «ـكـلـ» وـ «ـبـعـضـ» ، فـيـقـالـ : فـعـلـ الـغـيـرـ ذـلـكـ، وـكـلـ خـيـرـ مـنـ الـبـعـضـ، وـهـذـاـ لـأـنـ الـأـلـفـ وـالـلامـ هـنـاـ لـيـسـتـاـ لـلـتـعـرـيفـ، وـلـكـنـاـ الـمـعـاقـبـةـ لـلـإـضـافـةـ، نـحـوـ قـوـلـ الشـاعـرـ (ـهـوـ : مـنـظـورـ بـنـ مـرـثـدـ الـأـسـدـيـ) :

كـانـ بـنـ فـكـهـاـ وـالـفـكـهـ فـأـرـةـ مـسـنـيـ ذـيـ سـكـ

إـنـاـ هـوـ كـانـ بـنـ فـكـهـاـ وـفـكـهـاـ. ثـمـ أـنـ «ـالـغـيـرـ» يـحـمـلـ عـلـىـ الضـدـ، وـ «ـكـلـ» يـحـمـلـ عـلـىـ الجـملـةـ، وـ «ـبـعـضـ» يـحـمـلـ عـلـىـ الـجـزـءـ، فـصـلـحـ دـخـولـ الـأـلـفـ وـالـلامـ أـيـضاـ مـنـ هـذـاـ الـوـجـهـ. «ـتـهـذـيبـ الـأـسـماءـ وـالـلـغـاتـ» ٢ : ٦٥ (ـمـنـ الـقـسـمـ الثـانـيـ) يـعـنـيـ أـنـهـ تـعـرـفـ عـلـىـ طـرـيـقـ حـمـلـ النـظـيرـ عـلـىـ النـظـيرـ، فـإـنـ الـغـيـرـ نـظـيرـ الضـدـ، وـكـلـ نـظـيرـ الـجـملـةـ، وـبـعـضـ نـظـيرـ الـجـزـءـ، وـحـمـلـ النـظـيرـ عـلـىـ النـظـيرـ سـائـعـ شـائـعـ فـيـ لـسـانـ الـعـربـ، كـحـمـلـ الضـدـ عـلـىـ الضـدـ، كـاـ لـاـ يـنـفـيـ عـلـىـ مـنـ تـبـعـ كـلـاـمـهـ. وـقـدـ نـصـ «ـالـتـمـخـشـيـ» عـلـىـ وـقـوعـ هـذـيـنـ الـحـمـلـيـنـ، وـشـيـوـعـهـماـ فـيـ لـسـانـهـمـ. «ـرـدـ الـمـخـتـارـ» ٢ : ٢٣٥.

(٢) «ـتـحـرـيرـ الـرـوـاـيـةـ فـيـ تـقـرـيـرـ الـكـفـاـيـةـ» ١٠٠.

بالوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمعنى لفظاً بلفظ في معناه عربيًّا مطبوعًّا يُحتاج بكلامه في اللغة، ونحن نعرف مقدار تحريري علماء الحديث، وضبطهم لألفاظه، حتى إذا شك رأي عربي بين قوله — عَلَى وُجُوهِهِ — : « على وجوههم »، وبين قوله : « على مناهم »^(١)، أثبتوا شكه، ودونوه مبالغة في التحريري والدقة. هذا إلى جانب كثير من الرواة، صحابة وتابعين دونوا الأحاديث من عهد النبي — عَلَى وُجُوهِهِ — فهذا « عبد الله بن عمرو بن العاص » كان يكتب الحديث حياة رسول الله، وكذلك روي عن « عبد الله بن عمر »، و « أنس بن مالك »، و « سهل بن سعد الساعدي » من الصحابة الكرام.

وهذا « عمر بن عبد العزيز » — ١٠١ هـ يكتب إلى الآفاق أن : « انظروا ما كان من حديث رسول الله، أو سنته فاكتبوه » ثم كان « الرهري » — ١٢٤ هـ، و « ابن أبي عربة » — ١٥٦ هـ، و « الريبع بن صبيح » — ١٦٠ هـ من دونوا الحديث كتابة. ثم شاع التدوين في الطبقات التي بعد هؤلاء، وهذا كاف في غلبة الظن، بأن الذي في مدونات الطبقة الأولى لفظ النبي نفسه، فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفة، فإنما أُبَدَّلَهُ عربيًّا فصيح يحتاج به.

وان وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف، فتزر يسير، لا يقاس أبداً إلى أمثاله في الشعر، وكلام العرب، فكثير من الأشعار نفسها رویت بروايات مختلفة، وبعضها موضوع، وربما كان ما فطنوا إلى وضعه منه أقل من القليل، وجاز عليهم أكثر الموضوع إذ كان واضعه قد أحسن المحاكاة. قال « الخليل بن أحمد » : « إن التحذير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت »^(٢). وأنتم تتحجون بهذا الشعر والثر، على عَجَرِه

(١) في الحديث : « ... وهل يكتب الناس في النار على وُجُوهِهِمْ — أو على مناهم — إلا حصادُهُمْ ». أخرجه « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الإيمان — باب ما جاء في حُرْمة الصلاة) ٤ : ١٢٥ ، من حديث « معاذ بن جبل » — رضي الله عنه — ، وقال : هذا حديث حسن صحيح.

(٢) « الصاحبي » ٣٠ المطبعة السلفية بالقاهرة.

وبُعْرِهِ، هذا من حيث المتن، وأما من حيث السند فقد عرف الجيزيون والمانعون أن ما في روایات الحديث من ضبط، ودقة، وتحرّ، لا يتحلى ببعضه كل ما يحتاج به النحاة واللغويون من كلام العرب، حتى قال «الأعمش» : «كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخز من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً»^(١).

وأما المانع الثاني، وهو وقوع لحن في بعض الأحاديث المروية، فهو شيء — إن وقع — قليل جداً، لا يبني عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه، ولم يحتاج به أحد، ولا يصح أن يُمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الراهن من الحديث الصحيح إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ لأن بعض الناس يلحن فيه. وأنت تعرف إلى هذا أنهم قد تشددوا فيأخذ الناس بضبط الفاظ الحديث، حتى إذا لحن فيه شاد^(٢) أو عامي، أقاموا عليه النكير، بل إن بعضهم ليدخله النار بسببه، وكان هذا التشديد تقليداً متواتراً في حملة الحديث حتى يومنا هذا.

قال «جمال الدين القاسمي» — ١٣٣٢ هـ : «من قرأ حديث رسول الله، وهو يعلم أنه يلحن فيه، سواء أكان في أدائه أم في إعرابه، يدخل في هذا الوعيد الشديد، (يعني قوله — ﷺ) : من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار؛ لأنَّه بلحنه كاذب عليه»^(٣) حتى الذين يروونه بالمعنى يعظمون أمر اللحن في الحديث، فهذا إمام أهل الشام «الأوزاعي» يقول : «أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً»، ويقول : «لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث».

(١) «الكتفافية» ١٧٨.

(٢) شَدَّا، يَشَدُّونَ، شَدَّوْا، من باب قَتَلَ، يقال : شَدَا من العلم شيئاً، وهو شاد، وأخذ منه شداً : طرفاً وذرزاً. «أساس البلاغة» (شدو).

(٣) «قواعد التحدث من فنون مصطلح الحديث» ١٧٣.

وهذا « حماد بن سلمة » يقول : « من لحن في حديثي فليس بمحذث
عني ». وإليك هذه السلسلة :

عن «الحسن بن علي الحلواني» قال: «ما وجدتم في كتابي عن عفان
لحنناً فأعربوه، فإن عفان كان لا يلحن». وقال لنا «عفان»: «ما وجدتم في
كتابي عن «حمد بن سلمة» لحنناً فأعربوه، فإن حماداً كان لا يلحن». وقال
«حمد»: «ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحنناً فأعربوه، فإن قتادة كان لا
يلحن».

انظر كتاب (ألف باء) للبلوي ١ : ٤٤.

وأغلب الظن أن من يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر بهم الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث، من روائية ودرامية لقصروا احتجاجهم عليه، بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تثبت أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة... وجرى على الاحتجاج بالحديث العلماء حتى عصرنا الحاضر، منهم المرحوم الأستاذ طه الرواوي^(١)، فقد كان يذهب إلى الاحتجاج بما صع منها دون قيد ولا شرط، ويعرض للذين اعتضوا بوجود أعلام في رواة بعض الأحاديث فيقول : « والقول بأن في رواة الحديث أعلام ليس بشيء، لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتاج بهما، فإن فيهم الكثير من الأعلام، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدثاً من يعتقد به أن يوضع في صفة « حماد الرواية » الذي كان يكذب ويلحن ويكسر، ومع ذلك لم يتورع الكوفيون، ومن نهج منهجم عن الاحتجاج ببروياته، ولكنهم تحرجوا في الاحتجاج بالحديث...»

(١) هو أديب، باحث، عراقي، من أعضاء المجتمع العلمي بدمشق، ولد سنة ١٣٠٧ هـ في « رواة »، وهي قرية مشرفة على الفرات، وتوفي بغداد سنة ١٣٦٥ هـ. « الأعلام » ٣ : ٢٣٢.

ثم لا أدرى لم ترُفَ النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن،
والاستقاء من ينبوغه الفياض العذب الزلال، فأصبح رَبُّ اللغة به خصيًّا بقدر ما
صار رَبُّ النحو منه جديًّا :

وكان حالهما في الحكم واحدةٌ لو احتملنا من الدنيا إلى حكم^(۱)
قال الدكتور « محمد محمد أبو شهبة » في كتابه « دفاع عن السنة »
ص : ۳۲ : « ... مَنْ اطَّلَعَ عَلَى مَنْجِ الْمُحَدِّثِينَ فِي النَّقْدِ، وَطَرِيقِهِمْ فِي التَّعْدِيلِ
وَالتَّجْرِيجِ، وَمِبَالْغَتِهِمْ فِي التَّحْرِيِّ عنْ مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ الرَّاوِيِّ، وَطَوْبَيَّ نَفْسِهِ، وَالْأَخْذُ
بِالظَّنَّةِ وَالْتَّهْمَةِ فِي ردِّ مَرْوِيَّاتِهِ يَكَادُ يَجْزِمُ بِأَنَّ تَحْوِيزَ الْكَذَبِ عَلَى الرَّاوِيِّ الْمُسْتَجْمِعَ
لِلشُّرُوطِ أَمْرٌ فَرَضِيٌّ، وَاحْتِمَالٌ عَقْلِيٌّ، وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ قَدْ تَبَدَّلُ لِبَعْضِ مَنْ لَمْ يَدْرِسْ كِتَابَ
الرِّجَالِ وَالنَّقْدِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَغَالَةِ، وَمِنْ أَبْعَدِ النَّجْعَةِ فِي كِتَابِ الْقَوْمِ
عَرْفٌ، وَمِنْ عَرْفٍ اعْتَرَفَ ». .



(۱) نَظَرَةٌ فِي النَّحْوِ (مَجَلَّةُ الْمَجْمِعِ الْعَلَمِيِّ بِدَمْشَقِ ۱۴ : ۳۲۵ - ۳۲۷) عَنْ « فِي أَصْوَلِ النَّحْوِ »
۵۳ - ۵۵.

● فكرة التحرز الديني في ترك الاحتجاج بالحديث فكرة غير مقنعة :

جاء في كتاب « الرواية والاستشهاد باللغة »

ص : ١٣٦ — ١٣٧ ، ٢٥٩ — ٢٦٠ تعليله في صرف النحاة أنفسهم عن الاستشهاد بالقرآن وال الحديث في أنهم تخرجوا من استخدامهما في دراستهم. ووقف « التحرز الديني » بينهم وبين الإفاده منهما ...

إذ نظروا إلى نصوص القرآن وال الحديث نظرة تقدير وتنزيه، فانصرفوا عنهم في الدراسة والاستدلال عليها بفعل « التحرز الديني » وحين تناولوا نصوص القرآن وال الحديث بعد ذلك بالتفسير والإعراب، صاحبتهم تلك الرهبة نفسها، وبخاصة مع نص القرآن ...

قال المؤلف : أما ما ارتأاه المتأخرؤن من تعلّات بعد ذلك لما اتجهه السابقون من النحاة من أن ذلك الانصراف عن الحديث كان بسبب الرواية بالمعنى أو اللحن في المتن، فإن ذلك كله لا يثبت أمام الواقع التاريخي المبكر من روایة الحديث وجمعه ...

هذه التعليلات غير مقنعة !! وإنما المقنع حقيقة الأمر الذي صرفهم عن هذه النصوص المؤتقة، وحقيقة الأمر — إن لم يجانبني الصواب — كان « التحرز الديني » تماماً كما حدث في القرآن ...

أقول — وبالله التوفيق — إن فكرة التحرز الديني، ونظرة التقديس والتنزيه فكرة غير مقنعة، فالنحاة قاطبة استدلوا بالقرآن الكريم دون تردد فيه، فقد بلغت شواهد « سيبويه » القرآنية /٣٧٣ آية، وشواهد « المقتضب » لـ « المبرد » تجاوزت خمسين آية. وقد استشهدت المصنفات النحوية بالقرآن الكريم باستفاضة، كمصنفات « ابن جنی » — ٣٩٢ هـ، و « الزمخشري » — ٥٣٨ هـ، و « ابن عييش » — ٦٤٣ هـ، و « الرنجاني » — ٦٦٠ هـ، و « ابن مالك » — ٦٧٢ هـ، و « الرضي » — ٦٨٦ هـ، و « ابن هشام » — ٧٦١ هـ، و « ابن عقيل » — ٧٦٩ هـ، وغيرهم.

نعم وقف فريق من النحاة موقفاً يتسم بالشدة والعنف تجاه القراء، قال «أبو الفتح» في «الخصائص» ١ : ٧٣ :

«ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكن أثروا من ضعف دراية». ومع كل هذا لم يصرفوا أنفسهم عن الاستشهاد بالقرآن، وهذه المؤلفات النحوية بين أيدينا شاهد صدق على صحة ما ذهبت إليه.

أما الحديث النبوي فالقدامي لم يستشهدوا به في مسائل النحو والصرف. وعندى أن سبب ذلك يعود لعلم تعاطيهم هذا العلم، ولعدم ممارستهم إياه، كما أفاده «محمد بن الطيب الفاسي» - ١١٧٠ هـ، شيخ «الزبيدي» صاحب «تاج العروس»، لذا نجد الإمام «ابن مالك» يكثر الاستشهاد بالحديث، وما ذلك إلا لأنَّه أمَّةٌ في الاطلاع على علم الحديث^(١).

أما التحرز الديني ونظرة التزير والتقديس فغير وارد البة؛ لأنَّا مأموروون بفهم القرآن والحديث ومعاطياتهما.

وأما تعليل المتأخرین من أن سبب انصراف القدامي عن الاحتجاج بالحديث يعود إلى الرواية بالمعنى، واللحن في المتن، فتعليل فيه وجهة نظر إلى حدٍ ما؛ فقد ذهب فريق من العلماء إلى جواز الرواية بالمعنى، وقد قال «سفيان الثوري» :

«إنما نحدثكم بالمعنى» ومنعها فريق آخر.

أما اللحن في المتن، فقد وردت نصوص مرفوعة للنبي - ﷺ - تختلف تعايرها ما شاع من استعمال البصريين، ك الحديث : «إن قعر جهنم سبعين خريفاً»، وحديث : «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيمة المصوروون»، وحديث : «كل أمتي معاف إلا المجاهرون»، في بعض الروايات، وغيرها من الأحاديث. فتقوئُم من لا دراية له بلهجات العرب ولغاتها أنه لحن.

ونحن لا نعذر القدامي في عدم احتجاجهم بالحديث، ولكن عدم ممارستهم لهذا الفن الجليل صرفهم عن الاحتجاج به. وفاقد الشيء لا يعطيه. والله أعلم.

* * * *

(١) «بغية الوعاة» ١ : ١٣٤.

الاتجاه الثالث :

التوسط بين المنع والجواز

ومن أبرز من نهج هذا النهج «أبو إسحاق الشاطئي» - ٧٩٠ هـ في شرحه للألفية، المسمى بـ «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية». فقد قال ما ملخصه في باب «الاستثناء» : لم نجد أحداً من النحوين استشهد بحديث رسول الله - ﷺ - ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحشُ والخن، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتماداً بألفاظها، لما يبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهدتهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجه القراءات.

وأما الحديث فعلى قسمين :

- قسم يعني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.
- وقسم عُرف اعتماد ناقله بلفظه المقصود خاص، كالآحاديث التي قصد بها بيان فصاحته - ﷺ - ككتابه لهُمْدان، وكتابه لوايل بن حُجر، والأمثال النبوية ؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية. و «ابن مالك» لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفاً إلا «ابن خروف» ؟ فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل، حتى قال «ابن الصانع» : لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً بها، أم هي مجرد التمثيل ؟

والحق أن «ابن مالك» غير مصيب في هذا، فكانه بناء على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف.⁽¹⁾

وبهذا الموقف الوسط الذي سلكه «الشاطئي» عارض المانعين للاحتجاج بالحديث، ورميهم بالتقاض؛ لأنهم لا يستشهدون بحديث

(1) «خزانة الأدب» ١ : ٦

رسول الله — ﷺ — في حين يستشهدون بكلام أجلال العرب. كما عارض المخيزين مطلقاً، دون تفرقة، كـ «ابن مالك» وقال : لأنَّه لم يُفضِّل هذا التفصيل الضروريّ، الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً، ثم قال : والحق أن «ابن مالك» غير مصيِّب في هذا، فكأنَّه بناء على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف.

ونلاحظ أن « الشاطبي » قسَّم الأحاديث، إلى قسمين :

القسم الأول : ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثاني : عُرِفَ اعتماد ناقله بلفظه، لقصد خاص، كالآحاديث التي قصد بها فصاحتها — ﷺ — ككتابه همدان، وكتابه لوايل بن حجر، والأمثال النبوية. وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو.

وكان هذا التقسيم الذي قدَّمه « الشاطبي » الأساس الذي بُنِيَ عليه المعاصرُون موقفهم من حجية الحديث، فالشيخ « محمد الخضر حسين »^(١) يأخذ بهذا التقسيم، ثم يضيف إليه قسماً ثالثاً، هو — في الواقع — تفصيل لما أجمل « الشاطبي ».

● وقد^(٢) عالج هذا الموضوع في « مجلة مجمع اللغة العربية » على خير ما يعالجها عالم ثبت مُتَرَّوْ، وقاضي منصف، وانتهى من بحثه إلى التبيحة المرضية الآتية : من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة و (القواعد)، وهو ستة أنواع :

(١) عالم جليل، وأديب باحث، من أعضاء المجتمعين العربيَّين بدمشق والقاهرة، تخرج بجامعة الزيتونة، ودرس فيه، وفي الأزهر، وقد عمل مصححاً في دار الكتب المصرية محس سنوات، وتولى مشيخة الأزهر، وترأس تحرير مجلة « نور الإسلام » الأذرية، ومجلة « لواء الإسلام ». كان هادئ الطبع وقوراً، وقد خصَّ قسماً كبيراً من وقته لمقاومة الاستعمار، والتَّنَحَّى رئيساً لجبهة الدفاع عن شمال إفريقيا في مصر. له تأليف مفيدة، منها : « الدعوة إلى الإصلاح »، و « رسائل إصلاح »، و « نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم »، و « نقض كتاب في الشعر الجاهلي » توفي سنة ١٣٧٧ هـ. « الأعلام » ٦ : ١١٤.

(٢) من هنا من « في أصول النحو » .٥٥

أوّلها : ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحتته — عليه السلام — كقوله : « حَمِيَ الْوَطِيس »^(١) ، قوله : « ماتَ حَتَفَ أَنْفَه » ، قوله : « الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٢) ، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيءٍ من محاسِّ البَيَان ، كقوله : « فَارْجِعُنَ مَا زُورَتْ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ »^(٣) وقوله : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْلُكُ حَتَى تَمَلُوا »^(٤) .

ثانيها : ما يُروى من الأقوال التي يُتَعَبَّدُ بها ، أوْ أَمْرَ بالتعبد بها ، كالفاظ القنوت والتسبيات ، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.^(٥)

ثالثها : ما يُروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم . وما هو ظاهر أن الرواية يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، وتحدّت ألفاظها فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواية لم يتصرفوا في ألفاظها ، والمراد أن تعدد طرقها إلى النبي — ﷺ — أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .

خامسها : الأحاديث التي ذُوّنها من نشأ في بيعة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كـ : « مالك بن أنس » ، و « عبد الملك بن جریح » و « الشافعی » .

(١) قطعة من حديث أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الجهاد والسيير — باب في غزوة حنين) ٥ : ١٦٧ و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٢٠٧ .

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المظالم — باب الظلم ظلمات يوم القيمة) ٣ : ٩٩ ، من حديث « عبد الله بن عمر » — رضي الله عنهما — .

(٣) أخرجه « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الجنائز — باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز) ١ : ٥٠٣ ، من حديث « علي » — رضي الله عنه — .

(٤) هنا قطعة من حديث « عائشة » — رضي الله عنها — رواه « البخاري » في « صحيحه » في كتاب اللباس — باب الجلوس على الحصير ونحوه) ٧ : ٥٠ ، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب صلاة المسافرين — باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيرها) ٢ : ١٨٩ ، وانظر « فتح الباري » ١٠ : ٣١٤ .

(٥) قال « ابن حجر » في « فتح الباري » ٨ : ٣٠٤ : « الأقوال المنصوصة إذا ثُبَّدَ بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى... » .

سادسها : ما عُرف من حال رواته أنهم لا يحيزون روایة الحديث بالمعنى ،
مثل : « ابن سيرين » ، و « القاسم بن محمد » ، و « رجاء بن حيوة » ،
و « علي بن المديني » .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتياج به، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرین... والقسم الثالث الذي أضافه هو الحديث الذي يصح أن تخالف الأنظار في الاستشهاد بـاللفاظ، هو الحديث الذي دون في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبينة آنفاً، وهو على نوعين :

الحديث يرد لفظه على وجه واحد، وحديث اختفت الرواية في بعض الفاظه :

(١) أما الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به؛ نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشدیدهم في الرواية بالمعنى، ويفضي إلى هذا كله عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتاج بأقوالهم، فقد يكون بين «البخاري» ومن يحتاج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان، وأقصاهم ثلاثة.

ومثال لهذا النوع أن «الحريري» أنكر على الناس قوتهم قبل الزوال :
(سهرنا البارحة) قال : وإنما يقال : (سهرنا الليلة)، ويقال بعد الزوال : (سهرنا
البارحة) ١ هـ.

والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي - ﷺ - كان إذا أصبح قال : « هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا ؟ »^(١).

(١) بهذا اللفظ أخرجه «مسلم» في «صححه» في (كتاب الرؤيا - باب رؤيا النبي - حديث ٤ : ١٧٨١ من حديث «سمرة بن جندب» (طبع البابي الحلبي)، وبلغت : «هل رأى أحد منكم من رؤيا» أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب التعبير - باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح ٨ : ٨٤، و «مالك» في «الموطأ» في (كتاب الرؤيا - باب ما جاء في الرؤيا) ٢ : ٩٥٧ من حديث «سمرة» أيضاً. وبلغت : هل رأى أحد منكم الليلة رؤيا» أخرجه «أحمد» في «مسنده» ١٤ : ٥.

و الحديث : « وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح — وقد ستره الله — فيقول : عملت البارحة كذا »^(١).

ففي قوله : « إذا أصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة » قوله : « ثم يصبح فيقول : عملت البارحة » شاهد على صحة أن يقول الرجل متحدثاً عن الليلة الماضية، وهو في الصباح : سهرنا البارحة، أو وقع البارحة كذا.

(٢) وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية... فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمضاها أحد المحدثين بأنها وهم من الراوي.

وأما ما يجيء في رواية شاذة، أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين : إنها غلط من الراوي، فنقف دون الاستشهاد بها.

و خلاصة البحث : إننا نرى الاستشهاد بالألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الراوية، ولا نستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمضاها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمراً لا م رد له، ويشد أذرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته.^(٢) ا هـ.

وإذا كان قد وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف، فإن هذا لا يقتضي ترك الاحتجاج به جملة، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط، وحمله على ضبط أحد الرواية في هذه الألفاظ خاصة^(٣). وقد وقع في الأشعار غلط

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب — باب ست المؤمن على نفسه) ٧ : ٨٩، عن أبي هريرة بنحوه.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٣ : ٢٠٨ - ٢١٠، من « في أصول النحو » ٥٥ - ٥٨.

(٣) « مجلة مجمع اللغة العربية » ٣ : ٢٠٧.

وتصحيف، ومع ذلك فهي حجة من غير خلاف. وإذا كان «ال العسكري»^(١) قد ألف كتاباً في تصحيف رواة الحديث، فقد ألف كتاباً فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف.

* * * *

(١) «ال العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله» — ٣٧٢ هـ. له كتاب «تصحيفات المحدثين» ورمز «الزركي» في «الأعلام» ٢ : ١٩٦ إلى أنه مخطوط. وقد قام الدكتور محمود مير به تحقيقه. كما قام بطبعه بالقاهرة بالطبعة العربية الحديثة. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م. ول «ال العسكري» كتاب «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» وقد حفظه الأستاذ عبد العزيز أحمد. وطبع بالقاهرة في مطبعة مصطفى البافى الحلبي. الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ — ١٩٦٣ م ويقول «الزركي» بعدما ذكر كتاب «تصحيفات المحدثين» : ولعله كتابه المطبوع باسم «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» ١ هـ.

والصواب أنهما كتابان مختلفان. لذا قال «ال العسكري» في مقدمة «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» : سُلْتُ بأصحابه وبالرأي إفراط ما يحتاج إليه أصحاب الحديث مما يحتاج إليه أهل الأدب، فجعلته كتابتين.

وانظر «المزهر» ٢ : ٣٥٣.

● الكشف عن مذهب السيوطي والبغدادي في الاحتجاج بالحديث في النحو :

أما «السيوطى» فموقعة متعدد بين الاتجاه الثاني، والاتجاه الثالث، فقد أيدَ اتجاه المانعين : فقال في «اقتراح» ٥٥ :

(ومما يدل لصحة ما ذهب إليه «ابن الصانع» و«أبو حيان» أن «ابن مالك» استشهد على لغة «أكلوني البراغيث» بحديث : «يتغابون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وأكثر من ذلك حتى صار يسميهما : لغة يتغابون. وقد استدل به «السهمي»، ثم قال : لكنني أقول : إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنَّه حديث مختصر رواه «البزار» مطولاً مجرداً، قال فيه : «إن الله ملائكة يتغابون فيكم، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار»).

وقال «ابن الأنباري» في «الإنصاف» في منع «أنْ» في خبر «كاد» :

(وأما حديث : «كاد الفقر أن يكون كفراً» فإنه من تغييرات الرواية، لأنَّه - عليه السلام - أوضح من نطق بالضاد). ا.هـ.

كما أيدَ اتجاه الوسط، فقال في «اقتراح» ٥٢ : «وأما كلامه - عليه السلام - فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالبية الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أذت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخرجو، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى، بعبارات مختلفة، ومن ثم أذكر على «ابن مالك» إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث» ا.هـ.

ولهذا اختلفت عبارات المصنفين في الوصول إلى حقيقة مذهب «السيوطى» فقد تقدم قول «ابن الطيب» : لا نعلم أحداً من علماء العربية في الاحتجاج بالحديث الشريف إلا ما أبداه الشيخ «أبو حيان» في شرح

التسهيل، و «أبو الحسن ابن الصاتع» في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك «الجلال السيوطي» — رحمه الله.

أما «البغدادي»^(١) فقد قال : وتوسط «الشاطبي» فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنّى بنقل ألفاظها. ثم أورد كلامه من شرح الألفية، ثم قال : وقد تبعه «السيوطى» في «الاقتراح» وذكر كلامه^(٢).

(١) «خزانة الأدب» ١ : ٦ .

(٢) جاء في كتاب «ابن الشجري ومنهجه في النحو» رسالة ماجستير للأستاذ «عبد المنعم أحمد التكريتي» ٢١٥ — ٢٢٤ : وهناك من وقف من الفريقين موقفاً وسطاً، كـ «الشاطبي» ثم ذكر كلامه، وبعده قال المؤلف : «وتبعد في هذا الرأي «البغدادي» و «السيوطى»، ونسب ذلك في الذيل إلى «خزانة الأدب» و «الاقتراح».

أقول — وبالله التوفيق — : مذهب «السيوطى» متعدد بين مذهب الوسط والمنع، كما أوضحته آنفأ.

أما «البغدادي» فمذهبه حسب ما يدوّلي أنه متابع لـ «ابن مالك» و «الرضي» و «الدماميني»، لأنّه قال بعد أن نقل كلام «ابن الصاتع، وأبي حيان» : وقد ردّ هذا المذهب الذي ذهبوا إليه «البدر الدماميني» في شرح التسهيل، والله دره ! فإنه قد أجاد وأفاد. والله — تعالى — أعلم.

● مطلب : معنى الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل

كتب النحو والصرف تستعمل عبارات، مثل : واستشهدوا بكلـذا، وهذا لا يُـسـتـشـهـدـ بـشـعـرـهـ، والاستشهاد بهذا البيت لا يصح لعدم معرفة قائله. وكذلك يقولون : واحتـجـواـ بـكـذـاـ، وهذا لا يـحـتـجـ بـهـ، والاحتـجـاجـ بـماـ قـالـوهـ مرـدـوـدـ.

والاحتـجـاجـ وـمـسـتـقـاتـهـ يـتـرـدـدـ كـثـيرـاـ فـيـ المـصـنـفـاتـ الـتـيـ صـنـفـتـ لـلـمـسـائـلـ الـخـلـافـيـةـ فـيـ النـحـوـ، مـثـلـ كـتـابـ «ـالـإـنـصـافـ فـيـ مـسـائـلـ الـخـلـافـ»ـ لـلـأـنـبـارـيـ.

أما التـمـثـيلـ فـيـ الـأـمـثـلـةـ الـمـصـنـوعـةـ، وـفـيـ سـوقـ الـقـوـاعـدـ وـإـيـضـاـحـهـ، وـهـيـ كـلـامـ منـ جـاـوزـ عـصـرـ الـاستـشـهـادـ مـنـ الشـعـرـاءـ وـالـكـتـابـ.

فـ«ـالـاستـشـهـادـ»ـ أـوـ «ـالـاحـتـجـاجـ»ـ هـوـ مـاـ تـسـبـبـ إـلـىـ قـائـلـ مـوـثـقـ بـهـ فـيـ عـصـرـ الـاستـشـهـادـ، أـوـ إـلـىـ قـبـيـلةـ مـنـ الـقـبـائـلـ الـمـوـثـقـ بـلـغـاتـهـ.

فـإـذـاـ كـانـ النـصـ مـنـ هـذـاـ النـوـعـ اـعـتـبـرـ أـسـاسـاـ لـلـقـوـاعـدـ الـنـحـوـيـةـ وـالـصـرـفـيـةـ، وـيـنـبـغـيـ اـحـتـرـامـهـ.

وـ«ـالـتمـثـيلـ»ـ هـوـ الـذـيـ يـسـوـقـهـ النـحـوـيـ نـفـسـهـ، أـوـ سـاقـهـ عـمـّـنـ لاـ يـحـتـجـ بـكـلـامـهـ. وـهـوـ غـيرـ مـلـزـمـ.

ويـدـخـلـ فـيـ المـثـالـ مـاـ يـسـاقـ مـنـ أـمـثـلـةـ فـيـهاـ التـكـلـفـ وـالـصـنـعـةـ مـاـ يـطـلـقـ عـلـيـهـ اسمـ «ـالـتـمـارـينـ»ـ كـمـاـ يـقـالـ :ـ صـنـعـ مـنـ كـذـاـ عـلـىـ مـثـالـ كـذـاـ.ـ وـكـذـلـكـ التـراـكـيـبـ الـتـيـ لمـ تـرـدـ فـيـ نـصـ عـرـبـ قـدـيمـ مـاـ يـوـجـدـ نـمـاذـجـهـ الـكـثـيـرـةـ فـيـ بـاـيـ الـقـنـازـ وـالـاشـتـغالـ وـمـاـ لـيـنـصـرـفـ.

وـالـشـاهـدـ فـيـ الـلـغـةـ :ـ اـسـمـ فـاعـلـ مـنـ شـهـدـ الشـيـءـ إـذـاـ عـاـيـهـ.

وـالـشـهـادـةـ :ـ الـخـبـرـ الـقـاطـعـ.

وـاسـتـشـهـدـهـ :ـ سـأـلـهـ أـنـ يـشـهـدـ.

الـحـجـجـةـ :ـ الدـلـلـ وـالـبـرهـانـ.ـ يـقـالـ حـجـجـهـ،ـ يـحـجـجـهـ،ـ حـجـجـاـ،ـ غـلـبـهـ،ـ عـلـىـ حـجـجـيـهـ،ـ

ويقال : حاججتْ فلاناً فحججتهُ، أي : غلبته بالحججة، وذلك الظفر يكون عند الخصومة.

والجمع : حجاج ، والمصدر الحجاج.

ويقال : حاججته، فأنا مُحاجَّ، وحجيج (فعيل بمعنى فاعل)، وهو محجوج.

وفي « التعريفات » (باب الحجاء) ٤٤ :

الحججة : ما دلّ على صحة الدعوى.

وقيل : الحجة والدليل واحد.

فلفظ الحجة يستخدم في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق، ونصرة الرأي.

كما يستعمل هذا اللفظ، ومشتقاته، للدلالة على فصاحة عربي أو هجنته، فيقال عنه مثلاً : يحتاج به، وعلماء اللغة يجعلونه حجة.

وأما « الشاهد » — عند أهل النظر — فهو جزئي يذكر لإثبات القاعدة، من كلام الله — تعالى —، وكلام رسوله — عليه السلام —، وكلام العرب العرباء الثابتة فصاحتهم، المؤتوق بعربيتهم.

وأما « المثال » فهو جزئي يذكر لإيضاح القاعدة^(١).

(١) انظر « لسان العرب » (حجج) ٢ : ٢٢٨، و « معجم مقاييس اللغة » ٢ : ٣٠ و « الرواية والاستشهاد باللغة » ١٠١.

القسم الثاني

دراسة مخوّية للأحاديث النبوية الواردة
في أكثر شرروح الفيقيه ابن مالك

وفيه ثمانية وثلاثون باباً مخوّياً
وفيها عشرة ومائة مسألة

الكلام على الأحاديث المذكورة في مقدمات شروح الألفية

استحب العلماء أن تستفتح الكتب والمصنفات بحديث «إنما الأعمال بالنيات». فجعله «البخاري» - ٢٥٦ هـ، في أول صحيحه، وابتداً به «النwoي» - ٦٧٦ هـ، في كتبه الثلاثة : «رياض الصالحين» و «الأذكار» و «الأربعين حديثاً النووية».

وفائدة هذا البدء تبيه طالب العلم أن يصحح نيته لوجه الله - تعالى - في طلب العلم، وعمل الخير.

ولهذا استهل «أبو إسحاق الشاطبي» - ٧٩٠ هـ، به في مقدمة كتابه «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» فقال : ... ومن غرس جنى ثمرة عرسيه، و «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهو هجرة إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهو هجرة إلى ما هاجر إليه»^(١)

وفي هذا الحديث النبوى مسائلٌ نبوية شريفة، تُعرَفُ في مظانها، وسنعرض لمسائلتين منها :

(الأولى) في إشكال ورود الجزاء بنفس الشرط.

و (الثانية) في إشكال تأنيث «دنيا» إذا نكرت.

(١) أخرجه «البخاري» في أول «صحيحه» وفي (كتاب الإيمان - باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسنة)، وموضع أخرى من صحيحه.

و «مسلم» في (كتاب الإمارة - باب قوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : إنما الأعمال بالنية) عن «عمر بن الخطاب» رضي الله عنه. وله ألقاظ.

قال «ابن حجر العسقلاني» في «التلخيص الحبير» ١ : ٦٧ : ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرجه سوى «مالك» فإنه لم يخرجه في «الموطأ».

(المسألة الأولى) شرط الجواب الإلزامية، والأصل تغاير الشرط والجزاء؛ لتحقق الإلزامية.

فلا يقال : (من أطاع أطاع، وإن يقم زيد يقم
كما لا يقال في الابتداء : (زيد زيد)).

فإن دخله معنى يخرجه للإلزامية جاز، نحو : (إنْ لم تطع الله عَصَيْتَ) أريد به التنبية على العقاب، فكأنه قال : وجب عليك ما وجب على العاصي.
ويقال : ومن أطاع نجا، وإن يقم زيد قمت.

وقد وقع الشرط والجزاء في هذا الحديث متضادين.
والجواب : أن التغاير يقع تارة باللفظ، وهو الأكثر، وتارة بالمعنى، ويفهم ذلك من السياق.

ومن أمثلته قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾^(١).

وهو مسؤول على إرادة المعهود المستقر في النفس، كقولهم : (أنت أنت)
أي : الصديق الحالص. وقولهم : (هم هم) أي : الذين لا يقدر قدرهم. قوله
الشاعر :

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْري

وقال « ابنُ هشام » هو مسؤول على إقامة السبب مقام المسبب، لاشتهر
المسبب^(٢)، أي : فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

وقال « ابن مالك » : قد يقصد بالخبر الفرد ببيان الشهرة، وعدم التغير،
فيتحدد بالمبتدأ لفظاً، كقول الشاعر :

خَلِيلِي خَلِيلِي دُونَ رَبِّ وَرِمَا أَلَّا امْرُؤٌ قَوْلًا فَظَنَّ خَلِيلًا

(١) الفرقان : ٢٥.

(٢) ورد في فتح الباري ١ : ١٦ (لاشتهر السبب) وصوابه (لاشتهر المسبب) كما في « مغني الليب » : ١٣٢.

وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط، كقولك : (من قصدني فقد قصدني أي) : فقد قصد من عرف بالنجاح قاصده.

وقال غيره : إذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر، والشرط والجزاء علم منها المبالغة إما في التعظيم، وإما في التحقيق.^(١)

(المسألة الثانية) أورد « ابن مالك »^(٢) إشكالاً في تأنيث « دنيا » مع كونه منكراً، فكان حقه ألا يستعمل كما لا يستعمل : « قصوى » و « كبرى ». فقال : « دنيا » في الأصل مؤنث « أدنى »، و « أدنى » أ فعل تفضيل، وأفعل التفضيل إذا نكر لزم الإفراد والتذكير، وامتنع تأنيثه وتشنيته وجمعه. إلا أن « دنيا » خلعت عنه الوصفية غالباً، وأجريت مجرى ما لم يكن قط

وصفاً، مما وزنه « فعل » كرجعي وبهمي .

وفي وروده منكراً مؤنثاً قول « الفرزدق » :

لا تعجبتك دُنيا أنت تاركها كم نالها من أنس ثم قد ذهبوها^(٣)

قال « الشاطبي » في مقدمة كتابه « المقاصد الشافية » :

... وإنما أقى الناظم بفعل (أحمد ربي) .. لئلا يكون كلامه أجذم عن البركة والخير على ما جاء في الحديث .

خرج « أبو داود » عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - عليه السلام - :
« كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم »
وفي لفظ « النسائي » : « كل أمر لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع »^(٤).

(١) « فتح الباري » ١ : ١٦، و « مغني اللبيب » : ١٣٢، و « مع الموضع » (مبحث الجوازم) ٤ : ٣٢٦.

(٢) « شواهد التوضيح والتصحيح » (البحث الخامس والعشرون) : ٨٠ .

(٣) مطلع قصيدة يهجو بها « الطرماح ».

(٤) يروى أجذم، وأقطع، وأبت.

وله ألفاظ أخرى أوردها الحافظ « عبد القادر الرهاري » في أول الأربعين البلدانية. انظر « التلخيص الحبير » ٣ : ١٧٤، و « ابن ماجه » في « سنته » في (كتاب النكاح – باب خطبة النكاح) رقم ١٨٩٤، و « مسنند أحمد » ٢ : ٣٥٩ .

وقال «الشاطبي» في (المقدمة) أيضاً :

... أراد — أي الناظم — الجمع بين الشاء على الله — عز وجل — والصلة على رسوله، لما في ذلك من البركة الموعود بها في الشرع، وذلك مرجو القبول والإجابة كما جاء في حديث «فضالة بن عبيدة» أنه قال : «بینا رسول الله — عليه السلام — قاعداً إذ دخل رجل فصل فقال : اللهم اغفر لي وارحمني. فقال رسول الله — عليه السلام — عجلت إليها المصلي، إذا صليت فقدعت فاحمد الله بما هو أهل، وصل على ثم ادعه. قال : ثم صل رجل آخر بعد ذلك فحمد الله وصل على النبي — عليه السلام — فقال له النبي — عليه السلام — : إليها المصلي ادع تجب »^(١).

قال «الشاطبي» في مقدمة كتابه «المقاصد الشافية» :

ذكر «الرشاطي» في تاريخه عن «الحسين بن الحسن المروزي» قالت : سألت «سفيان بن عيينة» فقلت : يا أبا محمد ما تفسير قول النبي — عليه السلام — : «كان من أكثر دعاء الأنبياء قبل بعرفة : لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، ولهم الحمد، وهو على كل شيء قادر»^(٢)، وليس فيه من الدعاء شيء؟.

فقال لي : اعرف حديث «مالك بن الحارث» :
«إذا شئْتَ عبدي ثناوه علىَّ عن مسأْتِي أُعطيته أَفْضَلَ مَا أُعْطِي

(١) أخرجه «الترمذى» في «سته» في (أبواب الدعوات — باب ما جاء في جامع الدعوات) ٥ : ١٧٩ ، وقرب منه في «سنن النسائي» في (باب التجيد والصلة على النبي — عليه السلام) ، و «مسند أحمد» ٦ : ١٨ .

(٢) أخرجه «أحمد» في «المسند». انظر «بلغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى» ١٣٠ : ١٢ و «مسلم» في « صحيحه » في (كتاب الذكر والدعاء والتوبه والاستغفار) ٨ : ٨٣ ، ٦٩ ، ٢٠٩ ، و «مالك» في «الموطأ» في (كتاب القرآن — باب ما جاء في ذكر الله تعالى) ١ : ١ ، و (باب ما جاء في الدعاء) ١ : ٢١٥ ، و «الترمذى» في «سته» في (أبواب الدعوات — باب في فضل لا حول ولا قوة إلا بالله) ٥ : ٢٣١ ، و «القرى لفاصد أم القرى» ٣٩٦ .

السائلين »^(١) ثم قال : أعلمت ما قال : « أمية بن أبي الصلت » حين خرج إلى « ابن جدعان » يطلب نائله ؟ قلت : لا أدرى ، قال : قال :

آذكِر حاجتي أَمْ قَد كَفَانِي حِيَاوَكِ إِنْ شِيمَتِكُ الْحَيَاءُ
إِذَا أَثْنَى عَلَيْكَ الْمَرْءُ يَوْمًا كَفَاهُ مِنْ تَعْرِضِكُ الشَّاءُ
ثم قال « سفيان » : هذا مخلوق ينسب إلى الجود قيل له : يكفيانا من مسألتك أن
نشي عليك ونسكت ، حتى نأني على حاجتنا ، فكيف الخالق ؟ .
وذكر « ابن عبد البر » هذه الحكاية في « التمهيد » على نحو آخر .

وقال « الشاطبي » في (المقدمة) :

... فالمصطفون من الخلق هم الأنبياء ، والرسل ، ومحمد — عَلَيْهِ السَّلَامُ —
مصطفى من أولئك المصطفين ، ألا ترى ما جاء من نحو قوله : « أنا سيد ولد
آدم »^(٢) .

وقال « الشاطبي » في (المقدمة) عند قوله « ابن مالك » : (المستكمليين الشرفا) :

قال — عليه السلام — : « خياركم في الجاهلية خياركم في
الإسلام »^(٣) .

وقال « الشاطبي » في (المقدمة) عند قول : (المستكمليين الشرفا) : يعني به

(١) أورده « ابن عراق » في « تزية الشريعة المرفوعة » ٢ : ٣٢٣ هـكذا : « من شغله ذكري عن مسأليه أعطيه أفضل ما أعطى السائلين » وقال : قال « الحافظ » في « أماليه » : هذا حديث حسن . وأني بكلام طيب ، فارجع إليه . وانظر « سنن الدارمي » ٢ : ٤٤١ .

(٢) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفضائل) ٧ : ٥٩ ، و (كتاب الإيمان) ١ : ١٢٧ ، ١٢٩ ، و « الترمذى » في « سنته » في (أبواب المناقب) ٥ : ٢٤٧ ، و « أبو داود » في « سنته » ٤ : ٢١٨ وانظر « شرح النووي » ١٥ : ٣٧ ، و « فيض القدير » ٣ : ٤٢ ، و « التلخيص
الخير » ٣ : ١٦١ ، و « شرح الكافية » للرضي ٢ : ٢٥٧ .

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب بده الخلق) — باب قول الله — تعالى — : « لقد كان في يوسف وإنوره آيات للسائلين » و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفضائل) ٧ : ١٠٣ .

و « أحمد » في « مسنده » ٤ : ١٠١ ، وانظر « شرح النووي » ١٦ : ٧٨ .

الصحابة - رضوان الله عليهم - فإن هذا الكلام يقتضي أنهم كانوا أهل شرف قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فاستكملوه به، ولا أحد من الأمة أعظم شرفاً في الأصل منهم، وقد جاء في الصحيح عن « وائلة بن الأسع » قال : قال رسول الله - ﷺ - : « إن الله اصطفى من ولد آدم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل كنانة ، واصطفى من بني كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفى من بني هاشم »^(١).

وخرج « الترمذى » عن « العباس » أن رسول الله - ﷺ - قال : « إن الله خلق الخلق فجعلنى في خيرهم فرقة، ثم جعلهم قبائل فجعلنى في خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلنى في خيرهم بيتاً »^(٢).

قال « الشاطبى » في (المقدمة) عند قول « ابن مالك » :

وهو بسبق حائز تفضيلاً مستوجبة ثنائى الجميلأ
... فإن السابق له فضيلة ظاهرة على غيره من اللاحقين، إذ كان اللاحق مهتماً
بناره، مقتدياً بفعله، فكانا كإمام والمأموم.

روى أن « إسحاق بن إبراهيم » لما صنع كتابه في النغم واللحون عرضه على « إبراهيم بن المهدى »، فقال : لقد أحسنت يا أبا محمد، وكثيراً ما تحسن، فقال « إسحاق » : بل أحسن « الخليل »؛ لأنَّه جعل السبيل إلى الإحسان — يعني بعلم العروض —. فقال « إبراهيم » : ما أحسن هذا الكلام ! فيمَنْ أخذته ؟ قال : من « ابن مقبل » إذ سمع حمامه من المطوقات، فاحتاج لمن يحب، فقال :

فلو قبل مبِّكاما بكِّيث صبابةَ بَلَيْلَى شفَّيْتَ النَّفْسَ قَبْلَ التَّدَمْ
ولكن بَكْثَ قَبْلِي فَهَاجَ لِي الْبَكَا

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفضائل - باب فضل نسب النبي - ﷺ) - ٧ : ٥٨، و« الترمذى » في « سننه » في (أبواب المناقب عن رسول الله - ﷺ) - ٥ : ٢٤٣ - ٥ : ٢٤٣.

و« أحمد » في « مسنده » ٤ : ١٠٧ . وانظر « التلخيص الحبیر » ٣ : ١٨٧.

(٢) أخرجه « الترمذى » في « سننه » في (أبواب المناقب عن رسول الله - ﷺ) - ٥ : ٢٤٤ - ٥ : ٢٤٤.

وهو فضل عند الكافة مرجعي، وينضاف لها هنا إلى فضل شرعي نبه عليه قوله — ﷺ — :

« من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيمة »^(١).

وقال « الشاطبي » في (المقدمة) عند قوله :

والله يقضي بهات وافرة لي وله في درجات الآخرة ... بدأ بالدعاء لنفسه، ثم لابن معطٍ، اقتداءً بالسنة في أن يبدأ الإنسان بنفسه، ثم من يليه، لقوله — عليه السلام — :

« ابدأ بنفسك، ثم بمَنْ تعول »^(٢).

وأيin من هذا ما خَرَجَ « الترمذِيُّ » عن « أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ » « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ — ﷺ — كَانَ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا بَدَا بِنَفْسِهِ »^(٣).

وفي « شرح الأشموني » ١٩ : ١ :

« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ — ﷺ — إِذَا دَعَا بَدَا بِنَفْسِهِ » رواه « أبو داود »^(٤).

★ ★ ★ ★

(١) قريب منه رواه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب العلم — باب مَنْ سَنَّ سَنَّةً حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً) ٨ : ٦١. وانظر « شرح مسلم للنووي » ١٦ : ٢٢٦.

(٢) قال « ابن حجر » في « التلخيص الحبير » ٢ : ١٩٥ عن هذا الحديث : لم أره هكذا، بل في الصحيحين من حديث « أبي هريرة » : « أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهُورِ غُنْيَةِ، وَالْيَدِ الْعَلِيَاِ خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلِيِّ، وَابْدأْ بِمَنْ تَعُولُ ». ولـ « مسلم » عن « جابر » في قصة المدبر في بعض الطرق : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلأهلتك ». ورواه « الشافعى » عن مسلم وعبد المجيد عن ابن جرير أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرًا يقول : فذكر قصة المدبر، وقال فيه : « إذا كان أحدهم فقيراً فليبدأ بنفسه، فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه لمن يعول ».

(٣) أخرجه « الترمذِيُّ » في « سننه » في (أبواب الدعوات — باب ما جاء أَنَ الداعِي يَبْدأُ بِنَفْسِهِ) ٥ : ١٣١.

(٤) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الحروف والقراءات) ٤ : ٣٣.

الكلام وما يتألف منه

مسألة (١)

تطلق الكلمة على الجملة المفيدة لغةً

أورد « الشاطبي » عند قول الناظم :

وَكَلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْمَنُ

حديثين شريفين استدلاً على أن الكلمة في اللغة تطلق على الجمل المفيدة، وهما :

« أصدق كلمة قالها ليid » (١)

و « الكلمة الطيبة صدقة » (٢)

وذكر « الأشموني » ١ : ٢٨ شطراً من بيت، وهو :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا نَحْلًا اللَّهُ بَاطِلٌ

والظاهر من إيراد هذا الشطر فقط أنه الواقع في الحديث، وقد قال البيت قبل الإسلام.

وجاء بيان الشاهد في « شرح ابن الناظم » : ٤ :

بأنه إطلاق الكلمة على الكلام، من باب تسمية الشيء باسم بعضه،
كتسميتهم ربيعة القوم عيناً، والبيت من الشعر قافية، وقد يسمون القصيدة قافية،

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب — باب ما يجوز من الشعر) ٧ : ١٠٧.
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الشعر) ٧ : ٤٩ عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب — باب طيب الكلام) ٧ : ٧٩ تعليقاً.
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزكاة — باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من
المعروف) ٣ : ٨٣.

لأشتمالها عليها، قال الشاعر :

وَكَمْ عَلِمْتُهُ نَظَمَ الْقَوْافِيِّ فَلَمَّا قَالَ قَافِيَّةً هَجَانِي
أَرَادَ قَصِيدَةً. (١)

★ ★ *

مسألة (٢)

«أم» تختلف «أُل» في لغة «طيء» (*)

قال «السيوطى» في «مع المقام» مبحث (أداة التعريف) ١ : ٢٧٣ قد تختلف «أم» «أُل» في لغة عزيث لـ «طيء» و «حمير». قال «ابن مالك» : لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً، فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاءه همزة، جعل أهل اليمن، ومن داناهם بدلها ميمًا؛ لأن الميم لا تدغم إلا في ميم.

قال بعضهم : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أوصها، نحو : غلام، كتاب، بخلاف : رجل، وناس.

قال «ابن هشام» : ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، بدليل دخولها على النوعين في قوله — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — :

(١) انظر «مع المقام» : (الكلمة وأقسامها).

(*) انظر «شرح الأشموني» ١ : ٣٧، و «شرح ابن يعيش» ٩ : ٢٠، و «الكافي شرح الهاדי» ١١٩٣، و «شرح الكافية» للرضي ٢ : ١٣١، و «شرح شواهد» ٤٥١، و «شرح الشافية» للرضي (مبحث الإبدال) ٣ : ٢٦٦، و «معنى الليب» ٧١، و «شرح فطر الندى» ١٥٨.

«ليس من أميرامصيام في امسفر»^(۱) أخرجه «أحمد».

(۱) رواه «أحمد» في «مسنده» ۵ : ۴۳۴، عن «كعب بن عاصم»، وكان من أصحاب السقيفة، وفي «بلغة الأمازي» ۱۰ : ۱۰۷، ولم يقف على من أخرجه باليم بدل اللام غير الإمام أحمد. وانظر «نصب الراية» ۲ : ۴۶۱، وفيه : هذه الرواية رواها «عبد الرزاق» في «مصنفه»، وعن «عبد الرزاق» رواه «أحمد» في «مسنده»، ومن طريق «أحمد» رواه «الطبراني» في «معجمه». قال «الصبان» ۱ : ۳۷ : الحديث ورد بلفظ «أَلْ» ولفظ «أُمْ» وكلاهما بحسب رجال الصحيح. كما في المناوي.

(أقول) : وما قاله فريق من النحاة كـ «ابن يعيش» وـ «الرخاني» وـ «ابن هشام» وغيرهم : «إن الذي روی هذا الحديث هو (المر بن تولب) - ۱۴ هـ، وإن لم یرو عن النبي - عليه السلام - إلا هذا الحديث» لم أجد له أصلًا في كتب الحديث، فلا أدرى من أين لهم ذلك ۱۹

وبعد تحريري لهذه المسألة وصلني المخطوط المسمى «تخریج أحاديث شرح الرضي على الكافية» لـ «عبد القادر بن عمر البغدادي» من دار الكتب المصرية، وهو بخط المؤلف - رحمه الله رقم / ۱۵۱۲ - حديث / فنظرت فيه لأرى ما كتبه «البغدادي» في صحة نسبة رواية بعض النحاة، الحديث لـ «المر بن تولب»، فوجدت ما فيه موافقاً لما سطرته، فحمدت ربى على حسن توفيقه إياي. وهذا نص البغدادي : «ليس من أميرامصيام في امسفر»

قال «السيوطى» في حاشية المغني : هذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في معجمه الكبير، من حديث «كعب بن عاصم الأشعري» ومسنده صحيح. وأما قول المصنف : رواه «الثير بن تولب»، فكذا ذكره «ابن يعيش» وـ «السخاوي» كلاهما في «شرح المفصل»، وصاحب البسيط. زاد «ابن يعيش» : ويقال : إن «المر» لم یرو عن النبي - عليه السلام - إلا هذا الحديث. وكلهم تواردوا على ما لا أصل له. أما أولاً فلأن «المر بن تولب» مختلف في إسلامه وصحبه. وأما ثانياً فإن هذا الحديث لا يعرف من رواية «المر». والحديث الذي رواه «المر» عند من ثبت صحته غير هذا الحديث. قال «أبو نعيم» في «معرفة الصحابة» : المر بن تولب، الشاعر، كتب له النبي - عليه السلام - كتاباً، وروى من طريق «مُطَرَّف» عنه، قال : سمعت رسول الله - عليه السلام - يقول : «من سره أن يذهب كثير من وحْي صدره فليصم شهر الصير رمضان وثلاثة أيام من كل شهر» انتهى كلام «السيوطى» رحمه الله.

وقال «السخاوي» في «شرح المفصل» في هذا الحديث : يجوز أن يكون النبي - عليه السلام - تكلم بذلك لمن كانت هذه لغته، أو تكون هذه لغة الراوى التي لا ينطق بغيرها. لأن النبي - عليه السلام - أبدل اللام ميماً. قال «الأزهري» : والوجه ألا تثبت الألف في الكتابة ؛ لأنها ميم جعلت كالألف واللام. ورأيت كتابة الحديث بخط «السيوطى» في كتابه : «الزيرجد» كذا : (ليس من ام برام صيام فم سفر) ...

وروى «السيوطى» الحديث في «الجامع الصغير» كذا : (ليس من البر الصيام في السفر) قال : أخرجه أحمد، والشيخان، وأبو داود، والنمسائي عن «جاير»، وأخرجه «ابن ماجة» عن «ابن عمر». ورواه في الذيل بزيادة : «فعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها». وقال : أخرجه «النسائي» وـ «ابن حبان» عن «جاير». انتهى ما جاء في المخطوط عن هذا الحديث.

وقول « بُجَيْرُ بْنُ عَنْمَةَ الطَّائِي » (جاهلي مقلّ) :

ذَكَرَ خَلِيلِي وَذُو يُواصِلْنَسِي يَرِمِي وَرَأَيَ بِأَمْسَهِيمْ وَأَمْسِلَمَهُ^(١)

قال « ابن يعيش » ٩ : ٢٠ عن اللغة اليهانية، وهي إبدال لام المعرفة ميماً : ذلك شاذ قليل لا يسوغ أن يقاس عليه.

★ ★ *

مسألة (٣)

الإسناد عند « ابن مالك »

قال « الشاطبي » : الإسناد عند المؤلف على وجهين :
إسناد باعتبار المعنى، وإسناد باعتبار اللفظ.
فأما الأول فهو مختص عنده بالأسماء، ويسمى إسناداً حقيقياً، وإسناداً وضعياً،
كقولك : (زيد فاضل)، فإنما أخبرت بالفضل عن مدلول (زيد)، لا عن لفظه،
وهذا هو المختص عنده بالأسماء.

وأما الثاني فيصلح لكل واحد من أنواع الكلم فيصلح للاسم، نحو : زيد :
معرب، ولل فعل، نحو : قام : فعل ماض، وللحرف « في » : حرف جر.
وأيضاً يصلح للجملة، نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله : كنز من كنوز
الجنة »^(٢)

وهذا المزع ذهب إليه « القرافي »، واستحسنه « ابن هاني » من شيوخ
شيوخنا. وهم في ذلك مخالفون لجميع النحاة، فليس الإسناد إلا على وجه واحد،
وهو الإسناد الحقيقى، فكل لفظ أنسد إليه إنما أنسد إلى معناه.

(١) وأمسِلَمَهُ : السَّلِمَةُ : واحدة السَّلَامُ، وهي الحجارة.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الدعوات) ٧ : ١٦٢، ١٦٩ و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الذكر والدعاء والتوبية والاستغفار) ٨ : ٧٣، و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ١٥٦ عن أبي موسى الأشعري.

قال « ابن هشام » في « المغني » : ٧٨٣ ، ٥٢٥ ، ٥٥٩ :
 جملة : « لا حول ولا قوة إلا بالله » يراد بها لفظها فهي مبتدأ، فيحكم لها
 بحكم المفردات.

وقال « السيوطي » في « هم الهمام » (خواص الاسم) :
 المعنى : هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، أي : كالكنز في نفاسته، وصيانته
 عن أعين الناس.. وإسناد من خواص الاسم^(١).

★ ★ *

مسألة (٤)

دخول نون التوكيد على الماضي

وفي « شرح الشاطبي » و « شرح المرادي » :
 دخول نون التوكيد على الفعل الماضي قليل، والأصل دخولها على الفعل
 المضارع بشرط مذكور في بابه^(٢)، ودخولها على فعل الأمر بلا شرط. مثال دخولها
 على الفعل الماضي قول النبي - ﷺ - :
 « إِنَّمَا أَدْرَكَنَّ أَهْدَى مِنْكُمُ الدجَّالَ »^(٣)
 فللحقت « أدرك » وهو ماض. وكذا ما أنسده في شرح التسهيل :
 دَامَ سَعْدُكَ، إِنْ رَحِيتْ مَتَّيْمًا لَوْلَاكِ لَمْ يَكُنْ لِلصَّابَابَةِ جَانِحًا

(١) وانظر « شرح الشذور » لابن هشام (الفاعل) ١٦٨، و « شرح قواعد الإعراب » للكافيجي : ٢٠٩ (طبع على الآلة الكاتبة).

(٢) انظر « أوضح المسالك » (باب نون التوكيد).

(٣) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفتن وأشرطة الساعة — باب ذكر الدجال وصفته وما معه) ٨ : ١٩٥، و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ٣٨٦، ٤٠٥، عن « حذيفة بن اليمان ». وهذا الحديث من شواهد « المرادي » في كتابه « توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك » ١ : ٤١ و « الجنى الداني » ١٤٣.

وفي « إعراب الحديث » للعكري : ٨٠
 « إما » ها هنا مكسورة المءزة، لأنها « إن » الشرطية زيدت عليها « ما »، وهو كقوله تعالى : « إما يَبْلُغُنَّ عَنْكَ الْكَبَرُ »^(١) وأما قوله « أدركتنَّ » فهكذا وقع في هذه الرواية، وقد روي بطريق آخر : « فمن أدرك ذلك » فيدل هذا اللفظ على أن « أدرك » لفظه لفظ الماضي، ومعناه المستقبل.

والإشكال في لحاق النون لفظ الماضي، لأن حكمها أن تلحق المستقبل.
 ووجه هذه الرواية : أنه لما أرد بال الماضي المستقبل الحق به نون التأكيد تبيهاً على أصله، ولا يجوز أن تكون النون ها هنا ضمير جماعة المؤنث لأمرتين : أحدهما : أنه لم يتقدم في الحديث جماعة مؤنث يرجع هذا الضمير إليه.

والثاني : أنه رفع ما بعده، وهو قوله : « واحد منكم » وهذا مفرد مذكر.
 وفيه : « يقرؤه كُلُّ مؤمن كاتب وغير كاتب ».
 يجوز جر « كاتب » على الصفة لـ « مؤمن ».
 ويجوز رفعه صفة لـ « كل » أو بدلاً منه.

قال « الشاطبي » عند « حبيل » من قوله :
 والأمر إن لم يلُك للنون محل فيه هو اسم نحو : صَنَّ، وَجَاهَلْ
 وحبيل : معناه أقبل، أو أسرع، أو أعدل، ومنه ما جاء في الحديث : « إذا ذكر
 الصالحون فحيهلاً بعمر »^(٢)
 قال « أبو عبيد » : معناه عليك بعمر، ادع عمر.

★ ★ ★ ★

(١) الإسراء : ٢٣ .

(٢) قال « العجلوني » في « كشف الخفاء » ١ : ٨٧ : ذكره « القاضي عياض » في « الإكال » من قول « ابن مسعود »، وكذا « القرطبي » و « ابن الأثير ». وظهر كلام « العراقي » في « الذخيرة » في (باب الأذان) أنه حديث، ولعله أراد به موقفاً، كذا في « الموضوعات الكبير » لـ « القاري ».
 وانظر مسألة / ٨٨ / في (حقيقة « حبيل »).

« المعرب والمبني »

مسألة (٥)

القصص في « هن » أشهر

الأسماء الستة^(١) هي : أب، أخ، حم، فم، هن، ذو (يعنى صاحب)، فكل واحد من هذه الستة يرفع — غالباً — بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء. ولكن بشروط أربعة، وهي : أن تكون مفردة، مكبّرة، مضافة، وإضافتها لغير ياء المتكلّم. وهناك شرط خاص بكلمة « فم » وهو حذف « الميم »، والاقتصار على الفاء وحدها، مثل : (ينطق فوك بالحكمة). ويشترط في الكلمة « ذي » أن تكون إضافتها لاسم ظاهر، دال على الجنس، مثل : (صاحبى ذو فضل).

وما سبق هو أشهر اللغات في الأسماء الستة، أما الكلمة « هن » فإن الأكثر فيها مراعاة النقص، ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك. والمراد بمراعاة النقص في آخرها إن أصلها « هنُّو » على ثلاثة أحرف، ثم نقصت منها الواو، بمحضها للتخفيف، سعياً عن العرب، وصارت الحركات الأصلية تجري على التنوين، وكأنها الحرف الأخير من الكلمة، فعند الإضافة لا تُرْدُ الواو المحنوفة. وتسمى : لغة النقص.

وعلى هذه اللغة الشهيرة ورد الحديث : « من تَعَزَّى بعَزَاءِ الْجَاهْلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِّ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا »^(٢)، وقول « علي » — رضي الله عنه — : « مَنْ يَطْلُ هَنْ

(١) يسمىها بعض النحاة : الأسماء الستة المعتلة الآخر؛ لأن في آخرها واواً محنوفة تخفيفاً، إلا « ذو » فليس فيها حلف، وإنما « فم » ففيها إبدال.

(٢) رواه « أحمد » في « مسنده » ٥ : ١٣٦ عن « أبي بن كعب » وانظر « فيض القدير » ١ : ٣٥٧.
ويقال : أغضضته الشيء فغضبه، وانظر « شرح الشاطبي » (الأسماء الستة)، و « شرح ابن الناظم » ١٢، و « الكافي شرح الهادى » ٨٠، ١١٨٦، و « أوضح المسالك » ١ : ٣١، و « النحو الواقي » ١ : ١٠٨ — ١١٢.

أبيه يُتَطْعِّمُ به » و معناه : من كثُر ولدُ أبيه يتقوى بهم . ولكن يجوز فيها — بقلة — الإعراب بالحروف ، وتسمى لغة الإنعام .

قال « الأشموني » ١ : ٦٩ : (لقلة الإنعام في « هن » أنكر « الفراء » جوازه ، وهو محجوج بحكاية « سيبويه » الإنعام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لا يحفظ) .

★ ★ *

مسألة (٦)

في ألفاظ ملحة بالمشى

يلحق بالمشى في الإعراب ألفاظ تشبهه ، وليس بمثناة حقيقة ؛ لفقد شرط الثنوية .

فمن ذلك ما هو في المعنى جمع ، كقوله — تعالى — : « فأصلحوا بين أخويكم » ^(١) و قوله — عليه السلام — : « البيعان » ^(٢) بالخيار ^(٣) ذكره « ابن مالك » والمراد البيعون . ونُوزِّع فيه بإمكان كونهما مثنين حقيقة . ^(٤) .

(١) الحجرات : ١٠ .

(٢) روى « المتباعان ، والبيعان » وما لغتان ، بمعنى البائع والمشتري . والبيع هو البائع ، أطلق على المشتري على سبيل التغليب ، أو لأن كل واحد من اللفظين يطلق على الآخر . انظر « فتح الباري » ٤ : ٢٢٧ ، و « بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى » ١٥ : ٥٧ .

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب البيوع — باب إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع) ٢ : ١٧ .

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب البيوع — باب ثبوت خيار المجلس للمتباعين) ٥ : ٩ ، و « النسائي » في « سنته » في (كتاب البيوع — وجوب الخيار للمتباعين قبل افتراقهما) ٧ : ٢٤٧ ، من حديث « ابن عمر » و « حكيم بن حرام » — رضي الله عنهم — .

(٤) انظر « شرح الشاطبي » و « همع الهوامع » في (مبحث المشى) .

وما يلحق بالمعنى ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه، بمعنى أنه مساوٍ لفريده^(١)، مثل « حوالينا »^(٢)، تقول : نزل فلان حولنا وحالينا. وفي الحديث : « حالينا ولا علينا »^(٣).

وفي « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرياني » ٦ : ٢٣٨ : « حوالينا » قال الحافظ : بفتح اللام، وفيه حذف تقديره : أجعل، أو أمطر، والمراد به صرف المطر عن الأبنية والدور. (ولا علينا) بيان للمراد بقوله : « حالينا ».

قال « الطيبي » : في إدخال « الواو » هنا معنى لطيف، وذلك أنه لو أسقطها لكان مستسقياً للأكام وما معها فقط، ودخول « الواو » يقتضي أن طلب المطر على المذكور ليس مقصوداً لعينه، ولكن ليكون وقاية من أذى المطر، فليست الواو مخلصة للعطف، ولكنها للتعليل، وهو كقولهم : « تجوعُ العُرَّةُ ولا تأكلُ بئْذِيَّهَا »^(٤)، فإن الجوع ليس مقصوداً لعينه، ولكن لكونه مانعاً عن الرضاع بأجرة إذا كانوا يكرهون ذلك أنفأ. ا هـ

★ ★ *

(١) انظر « شرح الشاطبي » (مبحث المشن) و « الكافي شرح الهادي » ٤٩٠، و « مع الموضع » مبكي (المشني) و (المفعول فيه).

(٢) وفي « اللسان » (حول) : قال « الأزهري » : يقال : رأيت الناس حواله، وحاله، وحاله، وحاله. فحواله وحاله حاله، وأما حاله فهي ثانية حاله. وفي حديث الاستسقاء : « اللهم حالينا ولا علينا »، يريد اللهم أنزل الغيث علينا في مواضع البناء، لا في مواضع الأبنية. من قوله : رأيت الناس حاله، أي : مطيفين به من جوانبه.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الاستسقاء) ٧ : ٩٥، و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب إقامة الصلاة — باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء) ١ : ٤٠٤. و « أحمد » في « سننه » ٣ : ١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١، ٤ : ٢٣٦. وانظر « فتح الباري » ١٠ : ٥٠٤.

(٤) مثلك يضرر في صيانة الرجل نفسه عن خسارة مكاسب الأموال. انظر « الفاخر » ١٠٩، و « مجمع الأمثال » ١ : ٢١٥.

مسألة (٧)

لزوم المشي الألف لغة بلحارث

«المشى» يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، نحو : قال رجلان، ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة عُزيث لـ «كنانة» و «بني الحارث بن كعب» و «بني العبر» و «بني الهجيم» ويطون من «ريعة» و «بكر بن وائل» و «زيد» و «خثعم» و «هдан» و «مزادة» و «عذرة» وخرج عليها قوله — تعالى — : «إِنَّ هَذِنِ الْسَّاحِرَانِ»^(١) مَرَأَة

وقوله — عليهما السلام — : «لَا وَرَبِّكَ فِي لَيْلَةَ»^(٢) وأنكرها «المبرد»، وهو مجوج بنقل الأئمة. قال الشاعر :

فأطْرَقَ إِطْرَاقَ الشَّجَاعِ وَلَوْ رَأَى
مَسَاغًا لِنَبَاهِ الشَّجَاعِ لَصَمَمَ

وَقَالَ آخَرٌ : تَرَوْدَ مَنَا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةَ

وَقَالَ آخَرٌ : قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتِهَا^(٣)

وفي «بلغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» ٤ : ٣٩ : أي : لا يجتمع وتران، أو لا يجوز وتران في ليلة، يعني لا ينبغي لكم أن تجمعوها. وليس «لا» نافية للجنس، وإلا لكان لوتران — بالياء — لأن الاسم بعد «لا» النافية للجنس يعني على ما ينصب به. ونصب الثنوية بالياء التحتية إلا أن يكون ها هنا

(١) طه : ٦٣ .

(٢) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الصلاة — باب في نقض الور) ٢ : ٦٧ ، و «الترمذى» في «سننه» في (أبواب الور) ١ : ٢٩٢ ، و «النسائي» في «سننه» في كتاب قيام الليل وتطوع النهار — (باب نهي النبي عليهما السلام عن الورتين في ليلة) ٣ : ٢٣٠ . وانظر «مخصر سن أبي داود» ٢ : ١٢٩ ، و «فيض القدير» .

(٣) انظر «الأشموني» ١ : ٧٩ ، و «مع الموامع» (بحث المشى) .

حكاية فيكون الرفع للحكاية. وقال «السيوطى» : هو على لغة بلحارت، الذين يُجرون المتشي بالألف في كل حال.

* * *

مسألة (٨)

إثبات ميم «فم» مع الإضافة جائز

إذا أفرد «فوك» عوض من عينه وهي «الواو» ميم.

وقد ثبتت «الميم» مع الإضافة، خلافاً لـ «أبي علي الفارسي» الذي قال : لا تثبت الميم في «الفم» عند الإضافة إلا في ضرورة الشعر.

ويرد عليه بالحديث الصحيح : «لَخْلُوفٌ فِمُ الصَّاهِمِ أَطْبَعٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رَحْمَةِ الْمَسْكِ»^(١)
ويقول الراجز :

يَصْبُحُ ظَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ^(٢)

قال «العكري» في «إعراب الحديث النبوي» : ٢٠١
الخاء مضمومة ليس غير، والفتح خطأ، و «لَخْلُوفٌ» مصدر خلف فوه يَخْلُفُ، إذا تغيرت ريحه.

* * *

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحة» في (كتاب الصوم — باب فضل الصوم) ٢ : ٢٢٦ و «مسلم» في «صحيحة» في (كتاب الصيام — باب فضل الصوم) ٣ : ١٥٨.
و «أحمد» في «مسنده» ٦ : ٢٤٠، عن أبي هريرة وغيره. وانظر «التلخيص الحبير» ١ : ٧٢ و «بلغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى» ٩ : ٢١٢.
(٢) انظر «الأسموى» ١ : ٧٣، و «التصريح» ١ : ٦٤.

مسألة (٩)

في الفاظ ملحقة بجمع المذكر السالم

الحق النحاة بجمع المذكر السالم في إعرابه أنواعاً، فقد كُلّ نوع منها بعض الشروط، فصار شاداً، ملحقاً بهذا الجمع، وليس جمعاً حقيقياً؛ لأنها سماوية لا يقاس عليها.

مثل الكلمة «أهل» فقد قالوا فيها : أهلون، فجمعوها مع أنها ليست علمأ ولا صفة، بل هي اسم جنس جامد، كـ «رجل» وفي الحديث : «إن الله أهلين من الناس»^(١) وقال الشاعر :

● وما المال والأهلون إلا ودائع ولابد يوماً أن تردد الودائع
● وما الحق بجمع المذكر السالم في إعرابه «سنون» وبابه من كل اسم ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها تاء التائنيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات.

فهذا النوع له مفرد من لفظه، وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع، فلا يبقى على حالته قبل الجمع، ولذلك يسمونها «جموع تكسير»^(٢)، ويلحقونها بجمع المذكر في إعرابه بالحروف. وهذا في لغة الحجاز، وعلياء قيس.

(١) أخرجه «ابن ماجه» في «سننه» في (المقدمة) ١ : ٧٨، و «الدارمي» في «سننه» في (كتاب فضائل القرآن — باب فضل من قرأ القرآن) ٢ : ٤٣٣ عن «أنس بن مالك» وانظر «المقصد الحسنة» ١٢٧. والحديث بهامه : «إن الله أهلين من الناس، قالوا : يا رسول الله من هم ؟ قال : هم أهل القرآن، أهل الله وخاصته».

(٢) انظر «أوضح المسالك» (باب جمع المذكر السالم وما حمل عليه).

ويُجْرِي بعض بنى تميم وبنى عامر « سنين » وبابه — وإن لم يكن علماً —
مُجرى « غسلين » و « حين » في لزوم الباء، والإعراب بحركات ظاهرة على
النون، منونة غالباً، ولا تسقط هذه النون عند الإضافة، تقول : (هذه سنين مجده)
و (أقمت عنده سنيناً) و (لبثت بضع سنين)^(١) ، قال الشاعر :

دعايَ من نجد فإن سنينَ لعنةَ لنا شيئاً وشيشناً مُرداً
وفي الحديث على بعض الروايات :

« اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف »^(٢).
وتحذف التنوين قليل، مقصور على السمع، وهو لغة.

★ ★ ★ ★

« الكرة والمعروفة »

قال « الشاطبي » عند قوله :
وذو ارتفاع وانفصالي : أنا، هو، وأنت، والفروع لا تشتبه
يقال : اشتبه على الأمر إذا التبس وأشكّل، ومنه الحديث : « الحلال بين
والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات »^(٣) أي : مشكلات، وملتبسات.

★ ★ ★

(١) انظر هذه المسألة في « شرح ابن الناظم » : ١٦، و « شرح الأهموني » ١ : ٨٦، و « شرح المرادي » ١ : ٩٧، و « شرح ابن عقيل » ١ : ٦٥، و « همع الموضع » (بحث جمع المذكر والساالم) : ٣٧ و « الأشباه والنظائر » ٤ : ١٤٢.

(٢) لم أقف على رواية التنوين، وإنما وقفت على رواية : « سنين كستني يوسف » و « سنين كستني يوسف » انظر « صحيح البخاري » في (كتاب الدعوات — باب الدعاء على المشركين) ٧ : ١٦٥، و « سنن ابن ماجه » في (كتاب إقامة الصلاة — باب ما جاء في القنوت في صلاة العجر) ١ : ٣٩٤، و « مسنند أحمد » ٢ : ٢٣٩، ٤١٨، ٥٢١، ٢٥٥، و « سنن أبي داود » (كتاب الصلاة — باب القنوت في الصلاة) ٢ : ٦٨.

(٣) صدر حديث « النعمان بن بشير » — رضي الله عنهما — ، أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان — باب فضل من استبرأ لدينه) ١ : ١٩. و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب البيوع — بابأخذ الحلال وترك الشبهات) ٥ : ٥٠.

مسألة (١٠)

في اجتماع ضمرين هل الأولى اتصافهما أو انفصلاهما^(*)

قال «ابن مالك» : إن كان الفعل من باب «كان» واتصل به ضمير رفع، جاز في الضمير الذي يليه الاتصال، نحو : (صديقي كنته)، والانفصال، نحو : (صديقي كنت إياه). والاتصال عندي أجود، لأنه الأصل، وقد أمكن لشبيه «كنته» بـ « فعلته ». فمقتضى هذا الشبيه أن يتمتع : كنت إياه، كما يتمتع : فعلت إياه، فإذا لم يتمتع فلا أقل من أن يكون مرجحاً. وجعله أكثر النحوين راجحاً. وخالفوا القياس والسماع، أما مخالفة القياس فقد ذكرت.

وأما مخالفة السمع فمن قبل أن الاتصال ثابت في أفسح الكلام المنثور، كقول النبي - عليهما السلام - لعمر - رضي الله عنه - : «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله»^(١) وكقول بعض العرب : (عليه رجالاً ليسني) .

وفي أفسح الكلام المنظوم، كقول أبي الأسود الدؤلي :

فِإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخْوَهَا عَذَّثَةُ أُمَّهُ يُلْبِيَاهَا

(*) موارد المسألة : «شواهد التوضيح» ٢٧، ٣٠، و «شرح ابن الناظم» ٢٤، و «شرح الشاطبي» (الضمير)، و «شرح الأئمّة» ١ : ١٨١، و «أوضح المثالك» ١ : ٧٣، و «شرح شنور الذهب» ١٨٨، و «معن الموضع» في مبحث (كان وأخواتها) و (الجوازم).

(١) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب الجنائز - باب الجنائز) في مبحث (كان وأخواتها) و (الجوازم). عليه) ٢ : ٩٦، و «مسلم» في «صححه» في (كتاب الفتن وأشارط الساعة - باب ذكر ابن صياد) ٨ : ١٩٢، وانظر «فتح الباري» ٣ : ٢١٨. وقال «الشاطبي» في هذه المسألة : الاتصال ثابت نظماً ونثراً، فمن الثر ما في الحديث من قوله - عليهما السلام - لعائشة - رضي الله عنها - :

«إياك أن تكوني بها يا حميرة» ...

ونسب «ابن منظور» في «السان» (مادة : حمر) هذا الحديث لعلي - كرم الله وجهه - والحميراء : البيضاء، تصغير الحمراء.

والحميراء : البيضاء، تصغير الحمراء. وانظر «المستدرك» لـ «الحاكم» ٣ : ١١٩، وتعليق المحقق البارع الشيخ «عبد الفتاح أبو غدة» على كتاب «المنار المنيف في الصحيح الضعيف» : ٦٠ تظفر بتحريه دقيق فيما يتعلق بالأحاديث التي فيها «يا حميرة» فمنها الصحيح ومنها العليل.

وأورد « الشاطبي » شاهداً من الشر الحديث النبوى : « كن أبا خيثمة فكانه »^(١).

ويفيد « ابن مالك » أنه إذا تعلق بالفعل ضميران، فإن اختلف الضميران بالرتبة، وقدم أحدهما رتبة، حاز اتصال الثاني وانفصالة، نحو : أعطيتك، وأعطيتك إياه. والاتصال أجود لموافقة الأصل، ولأن القرآن العظيم نزل به دون الانفصال، كقوله تعالى : « إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكُ قَلِيلًا وَلَا أَرَاكُمُ كَثِيرًا »^(٢)، وقوله — عز وجل — : « أَنْلَمْكُمُوهَا وَأَنْتُمْ هَا كَارِهُونَ »^(٣).

و « سيبويه »^(٤) يرى الاتصال هنا واجباً، والانفصال ممتنعاً. والصحيح ترجيح الاتصال، وجواز الانفصال.

ومن شواهد تجويفه قول النبي — عليه السلام — :
« إِنَّ اللَّهَ مَلِكُكُمْ إِيَاهُمْ، وَلَا شَاءَ لِمَلْكِهِمْ إِيَاهُمْ »^(٥).

(١) هو في « صحيح مسلم » في (كتاب التوبه — باب حديث توبه كعب بن مالك، وصاحبته) ٨ : ١٠٧، و « السيرة النبوية » لابن هشام ٤ : ١٦٤ في (غزوة تبوك)، و « الكافي شرح المادى » ٢٣٤، دون كلمة « فكانه ». فلا شاهد عند ذلك.

(٢) الأنفال : ٢٣.

(٣) هود : ٢٨.

(٤) انظر « الكتاب » (هذا باب إضمار المفعولين اللذين تتعدي إليهما فعل الفاعل) ١ : ٣٨٤.

(٥) قطعة من حديث أورده « الذبيحي » في كتاب « الكبائر » : ٢٢٣، والحديث بتمامه كما ذكره ما يلي : كان — عليه السلام — يوصيهم عند خروجه من الدنيا ويقول : « الله الله في الصلاة وما ملكت أيمانكم، أطعمونهم مما تأكلون، واكسوهم مما تكتسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فإن كلفتهم فاعينوهم ولا تعذبوا خلق الله فإنه ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم »، وفي « سنن أبي داود » في (كتاب الجهاد — باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم) ٣ : ٢٣ : « ... أفلأ تتفى الله في هذه البهيمة التي ملوككم إياها... »

قال « المكودي » ص : ١٧ : في الحديث جواز الأمرين تقديم الأخص، وتقديم غير الأخص، وقد اجتمع الأمران في الحديث، فانفصل الضمير في قوله : « ملوككم إياهم » جائز لتقديم الأخص، وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب، وانفصال الضمير في ملوكهم إياهم واجب لتقديم غير الأخص.

وهذا الحديث ورد في « شرح ابن الناظم » ٢٤، و « شرح الشاطبي » و « شرح المرادي » ١ : ١٤٩، و « أوضح المسالك » (باب الضمير).

مسألة (١١)

في إضافة «قط» لباء المتكلم

إن كانت «باء المتكلم» محروقة بالإضافة، والمضاف اسم ساكن الآخر، كأحد الكلمات الثلاث : (الدُّنْ — قَطْ — قَدْ) جاز إثبات نون الوقاية، وهو الأفصح، وجاز حذفها. مثال حذفها الحديث الشريف^(١) : «قط قط بعزنك وكرمك»^(٢) يروى بسكون الطاء، وبكسرها مع باء دونها، ويروى «قطني».

وفي «فتح الباري» ٨ : ٥٩٥ :

وفي رواية : «فتقول : قد قد» بالدال بدل الطاء، وهي لغة، وكلها بمعنى : (يكفى).

وفي رواية لأحمد : «فتقول : قدني قدني» قوله : «قط قط» أي : حسيبي حسيبي.

«قط» بالتحقيق ساكن، ويجوز الكسر بغير إشباع. ووقع في بعض النسخ عن «أبي ذر» : «قطي قطي» بالإشباع. و«قطني» بزيادة نون مشبعة.

★ ★ *

(١) موارد المسألة «شرح ابن الناظم» ٢٧، و«شرح الشاطبي»، و«شرح المرادي» ١ : ١٦٢.
و«أوضح المسالك» ١ : ١٢٠.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب تفسير القرآن — سورة «ق») ٦ : ٤٨،
و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الجنة وصفة نعيها وأهلها — باب النار يدخلها الجبارون،
والجنة يدخلها الصالحون) ٨ : ١٥٢، عن أنس — رضي الله عنه —.

مسألة (١٢)

في اتصال « نون الوقاية » بـاسمي الفاعل والتفضيل^(*)

جاء في « شواهد التوضيح » ١١٨ - ١١٩ :
 مقتضى الدليل أن تصبح نون الوقاية الأسماء المعرفة المضافة إلى ياء المتكلّم
 لتفيها خفاء الإعراب . فلما منعوها ذلك كان كأصل متراكب ، فنبعوا عليه في بعض
 الأسماء المعرفة المشابهة للفعل ، كقوله - عَلِيَّ اللَّهُ - للبيهود : ﴿فَهُلْ أَنْتُمْ
 صادقون﴾^(١) وقول الشاعر :

وَلَيْسَ بِمُعَيْنٍ وَفِي النَّاسِ مُمْتَنَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيْهِ صَدِيقٌ
وَكَوْلُ الْآخِرِ :

وليس المُوافِسِي لِيُرَفِّدَ خائِبًا فَإِنْ لَهُ أَضْعَافٌ مَا كَانَ أَمْلَا
وَمَا كَانَ لَأَفْعُلِ التَّفْضِيل شَبَهَ بِفَعْلِ التَّعْجَبِ، اتَّصلَتْ بِهِ النُّونُ الْمذَكُورَةُ أَيْضًا
فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «غَيْرُ الدِّجَالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ»^(۲).

والاصل فيه : أخوف مخوّفاني عليكم. فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه، فاتصل «أخوف» بها مقرونة بالنون، كما اتصل «معي» و«الموافق» بها في البيتين المذكورين.

^(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح المرادي » ١ : ١٦٧، و « شرح الأشموني » ١ : ١٢٦، و « معنى الليبي » ٤٥١، و « هموم الهوامع » (الضمير)، و « الأشباء والنظائر » ٤ : ٤٣.

(١) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب الطب) - باب ما يذكر في سُم النبي - ﷺ - (٧: ٣٢)، و«أحمد» في «مسنده» (٢: ٤٥١)، عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه «مسلم» في «صححه» في (كتاب الفتن وأشراط الساعة — باب ذكر الدجال وصفته وما معه) ٨ : ١٩٧، عن التوّاس بن سمعان. و «أحمد» في «مسنده» ٥ : ١٤٥، عن أبي ذر.

ولحاقها مع هذين في غاية من القلة، فلا يقاس عليه.

قال « ابن حجر » في « فتح الباري » ١٠ : ٢٤٥ :
« فهل أنتم صادقوني » ؟ كذا وقع في هذا الحديث في ثلاثة مواضع.

قال « ابن التين » : وقع في بعض النسخ : « صادقي » بتشديد الياء
بغير نون، وهو الصواب في العربية ؛ لأن أصله : صادقوني، فحذفت النون
لإضافة، فاجتمع حرفان علة سبق الأول بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت،
ومثله : « وما أنتم بمصري »^(١)، وفي حديث بدء الوحي : « أو مخرجني
هم » ١٦.

وإنكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيد، فقد وجّهها غيره.^(٢)

قال « العكبرى » في « إعراب الحديث النبوى » ٦٠ :
قوله : « **غَيْرُ الدِّجَالِ أَخْوَفُ** » ظاهر اللفظ يدل على أن غير الدجال هو
الخائف، لأنك إذا قلت : زيد أخوف على كذا، دل على أن زيداً هو الخائف،
وليس معنى الحديث على هذا، وإنما المعنى : إنني أخاف على أمتي من غير الدجال
أكثر من خوفي عليهم منه، فعلى هذا يكون فيه تأويلان :

أحدهما : أن « غير » مبتدأ، و « أخوف » خبر مبتدأ مذوف، أي : غير
الدجال أنا أخوف على أمتي منه.

والثاني : أن يكون « أخوف » على النسب، أي : غير الدجال ذو خوف
شديد على أمتي، كما تقول : فلانة طالق، أي : ذات طلاق.

* * *

(١) إبراهيم : ٢٢.

(٢) كتاب مالك، وقد صدرت المسألة بقوله.

المعرف بأدلة التعريف

قال «الشاطبي» عند قول «ابن مالك» :

«أَلْ» حرفٌ تعريفٌ أو اللامُ فقط

فَتَمَطَّ عَرَفْتَ قَلْ فِي التَّمَطْ

«التَّمَطْ» : ضرب من البسط، والتَّمَطْ أَيْضًا : الجماعة من الناس أمرهم واحد. وفي الحديث «خير هذه الأمة التَّمَط الأوسط»، يلحق بهم التالي، ويرجع إليهم الغالي»^(۱).

(۱) تسبَّ «ابن منظور» في «لسان العرب» (نمط) هذا الحديث لـ «علي» — بكره الله وجهه — والمعنى الذي أراد «علي» أنه كره العلو والتقصير في الدين. وقال «الغزالى» — ۵۰۵ هـ في «إحياء علوم الدين» ۱ : ۱۳۸ : قال — عَلَيْكُم بالثَّمَطِ الْأَوْسَطِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْغَالِيُّ، وَيَرْتَقِي إِلَيْهِ التَّالِيُّ» قال «العراتي» — ۸۰۶ هـ : رواه «أبو عبيد» في «غريب الحديث» موقوفاً على «علي»، ولم أجده مرفوعاً.

«تبنيه عزيز» قال «محمد الحضرمي حسين» — ۱۳۷۷ هـ في ترجمته لـ «الغزالى» : ... فلا عجب أن يبلغ كتاب «الإحياء» في الفوصل على أسرار الشريعة، والبحث عن دقائق علم الأخلاق، وأحوال النفس، غاية بعيدة، فكتاب «الإحياء» من صنع عقل نشاً في قوة، ورسخ في علوم الشريعة، وخاض في العلوم العقلية، فوقف على كبارها وصغرها، وفرق بين سليمها ومعيبها، وخلص بعد هذا من كل دور الموى، وظلمات الخرص على عَرَض الدنيا.

وقد كان الناقدون لكتاب «الإحياء» يعيونه بما احتواه من بعض الأحاديث الضعيفة، أو الموضوعة، وربما اعتذروا عن مؤلفه بأنه لم يكن طوبى الباع في علم الحديث، بل نقلوا عنه أنه كان يقول عن نفسه : «أنا مزجي البضاعة في علم الحديث».

وقد قام بإصلاح هذا النقص «الحافظ العراقي»، فألَّفَ في تخريج أحاديثه كتاباً في مجلدين، ثم اختصره في مجلد سماه : «المغني عن حُمُلِّ الأسفار في الأسفار».

ولذا وجَدَ العلماء في كتاب «الإحياء» مأخذ معلومة، فإنه من صنع بشر، غير معصوم من الزلل، وكفى كتاب «الإحياء» فضلاً ومحْمَّة منزلة أن تكون ذرْرُ فوائده فوق ما يتناوله العد، وأن يظفر منه طلاب العلم، وعشاق الفضيلة، بما لا يظفرون به من كتاب غيره، «ومن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتَى خَيْرًا كَثِيرًا» ۱ هـ. وانظر في «الوسيط» في علوم ومصطلح الحديث : ۳۵۴.

وهذا كله وإن جاء في غير موضوعه، لكنَّ الكلَّامَ ذو شجون. (أي : متداخل بعضه في بعض، ومشتict بعضه بعض، يقال : شجر متشجّن، إذا التَّفْ بعضه بعض).

قال «أبو عبيد» : الطريقة، يقال : الرم هذا النط.
 قال : والنط أيضاً : الضرب من الضروب، والنوع من الأنواع، يقال : ليس
 هذا من ذلك النط، أي : من ذلك النوع. وهذا المعنى يقال في المتابع والعلم، وغير
 ذلك.

★ ★ ★

مسألة (١٣)

في «أَلْ» الزائدة^(*)

قال «الشاطبي» : حكى البغداديون أن من العرب من يقول :
 (قبضت الأحد عشر الدرهم)

وفي الحديث : «أن امرأة كانت ثهراً للدماء»^(١)
 والحديث عند «ابن مالك» حجة في إثبات القوانيين، وبناء القياس.

وقال «ابن هشام» في «المغني» ٥٩٩ :
 فالدماء : تمييز على زيادة «أَلْ».

قال «ابن مالك» : أو مفعول على أن الأصل «تهريق»، ثم قلبت الكسرة
 ففتحة، والباء ألفاً، كقوفهم : جارأة وناصاة وبقي، وهذا مردود ؛ لأن شرط ذلك
 تحرك الباء، كجارية وناصية وبقي. ١ هـ

(*) المراد بالزائدة هنا ما ليست موصولة، وليس للتعریف، ولو لم تصلح للسقوط.

(١) أخرجه «مالك» في «الموطأ» في (كتاب الطهارة — باب المستحاضة) ١ : ٦٢ هكذا :
 «عن أم سلمة، زوج النبي — عليهما السلام — أن امرأة كانت ثهراً للدماء في عهد
 رسول الله — عليهما السلام — فاستفتئت لها أم سلمة رسول الله — عليهما السلام — ...»

وأخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الطهارة — باب في المرأة تستحاض) ١ : ٧١،
 و«النسائي» في «سننه» في (كتاب الحيض — باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيسها كل
 شهر) ١ : ١٨٢، وفي (كتاب الطهارة — باب الاغتسال من الحيض) ١ : ١٢٠.
 و«الدارمي» في «سننه» في (كتاب الصلاة والطهارة — باب غسل المستحاضة، وباب إذا
 اختلطت على المرأة أيام حيسها) ١ : ١٩٩، ٢٢١، و«أحمد» في «مسنده» ٦ : ٢٩٣،
 وانظر «التلخيص الحير» ١ : ١٧٩.
 في الجميع جاءت الرواية : «تهراق الدم» عدا «الموطأ».

قال «السيوطى» في «الجمع» في (العوامل) :
واختلف في نصب الفعل اللازم اسمًا تشبيهاً بالمتعدد.
أجازه بعض المتأخرین، قياساً على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل
المتعدد، نحو : زيد تفقة الشحْم، أصله : تفقة شحْمُه، فأضمرت في «تفقاً»،
ونصبت «الشحْم» تشبيهاً بالمفعول به. واستدلّ بما روي في الحديث : «كانت
امرأةٌ ثَهَرَّقَ الدِّمَاء» ومعنى «الثَّلُوبِين»، وقال : لا يكون ذلك إلا في الصفات.
وتأنّوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجرّ، أو على إضمار فعل، أي : بالدماء، أو
يُهْرِيقُ اللَّهُ الدِّمَاءَ منها. قال «أبو حیان» : وهذا هو الصحيح ؛ إذ لم يثبت ذلك
من لسان العرب.

وقال «السهيلى» في «أمالیه» ٧٣ :
وأما «ثَهَرَّقَ الدِّمَاء» فإن «الدماء» مفعول بالإراقة، والمعنى : تهريق
الدماء، ولكن العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها، وهي في معنى
تستحاض، وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله. والتي تهريق الدماء هي التي
تستحاض، ولا يجوز أن يقال : هي تهراق الماء والخل، لعدم هذا المعنى فيه . ا.هـ.
ويمكّنا أن نستخلص في إعراب «الدماء» خمسة أعاريب :
(١) أنه تميّز على اعتبار «أَل» زائدة.
(٢) أنه مفعول على أن الأصل تهريق، وهو قول «ابن مالك»، أو مفعول
 بالإراقة، وهو قول «السهيلى».
(٣) أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به. وهو قول بعض المتأخرین.
(٤) أنه على إسقاط حرف الجرّ، أي : بالدماء.
(٥) أنه على إضمار فعل، أي يُهْرِيقُ اللَّهُ الدِّمَاءَ منها.

★ ★ *

مسألة (١٤)

في العَلَمِ بِالْغَلْبَةِ

درجة العَلَمِ بِالْغَلْبَةِ (أي التغلب بالشهرة) درجة ثُلْجَهُ بِالْعِلْمِ الشخصي في أحكامه، فمظاهر الكلمة أنها معرفة بـ «أَل»، أو بالإضافة، ولكن حقيقتها أنها صارت معرفة بعلمية الغلبة. ومن أمثلة العلم بِالْغَلْبَةِ : المدينة، والعقبة، وإمام النحاة، وغيرها مما هو علم بِالْغَلْبَةِ كالنابغة، والأعشى، والأخطل... وأصل النابغة : الرجل العظيم، وأصل الأعشى : من لا يبصر ليلاً. وأصل الأخطل : الهجاج. ثم تغلب على كل أصل مما سبق الاستعمال والاشتهر في العلمية وحدها. فـ «أَل» التي في العلم بِالْغَلْبَةِ قد صارت قسماً مستقلاً من «أَل» الزائدة اللازمية (أي : التي لا تفارق الاسم الذي دخلت عليه)، ويسمى «أَل» : التي للغلبة » ولم تبق للعهد كما كانت، وبالرغم من أنها زائدة، ولازمة فإنها تحذف وجوباً عند ندائها، أو إضافته، مثل : (يا رسول الله قد بلغت رسالتك)، (هذا مصحف عثمان)، (يا نابغة، أسمينا من طائفتك)^(١).

فلا يجوز بقاها من واحد منها، فلا تقول : (يا الأعشى) ولا (يا الأخطل) وفي الحديث^(٢) : «إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن»^(٣).

★ ★ ★

(١) انظر النحو الوافي ١ : ٤٣٥.

(٢) الحديث أورده «الشاطبي» في شرحه، و«ابن الناظم» في شرحه : ٤٠.

(٣) أخرجه «أحمد» في «مسنده» ٣ : ٤١٩، وفيه : سأله رجل «عبد الله بن خبش» : كيف صنع رسول الله — ﷺ — حين كادته الشياطين ؟ قال : جاءت الشياطين إلى رسول الله — ﷺ — من الأرذية وتحدثت عليه من الجبال، وفيهم شيطان معه شعلة من نار يريد أن يحرق بها رسول الله — ﷺ —، قال : فرعب، قال جعفر : أحسبه قال : جعل پتأخر، قال : وجاء جبريل عليه السلام فقال : يا محمد قل، قال : ما أقول ؟ قال : قل : أَعُوذ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ النَّامَاتِ الَّتِي لَا يجاوزهن بُرٌّ وَلَا فاجرٌ من شر ما خلق وذرأ وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهر، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن، فطفقت نار الشياطين، وهزمهم الله — عز وجل —.

«المبتدأ والخبر»

مسألة (١٥)

في دخول الباء الزائدة على المبتدأ

عَرَفَ «ابنُ هشام» المبتدأ بقوله : «اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل الفظوية أو بمنزلته، خبر عنده، أو وصف رافعٌ لمكتفى به». فمن أمثلة ما هو بمنزلة المفرد عند «ابن عصفور» قوله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — : «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِعْلَيْهِ بِالصَّوْمِ»^(١)

فالباء عنده زائدة في قوله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — : «بالصوم»، والصوم : مبتدأ، وعليه : جار و مجرور متعلق بمحذف خبر مقدم، وكأنه قال : الصوم واجب عليه. وهناك رأي آخر ذكره «الرضي»، وهو أن من أسماء الأفعال الظروف وشبهها تجر ضمير مخاطب كثيراً، وضمير غائب شاذ قليلاً، نحو قوله : (عليه شخصاً ليسني) ونحو الحديث.

(١) قطعة من حديث، وقامة : «يا معشر الشباب من استطاع منكم البايعة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء».

أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب النكاح — باب قول النبي — عَلَيْهِ السَّلَامُ — : من استطاع منكم البايعة فليتزوج) ٦ : ١١٧. و «سلم» في «صححه» في أول (كتاب النكاح) ٤ : ١٢٨.

و «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب النكاح — باب ما جاء في فضل النكاح) ١ : ٥٩٢. و «أبو داود» في «سننه» في (كتاب النكاح — باب التحرير على النكاح) ٢ : ٢١٩.

وفي «بلغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» ١٦ : ١٣٨ وقال «البغدادي» في «نخريج أحاديث شرح الكافية للرضي» (مخطوط) : قال «السيوطى» في «الجامع الكبير» : قد جاء في السنن الستة، وفي مسند «أحمد»، وفي الضياء، وفي سنن ابن حبان، عن ابن مسعود. ا.هـ.

الباء : يطلق على الجماع والعقد، وجاء : كسر شديد يذهب بشهوته. وانظر «شرح مسلم» للنووى ٩ : ١٧٢.

فيكون قوله «عليه» : اسم فعل أمر، ومعناه ليلزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، و «بالصوم» : مفعول به زادت معه الباء، وهو حسنٌ من جهة المعنى، ولكنه ضعيف من جهة الصناعة، وذلك لأنّ الأصل في فعل الأمر أن يكون للمخاطب لا للغائب، وأنّ زيادة الباء مع المفعول غير ثابتة في غير هذا الموضع حتى يحمل عليها ما هنا.^(۱)

★ ★ *

مسألة (۱۶)

في تركيب «أُمْخَرِجِيٌّ» ؟^(*)

الأصل في : «أُمْخَرِجِيٌّ هُمْ»^(۲) : أو مخرجوي هم، أي : بعد إسقاط النون للإضافة، فاجتمعت واو ساكنة وباء، فأبدلت الواو باء، وأدغمت في الباء، وأبدلت الضمة، التي كانت قبل الواو كسرة، تكميلاً للتخفيف، كما فعل باسم مفعول «رميت» حين قيل فيه : «رمسي»، وأصله : مرموي.

ومثل : «مخرجٍي» من الجمع المرفوع المضاف إلى باء المتكلّم، قال أبو ذؤيب الهدلي :

أَوْدَى بْنَىٰ وَأَوْدَعْوَنِي حَسَنَةٌ عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةٌ مَا تُقْلِمُ
و «مخرجٍي» : خبر مقدم، و «هم» : مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس؛ لأنّ مخرجٍي

(۱) انظر «شرح الرضي للكافية» في (أسماء الأفعال)، وتعليق «محمد محى الدين عبد الحميد» على «أوضح المسالك» ۱ : ۱۳۲، و «الكافي شرح الحادى» ۱۳۸۹، و «شرح الشاطبي».

(*) موارد المسألة : «شواهد التوضيح» ۱۳، و «شرح الشاطبي»، و «شرح قطر الندى» ۳۵۳ (الفاعل).

(۲) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب بدء الوجي) عن «عائشة» ۱ : ۳، قال له ورفة : «هذا الناوسُ الذي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَّعاً لَيُشَتَّى أَكُونُ حَيَا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمَكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : أَوْمَخَرِجِيٌّ هُمْ؟ قَالَ : نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قُطُّ بِمِثْلِ مَا جَعَتْ بِهِ إِلَّا عُودِيْ، وَإِنْ يُذَرْكَنِي يَوْمَكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُوَزَّدًا...»
وفي «سيرة ابن هشام» ۱ : ۲۰۴ قال «ورفة» :
فَإِنْ لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكِمٌ شَهِدْتُ فَكَنْتُ أَوْلَئِمْ وَلُوْجَا

نكرة، فإن إضافتها غير مخضبة، إذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال، فلا تعرف بالإضافة. وإذا ثبت كونه نكرة، لم يصح جعله مبتدأ، لغلا تخبر بالمعرفة عن النكرة، دون مصحح.

ولو رُوي «مخرجي» مخفف الياء، على أنه مفرد، لجاز وجعل مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، كما تقول : أو مخرجي بنو فلان ؟ لأن «مخرجي» صفة معتمدة على استفهام، مستندة إلى ما بعدها، لأنه وإن كان ضميراً فهو منفصل، والمنفصل من الضمائر يجري بجري الظاهر. ومنه قول الشاعر :

منْجِز أَثْمَ وَعْدًا وَتَسْقُتْ بِهِ أَمْ اقْتِيَمْ جَمِيعًا تَهْجَ عُرْقُوبْ
وَمِنْ هَذَا الْقَبْيلِ قَوْلُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : ﴿أَحُّى وَالْمَدَاك﴾^(١) وَالاعْتِادُ
عَلَى النَّفِيِّ كَالاعْتِادُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

خَلِيلَيْ ما وَافِ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مِنْ أَقْاطِعْ

* * *

مسألة (١٧)

الجملة الواقعية خبراً وهي نفس المبتدأ معنى لا تحتاج لرابط^(*)

الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تتحتاج إلى رابط، كقول النبي - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : ﴿أَفْضَلُ مَا قَلَّتْهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا
الله﴾^(٢).

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الجهاد — باب الجهاد بإذن الأولين) ٤ : ١٨.

(*) موارد هذه المسألة : «شرح شذور الذهب» ٢٠٨، و«شرح الكافية» للرضي ٢ : ٣٥٠، و«شرح قطر الندى» ١٦٥، و«شرح الأشموني» ١ : ١٩٧، و«مع الموامع» (المبتدأ و الخبر)، و«ال نحو الوفي» ١ : ٦٥٥.

(٢) أخرجه «مالك» في «الموطأ» في (كتاب القرآن — باب ما جاء في الدعاء) ١ : ٢١٥، و«الترمذى» في «سننه» في (كتاب الدعوات — باب في فضل لا حول ولا قوة إلا بالله) ٥ : ٢٣١.

ف «أفضل» مبتدأ، و «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة، والجملة بعده صلة.

وجملة : (لا إله إلا الله) هي الخبر، وقد استغنت عن الرابط ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، ومنه قوله — تعالى — : «وآخر دعواهم : أن الحمد لله رب العالمين»^(١)، قوله — عز وجل — : «دعواهم فيها : سبحانك اللهم»^(٢). ونحو (أول قولي إني أحمد الله) بكسر «إني» فجملة «إني أحمد الله» جملة أخير بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، فكانه قيل : أول قولي هذا الكلام المفتتح بـ «إني» .

وأما فتح «إني» فلها ضابط، وهو أن تقع خبراً عن قول، وخبرها قول كأحمد ونحوه، وفاعل القولين واحد، فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أول قولي حمد الله.

* * *

مسألة (١٨)

مسوغات الابداء بالنكرة^(*)

المبتدأ محكوم عليه دائماً بالخبر، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً عند الحكم، ولو إلى حد ما، وإلا كان الحكم لغوياً لا قيمة له، لصدوره عن مجهول. وصارت الجملة غير مفيدة إفادتها تامة مقصودة.

(١) يونس : ١٠ .

(٢) يونس : ١٠ .

(*) موارد المسألة : «شرح ابن الناظم» : ٤٤، و «شرح الشاطبي» و «معنى الليب» : ٦٠٩، ٦١٠، و «أوضح المسالك» : ١٤٤، و «التحو الواقي» : ٤٨٥. وانظر «أمالى السهيلى» : ٩٩، مسألة في تذكر الشاة.

لكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ، وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موضعًا، والأساس الذي تقوم عليه هو « الإفادة »، فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة، أو عدم صحته. فمن مسوغات الابتداء بالنكرة:

أ — حذف الموصوف ، وبقاء الصفة، نحو قوله — عليه السلام — :
 » سوداء ولود خير من حسنا عقيم ^(١) أي : امرأة سوداء.

ب — النكرة المتعلق بها معمول، وهو المجرور، نحو : (رغبة في الخير خير) ويجري مجرى هذا ما كان مثله في كون النكرة عاملة عمل الفعل النصب في معمول، ومن ذلك قول النبي — عليه السلام — : » أمو بمعرف صدقة، وهي عن منكر صدقة ^(٢) ».

ج — النكرة المضافة إلى نكرة، نحو قوله — عليه السلام — : » خمس صلوات كتبهن الله على العباد ^(٣) ».

(١) رواه « الطبراني » في الكبير، و « الديلمي »، عن « معاوية بن حيدة »، قال « الهيثمي » : فيه « علي بن الربيع »، وهو ضعيف.

ورواه « ابن حبان » في الصفعاء، من رواية : « بهز بن حكيم عن أبيه عن جده » قال « العراقي » في تخرج أحاديث « إحياء علوم الدين » : لا يصح.
 وأورده في « الميزان » في ترجمة : « علي بن الربيع » من حديثه عن « بهز عن أبيه عن جده »، وقال :
 قال « ابن حبان » : هذا منكر لا أصل له، ولما كثرت المناكير في رواية « علي » المذكور بطل الاحتجاج به. وذكره « ابن الأثير » في « النهاية »، ورفعه « الأزهري » وأخرجته غيره عن « عمر » مرفوعاً.
 انظر « فيض القدير » ٤ : ١١٥، و « كشف الحفاء » ١ : ٤٥٧.

(٢) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (باب الزكاة — باب صلاة الليل — باب الأمر بالوتر) ١ : ١٢٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٨.
 و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ٤٤٩، ٨٢.

(٣) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب صلاة الليل — باب الأمر بالوتر) ١ : ١٢٣، وأخرج
 قريباً منه « ابن ماجه » في (كتاب إقامة الصلاة - باب ماجاه في فرض الصلوات
 الخمس) ١ : ٤٤٩، وانظر « التلخيص الكبير » ٢ : ١٥٥.

د — كون الظرف والمحروم غير مختص ، كقوله — ﷺ — : « في أربعين شاة شاة »^(١).

والمسوغ هنا تقدم الخبر ، وهو جار ومحروم على المبتدأ ، نحو : (في الدار رجل) و (عند زيد غرة).

ه — النكرة مؤخرة ، والخبر نكرة وهو مقدم ، والمسوغ وجود البيان ، كقوله — ﷺ — :

« مسکین مسکین رجل لا زوج له »^(٢) فرجل : هو المبتدأ عند « ابن مالك » ، ومسكين : خبره . وفي هذا النوع يجب تقديم الخبر .

★ ★ *

مسألة (١٩)

في ثبوت خبر المبتدأ بعد « لولا »^(*)

إذا وقع المبتدأ بعد « لولا » الامتناعية

● فالجمهور أطلقوا وجوب حذف الخبر ، بناء على أنه لا يكون بعده إلا كوناً مطلقاً ، وحنوا « المعري » في قوله :

يُذِيب الرُّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا

(١) أخرجه « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الزكاة — باب صدقة الغنم) ١ : ٥٧٧، ٥٧٨ و « أحمد » في « مسنده » ٣ : ٣٥، عن « ابن عمر ».

(٢) وفي « مجمع الروايد » في (كتاب النكاح — باب الحث على النكاح) ٤ : ٢٥٢ : رواه « الطبراني » في الأوسط ، ورجالة ثقات ، عن أبي تجبيح مرفوعاً ، إلا أن أبي نحيف لا صحة له . بفتحه . وفي « تقريب التهذيب » ٢ : ٣٧٤ : أبو نحيف هو يسار المكي ، مولى ثقيف ، مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة ، وهو والد « عبد الله بن أبي تجبيح » مات سنة ١٠٩ هـ .

(*) موارد المسألة : « شواهد التوضيح » ٦٥ ، و « شرح الشاطبي » و « أوضح المسالك » ١ : ١٥٦ و « التصریح على التوضیح » ١ : ١٧٩ ، و « شرح المرادي » ١ : ٢٨٨ ، و « مع المقام » .

● وقى « الرمانى » و « ابن الشجري » و « الشلوين » وجوب حذف الخبر بما إذا كان الخبر كونا مطلقاً.

فلو أردت كونه بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو : لو لا زيد سالمـا ما سـلـمـ، ومنه حديث « عائشة » : « لولا قومك حديثـ عـهـدـ بـكـفـرـ لـأـسـتـ الـبـيـتـ عـلـىـ قـوـاعـدـ إـبـرـاهـيمـ »^(١).

وذهب « الكوفيون » إلى أن الاسم المرفوع بعد « لولا » فاعل بفعل

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم — باب من ترك بعض الاختيار خافته أن يقتصر فهم بعض الناس عنه فجعلوا في أشد منه) ١ : ٤٠، برواية : « يا عائشة : لولا قومك حديثـ عـهـدـهـ بـكـفـرـ لـنـقـضـ الـكـعـبـةـ فـجـعـلـتـ هـاـ بـاـبـيـنـ...ـ ».

وفي (كتاب الحج — باب فضل مكة وبناتها) ٢ : ١٥٦ برواية : « لولا جـذـنـانـ قـوـمـكـ بـالـكـفـرـ »، ورواية : « لولا أن قـوـمـكـ حـدـيـثـ عـهـدـهـ بـالـجـاهـلـيـةـ »، ورواية : « لولا حـدـائـهـ قـوـمـكـ بـالـكـفـرـ »، ورواية : « لولا أن قـوـمـكـ حـدـيـثـ عـهـدـ بـالـجـاهـلـيـةـ ».

وفي (كتاب التني — باب ما يجوز من « اللئون »، قوله تعالى : لو أَنْ لِي بِكُمْ فَوْةٌ) ٨ : ١٣٠، برواية : « لولا أن قـوـمـكـ حـدـيـثـ عـهـدـهـ بـالـجـاهـلـيـةـ » و « مـسـلـمـ » في « صحيحه » في (كتاب الحج — باب جـذـرـ الـكـعـبـةـ وـبـاـبـهاـ) ٤ : ١٠٠، برواية : « لولا جـذـنـانـ قـوـمـكـ بـالـكـفـرـ »، ورواية : « ولولا أن قـوـمـكـ حـدـيـثـ عـهـدـهـ بـالـجـاهـلـيـةـ »، و « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الحج — باب ما جاء في كـسـرـ الـكـعـبـةـ) ٢ : ١٨١، برواية : « لولا أن قـوـمـكـ حـدـيـثـ عـهـدـ بـالـجـاهـلـيـةـ ».

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب مناسك الحج — باب بناء الكعبة) ٥ : ٢١٤، برواية : « لولا جـذـنـانـ قـوـمـكـ بـالـكـفـرـ ».

قال « السيوطي » في « شرحه على سنن النسائي » ٥ : ٢١٤ : الخبر في هذه الرواية مخنوظ وجوياً، أي : موجود. ورواية : « لولا حـدـائـهـ عـهـدـهـ قـوـمـكـ بـالـكـفـرـ »، ورواية : « لولا أن قـوـمـكـ حـدـيـثـ عـهـدـ بـالـجـاهـلـيـةـ ».

قال « السيوطي » في « شرحه على سنن النسائي » ٥ : ٢١٥ : كما روی بالإضافة وحذف الواو — وقال « المطري » : لا يجوز حذف الواو في مثل هذا، والصواب : حديثـ عـهـدـ.

وتعقب « السندي » هذا في « حاشيته على شرح السيوطي على سنن النسائي » راداً على « المطري » بقوله : ورـدـ بـأـنـ مـقـبـلـ : « لـاـ تـكـوـنـواـ أـوـلـ كـافـرـ بـهـ » فـقـدـ قـالـواـ : تـقـدـيرـهـ : أـوـلـ فـرـيقـ كـافـرـ، أـوـ فـوـجـ كـافـرـ. يـرـيدـونـ أـنـ هـذـهـ الـأـلـفـاظـ مـفـرـدـةـ لـفـظـاـ، وـجـعـ مـعـنـىـ، فـيـسـكـنـ رـعـاـيـةـ لـفـظـهـاـ، وـلـاـ يـخـفـىـ أـنـ لـفـظـ « الـقـومـ » كـذـلـكـ.

وأـجـبـ أـيـضاـ : بـأـنـ (فـعـلـاـ) يـسـتـوـيـ فـيـ الجـمـعـ وـالـإـفـارـدـ.

وأـخـرـجـهـ « أـحـدـ » في « مـسـنـدـهـ » ٦ : ١٠٢، ١٧٦، ١٨٠، بـرـوـايـاتـ مـقـارـيـةـ لـمـاـ ذـكـرـ.

وـانـظـرـ « فـحـصـ الـبـارـىـ » ١ : ٢٢٤، وـ « الـتـلـخـيـصـ الـحـيـرـ » ٢ : ٢٦١.

محذف. وقيل : هو مرفوع بـ « لولا ».

وقال « السيوطي » في « همع الموامع » في (المبتدأ و الخبر) :

والظاهر أن الحديث حرّفه الرواية بدليل أنَّ في بعض روایاته : « لولا حدثان قومك ». وهذا جاري على القاعدة.

وقد بيّنت في كتاب « أصول النحو » من كلام « ابن الصائغ » و « أبي حيّان » : أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنَّه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول. والأحاديث رواها العجمُ والمولدون، لا مَنْ يُحسِّنُ العربية، فأدُوها على قدر أستهم. ^(١)

وفي التصريح ١ : ١٧٩ : قال « ابن أبي الربيع » : لم أر هذه الرواية، يعني بهذا اللفظ، من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك : « لولا حدثان قومك » « لولا حداثة قومك » « لولا أن قومك حديثو عهد بجهالية » ونحو ذلك.

(١) أقول : هذا الكلام لا يصبر على السير أمم المناقشة العلمية الجادة، وهو في صورته براق يجذب الأسماع، وفي حقيقته زائف واهن كبيت العنكبوت، والحق ما قاله الإمام « ابن مالك » علامة جيّان، لا ما اختاره « أبو حيّان ». ومذهب « ابن الصائغ » مذهب ضائع.

وتقليد « الجلال » لهما خافٍ من توفيق ذي الجلال.

وما ذكره « ابن الطيب » كلام طيب، وهذا نصه في مؤلفه : « فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح » ورقة : ٣٩، ٤١ (مخطوط) :

قد تفرّ في علوم الاصطلاح أن شرط الرواية بالمعنى عند من يحيّلها : العلم بما يحيّل المعنى أو ينقضه، والإحاطة بمواقع الألفاظ، فلا يجوز لمن خشيَ الإخلال، وغري عن معرفة ما اشترطوه... ثم قال : من شرط الرواية بالمعنى : أن يقول الرواية بالمعنى بعد كمال مرويه : (أو كما قال) (أو نحوه) مما يدل على الشك.

وهذا لا نكاد نجد له في شيء من الدواوين الحديثية إلا في ألفاظ بعض الصحابة، كأنس، وأبي مسعود، كما نبه عليه « الخطيب » وغيره. والصحابة وإن رروا بالمعنى فإنه لا يضرنا في الاستدلال بكلامهم، والاستشهاد به، لأنَّهم عرب فصحاء، فما غيرهم من تقدمهم من الكفار بأولى منهم، كما هو ظاهر، وعدم ذكرهم لما اشترطوه دليل على أنَّهم لم يرووا بالمعنى، إذ تركتهم للشرط، بما يكون تدليساً، ويعده اتصف جميع رواة الكتب الستة، وغيرها بالدُّلُسَة. والله أعلم.

ومنها : أن لا يكون المروي مدوناً في كتاب، وأما المدون في كتاب فقد اتفقا على منع روایته بالمعنى. وحكى عليه « ابن الصلاح » الإجماع. وما استدل به « ابن مالك » وغيره إنما هو من المدون في الكتب الصَّحاح، ومصنفوها إنما رزَّوها عن كتب شيوخهم، وهكذا.

وقال «ابن مالك» في «شواهد التوضيح» : ٦٥ :

تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد «لولا»، وهو مما خفي على النحويين إلّا «الرماني» و «الشجري».

وقد يُسرت لي في هذه المسألة زيادة على ما ذكره. فأقول — وبالله أستعين — إن المبتدأ المذكور بعد «لولا» على ثلاثة أضرب :

(١) مخبر عنه بكونه غير مقيد.

(٢) ومحير عنه بكونه مقيد، لا يدرك معناه عند حذفه.

(٣) ومحير عنه بكونه مقيد، يدرك معناه عند حذفه.

فالأول، نحو : (لولا زيد لزارنا عمرو)، فمثل هذا يلزم حذف خبره، لأن المعنى : لولا زيد، على كل حال من أحواله، لزارنا عمرو. فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها، فلزم الحذف لذلك، ولما في الجملة من الاستطالة الموجبة

(=) وبالجملة من أمعن النظر في أئمة الحديث، وعلم احتياطهم، وما كانوا عليه من التحرز في الرواية بالمعنى والإتقان علّم علّم ضرورياً أن مثل «البخاري» و «مسلم» لم يدخلوا في صحاحهم ما هو مروي بالمعنى أصلاً، فأنتم ترى «مسلم» كيف يتحرز في «صحيحه» في ألفاظ شيوخه، إذا روى عن جماعة كلامهم عن واحد، وتختلف عباراتهم في التحديث، والإخبار، فيقول : قال فلان : حدثنا، وقال فلان : أخبرنا، مع أنهم صرحو بالتحاد التحديث والإخبار، ومع ذلك يحافظ في ألفاظهم، فضلاً عن ألفاظ الحديث. فالقول بأن مثل هؤلاء يرونون بالمعنى مع هذا التحفظ البالغ، والاحتياط الخارج عن الطوق بعيد جداً.

والذى تدل له الاصطلاحات وهو الظاهر أنهم يحيزون الرواية بالمعنى، في نحو الوعظ، والتقرير باللسان. وأما ما يثبتونه في النواوين فلا معنى للقول فيه بالرواية بالمعنى، ولا سيما مع عدم التنبيه عليه، ولا ذكر الشروط المشروطة من يقول به، ويعيل إليه. ثم اعتناؤهم في الروايات والجمع بينها، وضبطها والوقف عندها من غير إقدام على تبديلها، ولا اجتراء على إبطالها ظاهر في أن المقصود الألفاظ حتى إنهم لا يغيرون لغة ضعيفة لأخرى مشهورة، بل صرحو بإبقاء الألفاظ على ما هي عليه، ولو كانت ملحوظة غير صالحة. وأجازوا قراءتها على القواعد دون تغييرها وإصلاحها. فلو كان المعتمد هو الرواية بالمعنى دون الألفاظ ما أبقوه ذلك، ولا أجازوه ولا تركوا الألفاظ التي ظاهراها اللحن والتصحيف مثبتة، بل يصلحون ذلك اعتناداً على ما اختاروه من أن المقصود المعنى، على أنا نجد لهم يتألون ذلك، وينجزونه على الوجه البعيدة، ويتكلفون له أكثر مما يتكلفون للأي القرائية.

وكثيرهم يعتقدون هذا الاعتناء بمجرد كلام الرواية اللحانين المغيرين لأصل الأحاديث مما لا معنى له مع تصسيصهم على إبقاء اللحن في مواضعه، وعدم إصلاحه. والله أعلم.

إلى الاختصار.

الثاني : وهو الخبر عنه يكون مقيد، ولا يدرك معناه إلا بذكره، نحو : (لولا زيد غائب لم أزرك). فخبر هذا النوع واجب الثبوت؛ لأن معناه يجهل عند حذفه. ومنه قول النبي - عليه السلام - : « لولا قومك حديثو عهد بکفر » أو « حديث عهدهم بکفر ».

فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ، لظن أن المراد : لولا قومك على كل حال من أحواهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود، لأن من أحواهم بعد عهدهم بالکفر فيما يستقبل. وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة، وبنائتها على الوجه المذكور.

ومن هذا النوع قول « عبد الرحمن بن الحارث » له « أبي هريرة » : « إني ذاکر لك أمراً، ولو لا مروان أقسم علىَّ فيه لم أذکره لك »^(١).

ومن هذا النوع قول الشاعر :

لولا زهير جفاني كتُّ مُنتصِراً ولم أُكُنْ جانحاً للسُّلْمِ إن جَنَحُوا
ومثله :

لولا ابنُ أوسِ نَأَى ما ضيَّمَ صَاحِبَةَ يَوْمَا ولا نَابَةَ وَهُنَّ لَا حَذَرُ

الثالث : وهو الخبر عنه يكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، كقولك : (لولا أخوه زيد ينصره لغلب)، و (لولا صاحب عمرو يعينه لعجز)، و (لولا حسن الماجرة يشفع لها لهجرت).

فهذه الأمثلة وأمثالها، يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه، لأن فيها شبهة بـ (لولا زيد لزارنا عمرو)، وشبهة بـ (لولا زيد غائب لم أزرك) فجاز فيها ما وجب فيما من الحذف والثبوت.

ومن هذا النوع قول « أبي العلاء المعري » في وصف سيف :

فلولا الغمدُ يُمسِّكُ لسَالاً

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الصوم - باب الصائم يتصح جنباً) ٢ : ٢٢٣.

مسألة (٢٠)

في سد الحال مسد الخبر (*)

قالوا : (أَخْطُبُ مَا يَكُونُ الْأَمْرُ قَائِمًا) ●

التقدير : إذ كان ، أو إذا كان قائماً . وقائماً : تُصِيبُ على الحال من الضمير في « كان » ، وحذفت جملة « كان » التي هي الخبر للعلم بها ، وسد الحال مسدها .

وهذه الحال لا تصلح خبراً لمباينتها المبتدأ ، إذ الخطابة لا يصح أن يخبر عنها بالقيام .

وجعل « قائماً » حالاً مبنياً على تمام « كان » .

● وامتنع جعل « كان » ناقصة ، وجعل المتصوب خبرها ، لأمرتين :

الأول : إن العرب لم تستعمل في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكمنا بأنها أحوال ، إذ لو كانت أخباراً لـ « كان » المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ، ومشتقة وغير مشتقة .

الثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله — عليه الصلاة والسلام — : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ »^(١) .

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » : ٥٠ ، و « شرح الأشموني » : ١ : ٢١٩ ، و « شرح الكافية للرضي » : ١ : ١٠٥ ، و « شرح الشاطبي » مخطوط ، و « معنى الليب » : ٥٣٧ ، و « شرح قواعد الإعراب » للكافيجي ص : ٤٧ (آلية كتابة) .

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة — باب ما يقال في الركوع والسجود) ٢ : ٤٩ ، و « أبو داود » في « سنته » في (كتاب الصلاة — باب في الدعاء في الركوع والسجود) ١ : ٢٣١ . وانظر « مختصر سنن أبي داود » : ٤٢٠ .

وقال « البغدادي » في « تخريج أحاديث شرح الكافية للرضي » ورقة/٣/(مخطوط) : أخرجه « البزار » عن ابن مسعود . كذا في الذيل للسيوطى ، وقامه عند « مسلم » و « أبي داود » و « النسائي » عن أبي هريرة : « فَأَكْفَرُوا الدُّعَاء ». كذا في الجامع الصغير .

وقول الشاعر :

خَيْرُ اقْتَرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفُ رَضَا
وَشَرُّ بُعْدَيِّي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ
الشَّاهِدُ فِي الْحَدِيثِ وَقَوْعُ الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ الْحَالِيَّةِ مَقْرُونَةً بِالْوَالَّوْ مَعَ الْخَبَرِ، وَسَادَاً عَنْهُ.

● قال « ابن هشام » في « مغنية » : ٥٣٧ :

والحديث من أقوى الأدلة على انتساب « قائماً » في (ضربي زيداً قائماً)
على الحال، لا على أنه خبر لـ « كان » ممحونة، إذ لا يقترب الخبر بالواو.

★ ★ *

مسألة (٢١)

في رفع ونصب « سُبُّوح قدوس »

قال « الشاطبي » عند قوله :

(وبعد لولا غالباً حذف الخبر..) : ... ما جرى من الأسماء مجرى المصادر،
نحو : « سُبُّوح قدوس رب الملائكة والروح »^(١).

وفي « الكتاب » ١ : ١٦٥

أما « سُبُّوح قدوساً رب الملائكة والروح » فليس بمنزلة : سبحان الله ؛
لأن السبّوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله : أذكّر سبّوح قدوساً، وذاك أنه خطأ
على باله، أو ذكره ذاكراً فقال : سُبُّوحًا، أي : ذكرت سُبُّوحًا، كما تقول : أهل

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة — باب ما يقال في الركوع

والسجود) ٢ : ٥١.

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الصلاة — باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده) ١ : ٢٣٠.

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الافتتاح — باب الدعاء في السجود) ٢ : ٢٢٤ عن عائشة.

و « أحمد » في « مسنده » ٦ : ٣٥، وغيرهم.

ذاك، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بناءً أو بدم كأنه قال : ذكرت أهل ذاك ؛ لأنه حيث جرى ذكر الرجل في منطقة، صار عنده منزلة قوله : أذكر فلاناً، أو ذكرت فلاناً، كما أنه حيث أنشد ثم قال : صادقاً، صار الإنشاد عنده منزلة قال، ثم قال : صادقاً وأهل ذاك، فحمله على الفعل متابعاً للقائل والذاكر. فكذلك : سُبُّوهاً قدوساً، كأن نفسه صارت منزلة الرجل الذاكر والمنشد حيث خطر على باله الذكر، ثم قال : سُبُّوهاً قدوساً، أي : ذكرت سُبُّوهاً، متابعاً لها فيما ذكرت وخطر على بها.

وتحذلوا الفعل لأن هذا الكلام صار عندهم بدلاً من « سُبّخت » كما كان مرحباً بدلاً من رُحِبَتْ بلا دُكْ وأهْلَثْ.
ومن العرب من يرفع فيقول : « سُبُّوحٌ قدوسٌ رب الملائكة والروح » كما قال : أهل ذاك وصادق والله.
وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلّم به رفعاً ونصباً.

وفي « مع الهوامع » في « المفعول به » :
وأما « سُبُّوح قدوس » فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على إضمار مذكورك فليس بمصدرين، وبالنصب على إضمار : ذكرت سُبُّوهاً قدوساً، أي : أهل ذلك، فاختتلف على هذا الفعل الناصب واجب الإضمار، أو جائزه.
فقال « الشلوبين » وجماعة بالأول، وأخرون بالثاني.

* * * *

« كان » وأخواتها

مسألة (٤٤)

في استعمال أفعالٍ بمعنى « صار »^(١)

الحق قوم، منهم « ابن مالك » بـ « صار » في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال. من ذلك :
(آض، وعاد، وآل، ورجع وحار، واستحال، وتحول، وارتدى)
نورد بعض الأحاديث الواردة في ذلك :

● قال — عليه السلام — : ﴿ لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ﴾^(٢)

فلا ترجعوا بمعنى : لا تصيروا. وكفاراً : منصوب على الخبر، أي : كالكافار.
يضرب : استئناف لبيان صدورتهم كالكفرة، أو المراد : لا ترتدوا عن الإسلام إلى ما
كنتم عليه من عبادة الأصنام حال كونكم كفاراً ضارباً بعضكم رقاب بعض.
وال الأول أقرب^(٣).

(*) موارد المسألة : « شواهد التوضيح » : ١٣٩، و « شرح الشاطبي »، و « شرح الأشموني » ١ : ٢٢٩، و « هم الموامع » (كان وأخواتها).

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم — باب الإنصات للعلماء) ١ : ٣٨، وفي (كتاب الفتن — باب قول النبي — عليه السلام) : لا ترجعوا بعدي كفاراً... ٨ : ٩١ عن ابن عمر. و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب إيمان — باب لا ترجعوا بعدي كفاراً...) قال في حجّة الوداع : وَيَحْكُمُ أَوْ قَالَ : وَيَلْكُمْ، لَا ترْجِعُوهُمْ بَعْدِي... الحديث ١ : ٥٨ و « النسائي » في « سننه » في (كتاب تحريم الدم — تحريم القتل) ٧ : ١٢٦، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب السنة — باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه) ٤ : ٢٢١، و « أحمد » في « مسنده » ٤ : ٣٥١، وفيه : « إني مكابر بكم الأمم فلا ترجعن بعدي.. الحديث » في مسند الصناغي الأحسسي رضي الله عنه. انظر « فتح الباري » ١٣ : ٢٦.

(٢) انظر « حاشية السندي » على « شرح السيوطي » لـ « سنن النسائي » ٧ : ١٢٦.

ومنه قول الشاعر :

تُعَذُّ لكم جَزْرُ الجَزُورِ رِمَاحُنَا وَيُرْجِعُنَّ بِالْأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتِ

قال « ابن مالك » في « شواهد التوضيح » : ١٣٩ :

ما خفي على أكثر النحويين استعمال « رجع » كـ « صار » معنى
وعملًا، ومنه الحديث : « لا ترجعوا... » وقول الشاعر :

قد يَرْجِعُ الْمَرْءُ بَعْدَ الْمَقْتَى ذَامِقَةً بِالْحَلْمِ فَادْرِأْ بِهِ بِغَضَاءَ ذِي إِحْنٍ^(١)

● وقال رسول الله — ﷺ — : ﴿ فَاسْتَحْالَتْ غَرِيَّا ﴾^(٢).

فاستحالت بمعنى : صارت.

وقال الشاعر :

إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مُودَّةً بِتَدَارُكِ الْهَفَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ ●
وَلَخَقَ قَوْمٌ مِنْهُمْ « الزَّخْشَرِيُّ » وَ« أَبُو الْبَقَاءَ » وَ« الْجُزُولِيُّ » وَ« ابْنُ عَصْفُورٍ » بِأَفْعَالِ بَابِ « كَانَ » وَأَخْوَاتِهَا : (غَداً، وَرَاح) بمعنى : (صار)، أو
بمعنى (وقع فعله في الغدو والرواح).

(١) المقت : البعض. المقة : المحنة. الإحنة : الحقد، وجمعها : إحن.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة) ٤ : ١٩٣، وفي (كتاب التوحيد — باب في المشية والإرادة) ٨ : ١٩٣. و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة — باب من فضائل عمر — رضي الله عنه) ٧ : ١١٣.

و « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الرؤيا — باب ما جاء في رؤيا النبي — ﷺ — في الميزان والدلل) ٣ : ٣٦٩ و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٢٨، ٣٩، ٨٩، ١٠٧، ١٠٤، ٣٦٨، ٤٥٠، ٥ : ٤٥٥ عن عبد الله بن عمر، وعن أبي الطفيل.

« الغرب : بسكنون الراء، الدلو العظيمة التي تُشَنَّحُ من جليد ثور. ويفتح الراء، الماء السائل بين البشر والحوض. (لسان العرب — غرب).

وجعل من ذلك حديث : « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق
الطير تغدو خماساً، وتروح بطاناً »^(١)
وحديث : « أَعْدُ عَالَمًا »^(٢).

تقول : غدا زيد ضاحكاً، وراح عبد الله منطلقاً، أي : صار في حال
ضحك وانطلاق.

ومَنْعِ ذلك الجمُور، منهم « ابن مالك »، وقالوا : المنصوب بعدها حال،
إذ لا يوجد إلا نكرة.

● ومن كلام العرب : (شَحَدَ شَفَرَةً حَتَّى قَعَدَتْ كَأْنَهَا حَرْبَةً) الشاهد :
قَعَدَتْ، أي : صارت كأنها حرفة.

● وحكي « سيبويه »^(٣) عن بعضهم : « ما جاءت حاجتك »^(٤)
بالنصب والرفع، يعني : ما صارت.

(١) أخرجه « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الزهد — باب التوكل واليقين) ٢ : ١٣٩٤
و « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الزهد — باب ما جاء في الزهادة في الدنيا) ٤ : ٤، وقال :
هذا حديث حسن صحيح، لا نعرف إلا من هذا الوجه.
و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٥٢، ٣٠.

عن عمر بن الخطاب. انظر « تميز الطيب من الخبيث » ١١٣

(٢) الحديث بهما : « أَعْدُ عَالَمًا، أَوْ مَتَلَمِّعًا، أَوْ مَسْتَمِعًا، أَوْ مُجَبَاً، وَلَا تَكُنْ الْخَامِسَةَ قَنْهَلَكَ » .
قال « السيوطي » في « الجامع الصغير » : رواه « البزار » في « مسنده »، و « الطبراني » في
« الأوسط »، عن أبي بكرة.

وقال « المناوى » في « فيض القدير » ٢ : ١٧ :

بل رواه « الطبراني » في معاجمه الثلاثة، قال « الهيثمي » ورجاله موثقون. انظر « مجمع الزوائد » في
(كتاب العلم — باب في فضل العالم والمتعلم) ١ : ١٢٢ قال الحافظ « أبو زرعة العراقي » في (المجلس
الثالث والأربعين بعد الخامسة) من إملائه : هذا حديث فيه ضعف، ولم يخرجه أحد من أصحاب
الكتب الستة.

(٣) الكتاب ١ : ٢٤.

(٤) ذكر « الدمامي » أن « الأندلسى » قال : « جاء » لا تستعمل يعني « صار » إلا في خصوص
هذا التركيب، فلا يقال : جاء زيد قائماً، يعني : صار، وأن « ابن الحاجب » طرده في غيره وجعل
منه : جاء البر قبيزين.

ونقل هذا « السيوطي » في « المجمع » عن قوم. اهـ من حاشية « الصبان » على « شرح الأشموني »
١ : ٢٢٩.

فالنصلب على أن « ما » استفهامية مبتدأ. وفي « جاءت » ضمير يعود على « ما »، فأوقع التأنيث على ضمير « ما »، لأنها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم « جاءت ».

و « حاجتك » : خبر، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ؟
والرفع، على أن « حاجتك » اسم « جاءت »، و « ما » خبرها.

مسألة (٢٣) في حذف « كان » واسمها^(*)

ليس بين النواسخ (أعني : كان وأخواتها) ما يجوز حذفه وحده أو مع أحد معموليه، أو مع معموليه إلا « ليس »، وكان «

أما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز، وكثيراً بعد « إن » و « لو »
الشرطتين. والحديث : « التمس ولو خاتماً من حديد »^(١) شاهد لحذف « كان ».
مع اسمها بعد « لو » الشرطية، والتقدير : ولو كان ما تلتمس خاتماً ؛ أي :
المتتمس. و « لو » خاصة بالفعل. ومن هذا القبيل قول الشاعر :

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل
أي : ولو كان الباغي ملكاً.

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ١ : ٢٤٢، و « مغني اللبيب » ٣٥٣، ٨٢٧، « شرح شذور الذهب » ١٨٧، و « شرح قطر الندى » ١٩٦، و « أمالى السهيلى » ٩٧، « التحو الواقى » ١ : ٥٨٤.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب النكاح — باب التزويج على القرآن وغير صداق)
٦ : ١٣٨، بلفظ : « فاطلب ولو خاتماً من حديد »، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب
النكاح — باب الصداق) ٤ : ١٤٣، بلفظ : « انظر ولو خاتماً من حديد » و « أبو داود » في
« سنته » في (كتاب النكاح — باب في التزويج على العمل يعمل) ٢ : ٢٣٦. و « النسائي » في
« سنته » في (كتاب النكاح — باب هبة المرأة نفسها لرجل غير صداق) ٦ : ١٢٣، و « الترمذى »
في « سنته » في (أبواب النكاح — باب ما جاء في مهور النساء) ٢ : ٢٩١، و « أحمد » في
« مسنده » ٥ : ٣٣٦، من حديث : « سهل بن سعد الساعدي ».

مسألة (٢٤)

في حذف «النون» من مضارع «كان»^(١)

إذا دخل جازم على مضارع «كان» فإنه يجزمه، وتحذف الواو التي قبل النون. نحو : «لم أكُن»، وأصل الفعل بعد الجازم : «لم أكون» فهو مجزوم بالسكون على النون، فالمعنى ساكنان : الواو والنون، فحذفت الواو وجوباً، للتخلص من التقاء الساكنين.

ويجوز بعد ذلك حذف النون^(٢) تخفيفاً، نحو : لم أكُ، وهو قول «النابغة الذبياني» :

فإن أكُ مظلوماً فعَبْدٌ ظلمَتْهُ وإنْ تلُّ ذا عَتَبِي فِيْ مِثْلِكَ يُعَتِبُ^(٣)

وهذا الحذف جائز، سواء وقع بعدها حرف هجائي ساكن، نحو : (لم أكُ الذي ينكر المعروف)، أو وقع بعدها حرف هجائي متحرك، نحو : (لم أكُ ذا مَنْ)، إلا إن كان الحرف المتحرك ضميراً متصلاً فيمتنع حذف النون، كقوله — عليه — : «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله»^(٤).

فلا يجوز في مثل ذلك حذف النون، فلا يصح : إن يكُ، وإن يكُ. وإن كان غير ضمير متصل جاز الحذف والإثبات، نحو : (لم يكن زيد قائماً) و (لم يلُك زيد قائماً)

(*) موارد المسألة : «شرح ابن عقيل» ١ : ٢٠، و «شرح الأشموني» ١ : ٢٤٥، و «أوضح المسالك» ١ : ١٩١ و «شرح شذور الذهب» : ١٨٨، و «النحو الوفي» ١ : ٥٨٨.

(١) ملخص شروط حذف النون ستة : كونها في مضارع، مجزوم، وجزمه بالسكون عند اتصاله في النطق بما بعده (أي : في حالة الوصل، لا الوقف)؛ لأن النون في حالة الوقف ترجع وتظهر)، وليس بعده ساكن عند من يتشرط هذا «كسيبوه» — وغيره لا يتشرط هذا — ولا ضمير متصل.

(٢) البيت من قصيدة «النابغة» يمدح بها «النعمان بن المنذر»، ويغترر له عن وشایة بلغته. (العتَبِي : الرضا. يُعَتِبُ : يزيل أسباب العتاب بالرضا، وقبول العذر).

(٣) تقدم تخرجه في (مسألة : ١٠) (في اجتماع ضمرين هل الأولى اتصالهما أم انفصalam).

وتسرى هذه الأحكام على المضارع الذي ماضيه « كان » الناقصة، والذي ماضيه « كان » النامة.

★ ★ *

مسألة (٢٥)

في تخرج حديث أورده الشاطبي في شرحه

أورد « أبو إسحاق الشاطبي » في « شرحه » الحديث التالي : « كن عبد الله المقتول ولا تكون عبد الله القاتل »^(١).

★ ★ *

(١) أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٥ : ١١٠ : أخبرنا « أبوب » عن « حميد بن هلال » عن رجل من « عبد القيس » كان مع الحوارج، ثم فارقهم، قال : دخلوا قرية، فخرج « عبد الله بن خباب » ذرعاً يجر رداءه، فقالوا : لم ترع، قال : والله لقد رعتموني، قالوا : أنت عبد الله بن خباب - صاحب رسول الله ﷺ - ؟ قال : نعم، قال : فهل سمعت من أبيك حديثاً يحدثه عن رسول الله ﷺ - تحدثناه ؟ قال : نعم سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ - أنه ذكر فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي. قال : فإن أدركتك ذاك فكن عبد الله المقتول. قال « أبوب » : ولا أعلم إلا قال : ولا تكون عبد الله القاتل، قالوا : ألم سمعت هذا من أبيك يحدثه عن رسول الله ﷺ - ؟ قال : نعم، قال : فقدموه على ضفة النهر فضرموا عنقه، فسأل دمه كأنه شراك غل ما ابذقر، وبقرروا أم ولده عما في بطنه.

« ما ابذقر : يعني لم يتفرق » .

● وفي « التلخيص الحبير » ٤ : ٩٤ :

وقد روى « الطبراني » من حديث « شهر بن حوشب » عن « جندب بن سفيان ». في حديث قال في آخره : « فكن عبد الله المقتول » ومن حديث « خباب » مثل هذا. وزاد : « ولا تكون عبد الله القاتل » ورواه « أحمد » و « الحاكم » و « الطبراني » أيضاً، و « ابن قانع » من حديث « حماد بن سلمة » : عن « علي بن زيد » عن « أبي عثمان » عن « خالد بن عرفطة » بلفظ : « ستكون فتنة بعدي، وأحداث واختلاف، فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول، لا القاتل فافعل ». و « علي بن زيد » هو « ابن جدعان » ضعيف، لكن اعتضد، كما ترى. انظر « مسنده لأحمد » ٥ : ٢٩٢ .

مسألة (٢٦)

في توسط خبر « كان » وأخواتها^(*)

الترتيب — في باب كان وأخواتها — واجب بين الناسخ واسمه. أما في الخبر فالأصل تأخير الخبر، وأما توسطه بين الفعل والاسم فجائز في جميع أفعال هذا الباب، كقوله تعالى : « وكان حفأ علينا نصر المؤمنين »^(١) وقال « السَّمَوْا » :

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالَمٌ وَجَهْوَلٌ
وكقول الآخر :

لَا طِيبٌ لِلعيشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً لَذَاهُ بَادْكَارٍ الْمَوْتُ وَالْهَرَمُ

وأما التقديم فجائز إلا مع « دام »، ومع المقربون بـ « ما » النافية، ومع « ليس »، تقول : (عالماً كان زيد) و (فاضلاً لم ينزل عمرو). ولا يجوز ذلك في (دام) لأنها لا تعمل إلا مع « ما » المصدرية، و « ما » هذه ملتزمة صدر الكلام، وألا يفصل بينها وبين صلتها بشيء فلا يجوز معها تقديم الخبر على « دام » وحدها، ولا عليها مع « ما ».

ومثل « دام » في ذلك كل فعل قارنه حرف مصدرى، نحو : (أريد أن تكون فاضلاً)، وكذلك المقربون بـ « ما » النافية، نحو : (ما زال زيد صديقك) و (ما برح عمرو أخيك) فالخبر في نحو هذا لا يجوز تقدمه على « ما »^(٢) لأن

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » ٥٣، و « شرح الشاطبي » و « إعراب الحديث » ١٦٤.

(١) الروم : ٤٧.

(٢) وفي « أوضح المسالك » ١ : ١٧٣ : ويفتتح التقديم للخبر على « ما » عند البصريين و « الفراء »، وأجازه بقية الكوفيين. وبخصوص « ابن كيسان » المنع بغير زال وأخواتها ؛ لأن نفيها إيجاب، وعمم « الفراء » المنع في حروف النفي، ويردُ قوله « المعلوم القرشي » :

وَرَجَّ الفَتَنَى لِلْحَيْثَرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السُّنْنِ حِيرًا لَا يَزَالُ يَرِيدُ

لها صدر الكلام. ويجوز توسطه بين « ما » والفعل، نحو : (ما قائمًا كان زيد)
كتقوله — ﷺ — : « فوالله ما الفقر أخشى عليكم »^(١).

قال « العكربُريُّ » : (الفقر) منصوب بـ (أخشى) تقديره : ما أخشى
عليكم الفقر. والرفع ضعيف، لأنه لا يحتاج إلى ضمير يعود عليه، وإنما يجيء ذلك
في الشعر، وتقدير ذلك : ما الفقر أخشاه عليكم، أي : ما الفقر مخشيًّا عليكم.
وهو ضعيف.

★ ★ *

مسألة (٢٧)

في أن « كان » ليست مجرد الزمان

قال « الشاطبي » في « شرحه » :
لو كانت « كان » مجرد الزمان لم يعن منها اسم الفاعل، كما في الحديث :
« إن هذا القرآن كائن لكم أجراً.. وكائن عليكم وزراً »^(٢).

★ ★ ★ ★

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المغازي) ٥ : ١٩، و « مسلم » في « صحيحه » في أوائل (كتاب الرهد والرافق) ٨ : ٢٢٢، و « ابن ماجه » في « سنته » في (كتاب الفتن - باب فتنة المال) ٢ : ١٣٢٣، و « أحمد » في « مسنده » ٤ : ١٣٧، ٣٢٧، من حديث « عمرو بن عوف ».

(٢) أخرجه « الدارمي » في « سنته » في (كتاب فضائل القرآن - باب فضل من قرأ القرآن) ٢ : ٤٣٤ وهو بناءً عن أبي موسى أنه قال : إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن لكم ذكراً، وكائن بكم نوراً، وكائن عليكم وزراً، اتبعوا هذا القرآن ولا يتبعكم القرآن فإنه من يضع القرآن يهبط به في رياض الجنة، ومن أتبعه القرآن يُرْجَح في قفاه فيقذفه في جهنم.
قال « أبو محمد » : يزخ : يدفع.

«أفعال المقارنة»

مسألة (٢٨)

في وقوع خبر «كاد» مفرونا بـ «أن»^(*)

اقترانُ خبر «عسى» بـ «أن» كثيرٌ، وتجريده من «أن» قليل. وهو مذهب «سيبويه».

ومذهب جمهور البصريين : أنه لا يتجرّد خبرها من «أن» إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ «أن».

قال الله — تعالى — : ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾^(١).

وقال — عز وجل — : ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾^(٢).

ومن وروده دون «أن» قوله :

عسى الکربُ الذي أمسيَتْ فيه يكُونون وراءه فَرَجُّ قرِيبٌ
قوله :

عسى فَرَجُّ يأْتِي بِهِ اللَّهُ ؛ إِنَّهُ لِهِ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ
● وأما «كاد» فعلٌ عكس «عسى» فيكون الكثير في خبرها أن يتجرّد
من «أن» ويقلُّ اقترانه بها.

وهذا بخلاف ما نصَّ عليه «الأندلسيون» من أن اقتران خبرها بـ «أن»
مخصوص بالشعر.

(*) موارد المسألة : «الإنصاف» ٢ : ٥٦٧، و «شواهد التوضيح» ٩٨ — ١٠٢، و «فيض نشر الأشراح» ورقة ٥٢ (خطوط)، و «شرح الشاطبي»، و «شرح ابن عقيل» ١ : ٣٢٠، وفيه تسبِّب حديث المسألة إلى النبي — عليه السلام —، والصواب أنه من كلام «عمر» — رضي الله عنه — يخاطب به النبي — عليه السلام —.

(١) المائدة : ٥٢.

(٢) إسراء : ٨.

فمن تجربته من «أن» قوله — تعالى — : ﴿فَذَبَحُوهَا مِمَّا كَادُوا يَفْعَلُون﴾^(١)، قوله — جل ذكره — : ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فِرْقَةٍ مِّنْهُم﴾^(٢).

ومن اقتراحه بـ «أن» حديث «عمر» :
«ما كِدْتُ أَنْ أَصْلَى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرِبَ»^(٣)
وقوله :

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَبْطَةٍ وَبُرُودٍ
وفي «شواهد التوضيح» ٩٨ — ١٠٢ :
قال «عمر» : «ما كِدْتُ أَنْ أَصْلَى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرِبَ»
وقال «أنس» : «فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِيلَ إِلَى مَنَازِلِنَا»^(٤)
وقول بعض الصحابة : «وَالْبُرْمَةُ بَيْنَ الْأَثَافِيِّ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ»^(٥)
وقول «جبير بن مطعم» : «كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ»^(٦).

(١) البقرة : ٧١

(٢) التوبية : ١١٧

(٣) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب مواقيت الصلاة — باب من صل بالناس جماعةً بعد ذهاب الوقت) ١ : ١٤٧ برواية : «ما كِدْتُ أَصْلَى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرِبَ» دون «أن» مطلقاً، وزيادة «العصر». وفي (كتاب الأذان — باب قول الرجل : ما صلينا) ١ : ١٥٧، برواية الشاهد دون لفظة «العصر» و «أن» في خبر «كاد» الثانية.

و «مسلم» في «صححه» في (كتاب المساجد وموضع الصلاة — باب الدليل من قال : الصلاة الوسطى هي صلاة العصر) ٢ : ١١٣، برواية : «ما كِدْتُ أَنْ أَصْلَى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ» و «النسائي» في «سننه» في (كتاب السهو — باب إذا قيل للرجل : هل صليت هل يقول : لا ؟) ٣ : ٨٥.

برواية الشاهد دون لفظة «العصر» و «أن» في خبر «كاد» الثانية. وانظر «فتح الباري» ١ : ٦٩.

(٤) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب الاستسقاء — باب الاستسقاء على المنبر) ٢ : ١٧.

(٥) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب المغازي — باب غزوة الخندق) ٥ : ٤٦.

(٦) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب التفسير — سورة الطور) ٦ : ٤٩، وعامة : عن «جبير بن مطعم» — رضي الله عنه — قال : سمعت رسول الله — عليه السلام — يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية : ﴿أَمْ حَلَقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ . أَمْ حَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقَنُونَ . أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُسَيْطِرُونَ﴾ كاد قلبي أن يطير.

قال « ابن مالك » : تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر « كاد » مقروناً بـ « أن ». وهو مما خفي على أكثر النحوين. أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه. والصحيح جواز وقوعه. إلا أن وقوعه غير مقرن بـ « أن » أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بـ « أن »، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرن بـ « أن ». نحو قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(١).
وقوله — عز وجل — : ﴿ فَمَا لِهُؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيبِيَا ﴾^(٢).
وقوله — جل ذكره — : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتَنَاكَ لَقَدْ كَذَّبْتَنَاكَ لَرْكَنْتَنَا إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلًا ﴾^(٣).

ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بـ « أن »، من استعماله قياساً لو لم يرد سماع، لأن السبب المانع من افتراق الخبر بـ « أن » في باب المقارنة، هو دلالة الفعل على الشروع، كـ « طفق » و « جعل ». فإن « أن » تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال. فتنافيها.

وما لا يدل على الشروع كـ « عسى » و « أوشك » و « كرب » و « كاد » فمقتضاه مستقبل. فاقتراض الخبر بـ « أن » مؤكّد لمقتضاه. فإنها تقتضي الاستقبال. وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب.
إذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيحة، ونقل صحيحة، كما في الأحاديث المذكورة، تأكّد الدليل، ولم يوجد لخالفة سبيل.

(١) البقرة : ٧١.

(٢) النساء : ٧٨.

(٣) الإسراء : ٧٤.

وقد اجتمع الوجهان في قول «عمر» : ما كدت أن أصلَي العصر حتى كادت الشمس تغيب». وفي قول النبي — عليه السلام — فيما روته بالسند المتصل : «كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفراً»^(١)

ومن الشواهد الشعرية في هذه المسألة قولُ الشاعر :

أَيْتُمْ قَبْوَ السُّلْمِ مِنَا فَكِدْتُمُو لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السَّيُوفَ عَنِ السُّلْ

وهذا الاستعمال، مع كونه في شعر، ليس بضرورة، لتتمكن مستعمله من أن يقول^(٢) : لدى الحرب تغنو السيف... وأنشد «سيبويه» (عامر بن جوين الطائي) :

فلم أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدَةً وَهَنَّهُتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ^(٣)

وقال : أراد : بعد ما كدت أن أفعله، فمحذف «أن» وأبقى عملها. وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر «كاد» به «أن»، لأن العامل لا يمحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته.

(١) رواه «أبو نعيم» في «الخلية» عن «أنس» بلفظ : «كاد الفقر أن يكون كفراً، وكاد الحسد أن يكون سبق القدر»، ورواه «البيهقي» في «الشعب» عن «أنس»، ورواه «الطبراني» بوجه آخر بلفظ : «كاد الحسد أن يسبق القدر، وكادت الحاجة أن تكون كفراً»، وقال «العرافي» : وفيه ضعف، وقال «السخاوي» : طرقه كلها ضعيفة. قال «الزرκشي» : لكن يشهد له ما خرجه «النسائي» و«ابن حبان» في «صحيحه» عن «أبي سعيد» مرفوعاً : «اللهم إني أعوذ بك من الفقر والكفر» فقال رجل : ويعتدلان؟ قال : نعم. انظر «فيض القدير» ٤: ٥٤٢، و«فيض نشر الانشراح» (مخطوط) ورقة : ٥١، ٥٢، و«المقاصد الحسنة» : ٣١١.

(٢) قال «الألوسي» في «الضرائر» : ٦ : ذهب الجمهور : إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

ومنهما من قال : إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو المأخوذ من كلام «سيبويه» وغيره، على ما هو ميسوط في نظم الفصيح لأن الطيب الفاسي.

وبه قال «ابن مالك»، فإن الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع له.

(٣) الخبasa : الغيبة — نهنت : كففت. انظر «الكتاب» ١ : ٣٠٧.

وإمام « ابن الأباري » في « الإنصاف » (مسألة : هل تعمل « أَنْ » المصدرية مخدوفةً من غير بَدِيل) ٢ : ٥٦٧ قال في مَنْع « أَنْ » في خبر « كاد » : وأما حديث « كاد الفقر أَنْ يكونَ كُفُراً » فإنَّ صَحَّ فزيادة « أَنْ » من كلام الراوي، لا من كلامه — عليه السلام — لأنَّه — صلوات الله عليه — أَفْصَحَ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ.

وقد نقل « السيوطي » في « الاقتراح » : ٥٥ هذا الكلام، وتصدى لهما « ابنُ الطِّيب » في كتابه « فيض نشر الانشراح » ورقة ٥٢ قائلاً : ما ذكره « ابنُ الأَنْبَارِي » من أَنَّ الرَّوَاةَ غَيَّرُوا الْحَدِيثَ، مبنيٌ على ما أَصْلَوهُ من الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى... ثم قال : وقد اقتفي « النَّوْيِي » طريقة شيخه « ابنُ مَالِكٍ » في شرح مسلم، ووافقه على ذلك جُلُّ الْمُتَأْخِرِينَ، أو كُلُّهُمْ. وقال بعضهم في ترجيحه وعلله بأنَّ الصحابة — رضي الله عنهم — كانوا من الفصحاء والبلغاء، وهم قد التزموا عند روایته بالمعنى أن يوردوا معناه في أَفْصَح عبارة، وأَحْسَن سياق، يراغعون فيه قواعد الفصاحة والبلاغة، فيكون كلامهم مقارناً لـ كلامه — عَلَيْهِ السَّلَامُ — .

★ ★ ★

مسألة (٢٩)

في اختصاص « كاد » و « أُوشك » بالتصرف

وفي « شرح ابن عقيل » ١ : ٣٣٨ :
أفعال هذا الباب لا تصرف، إلا « كاد » و « أُوشك »، فإنه قد استعمل منها المضارع، كقوله — تعالى — : ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتَّلُّونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ﴾^(١).

(١) الحج : ٧٢

وقول «أمية بن أبي الصلت» :

يُوشِكُ مِنْ فَرَّ مِنْ مَيْتٍ — في بعض غُرَّاتِهِ يُوَاقِفُهُمَا^(١)
وحكى «الخليل» استعمال «أوشك» الماضي، كقوله :
ولو سُئلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأُشْكُوا إِذَا قِيلَ : هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا
وزعم «الأصمسي» أنه لم يستعمل الماضي منه، وليس بجيد، نعم الكثير استعمال
المضارع.

و «الشاطبي» في «شرحه» قال في «أوشك» : إنهم قالوا : يُوشك
زيد أن يقوم، ويُوشك أن يكون كذا، وفي الحديث : «كالرائع حول الحمى
يُوشك أن يقع فيه»^(٢).

* * *

مسألة (٣٠)

في حذف خبر أفعال الباب

قال في «شرح الأشموني» ١ : ٢٦٣.

إذا دلّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه، ومنه الحديث : «من تأَّنَ أصابَ أو كادَ، ومن عَجَلَ أخْطَأَ أو كادَ»^(٣). اهـ

(١) غُرَّاته : جمع غُرَّة، وهي الغفلة.

(٢) قطعة من حديث أُوله : «الحلال بين والحرام بين» وقد تقدم تخرجه أُول «النكرة والمعرفة» من هذا الكتاب.

(٣) قال «السيوطى» في «الجامع الصغير» : رواه «الطبرانى» في «المعجم الكبير».

وقال «المناوى» في «فيض القدر» ٦ : ٩٨ : وكذا «الطبرانى» في «المعجم الأوسط».

وقال «العجلونى» في «كشف الحفاء» ١ : ٢٩٥ :

رواہ «الطبرانی» و «العسکری» و «القضاعی» من حديث «ابن هبیعة» عن «عقبة بن عامر» رفعه. وانظر «مجموع الزوائد» في (كتاب الأدب — باب ما جاء في الرفق) ٨ : ١٩.

والتقدير : من ثانٍ أصاب أو كاد يصيب، ومن عجل أخطأ أو كاد يخطئ.

★ ★ ★ ★

«إن» وأخواتها

مسألة (٣١)

في تنصيب الاسم والخبر «بِإِن» على لغة^(*)

«إن» حرف توكيـد ينصـب الـاسم ويرفعـ الخبرـ.

وقيل : ينصـبـهـماـ فيـ لـغـةـ.

وقد أجازـ الكـوفـيـونـ أـنـ يـقـالـ : إـنـ زـيـداـ قـائـماـ،ـ وـلـكـنـ زـيـداـ قـائـماـ،ـ وـكـأـنـ زـيـداـ قـائـماـ،ـ

وـمـنـ حـجـجـهـمـ الـحـدـيـثـ مـنـ قـوـلـ النـبـيـ — عـلـىـلـهـ — : ﴿إـنـ قـعـرـ جـهـنـمـ لـسـبـعـينـ خـرـيفـاـ﴾^(١).

وقـولـ «ـعـمـرـ بـنـ أـبـيـ رـبـيعـةـ»ـ :

إـذـاـ اـسـوـدـ جـنـحـ اللـيـلـ فـلـتـأـتـ وـلـتـكـنـ خـطـاكـ حـفـافـاـ،ـ إـنـ حـرـاسـاـ أـسـداـ

وـالـذـيـنـ يـكـنـعـونـ هـذـاـ يـخـرـجـونـ الـحـدـيـثـ عـلـىـ أـنـ الـقـعـرـ مـصـدـرـ : قـعـرـتـ الـبـئـرـ،ـ إـذـاـ بـلـغـتـ قـعـرـهـاـ.ـ وـسـبـعـينـ :ـ مـنـصـوـبـهـ عـلـىـ الـظـرـفـيـةـ،ـ أـيـ :ـ إـنـ بـلـوـغـ قـعـرـهـاـ يـكـوـنـ فـيـ سـبـعـينـ عـامـاـ.

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي»، و «معنى اللبيب» (إن) المكسورة المشددة : ٥٥.

(١) يروى الحديث هكذا في «القاموس» (مادة : إن ن)

وقد أخرجه «مسلم» في «صحيحه» عن أبي هريرة، وحديفة، في (كتاب الإيمان — باب أدنى أهل الجنة منزلة) ١ : ١٦ هكذا : «إن قعر جهنم لسبعون خريفاً» من قول أبي هريرة.

وهما تقدم اتضـحـ أنـ الـرـوـاـيـةـ التـيـ ذـكـرـتـ فـيـ «ـالـقـامـوسـ»ـ إـنـ صـحـتـ فـهـيـ عـلـىـ لـغـةـ،ـ وـأـمـاـ روـاـيـةـ «ـمـسـلـمـ»ـ فـهـيـ موـافـقـةـ لـلـقـوـاعـدـ النـحـوـيـةـ،ـ وـلـاـ حـجـةـ لـلـكـوـفـيـنـ بـهـاـ.

أما البيت فيخرجونه على إعراب «أَسْدًا» حالاً، وأن الخبر مذوف، أي :
تلقاهم أَسْدًا، أي : كالأسد.

* * *

مسألة (٣٢)

في ورود «لعل» للاستفهام (*)

من معاني «لعل» الترجي، وقد يدخلها معنى الإشارة.
وقد تكون لـ «التعليق» عند «الأخفش»، وعلى ذلك حمل قوله تعالى : «لعله
يتذكر أو يخشى»^(١)، أي : ليذكر، أو يخشى.
وقد تكون لـ «الاستفهام»، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿وَمَا يُدِرِيكَ لَعْلَهُ
يُرْكَى﴾^(٢)، وقول النبي — ﷺ — لبعض الأنصار، وقد دعا، فخرج إليه
مستعجلًا : «لعلنا أُعجلناك».^(٣)

* * *

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي».

(١) طه : ٤٤.

(٢) عبس : ٣.

(٣) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الوضوء — باب إنما الماء من الماء إلا من المحرّجين)
. ٥٣ : ١

و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الحيض — باب إنما الماء من الماء) ١ : ١٨٥ ،
و «ابن ماجة» في «سننه» في (كتاب الطهارة وسننها — باب الماء من الماء) ١ : ١٩٩ ،
و «أحمد» في «مسنده» ٣ : ٢١ ، ٢٦ .
والحديث بتقديمه كما جاء في « صحيح مسلم » عن « أبي سعيد الخدري » أن رسول الله — ﷺ —
مرّ على رجل من الأنصار، فأنزلَ إليه، فخرج ورأسمَ يقطُرُ، فقال : لعلنا أُعجلناك ؟ قال : نعم يا
رسول الله، قال : إذا أُعجلتَ أو أُقطعتَ، فلا غسلٌ عليك، وعليك الوضوء.
ومعنى الإقطاع هنا عدم إزالة النبي، وهو استعارة من قحوط المطر، وهو المحبسه.

مسألة (٣٣)

في تصدير خبر «لعل» به «أن»^(*)

اختص خبر «لعل» عن سائر الأحرف الناسخة، بجواز دخول «أن» فيه حملًا على «عسى»، نحو : (لعل زيداً أن يقوم).

قال «عمر بن أبي ربيعة» :

لعلهما أن تطلبنا لك محرجاً وأن ترجحا صدراً بما كنت أحصر^(١)
وقد جاء في الحديث : «لعل بعضكم أن يكون أحن بمحنته من
بعض»^(٢)

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي»، و «معنى اللبيب» ٩١٧، ٦٢٣ (أقسام العطف)، و «معن المواتع» (إن وأخواتها)، و «النحو الوافي» ١ : ٦٣٦.

(١) ديوانه : ١٢٥، ترجحاً : تسعاً، أحصر : أضيق.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب الشهادات — باب من أقام البينة بعد اليدين) ٣ : ١٦٢، دون «أن يكون»، وفي (كتاب الحيل — باب حدثنا محمد بن كثير) ٨ : ٦٢، بإثبات «أن يكون»، وفي (كتاب الأحكام — باب موعظة الإمام للخصوم) ٨ : ١١٢، بإثبات «أن يكون». و «مسلم» في «صححه» في (كتاب الأقضية — باب الحكم بالظاهر والحن بالحججة) ٥ : ١٢٩، بإثبات «أن يكون». و «مالك» في «الموطأ» في (كتاب الأقضية — باب الترغيب في القضاء بالحق) ٢ : ٧١٨، بإثبات «أن يكون».

و «النسائي» في «سننه» في (كتاب آداب القضاة — الحكم بالظاهر) ٨ : ٢٣٣، دون «أن يكون»، وفي (كتاب آداب القضاة — ما يقطع القضاة) ٨ : ٢٤٧، دون «أن يكون». و «الترمذى» في «سننه» في (أبواب الأحكام — باب ما جاء في التشديد على من يقصى له بشيء ليس له أن يأخذ) ٢ : ٣٩٨، بإثبات «أن يكون» و «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الأقضية — باب في قضاء القاضي إذا أخطأ) ٣ : ٣٦١، بإثبات «أن يكون»، و «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب الأحكام — باب قضية الحكم لا تحمل حراماً، ولا تحرم حلالاً) ٢ : ٧٧٧، بإثبات «أن يكون». و «أحمد» في «مسنده» ٢ : ٣٢٢، ٦ : ٢٠٣، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، عن «أم سلمة». أحن : أفطن لها، وأعرف بها، أو أقدر على بيان مقصوده، وأبين كلاماً.

مسألة (٣٤)

في جواز كسر «أن» وفتحها في حديث التلبية^(*)

وما يجوز فيه كسر «أن» وفتحها، باعتبارين مختلفين. أن تقع «أن» في موضع التعليل.

فمثلاً كسرها للتعليق قوله – تعالى – : «وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم»^(١) بكسر «إن» على أنه تعليل مستأنف.

ومثال جواز الوجهين الحديث : «لبيك إن الحمد والنعمه لك»^(٢). يروى بكسر «إن» وفتحها، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنه تعليل مستأنف. وهو أرجح، لأن الكلام حينئذ جملتان، لا جملة واحدة، وتكثر الجمل في مقام التعظيم مطلوب.

وفي «شرح مسلم» للنووي :

«لبيك إن الحمد والنعمه لك» يروي بكسر الهمزة من «إن» وفتحها، وجهان مشهوران لأهل الحديث، وأهل اللغة.

(*) موارد المسألة : «أوضح المسالك» ١ : ٢٤٤، و «التصريح على التوضيح» ١ : ٢١٨، و « صحيح مسلم بشرح النووي» ٨ : ٨٨، و «مخصر سنن أبي داود» للمنذري ومعه «معالم السنن»، و «تهدیب ابن قیم الجوزیة» ٢ : ٣٣٥، ٣٣٨. و «إعراب الحديث» للعکبری : ١١٦.

(١) التویة : ١٠٣.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الحج – باب التلبية) ٢ : ١٤٧، و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الحج – باب التلبية وصفتها وفتحها) ٤ : ٧، و «الترمذی» في «سننه» في (أبواب الحج – باب ما جاء في التلبية) ٢ : ١٦٠، و «أبو داود» في «سننه» في (كتاب المذاسك – باب كيف التلبية) ٢ : ١٦٢، و «النسائی» في «سننه» في (مناسك الحج – كيف التلبية) ٥ : ١٦٠، و «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب المذاسك – باب التلبية) ٢ : ٩٧٤، و «أحمد» في «مسنده» ١ : ٣٢٢، ٣ : ٢، ٧٩ عن «ابن عمر».

قال الجمهور : الكسر أجود، قال « الخطابي » : الفتح رواية العامة. وقال « ثعلب » : الاختيار الكسر، وهو الأجود في المعنى، لأن من كسر جعل معناه : إن الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتح قال : معناه لبيك لهذا السبب.

قوله : « والنعمة لك » المشهورة فيه نصب « النعمة ». قال القاضي : ويجوز رفعها على الابتداء، ويكون الخبر مخدوفاً.

قال « ابن الأنباري » : وإن شئت جعلت خبر « إن » مخدوفاً، تقديره : إن الحمد لك، والنعمة مستقرة لك.

قال « ابن قيم الجوزية » : في « إن » وجهان : فتحها وكسرها، فمن فتحها تضمنت معنى التعليل، أي : لبيك ؛ لأن الحمد والنعمة لك، ومن كسرها كانت جملة مستقلة مستأنفة، تتضمن ابتداء الثناء على الله، والثناء إذا كثرت جمله وتعددت كان أحسن من قلتها، وأما إذا فتح فإنه تقدر بلام التعليل المخدوفة معها قياساً، المعنى : لبيك لأن الحمد لك.

والفرق بينُ بين أن تكون جمل الثناء علة لغيرها، وبين أن تكون مستقلة مراده لنفسها، وهذا قال « ثعلب » : من قال « إن » بالكسر فقد عم، ومن قال « إن » بالفتح فقد خص.

ونظير هذين الوجهين والتعليقين والترجيح سواء قوله — تعالى — حكاية عن المؤمنين : ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِ الدُّعَوَةِ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ﴾^(١)، كسر « إن » وفتحها. فمن فتح كان المعنى ندعوه، لأنه هو البر الرحيم، ومن كسر كان الكلام جملتين، إحداهما قوله : « ندعوه »، ثم استأنف فقال : « إنه هو البر الرحيم »، قال « أبو عبيد » : والكسر أحسن، ورجحه بما ذكرناه.

★ ★ ★

(١) الطور : ٢٨، « إنه » في الآية بكسر الممزة قراءة عاصم والأعشن والحسن. و « أنه » بفتحها قراءة أبي جعفر المدني، ونافع. قال « الفراء » : الكسائي يفتح « أنه »، وأنا أكابر. وإنما قلت : حسن، لأن الكسائي قرأه. انظر « معاني القرآن » ٣ : ٩٣.

مسألة (٣٥) في اللام الفارقة (*)

اختلف النحويون في هذه اللام.

هل هي لام الابتداء، أدخلت لفرق بين «إن» «النافية»، و«إن» «المحففة من الثقيلة»، أم هي لام أخرى اجْتَبَت لفرق؟ وكلام «سيبوه» يدل على أنها لام الابتداء دَخَلَت لفرق.

وتطهر فائدة الخلاف في مسألة جرت بين «ابن أبي العافية»^(١) و«ابن الأخضر»^(٢)، وهي قوله — عَلَيْهِ الْكَفَافُ — : «قد عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا»^(٣). فمن جعلها لام الابتداء أوجَبَ كسر «إن» ومن جعلها لاماً آخر — اجْتَبَت لفرق — فَتَحَ «أن».

وَجَرَى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين «الأخفش الصغير»، وبين «أبي علي»

فقال «أبو علي» : هي لام غير لام الابتداء، اجْتَبَت لفرق. وبه قال «ابن أبي العافية».

وقال «الأخفش الصغير» : إنما هي لام الابتداء، أدخلت لفرق.
وبه قال «ابن الأخضر».

★ ★ ★

(*) مورد المسألة : «شرح ابن عقيل» ١ : ٣٨٠.

(١) هو «محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي»، أبو بكر الكُشْدِيّ، عالم بالعربية واللغة. توفي بعمره ستة وخمسين سنة هـ. «بغية الوعاة» ١ : ١٥٤.

(٢) هو «علي بن عبد الرحمن بن مهدي»، أبو الحسن الإشبيلي «أخذ عن «الأعلم»، وأخذ عنه «القاضي عياض». توفي بإشبيلية سنة ٥١٤ هـ. «بغية الوعاة» ٢ : ١٧٤.

(٣) جزء من حديث أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب العلم — باب من أجاب الفتنيا بإشارة اليده والرأس) ١ : ٣٦، وفي (كتاب الكسوف — باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف) ٢ : ٢٨ برواية : «قد عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا» من حديث «أسماء»، أما الرواية التي ذكرها «ابن عقيل» وهي «لمؤمننا»، فلم أرها، ولعله لا وجود لها في كتب الحديث. والله أعلم.

مسألة (٣٦)

في إسقاط اللام الفارقة عند أمن اللبس^(*)

إذا خففت «إن» فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول : إن زيد
لقائم.

وإذا أهملت لزتها اللام فارقة بينها وبين «إن» النافية، ويقل إهمالها،
فتقول : إن زيداً قائم.

وحكم الإعمال «سيبويه» و «الأخفش»، فلا تلزمها حينئذ اللام،
لأنها لا تلتبس — والحالة هذه — بـ«إن» النافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع
الخبر، وإنما تلتبس بـ«إن» النافية إذا أهملت، ولم يظهر المقصود بها، فإن ظهر المقصود
بها فقد يستغني عن اللام، كقوله — عليه السلام — : «وَإِيمَانُ اللَّهِ إِنْ كَانَ خَلِيقًا
لِلإِمَامَةِ»^(١)

وقول «الطرماح» :

ونحن أباءُ الضيم من آل مالكِ وإن مالكَ كانت كرامَ المعادين
والتقدير : وإن كان خليقاً، وإن مالكَ ل كانت.
فمحذفت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن المعنى على الإثبات في الحديث والبيت.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي» و «شرح ابن عقيل» ١ : ٣٧٨.

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب فضائل أصحاب النبي) — عليه السلام — باب مناقب زيد بن حaritha، مولى النبي — عليه السلام — ٤ : ٢١٣، برواية : «خليقاً»، وفي (كتاب المغازي) — باب غزوة زيد بن حaritha ٥ : ٨٤، برواية : «خليقاً»، و (باب بعث النبي) — عليه السلام — أساميَّة بن زيد رضي الله عنهما في مرضه الذي توفي فيه) ٥ : ١٤٥، برواية : «خليقاً»، وفي (كتاب الأمان) — باب قول النبي — عليه السلام — : «وَإِيمَانُ اللَّهِ» ٧ : ٢١٧، برواية : «خليقاً».

و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم) — باب فضائل زيد بن حaritha، وأساميَّة بن زيد) ٧ : ١٣١، برواية : «خليقاً»، و «الترمذى» في «سننه» في (أبواب الدعوات) — مناقب زيد بن حaritha رضي الله عنه) ٥ : ٣٤١، برواية : «خليقاً».
و «أحمد» في «مسنده» ٢ : ٢٠. عن «عبد الله بن عمر».

« لا » التي لنفي الجنس

مسألة (٣٧)

في أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في المعرفة^(*)

« لا » النافية للجنس تعمل عمل « إن »، فتنصب المبتدأ اسمها لها، وترفع الخبر خبراً لها. ولا فرق في هذا العمل بين المفردة — وهي التي لم تذكر — نحو : لا غلام رجل قائم، وبين المكررة، نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله »^(١) ولا يكون اسم « لا » النافية للجنس وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة، كقولهم : « قضية ولا أبا حسناً لها »^(٢) فالتقدير : ولا مسمى بهذا الاسم لها^(٣)، ويدل على أنه معامل معاملة النكرة وصفة بالنكرة، كقولك : لا أبا حسناً حلاً لها.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٥.

(١) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة، فعملها بعد استيفاء شروطها، وهي مفردة واجب، وعملها مكررة جائز.

شروط إعمالها ستة، أربعة ترجع إليها : كونها نافية، وللجنس، ونصاً، وعدم جار لها.
واحد لمعولها، وهو : تذكرها. واحد لاسمها، وهو :

اتصالها بها. ويلزمه تأثير الخبر عنه، فلا حاجة لجعله شرطاً مستقلاً انظر « حاشية الخضري » ١ : ١٤١.

(٢) أي : هذه قضية ولا أبا حسناً قاض لها، وهو ثر من كلام « عمر » في حق « علي » — رضي الله عنهما — كما في شرح الجامع. ثم صار مثلاً للأمر المعتبر. « حاشية الخضري » ١ : ١٤١.

(٣) هكذا أطلق « ابن عقيل »، وليس تأويله بصحيح؛ لأن المعنى بأبي حسن موجود، وكثيرون ؟ فالنفي غير صادق. وقد أطلق العلماء بتأويلين آخرين :

أحدهما : أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها. و « مثل » كلمة متغيرة في الإبهام، لا تعرف بالإضافة، وفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه.

والثاني : أن يجعل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس، وكأنه قد قيل : ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة، نحو : « حاتم » بالمتناهي في الجود، وهو : « مادر » بالمتناهي في البخل، وهو :

« يوسف » بالمتناهي في الحسن. وضابطه أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.

(قوله : وترفع الخبر خبراً لها) بالشروط المقدمة. وإن كان اسمها مضافاً أو شيئاً بالمضاف، فهو معرب منصوب، نحو : (لا صاحبٌ عليه مقوت)، و (لا طالعاً جيلاً حاضراً).

والشيء بالمضاف هو (ما اتصل به شيء من تمام معناه)، وإن كان اسمها مفرداً بني على ما يتصبّ به لو كان معرياً. (والتفصيل في كتب النحو).

ومثله الحديث الشريف : ﴿إِذَا هَلَكَ كِسْرِي فَلَا كِسْرِي بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قِيْصِرٌ فَلَا قِيْصِرٌ بَعْدَهُ﴾^(١)، ويفيد النفي العام.

★ ★ ★

مسألة (٣٨)

في حذف خبر « لا » النافية للجنس^(*)

الأغلب حذف خبر « لا » النافية للجنس، إن علم في لغة الحجاز.
وواجب حذفه في لغة تميم وطيء، فلم يلفظوا به أصلاً، نحو : لا بأس، ونحو قوله — تعالى — : ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ إِنَا إِلَى رِبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾^(٢)، قوله — عز وجل — : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا فَوْتٌ وَأَخْذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾^(٣).
وقوله — ﷺ — : ﴿لَا ضَرُرٌ وَلَا ضَرَارٌ﴾^(٤).
وقوله — عليه صلوات الله — : ﴿لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةٌ وَلَا هَامَةٌ وَلَا صَفَرٌ﴾^(٥).

★ ★ ★

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المناقب — باب علامات النبوة في الإسلام) ٤ : ١٨٢، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفتنة) ٨ : ١٨٦. وانظر « فتح الباري » ٦ : ٦٢٥، و « مع الهوامع » في (الإضافة).

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « مع الموامع » (لا النافية للجنس).

(٢) الشعراء : ٥٠.

(٣) سباء : ٥١.

(٤) أخرجه « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الأحكام — باب من بنى في حقه ما يضر بجاره) ٢ : ٧٨٤.

و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الأقضية — باب القضاء في المرفق) ٢ : ٧٤٥.

و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٣١٣، عن « عبد الله بن عباس » و « عبادة بن الصامت ». .

(٥) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الطب — باب الجذام) ٧ : ١٧، و (باب لا هامة) ٧ : ٢٧.

و « مسلم » في « صحيحه » في (باب الطب والمرض والرق — باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر) ٧ : ٣١.

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الطب — باب في الطيرة) ٤ : ١٧.

و « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الطب — باب من كان يعجبه الفأل، ويكره الطيرة) ٢ : ١١٧١.

عن « أبي هريرة » و « ابن عباس ». .

وانظر « شرح صحيح مسلم » للتوري ١٤ : ٢١٣.

مسألة (٣٩)

في حكم الخبر المجهول (*)

إذا جُهِلَ الْخَبْرُ سَوَاءً أَكَانَ خَبْرًا لـ «لا» أم خَبْرًا لِلمُبْدأ — وَجَبَ ذِكْرُهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ — عَلَيْهِ اللَّهُ الْحَمْدُ — : «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ — عَزَّ وَجَلَ —»^(١) وَإِذَا عُلِمَ مِنْ سِيَاقِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَحُذِفَ كَثِيرٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : «فَلَا فَوْتٌ»^(٢) أَيْ : لَهُمْ، وَ «قَالُوا : لَا ضَيْرٌ»^(٣) أَيْ : عَلَيْنَا. وَلَوْ ذُكِرَ لِجَازَ عِنْدَ الْمُحْجَازِينَ. وَحَذْفُ الْخَبْرِ الْمُعْلَمِ يَلْتَزِمُهُ التَّقِيمِيُّونَ وَالظَّائِيُّونَ.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : «أوضح المسالك» ١ : ٢٩٤، و «التصريح» ١ : ٢٤٦.

(١) أَخْرَجَهُ «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب التفسير — باب قوله : «فَلَا تَقْرِبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ» ٥ : ١٩٤، و (سورة الأعراف) ٥ : ١٩٦، من حديث «عبد الله بن مسعود» برواية : «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ».

وَفِي (كتاب الكسوف — باب الصدقَةِ فِي الْكَسْوَفِ) ٢ : ٢٥، وَفِي (كتاب النكاح — باب الغيرة) ٦ : ١٥٦، وَفِي (كتاب التوحيد — باب قول الله تعالى : «وَيَخْذِلُكُمُ اللَّهُ نَفْسُهُ») ٨ : ١٧١، برواية : «مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرْزُقَ عَبْدَهُ أَوْ تَرْزُقَ أُمَّةَ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ...».

وَأَخْرَجَهُ «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الكسوف — باب صلاة الكسوف) ٣ : ٢٧، برواية : «إِنْ مَنْ أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» مِنْ حديث «عائشة».

وَفِي (كتاب التوبَةِ — باب غَيْرِهِ اللَّهِ تَعَالَى وَقْرِيمُ الْفَوَاحِشِ) ٨ : ١٠٠ برواية : «لَيْسَ أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَمُ الْفَوَاحِشِ»، وَبِرَوَايَةٍ : «لَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ» مِنْ حديث «عبد الله».

وَ«مَالِكُ» في «الموطأ» في (كتاب صلاة الكسوف — باب العمل في صلاة الكسوف) ١ : ١٨٦، و «النسائي» في «سننه» في (كتاب الكسوف) ٣ : ١٣٣ برواية : «مَا مِنْ أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ»، مِنْ حديث «عائشة».

و «أَحْمَدُ» في «مسندِهِ» ١ : ٤٣٦، ٣٨١ برواية : «لَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ — عَزَّ وَجَلَ —».

(٢) سبأ : ٥١، وَالآيَةُ بِتَامِهَا : «وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرِعُوا فَلَا فَوْتٌ وَلَا حِدْوًا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ».

(٣) الشعراة : ٥٠، وَقَاتِمُ الْآيَةِ : «قَالُوا لَا ضَيْرٌ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْتَقِلُونَ».

« ظنٌّ » وأخواتها

مسألة (٤٠)

في أنَّ « تَعْلَمُ » بمعنى « إِعْلَمُ »^(*)

تستعمل « تَعْلَمُ » بمعنى « إِعْلَمُ »، كقول « زيد بن سيار » :
تَعْلَمْ شفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَذَوْهَا فَبَالْعُجْلِ بِلُطْفِ فِي التَّحَمِيلِ وَالْمَخْرِ
والكثير المشهور استعمالها في « أَنَّ » وصلتها، كقول « زهير بن أبي سلمى » :
فَقُلْتُ تَعْلَمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غَرَّةً وَإِلَّا ثُضِيَّهَا فَإِنَّكَ قاتِلَةً

وقوله : تَعْلَمْ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُذْرِكِي

وفي حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور »^(۱).
و « أَنَّ » مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي « تَعْلَمُ ». .

قال « النووي » في شرحه لصحيح مسلم :

اتفق الرواة على ضبطه « تَعْلَمُوا » بفتح العين واللام المشدة، وكذا نقله
« القاضي » وغيره عنهم، قالوا : معناه : اعلموا وتحققوا، يقال : تَعْلَمْ بمعنى
إِعْلَمُ.

★ ★ ★ ★

(*) مورد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ٢٤، وشرح النووي ١٨ : ٥٥.

(۱) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفتن وأشراط الساعة — باب ذكر ابن صياد)
٨ : ١٩٣، برؤية : « تَعْلَمُوا أَنَّهُ أَعْوَرٌ — أَيُ الدجال — وَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَرٍ »
و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الملائم — باب خروج الدجال) ٤ : ١١٧ برؤية : عن عبادة
ابن الصامت أنه حدثهم، أن رسول الله — ﷺ — قال : « إِنِّي قد حدثتكم عن الدجال حتى
خشيت أَلَا تَعْقِلُوا، إن مسيح الدجال رجل قصير أَفْحَجَ جَمْدًا أَعْوَرًا مَطْمُوسًا العين، ليس بناية ولا
جَحْرَاء، فَإِنَّ أَلْبَسَ عَلَيْكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ »، قال « الخطابي » : الأَفْحَجُ : الذي إذا
مشى باعد بين رجليه. الجحرة : الذي قد انكسرت فبقى مكانها غائراً كالحجر، يقول : إن عينه سادة
لما كانها. مطموسة : أي : مسوحة ليست بناية ولا منكسرة. انظر خنزير « سنن أبي داود » ٦ : ١٧٥.

« الفاعل »

مسألة (٤١)

في جر الفاعل (*)

قد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بِغَضَّةِهِمْ بِيَغْضِبُونَ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾^(١).
أو بإضافة اسم المصدر، كحديث : « من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوَضُوءُ »^(٢).

★ ★ *

مسألة (٤٢)

في أنَّ الفاعل ضمير دلٌّ عليه الفعل (*)

● الفاعل ونائبه لا يحذفان ؛ لأنهما عمدتان، ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء.
فإذا ورد ما ظاهره أنهما فيه محذفان فيحملان على أنهما ضميران مستتران راجع لما

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ٤٤، و « أوضح المسالك » ١ : ٣٣٦.

(١) البقرة : ٢٥١.

(٢) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الطهارة — باب الوضوء من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ) ١ : ٤٤،
أورده موقوفاً مرةً على « عبد الله بن مسعود »، وأخرى على « ابن شهاب ». ونسبة « المرادي » في « شرح ألفية ابن مالك » ٣ : ٩ الحديث لـ « عائشة » — رضي الله عنها —
لم أره، فلا أدري ما صحتها !! بل ظاهر ما نقل عن « عائشة » — رضي الله عنها — من عدم الوضوء
من القُبْلَة يرد ما تُسبِّبُ إليها من إيجاب الوضوء. « نصب الراية » ١ : ٧١ — ٧٥.

(*) موارد المسألة : « أوضح المسالك » ١ : ٣٣٩، و « معنى الليب » ١٤٧، ٧٧٠، و « شرح شنور الذهب » ١٦٦، و « مع الموامع » (الفاعل) .

دل عليه الفعل، كالحديث : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »^(١).

ففاعل الفعل « يشرب » ضمير مستتر يعود على الشارب الذي استلزمته الفعل « يشرب »، فإن « يشرب » يستلزم الشارب، وحسن ذلك تقدُّم نظيره. ويدرك ذلك بمجرد قراءة الحديث، لأن قوله : « لا يزني الزاني » يتَّسق مع المقدر، وهو « يشرب الشارب ». وعلى ذلك فِقْسٌ، وَتَلَطُّفٌ لكل موضع بما يناسبه.

● وعن « الكسائي » إجازة حذف الفاعل، وتابعه على ذلك « السهيلي » و « ابن مضاء ».

وعن « الكسائي » إجازة حذف الفاعل تمثِّكًا بنحو ما أُولَى في قوله تعالى : « كُلُّا إِذَا بَلَغْتَ التَّرَاقِيَّ »^(٢) أي : بلغت الروح، وفي الحديث : « ولا يشربُ الخمر » أي : ولا يشرب هو، أي : الشارب، وقول « سواد بن المضرّب السعدي » :

فإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تُرْدِنِي إِلَى قَطَرِيِّ لَا إِخَالَكَ راضِيَاً
أَيْ : إِذَا كَانَ هُوَ — أَيْ : مَا تُشَدِّهُ مِنِّي.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المظالم — باب النهي بغير إذن صاحبه) ٣ : ١٠٧، وفي أول (كتاب الأشربة) ٦ : ٢٤١. و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان — باب حدثني حرملة بن يحيى) ١ : ٥٤.

و « أبو داود » في « سنته » في (كتاب السنة — باب الدليل على زيارة الإمام ونقضاته) ٤ : ٢٢١، و « ابن ماجه » في « سنته » في (كتاب الفتن — باب النبي عن النبي) ٢ : ١٢٩٩، و « النسائي » في « سنته » في (كتاب القسمة — باب ما جاء في كتاب القصاص من الجنبي مما ليس في السنن) ٨ : ٦٢، وفي (كتاب الأشربة — باب ذكر الروايات المغلظات في شرب الخمر) ٨ : ٣١٣، وفي (كتاب قطع السارق — باب تعظيم السرقة) ٨ : ٦٤.

و « الترمذى » في « سنته » في (أبواب الإيمان — باب لا يزني الزاني وهو مؤمن) ٤ : ١٢٧.

(٢) القيامة : ٢٦.

مسألة (٤٣)

في لغة «أكلوني البراغيث»^(*)

ومن العرب من يلحق الفعل الألف والواو والنون، على أنها حروف دوال، كفاء التأنيث، لا ضمائر. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : «أكلوني البراغيث» .

ومنها قول «أبي قيس الرقيات» :

تَوَلَّ قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَعْدَهُ وَحِيمُ
وَقُول «أحىحة بن الجلاح» :

يَلْمُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخْيَ— لِأَهْلِي، فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

ومن النحويين من جعلها ضمائر.

ثم اختلفوا، فقيل : ما بعدها بدأ منها.

وقيل : مبتدأ، والجملة السابقة خبر.

والصحيح أنها حروف، لا ضمائر، لنقل الأئمة أنها لغة غُزِيت
لـ «طبيء» و «أزدشنوءة» و «بلحارث» .
وكان «ابن مالك» يسميها لغة : «يتعاقبون فيكم ملائكة» .

قال «ابن حجر» في «فتح الباري» ٢ : ٣٤ :

قال «القرطبي» : الواو في قوله : «يتعاقبون» عالمة الفاعل المذكر

(*) موارد هذه المسألة : «شرح الشاطبي» آخر بحث (العرب والمبني) وببحث (كون الوصف فاعلاً)، و «التسهيل» ٤٤، ١٤٠، ٢٢٦، و «شواهد التوضيح» ١٩٢، و «معنى الليب» ٤٧٨، و «شرح شدور الذهب» ١٧٧، و «شرح القطر» ٢٥٣، و «شرح الأشموني» ٢ : ٤٧، و «شرح ابن عقيل» ١ : ١٦١، و «معن الموضع» بحث (الفاعل) ٢ : ٢٥٦ — ٢٥٧ .

المجموع على لغة « بلحارت »، وهم القائلون : « أكلوني البراغيث »، ومنه قول
الشاعر :^(١)

بحوران يعصِّنُ السليطَ أقاربه

وهي لغة فاشية، وعليها حمل « الأخفش » قوله تعالى :
﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٢).

وتورد جماعة من الشراح على أن هذا الحديث من هذا القبيل، ووافقهم « ابن مالك ». وناقشه « أبو حيان » زاعماً أن هذه الطريقة اختصرها الرواية، واحتج لذلك بما رواه « البزار » من وجه آخر عن « أبي هريرة » بلفظ : « إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار ».

وقد سمع في العزو إلى مسند « البزار »، مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين^(٣)، فالعزو إليهما أولى... اهـ.

وعلى رأي « أبي حيان » فلا شاهد في الحديث على هذه الرواية.

★ ★ *

(١) هو « الفرزدق ». السليط : الزيت. أقارب : فاعل « يعصر »، والنون علامة لكون الفاعل جمعاً، كفاءة التأثير. « الخزانة » ٢ : ٣٨٦.

(٢) الأنبياء : ٣، قال « ابن هشام » في « شرح شذور الذهب » ١٧٩ : والأجود تخريجها على غير ذلك، وأحسن الوجوه فيها إعراب « الذين ظلموا » مبتدأ، و « أسروا النجوى » خبراً.

(٣) الذين خرجوا هذا الحديث على لغة « أكلوني البراغيث » اعتمدوا على رواية « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب مواقف الصلاة — باب فضل صلاة العصر) ١ : ١٣٩، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب المساجد — باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما) ٢ : ١١٣، و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب قصر الصلاة في السفر — باب جامع الصلاة) ١ : ١٧٠، و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الصلاة — باب فضل صلاة الجمعة) ١ : ٢٤٠. والرواية هي : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ولو شبعوا روایات الحديث لعنوا على الروایات الأخرى، ففي « البخاري » في (كتاب بدء الخلق — باب ذكر الملائكة — صلوات الله عليهم —) ٤ : ٨١ عن أبي هريرة — رضي الله عنه — قال قال النبي — عليه السلام — : « الملائكة يتعاقبون. ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » الحديث، والظاهر أن الحديث روى مختصراً ومطولاً عن طريق « أبي الزناد ». وهذا يقوى بحث « أبي حيان » كما قال « ابن حجر ». وانظر « فتح الباري » ٢ : ٣٤ — ٣٥ فيه تحرير عزيز، و « شرح السيوطي » و « حاشية السندي » على « سنن النسائي » ١ : ٢٤٠.

مسألة (٤٤) في معنى « ولا ذو عهد في عهده » (*)

قال « ابن مالك » :

وإنما تلزم فعل مضمر متصل، أو مفهوم ذات حر قال « ابن عقيل » : تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين : أحدهما : أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقى والمجازى، نحو : (هند قامت)، و (الشمس طلعت).

فإن كان الضمير منفصلاً لم يوثق بالباء، نحو : (هند ما قام إلا هي) (١) الثاني : أن يكون الفاعل ظاهراً، حقيقي التأنيث، نحو : (فاقت هند). وهو المراد بقوله : (أو مفهوم ذات حر). وأصل (حر : جرّ).

وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين، فلا تلزم في المؤنث المجازى الظاهر، فتقول : (طلع الشمس)، و (طلعت الشمس).

وقال « الشاطبى » : إن قوله : « أو مفهوم ذات حر » لما عطف على (مضمر) وقد وصف بـ (متصل) كان المعطوف شريك المعطوف عليه في ذلك الوصف، كأنه قال : أو مفهوم ذات حر متصل، وهو شبيه بقوله — عليه السلام — : ﴿ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ ﴾ (٢).

قال المحققون : معناه : ولا ذو عهد في عهده بكافر، أي : ولا ذو عهد من الكفارة، كالذمي، والمستأمن. وبذلك يصح المعنى.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبى »، و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٨٨، و « حاشية السندي على شرح السيوطي لسنن النسائي » ٨ : ٢٠.

(١) يفيد كلام « الدمامي » في « شرح التسهيل » جواز الوجهين في الضمير المنفصل. انظر « حاشية يس على التصريح » ١ : ٢٧٨.

(٢) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الجهاد — باب في السرية ترد على أهل العسكر) ٣ : ٨١، وفي (كتاب الديات — باب أبقاؤ المسلم بالكافر) ٤ : ١٨١، و « النسائي » في « سننه » في (كتاب القسام — باب القوْد بين الأحرار والماليك في النفس) ٨ : ٢٠، و (باب سقوط القوْد من المسلم للكافر) ٨ : ٢٤، و « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الديات — باب لا يقتل مسلم بكافر) ٢ : ٨٨٨، و « أحمد » في « مسنده » ١ : ١١٩، ١٢٢، ٢ : ١٩٤، ٢١١، بلفظ « مؤمن » مكان « مسلم » في جميع الروايات.

«التزارع»

مسألة (٤٥)

في التزارع بين أكثر من عاملين^(*)

قد يكون التزارع بين أكثر من عاملين، وقد يتعدد المتنازع فيه، من ذلك قوله — عليه الصلاة والسلام — :

﴿تَسْبِحُونَ وَيَخْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ﴾^(١)

فـ «دُبُر» منصوب على الظرفية، و «ثلاثًا وثلاثين» منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة.
وأعمل الأخير لقربه، وأعمل الأولين في ضميريهما وحذفهما لأنهما فضلتان، والأصل : تسبحون الله فيه إياه، وتكبرون الله فيه إياه.

وقول الشاعر :

طلَبْتُ فَلَمْ أُذْرِكْ بِرَجْمِي فَلَيَتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَئْبِغْ النَّدِيْ عند سائب

المنازع : طلبت — وأدرك — وأبغ.

والمنازع فيه : الندى — وعند.

★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : «شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» ٢ : ١٠٠ — ١٠١، و «شرح قطر الندى» ٢٧٦.

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الأذان — باب الذكر بعد الصلاة) ١ : ٢٥٥ و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة — باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفتة) ٢ : ٩٧ و «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها — باب ما يقال بعد التسليم) ١ : ٢٩٩ وانظر «فتح الباري» ٢ : ٣٢٥.

« الاستثناء »

مسألة (٤٦)

في إعراب « إلا الإذخر » (*)

حكم المستثنى بـ « إلا » النصب، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلةً أو منقطعاً، نحو : (قام القوم إلا زيداً، وضررت القوم إلا زيداً، ومررت بال القوم إلا زيداً، وقام القوم إلا حماراً، وضررت القوم إلا حماراً، ومررت بال القوم إلا حماراً). فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب، وهو المشتمل على النفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي : النهيُّ، والاستفهامُ.

إما أن يكون الاستثناء متصلةً أو منقطعاً، والمراد بالتصل أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله. وبالمنقطع ألا يكون بعضاً مما قبله.

إن كان متصلةً جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب. وهو المختار. (وهذا رأي ابن مالك) أطلق فيه القول ولم يقيد فدل على ارتضائه مذهب الجماعة... قال : لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل، والأصل في هذا قول النبي - عليه السلام - : « لا يختلئ خلائها، ولا يعضن شجرها » فقال له « العباس » : « إلا الإذخر يا رسول الله » فقال : « إلا الإذخر » (١). والأصح في هذا قول الجماعة بعدم التفضيل، بناء على تعليل سيبويه، ولموافقة كلام العرب، وما استشهد به لا شاهد فيه.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٢٠٩ - ٢١٥، و « فتح الباري » ١ : ٢٦، وانظر « حاشية يس على التصریح » ١ : ٣٤٨.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب البيوع - باب ما قيل في الصواعغ) ٢ : ١٣ باللفظ. و (باب في الجنائز - باب الإذخر والخشيش في القبر) ٢ : ٩٥ باللفظ أيضاً. وفي (كتاب العلم - باب كتابة العلم) ١ : ٣٦ بلفظ : « لا يختل شوكها »، وفي (كتاب الديات - باب من قُتِلَ له قُتيلٌ فهو بخیر النّظرین) ٨ : ٣٨ قريب منه. و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب المناسك - باب فضل مكة) ٢ : ١٠٣٨ قريب منه. و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٢٥٣. لا يختل : لا يقصد، يقال : اختليه إذا قطعه.

وفي «فتح الباري» : «إلا إلآخر» بالنصب، ويجوز رفعه على البدل مما قبله. ا هـ

وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب، ولا يجوز الإتباع. وأجازه بنو تميم.

* * *

مسألة (٤٧)

في الاستثناء بـ «بَيْدَ»^(*)

قال «ابن الناظم» : الاستثناء المنقطع هو الإخراج بـ «إلا» أو «غير» أو «بَيْدَ» لما دخل في حكم دلالة المفهوم، فالإخراج جنس، وقولي بـ «إلا» أو «غير» أو «بَيْدَ» مدخل نحو : (ما فيها إنسان إلا وتدأ) و (ما عندي أحد غير فرسي).

ولنحو قوله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — : ﴿أَنَا أَفْصَحُ مِنْ نَطْقِ الْمُضَادِ بِيَدِي أَنِّي مِنْ قَرِيبِكُمْ وَأَسْتَرْضَعُتُ فِي بَنْيِ سَعْدٍ﴾^(١)

وقال «الصبان» : «بَيْدَ» تختلف «غير» في أربعة أوجه : أنها لا تقع صفة، ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع، وتضاف إلى «أنَّ» وصلتها فقط، ولا تقطع عن الإضافة.

(*) موارد المسألة : «شرح ابن الناظم» ١١٤، و «حاشية الصبان» ٢ : ١٥٤، و «معنى الليبب» (بَيْدَ) ١٥٥، و «شرح الكافية للرضي» ١ : ٢٤٦.

(١) قال «البغدادي» في «تخرج أحاديث شرح الكافية للرضي» ورقه/٥/خطوط : قال «السيوطى» في «اللائق المتناثرة في الأحاديث المشهورة» عن «الحافظ ابن كثير» : إن هذا الحديث لا أصل له، ونبه عليه صاحب «المواهب اللدنية» ثم قال : لكن معناه صحيح. وانظر «المقاصد الحسنة» ٩٥، و «التلخيص الحبير» ٤ : ٧، و «كشف الخفاء» ١ : ٢٠٠، و «النشر في القراءات العشر» ١ : ٢٢٠، و «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» ٦٠.

ويقال فيها « ميد » بالمير، وظاهر كلامه في « التسهيل » أنها اسم، لكنه قال في توضيحه : اختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى « لكن »، ولا دليل على اسميتها. قاله « الدماميني ».

تقول : (فلان كثير المال بيد أنه بخيل).

قال « ابن هشام » في « المغني » : تأتي « بيد » بمعنى : من أجل، كما في الحديث : « أنا أفعص من نطق بالضاد بيد أني من قريش ».

قال « ابن مالك » وغيره : هي فيه بمعنى « غير » على حد قوله :
ولا عيب فيهم غير أن سيفهم بهن فلول من قرائع الكتاب
أي من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم. كما بسطه « الدماميني ».

* * *

مسألة (٤٨)

في استعمال « سوى » (*)

● « سوى » ليس فيها معنى « في »، وليس بظرف زمان ولا مكان البتة.
و « سوى » مثل « غير » معنى واستعمالاً، يقال : سوى الشيء، أي : غيره.
فتعامل « سوى » بما تعامل به « غير » من الرفع والنصب والجر، وهذا اختيار « ابن مالك ».

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » : ١٢١، و « شرح الشاطبي »، و « شرح الأشموني »
٢ : ١٥٨، و « شرح المرادي » ٢ : ١١٠، و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٢٢٦.

فمن استعمالها مجرورة قوله — ﷺ — :

﴿ دَعْوْتُ رَبِّي أَلَا يُسْلِطَ عَلَى أُمَّتِي عَذَّرًا مِنْ سَوْى أَنْفُسِهَا ﴾^(١)
وقوله — ﷺ — :

﴿ مَا أَنْتُ فِي سَوَّاكُمْ مِنَ الْأَمْمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الشَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ
كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الشَّوْرِ الْأَيْضِ ﴾^(٢)، وقول « المرار بن سلامة العقيلي » :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنْهُمْ وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

ومن استعمالها مرفوعة قول « محمد بن عبد الله المدنى » :

وإذا تَبَاعَ كَرِيمَةً أَوْ ثُشَّرَى فِسْوَاكَ بِائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشَتَّرِي

وقول « الفند الزماني » :

وَلَمْ يَقِنْ سَوْى الْعَذْوَادَ نِدَنَاهُمْ كَمْ دَانُوا

فسواك : مرفوع بالابتداء. وسوى العدوان : مرفوع بالفاعلية.

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفتن — باب هلاك هذه الأمة بعضهم بعض) ٨ : ١٧١.

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الفتن والملاحم — باب ذكر الفتن ودلائلها) ٤ : ٩٨.
و « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الفتن — باب سؤال النبي — ﷺ — ثلثاً في أمته) ٣ : ٣١٩.
و « أحمد » في « مستنده » ٥ : ٢٧٨، ٢٨٤.

(٢) أخرجه « البخارى » في « صحيحه » في (كتاب تفسير القرآن — سورة الحج، باب : وترى الناس
سكارى) ٥ : ٢٤١. وفي (كتاب الأنبياء — باب قصة ياجوج وماجوج) ٤ : ١١٠.
و « الترمذى » في « سننه » في (أبواب صفة الجنة — باب ما جاء في كم صفت أهل الجنة) ٤ : ٨٩.
و « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الزهد — باب صفة أمة محمد — ﷺ —) ٢ : ١٤٣٢.
و « أحمد » في « مستنده » ٣ : ٣٣.

ولا يوجد شاهد في جميع هذه الروايات لعدم ورود ذكر « في سواكم ».
وهناك حديث فيه شاهد على المسألة، وهو ما أخرجه « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الزهد —
باب ما جاء في الرهادة في الدنيا) ٤ : ٣، بسنده عن « عثمان بن عفان » عن النبي — ﷺ — :
« ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال : بيت يسكنه، وثوب يواري غورئه، وجليف الخبر
والماء » وقال : هذا حديث صحيح.

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله :

لَدِينَكَ كَفِيلٌ بِالْمُنْتَى لِمُؤْمِنٍ وَإِنْ سِواكَ مَنْ يُؤْمِنُهُ يَشْقَى
فسواك : اسم « إن ». ●

● ومذهب « سيبويه » و « الفراء » والجمهور : أنها لا تخرج عن الظرفية، إلا في ضرورة الشعر، فنحو : (قام القوم سوياً زيد). فسوى عندهم منصوبة على الظرفية، وهي مشعرة بالاستثناء. وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

* * *

مسألة (٤٩)

في « ما حاشا » (*)

وفي « الفتح الرباني » : روى « أحمد » في « مسنده » عن « ابن عمر » — رضي الله عنهما — أن رسول الله — ﷺ — قال : « أسامه أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة ولا غيرها ». ●

قال « ابن هشام » في « المغني » : (حاشا) على ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون قعلاً متعدياً متصرفًا، تقول : حاشيته بمعنى استثنائه. ومنه الحديث الشريف.

ما : تافية، والمعنى أنه — عليه الصلاة والسلام — لم يستثن فاطمة. وتوهم « ابن مالك » أنها « ما » المصدرية. و « حاشا » الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه — عليه الصلاة والسلام — فاستدل به على أنه قد يقال : (قام القوم ما حاشا زيداً)، كما قال :

رأيَتُ النَّاسَ مَا حاشا قُرِيشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا

(*) موارد المسألة : « شرح المرادي » ٢ : ١١٩، و « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٢٣٩، و « شرح ابن الناظم » ١٢٢، و « شرح الأصموني » ٢ : ١٦٦، و « معنى الليب » ١٦٤، و « بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الرباني » : ٢٢ : ١٩٩ — ٢٠٠

ويرده أن في « معجم الطبراني » : « ما حاشا فاطمة ولا غيرها ». وهذا الذي نقله « ابن هشام » عن الطبراني يوافق روایة المسند هنا، وكلاهما واضح صريح.

ويؤيده صحة اللفظ الذي هنا أن « الذهبي » نقله في « تاريخ الإسلام » في ترجمة « أسامة بن زيد » قال : وقال « موسى بن عقبة » وغيره عن « سالم » عن « ابن عمر » قال : قال رسول الله — عليه السلام — : « أحب الناس إلى أسماء ما حاشا فاطمة ولا غيرها ».

وروى « ابن سعد » في « الطبقات » قصة إمارة « أسامة » كنحو الحديث السابق من طريق « زهير » عن « موسى بن عقبة ».

وفي آخره قال سالم : ما سمعت عبد الله يحدث هذا الحديث قط إلا قال : ما حاشا فاطمة.

وأصرّح من ذلك كله : ما رواه « الطيالسي » في سنده عن « سالم » عن أبيه، قال : ما سمعت رسول الله — عليه السلام — يقول : « أسماء أحب الناس إلى » ولم يستثن فاطمة ولا غيرها. لكن نقل « الهيثمي » في « مجمع الزوائد » نحوه أيضاً. وفي آخره : وكان « ابن عمر » يقول : حاشا فاطمة.

وقال « الهيثمي » : رواه « أبو يعلى »، ورجاه رجال الصحيح وهذه الروایة التي في « أبي يعلى » متناقضة في ظاهرها مع روایة المسند هنا، ومع روایة « ابن سعد » فإن ظاهرها استثناء فاطمة من أن أسماء أحب الناس كلهم إلى رسول الله — عليه السلام —. وروایة المسند والروایات الأخرى تدل على أن الكلام عام، وأن رسول الله — عليه السلام — لم يستثن فاطمة ولا غيرها. ولعل روایة « أبي يعلى » فيها خطأ من راو أو من ناسخ، أو هي روایة شاذة تخالف سائر الروایات^(۱). والله أعلم.

★ ★ ★

(۱) وانظر « فبض القدير » ۱ : ۴۸۳.

«الحال»

مسألة (٥٠)

في الحال الجامدة^(*)

وفي «شرح الشاطبي» : وقد تأتي الحال جامدة على حذف مضارف مشتق، وهذا معنى تقديره بالكاف، وفيه الدلالة على التشبيه، كما جاء قوله — عليه السلام — : ﴿وأحياناً يتمثل لي الملك رجالاً﴾^(١) أي : مثل رجال.

وفي «عمدة القاري» :

رجالاً : نصب على أنه تمييز. قاله أكثر الشرح.

وفيه نظر؛ لأن التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة، أو مقدرة. فال الأول : نحو : (عندِي رطل زيتاً). والثاني : نحو : (طاب زيد نفساً). قالوا : والفرق بينهما أن زيتاً رفع الإبهام عن رطل، ونفساً لم يرفع إبهاماً، لا عن طاب، ولا عن زيد، إذ لا إبهام فيما، بل رفع إبهام ما حصل من نسبته إليه، وهنا لا يجوز أن يكون من القسم الأول، وهو ظاهر، ولا من الثاني، لأن قوله : «يتمثل» ليس فيه إبهام، ولا في قوله «الملك»، ولا في نسبة التمثل إلى الملك. فإذا ذكرت قولهم : هذا نصب على التمييز غير صحيح.

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي» و «التصريح» ١ : ٣٧٠، و «عمدة القاري شرح البخاري» ١ : ٤٢، و «فتح الباري» ١ : ١٨.

(١) أخرجه «البخاري» في «صحبيه» في (باب كيف كان بدهُ الوحي) ١ : ٣، و «النسائي» في «سته» في (كتاب الافتتاح — باب جامع ما جاء في القرآن) ٢ : ١٤٨. و «مالك» في «الموطأ» في (كتاب القرآن — باب ما جاء في القرآن) ١ : ٢٠٣.

بل الصواب أن يقال : إنه منصوب بنزع الخافض، وأن المعنى : يتصور لي الملك تصور رجل، فلما حذف المضاف المنصوب بالمصدرية أقيم المضاف إليه مقامه.

وأشار « الكرماني » إلى جواز انتسابه بالمفعولية إن ضُمِّنَ « تمثُل » معنى اتخاذ، أي : اتخاذ الملك رجلاً مثلاً، وهذا أيضاً بعيد من جهة المعنى على ما لا يخفى. وإلى انتسابه بالحالية.

ثم قال : فإن قلت : الحال لا بد أن يكون دالاً على الهيئة، والرجل ليس بهيئة.

قلت : معناه على هيئة رجل . ١ هـ
قلت : الأحوال التي تقع من غير المشتقات لا تؤول بمثل هذا التأويل، وإنما تؤول من لفظها، كما في قولك : (هذا بسراً أطيب من رطباً).
والتقدير : متبرساً، ومتربطاً.

وأيضاً قالوا : الاسم الدال على الاستمرار لا يقع حالاً، وإن كان مشتقاً، نحو : أسود وأحمر، لأنه وصف ثابت، فمن عرف زيداً عرف أنه أسود.
وأيضاً : الحال في المعنى خبر عن مصاحبة فيلزم أن يصدق عليه، والرجل لا يصدق على الملك . ١ هـ « العيني ».

مسألة (٥١)

في مجيء الحال من النكارة^(١)

- من أحكام الحال ألا يكون صاحبها نكرة ممحضة^(١)
- ومجيء الحال من النكارة بلا مسوغ قليل، ومنه قولهم : (مررت بماءِ قعْدَةَ رَجُلٍ)، وقولهم : (عليه مائةَ بيضاً). وأجاز « سيبويه » : فيها رجل قائماً، وفي الحديث : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِيَاماً »^(٢). قال « السهيلي » : وقد تحسن الحال من النكارة في مثل هذا الموطن، لأنها قد تفيد معنى، كما حسن في الحديث « الموطا ». وذكر الحديث المتقدم. قال « سيبويه » : وذلك مقيس.
- وذهب « الخليل » و « يونس » إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه. وإنما يحفظ ما ورد منه.

★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ١٧٦، و « أمالى السهيلي » ٩٣، و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٢٦٣، و « شرح شذور الذهب » ٢٥٣.

(١) النكرة الممحضة : هي التي يكون معناها شيئاً بين أفراد مدلولها، مع انطلاقة على كل فرد، مثل الكلمة « رجل »، بخلاف : « رجل صالح » فإنها نكارة غير ممحضة؛ لأنها مقيدة، تتطيق على بعض أفراد من الرجال؛ وهم الصالحون، دون غيرهم، فاكتسبت بهذا التقيد شيئاً من التخصيص والتحديد، ومثل الصفة غيرها من كل ما يخرج النكارة من عمومها وشيوخها الأكمل إلى نوع من التحديد وتقليل أفرادها، كإضافة النكارة الجامدة إلى نكارة أخرى، وكوقوعها تعاً لنكارة ممحضة، أو وقوعها حالاً، أو غير هذا من سائر القيود. والنكرة الممحضة تسمى نكرة تامة، كـ « ما » التعجبية، وإذا كانت غير ممحضة تسمى : نكرة ناقصة. انظر « التحو الوافي » ١ : ٢١٣.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأذان - باب إنما جعل الإمام ليؤمّ به) ١ : ١٦٩ برواية : « ... فصلوا جالساً، وصلوا وراءه قومٌ قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا... ». وفي هذه العبارة أيضاً دليلاً لما ساق النحاة الحديث للاستدلال به. و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة - باب ائتمام المأمور بالإمام) ٢ : ١٩. و « مالك » في « الموطاً » في (كتاب صلاة الجمعة - باب صلاة الإمام وهو جالس) ١ : ١٣٥ قريب من لفظ الشاهد.

« حروف الجر »

مسألة (٥٢)

في ورود « من » لابتداء الغاية الزمانية^(*)

تأتي « من » لابتداء الغاية الزمانية. وهذا ما أثبته « الكوفيون ». ومنعه أكثر البصريين.

و « ابنُ هشام » اختار رأي الكوفيين، وعلى ذلك قوله — تعالى — : « لمسجد أسس على التقوى من أول يوم »^(١) والحديث : « فَمُطْرِئًا مِنَ الْجَمْعَةِ إِلَى الْجَمْعَةِ »^(٢) وقول « التابغة الذبياني » :

ثُخِّيرُنَّ مِنْ أَوْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَ كُلُّ التَّجَارِبِ^(٣)

(*) موارد المسألة : « أوضح المسالك » ٢ : ١٢٩، و « مغني اللبيب » ٤٢٠ (من)، و « شرح الأشموني » ٢ : ٢١١.

(١) التوبة : ١٠٨.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الاستسقاء — باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستستقني لهم لم يردهم) ٢ : ١٩.

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الاستسقاء — باب متى يستسفى الإمام) ٣ : ١٥٥.

و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الاستسقاء — باب ما جاء في الاستسقاء) ١ : ١٩١.

(٣) « حليمة » هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني، ملك عرب الشام، وفيها سار المثل، فقيل : « ما يوم حلومة بسرّ » أي : خفي، وهذا اليوم هو اليوم الذي قُتل فيه « المنذر بن المنذر » ملك عراق العرب، فسار بعرتها إلى « الحارث الغساني ». وهو أشهر أيام العرب، وإنما نسب اليوم إلى « حليمة »؛ لأنها حضرت المعركة مُحَضَّدة لعسكر أبيها. فترفع العرب أن الغبار ارتفع في يوم حليمة حتى سدَّ عين الشمس، وظهرت الكواكب المتباude من مطلع الشمس، فسار بها المثل اليوم. الشاهد : أن « من » ابتدائية في الزمن.

قال « أبو حيان » في « شرح التسهيل » بعد إيراد الشواهد الكثيرة : وكونها لابتداء الغاية للزمان مختلف فيه، منع من ذلك البصريون، وأثبته الكوفيون، وهو الصحيح، وقد كثر ذلك في لسان العرب، ثُبِّثَها ونظمها كثرة تسوغ القياس، وتأنيل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء. « شرح أبيات مغني اللبيب » ٥ : ٣٠٦ — والضمير في « ثُخِّيرُنَّ » نائب عن الفاعل، وهو يرجع إلى « السيف »؛ لأن « التابغة » يصف السيف بهذا البيت. « المقاصد التحوية » ٣ : ٢٧٢.

مسألة (٥٣)

في ورود «الباء» بمعنى «بدل»^(*)

تستعمل «الباء» للدلالة
ومن ذلك ما ورد في الحديث : ﴿مَا يَسْرُقِيْ بَهَا حُمْرُ النَّعْمَ﴾^(١)
أي : بدها. وقول الشاعر :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا إِلَغَارَةً فُسَانًا وَرُكْبَانًا

★ ★ ★

مسألة (٥٤)

في ورود «في» بمعنى التعليل^(*)

قال النبي - ﷺ - : ﴿دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هَرَةٍ حَبَسَتْهَا، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلَا هِيَ تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ﴾^(٢).

(*) موارد المسألة : «شرح الأشموني» ٢ : ٢٢٠، و «شرح ابن عقيل» ٣ : ١٩.

(١) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب الجمعة — باب من قال في الخطبة بعد الثناء : أما بعد) ١ : ٢٢٢.

وفي (كتاب التوحيد — باب قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلَقَهُ لِهُوَ عَلَى...﴾) ٨ : ٢١٢.
و «أحمد» في «مستنه» ١ : ١٠٣، ٢ : ١٨١، ٥ : ٦٩، ٦٩ : ٢٤١.

وفيمما تقدم من دواوين الحديث جاءت روايتان، الأولى بلفظ : «مَا يَسْرُنِي أَنْ لِي بَهَا حِمْرَ النَّعْمَ»،
والآخر بلفظ : «مَا أُحِبُّ أَنْ لِي بِكَلْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - حُمْرَ النَّعْمَ»
والمعنى : ما أحب أن لي بدل كلمته النعم الحمر.

(*) موارد المسألة : «شواهد التوضيح» : ٦٧، و «شرح ابن عقيل» ٣ : ٢١، و «شرح الأشموني» ٢ : ٢١٨، «معنى الليب» ٢٢٤ (في).

(٢) أخرج الحديث بروايات متقاربة «البخاري» في «صححه» في (كتاب المسافة — باب فضل سُقُّي الماء) ٣ : ٧٧ و «مسلم» في صحيحه في (كتاب السلام - باب تحرير قتل الهرة) ٧ : ٤٣، ١٤٢١،
و «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب الزهد — باب ذكر التوبة) ٢ : ٣١٧. وانظر «التلخيص الحبير» ٤ : ١٠٩.

قال « ابن مالك » : تضمن هذا الحديث استعمال « في » دالة على التعليل، وهو ما خفي على أكثر النحويين، مع وروده في القرآن العزيز، والحديث، والشعر القديم.

فمن الوارد في القرآن العظيم : قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا كَاتَبَ مِنَ اللَّهِ سَبَقُكُمْ فِيمَا أَخْذَيْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(١)

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضَلَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَكُمْ فِيمَا أَفْضَيْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(٢)

ومن الوارد في الحديث : « عذبت امرأة في هرة... »
و « يعذبان وما يعذبان في كبير »^(٣)

ومن الوارد في الشعر القديم قول « جميل » :

فَلَيْسَ رِجَالًا فِيلِكَ قَدْ نَذَرُوا دَمِيَ وَهُمُوا بِقَتْلِي يَا بَتِينَ لَقُونِي
ومنه قول « أني ذؤيب » :

لَوْيَ رَأْسَهُ عَثْيَ، وَمَالَ بُوْدَهُ أَغَانِيْجُ حَوْدِ، كَانَ فِينَا يَزُورُهَا^(٤)

★ ★ ★ ★

(١) الأنفال : ٦٨.

(٢) التور : ١٤.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الوضوء — باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله). و « في » في الشواهد المذكورة للسببية عند « ابن عقيل » و « الأشموني ».

(٤) « ديوان المذلين » ١ : ١٥٥، و « اللسان » (فتح) ٢ : ٣٣٧. قال « السكري » : أغانيج جمع غنج، والحوذ : الشابة. وقال « أبو نصر » : أغانيج واحدة أغنجحة، والحوذ : الحسنة الخلق. « شرح السكري » ١ : ٢١١.

مسألة (٥٥)

في استعمال « عن » بمعنى البدل (*)

« عن » حرف جر، من معانها « البدل »
نحو قوله تعالى : ﴿ وَاقْوَا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ نَفْسًا ﴾^(١)
والحديث : ﴿ فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ ﴾^(٢)

★ ★ *

مسألة (٥٦)

في استعمال « رب » للتکثیر كثيراً (*)

● « رب » : حرف جر، يفيد التکثیر كثيراً، والتقليل قليلاً.
فمن ورودها للتکثیر قوله تعالى : ﴿ رُبُّمَا يَوْدُ الدِّينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾^(٣)
فإنه يکثر منهم ترتی ذلك.

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ٢٤٢، و « مغنى الليب » ١٩٦ (عن).

(١) البقرة : ٤٨.

(٢) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصيام — باب قضاء الصيام عن الميت) ٣ : ١٥٦
يلفظه.

و « الترمذى » في « سنته » في (أبواب الزكاة — باب ما جاء في المتصدق بِرِثْ صَدَقَةً) ٢ : ٨٩
يلفظ قریب من روایة الشاهد.

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ٢٢٩، و « أوضح المسالك » ٢ : ١٤٥، و « شواهد التوضیح » : ١٠٤، و « إعراب الحديث النبوي » : ٢٠٣، و « أمالی السهیلی » : ٧٠، و « مغنى الليب » ١٨٠، ٤٨٨ (رب)، و « شرح شدور الذهب » : ١٨ (بحث علامات الاسم)، « مع الموسوعة » (خواص الاسم) (المجموعات) و « الإنصاف في مسائل الخلاف » ٢ : ٨٣٢ .

(٣) الحجر : ٢ .

وحديث : « يا رب كاسية في الدنيا، عارية يوم القيمة »^(١)
وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : (يا رب صائمه لن يصومه، وقائمه
لن يقومه).

ومن ورودها للتقليل قولُ رجلٍ من أَزْدَ السَّرَّاَةِ :

أَلَا رَبُّ مُولُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبُونَانْ
يعني عيسى وأدم — عليهمما السلام —
وأراد لم يلدْهُ، فسكن المكسور تخفيفاً.

● دخول « يا » على « رب »، وهو حرفان :
يا : حرف للتنبيه.

وقيل : للنداء، والمنادى محذف، أي : يا قوم.
وضعفه « ابن مالك » في توضيحه (أي : في شواهد التوضيح)

● قال « العكري » :
الجيد جر « عاريات » على أنه نعت للمجرور بـ « رب »، وأما الرفع
فضعيف، لأن « رب » ليست اسمًا يخبر عنه بل هي حرف جر.
وأجاز قوم الرفع، وهو عندنا على تقدير حذف مبتدأ، أي : هن عاريات.

★ ★ ★ ★

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم — باب العلم والعظة بالليل) ١ : ٣٧، وفي
(كتاب التهجد بالليل — باب تحريض النبي — عليه السلام — على صلاة الليل والتواfwل من غير إيجاب)
٢ : ٤٣ وفي (كتاب اللباس — باب ما كان النبي — عليه السلام — يتجوز من اللباس والبساط) ٧ : ٤٧،
وفي (كتاب الأدب — باب التكبير والتسبیح عند العجب) ٧ : ١٢٣، وفي (كتاب الفتن — باب لا
يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه) ٨ : ٩٠.
و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب اللباس — باب ما يكره للنساء لبسه من الشباب) ٢ : ٩١٣.

« الإضافة »

مسألة (٥٧)

في معانٍ للإضافة^(*)

الإضافة تكون بمعنى اللام، عند جميع النحويين.
وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى « من » أو « في »، وهو اختيار « ابن
مالك ». .

وضابط ذلك : أنه إن لم يصلح إلا تقدير « من » أو « في »، فالإضافة
معنى ما تعيّن تقديره، وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فبتعيين تقدير « من » إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو : (هذا
ثوبُ حَزْ، وخاتَمُ حَدِيد). والتقدير : هذا ثوبٌ من حز، وخاتَمٌ من حديد.

وبتعيين تقدير « في » إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، نحو :
(أعجبني ضربُ اليوم زيداً)، أي : ضربُ زيد في اليوم.

ومنه قوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تُرْبُصُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾^(١).

فإإن لم يتعين تقدير « من » أو « في »، فالإضافة بمعنى اللام، نحو : (هذا
غلامُ زيد، وهذه يدُ عمرو)، أي : غلامٌ لزيد، ويدٌ لعمرو.

قال « الشاطبي » : أما الإضافة التي بمعنى « في » فمعناها على أن يكون
المضاف إليه ظرفاً، فأوقع فيه المضاف، وهذه الإضافة قد أغفلها أكثر النحويين،
وأثبتها المؤلف في كتبه.. قال الله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٢).

وفي الحديث : ﴿فَلَا يَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالَمِ الْمَدِينَةِ﴾^(٣).

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٣ : ٤٣.

(١) البقرة : ٢٢٦.

(٢) سباء : ٣٣.

(٣) أخرجه « الترمذى » في « سننه » في (أبواب العلم - باب ما جاء في عالم المدينة) ٤ : ١٥٢ ، بلفظ :
« يوشك أن يضرب الناس أكباداً لإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة » قال : هذا
حديث حسن صحيح . وفيه : أنه « مالك بن أنس ».

مسألة (٥٨)

● في قيام المضاف إليه مقام المضاف في أحكامه^(١)

● كما يقوم المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب، يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التذكرة، كقوله :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِّصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٢)
ف « بردى » مؤنث، فكان حقه أن يقول : « تصفق » بالباء، لكنه أراد ماء بردى.

● ويقوم المضاف إليه مقام المضاف في التأنيث، كقوله :
مَرَثَ بَنًا فِي نِسْوَةِ خَوْلَةِ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَاتِهَا نَافِحةً^(٣)
أي : رائحة المسك.

وفي حكمه الحديث : « إِنَّ هَذِينَ حَرَامٌ عَلَى ذِكْرِ أَمْتِي »^(٤)

(١) موارد المسألة : « شرح الأشوعي » ٢ : ٢٧٢، و « همع الهوامع » (الإضافة)، و « شرح السيوطي على سنن النسائي » و « حاشية السندي على شرح السيوطي » ٨ : ١٦٠.

(٢) البرص : اسم واد. بردى : نهر بدمشق، وألفه للتأنيث. والرحيق : الخمر. والسلسل من الماء العذب أو البارد، ومن الخمر اللينة. وتصدق : حال من بردى. قوله : بالرحيق السلسل تشبيه بلغ، أي : بماء كالرحيق السلسل في اللذة. اهـ صبان.

(٣) الأردان : جمع رُدْن بالضم، وهو أصل الكلمة. نافحة : فائحة.

(٤) أخرجه « النسائي » في « سننه » في (كتاب الزينة — باب تحرير الذهب على الرجال) ٨ : ١٦٠ عن « علي بن أبي طالب ».

وفي شرح «السيوطى» على سنن النسائى :
 قال «ابن مالك» في شرح الكافية : أراد استعمال هذين، فحذف
 «استعمال»، وأقام «هذين» مقامه، فأفرد الخبر. اهـ قال الله تعالى :
 «وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلُكَنَا هُمْ»^(١) أي : أهل القرى، فحذف المضاف للدليل.
 وفي حاشية «الستدي» على شرح «السيوطى» على سنن النسائى :
 قوله : «إن هذين» : إشارة إلى جنسهما لا عينهما فقط.
 «حرام» قيل : القياس : حرامان، إلا أنه مصدر، وهو لا يشى ولا يجمع، أو
 التقدير : كل واحد منهما حرام ؛ فأفرد لئلا يتوهם الجمع.
 والمراد استعمالهما لبساً، أما استعمالهما صرفاً وإنفاقاً وبيعاً فجائز للكل.

★ ★ ★

مسألة (٥٩)

في أن «لبى» وأمثالها مصادر مثابة^(*)

«لبى» مثنى، وهو من المصادر التي جاءت مثابة لازمة للإضافة إلى
 الضمير.

وفي الحديث : «لَيْكَ اللَّهُمَّ لَيْكَ، لَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْكَ»^(٢)
 ومثل «لبىك» : دوالِيكَ، وسعديكَ، وحنانيكَ، وهذا ذيلك^(٣).

(١) الكهف : ٥٩.

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبى» و «شرح ابن عقيل» ٣ : ٥١ - ٥٥.

(٢) تقدم تخرج حديث التلبية في مسألة /٣٤/ (في جواز كسر «إن» وفتحها في حديث التلبية، وانظر
 «صحیح البخاری» ٢ : ١٤٧).

(٣) لَيْكَ : بمعنى إقامة على إيجابك بعد إقامة.
 دوالِيكَ : بمعنى إدالة لك بعد إدالة. وسعديكَ : بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد، وحنانيكَ : بمعنى تحنناً
 عليك بعد تحنن.

وفي الحديث : « لبيك وسعدتك والخير بين يديك »^(١)
 ولا يضاف من هذه الأسماء إلى ظاهر إلا ما شدّ، كقول الشاعر :
 دعوت لما نابني مسورة فلبي، فلبني يدئي مسورة
 هذا رأي « ابن مالك ». .

ويفهم من كلام « سيبويه » أن ذلك غير شاذ في « لبي »
 و « سعدتي ». .

قال « الشاطبي » : وكأنه لم يسمع في غير اليدين أصلاً، وروي في بعض
 الأحاديث عن النبي - ﷺ - أنه قال : « إذا دعا أحدكم أخاه فقال : لبيك،
 فلا يقول : لبي يديك، وليرسل : أجاشك الله بما تحب ». وهذا ما يشعر بأن عادة
 العرب إذا دعى فأجيبت لبيك، وأن تقول : لبي يديك، فهو - عليه السلام -
 عن هذا القول وعوض منه كلاماً حسناً، ويشعر بهذا أيضاً معنى البيت المقدم،
 فعلى هذا ليس بمختص بالشعر . .

● ومذهب « سيبويه » أن « لبيك » وما ذكر بعده مثنى، وأنه منصوب على
 المصدرية بفعل محنوف، وأن ثنيته المقصود بها التكثير؛ فهو على هذا ملحّن
 بالمعنى، كقوله تعالى : « ثم ارجع البصر كرتين »^(٢) فـ « كرتين » : ليس
 المراد به مرتين فقط؛ لقوله تعالى : « ينقلب إليك البصر خاسياً وهو
 حسيباً ». .

أي مزدحراً، وهو كليل، ولا ينقلب البصر مزدحراً كليلاً من كرتين فقط،
 فتعين أن يكون المراد بـ « كرتين » التكثير، لا اثنين فقط، وكذلك « لبيك »

(١) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الحج - باب العمل في الإهلال) ١ : ٣٢٢،
 و « أحمد » في « المسند » ٢ : ٤٧، ٣، ٤٧ : ٣. بلفظ : كان « عبد الله بن عمر » يزيد فيها :
 لبيك لبيك، لبيك وسعدتك، والخير يدئيك لبيك.

(٢) الملك : ٤.

معناه إقامة بعد إقامة، فليس المراد الاثنين فقط، وكذا باقي أخواته، على ما تقدم في تفسيرها.

● ومذهب «يونس» أنه ليس بهشى، وأن أصله «لَبَّى»، وأنه مقصور، قُلْبَتْ الْفُهْ ياء مع المضمر، كما قلبت ألف «لَدَى» و«عَلَى» مع الضمير، في «لَدَنِيْ» و«عَلِيْ».

وردد عليه «سيبوه» بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تقلب ألفه مع الظاهر ياء، كما لا تقلب ألف «لَدَى» و«عَلَى»، فكما تقول : على زيد، ولدى زيد، كذلك كان ينبغي أن يقال : لَبَّى زيد، لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلباً الألف ياء، فقالوا :

فَلَبَّيْ يَدِي مِسْوَرٍ
فَكُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مُشَنْيٌّ، وَلَيْسَ بِمَقْصُورٍ، كَمَا زَعَمَ «يُونَس».

★ ★ ★

مسألة (٦٠)

في أن «أيّاً» إذا تكررت تضاف إلى مفرد معرفة (*)

من الأسماء الملزمة للإضافة معنى «أيّ»، ولا تضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا تكررت، ومنه قول الشاعر :

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيْيَ وَأَيْكُنْمَ
غَدَاءَ التَّقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي» و «شرح ابن عقيل» ٣ : ٦٤

وفي الحديث : «أي العمل أفضل ؟ قال : الصلاة لم يقاتها ، قال : ثم أي ؟ قال : كذا... ، قال : ثم أي ؟ قال : كذا... ». (١) . و «أي » : هنا استفهامية.

مسألة (٦)

في حذف المضاف لقيام قرينة^(*)

قال «أبو الفتح» عن حذف المضاف في «الخصائص» ١٩٢ : «وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع يُفَعَّل على ألف موضع». وقال في «المحتسب» ١٨٨ : ١ : «حَذْفُ المضاف في القرآن والشعر، وفصيح الكلام في عدد الرمل». ولكنَّه يحذف المضاف لقيام قرينة تدلُّ عليه، ويُقام المضاف إليه مقامه، فيعرب باءعرباه.

أي : حُبُّ العجل .

(١) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب موقت الصلاة — باب فضل الصلاة لوقتها) . ١٣٤

في (كتاب التوحيد - باب وسمى النبي - عليه السلام - الصلاة عما) ٨ : ٢١٢، و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان - باب بيان كون الإيمان بالله - تعالى - أفضل الصلاة) ١ : ٦٣، وأخرجه غيرهما. والحديث في رواية «مسلم» عن «عبد الله بن مسعود» قال : «سألت رسول الله - عليه السلام -

أي العمل أفضل؟ قال : الصلاة لوقتها.

قال : قلت : ثم أتى ؟ قال : بِرُّ الوالدين.

قال : قلت : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله .

فَمَا تَرَكْتُ إِسْتَزِيدُهُ إِلَّا إِرْعَاءً عَلَيْهِ ».

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٤ : ٧٦ ، وانظر « دراسات لأسلوب

القرآن الكريم» (القسم الثالث : ٣٨٩).

٩٣ : البقرة (٢)

وفي الحديث من قول الصحافي في «الدجال» : قلنا : «يا رسول الله ! ما لبُثْتُ في الأرض ؟ قال : أربعين يوماً». (١)
أي : لبَثَ أربعين.

فمحذف المضاف وهو «حب»، ولبَثَ «وأعرب المضاف إليه، وهو «العجل» و «أربعين» ياءً عرابه.

★ ★ *

مسألة (٦٢)

في حذف المضاف إليه (*)

● يمحذف المضاف إليه في المضاف المعطوف على مضاف إلى مثل المذوق، وهو أقرب في القياس، لتقدم الدليل على المذوق.
ومن ذلك قول «أبي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِ» — رضي الله عنه — :
«غزوت مع رسول الله — عليه السلام — سِتَّ غزوَاتٍ، أو سبع غزوَاتٍ، أو
ثَمَانِيَّ» (٢)

(١) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الملاحم — باب خروج الدجال) ٤ : ١١٧ و «ابن ماجة» في «سننه» في (كتاب الفتن — باب فتنة الدجال، وخروج عيسى بن مريم، وخروج يأجوج وأوجوج) ٢ : ١٣٥٦. وفيه : قلنا : يا رسول الله ! وما لبُثْتُ في الأرض ؟ قال : أربعون يوماً، يوم كستنة، ويوم كشْفِر، ويوم كجُمُعة، وسائر أيامه كأيامكم.
من حديث «التوأس بن سمعان الكلابي».
وأخرجه «أحمد» في «مسنده» ٤ : ١٨١.

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي» و «شرح المرادي» ٢ : ٢٧٥، و «شرح الأشموني» ٢ : ٢٧٥، و «شواهد التوضيح والتصحيح» ٤٧ — ٤٩.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب العمل في الصلاة — باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة) ٢ : ٦٢.

ويكون التقدير : سبع غزوات، أو ثمانى غزوات.
فُحِذِفَ المضاف إِلَيْهِ، وَأُبْقِيَ المضاف عَلَى حَالِهِ.^(١)

● يروي « أو ثمان » بغير ياء، ولا تنوين.
وللحموي والمستملي « ثمانى » بباء مفتوحة من غير تنوين ويروي « أو
ثمانياً » للكشميري.
قال « ابن مالك » : الأجدوأن يقال : سبع غزوات أو ثمانى، بالتنوين. لأن
لفظ ثمان، وإن كان كلفظ جوارٍ في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء،
 فهو يخالفه في أن جواري جمع، وثمانياً ليس بجمع. وللفظ بهما في الرفع والجر سواء،
ولكن تنوين ثمان تنوين صرف كتنوين يمان. وتنوين جوارٍ تنوين عوض كتنوين أعم.
وإنما يفترق لفظ ثمان، للفظ جوارٍ في النصب. فإنك تقول :رأيت جواري
ثمانياً، فترك تنوين جوارٍ، لأنه غير منصرف.

(١) جاء في « فتح الباري » ٣ : ٨٢، وفي « عمدة القاري » ٧ : ٢٨٩ : وقال « ابن مالك » في
« شرح التسهيل » : الأصل : أو ثمانى غزوات، فحذف المضاف وأبقى المضاف إِلَيْهِ على حاله.
(أقول) : يلاحظ أن ما جاء في « عمدة القاري » موافق لما جاء في « فتح الباري »، وكل من النصين
خطأ، ولا أدرى من أين جاء هذا الخطأ، فعلمه من الشائخ، ولكن العجب كل العجب من توافق
الكتابين في النص النسوب لـ « ابن مالك ». وقد ورد رأي « ابن مالك » في هذه المسألة في
« شواهد التوضيح والتصحيف » بقوله : « أن يكون أراد : أو ثمانى غزوات. ثم حذف المضاف إِلَيْهِ،
وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف... ». وقد أثبتت النص بقائه في هذه المسألة.

وإيمكاني أن أقول : إن هذا الخطأ ربما وُجد من ناسخ « شرح التسهيل » لـ « ابن مالك »، أو من
ناسخ « فتح الباري »، وقد نقله منه « البدر العيني » دون تثبت؛ لأن « البدر » كان يطلع على
شرح « الشهاب ابن حجر » جزءاً فجزءاً بواسطة « البرهان ابن خضر » أحد أصحاب « الشهاب »،
وينتقده في مواطن. ولا أدعني أن « البدر » — ٨٥٥ هـ أخذ شرحة من « الشهاب ابن حجر » —
٨٥٢ هـ، فقد يكون سبب التوافق بين الشرحين في النقول في بعض الموضع توافق مراجعتهما، وليس
أحدهما بأحق من الآخر في النقل عن كتب من تقدّمهما.

وقد يكون مصدر الخطأ من « شرح التسهيل »، وذلك من الناسخ، أو من مصنفه « ابن مالك »،
وذلك بأن جرى قلمه، بما لا يريده علمه، والكمال لله وحده « وما يعزُّ عن ربك من مثقال ذرة في
الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر » يونس : ٦١.

وقد استغنى عن تنوين العوض بتكميل لفظه، **وَتَنُونُ ثَمَانِيًّا** لأنه منصرف، لاتفاق الجمعية.

ومع هذا، ففي قوله : **أَوْ ثَمَانِيًّا**، بلا تنوين، ثلاثة أوجه : أحدها : وهو أجودها، أن يكون أراد : **أَوْ ثَمَانِي غَزَوَاتٍ**، ثم حذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف. وحسن الحذف دلالة ما تقدم من مثل المذوق. ومثله قول الشاعر :

خمس ذودٍ أو سُتُّ عُوضٍ منها مائة غير أبكر وإفال^(۱)
وهذا من الاستدلال بالتقدم على المتأخر. وهو في غير الإضافة كثير،
كقوله تعالى : ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَاكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَاكِرَاتِ﴾^(۲).
والأصل : **والحافظات فروجهن، والذاكريات الله كثيرة**.

الوجه الثاني : أن تكون الإضافة غير مقصودة، وترك تنوين « **ثمان** » لمشابهته جواري، لفظاً ومعنى. أما اللفظ ظاهر. وأما المعنى، فلأن **ثمان**، وإن لم يكن له واحد من لفظه، فإن مدلوله جمع. وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظي في سراويل، فأجرى مجرى سراويل، فلا يستبعد إجراء **ثمان** مجرى جواري.

(۱) الذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر. والذود مؤنة لأنهم قالوا : ليس في أقل من خمس ذود صدقة، والجمع أذواذ مثل : ثوب وأنواب. البكر الفتى من الإبل، والجمع : أبكر. والأقبل : الفصيل وزناً ومعنى، والجمع : إفال.

(۲) الأحزاب : ۳۵.

ومن إجرائه مجرأه قول الشاعر :

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلَقَاحِهَا حَتَّى هَمَّنَ بِرَبِيعَةِ الْإِرْجَاجِ^(١)

الوجه الثالث : أن يكون في اللفظ ثمانية، بالنصب والتنوين، إلا أنه كتب على اللغة الربيعية. فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم، إلى ألف، لأن من أثبتها في الكتابة لم يراع إلا جانب الوقف. فإذا كان يمحضها في الوقف، كما يمحضها في الوصل لزمه أن يمحضها خطأ. اهـ « ابن مالك ».

★ ★ *

مسألة (٦٣)

في جواز الفصل بين المتضاديين بغير ضرورة^(*)

● مذهب أكثر البصريين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر.

(١) من أبيات الكتاب. قال الشتمرى : الشاهد فيه ترك صرف « ثمانى » تشبهاً بما جمع على زنة مفاعل. كأنه توهن واحدتها ثانية كحدائقه. فقال : ثمان، كما يقال : حذار في جمع حذائق. المعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد أى بلفظ المنسوب، نحو : يمان ورباع. فإذا أنت قيل : ثمانية، وفرس رباعية. وصف إبلًا أولئك راعيها بلقاها حتى لقت. ثم حداها أشد الحداء. ثم همت بإلا لاق ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة. والزبغ بها وهو أزلاقها وإسقاطها. وقال صاحب « الخزانة » إن قائله هو : ابن ميادة، أبو شراحيل، وقيل : أبو شرحبيل، واسمـه : الرماح بن يزيد.

(*) موارد المسألة : « إعراب الحديث النبوى » ١٦٥، و « شواهد التوضيح والتصحيح » ١٦٣، و « شرح الشاطبي »، و « شرح المرادي » ٢ : ٢٧٥ - ٢٧٧، و « شرح الأشموني » ٢ : ٢٧٦، و « شرح ابن عقيل » ٣ : ٨٣، و « أوضح المسالك » ٢ : ٢٢٩، و « الإنصاف » المسألة (٦٠)، وانظر « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (القسم الثالث ٣ : ٣٨٥).

وقد قال «أبو البقاء» عن الحديث : «فهل أنتم تاركون لي صاحبي»^(١) : الوجه «تاركون» ؛ لأن الكلمة ليست مضافة، لأن حرف الجر مَنْعَ الإضافة. وإنما يجوز حذف النون في موضعين : أحدهما : الإضافة، ولا إضافة هنا. والثاني : إذا كان في «تاركون» الألف واللام. مثل قول الشاعر :

الحافظ عورَة السُّعْدِيَّةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطَّافٌ^(٢)

والأشبه : أن حذفها من غلط الرواية.

● وذهب «ابن مالك» إلى أنه يجوز في السعة، وقد قال في «الكافية الشافية» :

وحجتي قراءةُ ابن عامر وكم لها من عاصد وناصر

وقسم «الأئمَّةُ» الجائز في السعة إلى ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله. والفاصل إما مفعوله، كقراءة «ابن عامر» : «زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَاتَلُ أَوْلَادَهُمْ شرَكَائِهِمْ»^(٣)

بنصب «أولادهم» وجسر «شركائهم».

وقول الشاعر :

عَقَّوا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السُّلْطَنِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبَعَاثَ الْأَجَادِيلِ

(١) أخرجه «البخاري» في «صحبي» في (كتاب فضائل أصحاب النبي - عليه السلام - باب قول النبي - عليه السلام - : لو كنت منخدعاً خليلاً ٤ : ١٩٢)، وفي (كتاب تفسير القرآن - سورة الأعراف) ٥ : ١٩٧، من حديث أبي الدرداء. قال «ابن حجر» في «فتح الباري» ٧ : ٢٥ : قوله : «تاركون لي صاحبي» في التفسير «تاركون»، وهي الموجهة، حتى قال أبو البقاء : إن حذف النون من خطأ الرواية.

(٢) العورة : المكان الذي يخاف منه العدو. النطف : العجب وانظر «الحزنة» ٢ : ١٨٨ - ١٩٣.

(٣) الأنعام : ١٣٧. وانظر «البحر المحيط» ٤ : ٢٣٠.

وقول « عمرو بن كلثوم » :

وَحَلَقَ الْمَادِيُّ وَالْقَوَانِسُ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصَادَ الدَّائِسُ^(١)

وقوله :

فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَجِ رَجَّ الْقَلْوَاصَ أَيْ مَزَادَةٌ
وَإِمَّا ظُرْفَهُ، كَقُولُ بَعْضِهِمْ : « تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعَى لَهَا فِي
رَدَاهَا »^(٢).

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول،
والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ
رَسُولُهُ »^(٣).

بنصب « وعده » وجر « رسله ».

وقول الشاعر :

مَا زَالَ يُوقِنُ مِنْ يَوْمُكَ بِالْغَنِيِّ وَسِوَاكَ مَا نَعْ فَضْلَهُ الْمُخْتَاجُ
أَوْ ظُرْفَهُ، كَقُولِهِ :
فَرِشْتَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمَدْحَتِي كَنَاحِتِ، يَوْمًا، صَحْرَرَةُ بَعْسِيلِ^(٤)

(١) وَحَلَقَ : مجرور بالعلف على ما قبله من المجرور. والمادي : من الدروع البيضاء. والقوانس : جمع قوس، وهو أعلى البيضة من الحديد.

والشاهد في : (دوس الحصاد الدائس)، فإن الحصاد منصوب لأنّه مفعول وقع بين المضاف، وهو « دوس »، والمضاف إليه وهو « الدائس »، والدوس : نصب على المصدر، والتقدير : كدوس الدائس الحصاد.

(٢) نصيحة ثانية، ترَك : مصدر مبتدأ، يوماً : ظرف منصوب به، وقد فصله من المضاف إليه — وهو نفسك — الواقع فاعلاً للمصدر، ومفعوله محذوف. وهوها : مفعول معه، أي : أن ترك نفسك شأنها يوماً مع هوها سعي لها في ردها. سعي : خبر المبتدأ. ويحتمل أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله الفاعل محذوف — أي : تركك نفسك.

(٣) إبراهيم : ٤٧، انظر « البحر العظيم » ٥ : ٤٣٩.

(٤) فرشتي : أمر من راش بريش، يقال : رشت فلاناً أصلحت حاله، والواو في « ومدحتي » للمساعدة، أي : مع مدحتي. العسيل : المكنسة التي يجمع بها العطار عطره، وتتخذ من الريش عادة.

قال «البدر العيني» في «عمدة القاري» ١٦ : ١٨٠ — بعد إنشاده
البيت المتقدم — :

وبهذا يُرد على «أبي البقاء» حيث يقول : إن حذف التون من خطأ
الرواية ؛ لأن الكلمة ليست مضافة ؛ ولا فيها ألف ولا م، وإنما يجوز في هذين
الموضعين، ولا وجه لإنكاره، لوقوع مثل هذه كثيراً في الأشعار، وفي القرآن.

أو محروزة، كقوله — ﷺ — : «هل أنتم تاركو لي صاحبي» أي :
تاركو صاحبي لي.

قال «ابن مالك» : وفي الحديث شاهد على جواز الفصل دون ضرورة،
بجار ومحرر بين المتصايفين، إن كان الجار متعلقاً بالمضاف. ا هـ

وقول الشاعر :

لأنْتَ معتادُ فِي الْهَيْجَا مصابرِةٍ يَصْلِي بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَكَ نِيرَانًا^(١)
وجاء في شرح المرادي : قال «ابن مالك» في «شرح التسهيل» :
وهذا من أحسن الفصل، لأنه فصل بعمول المضاف، ويدل على جوازه في الاختيار
قول النبي — ﷺ — : «هل أنتم تاركو لي صاحبي» قوله من يوثق
بعريته : «ترك يوماً نفسك».

الثالثة : أن يكون الفاصل القسم، نحو ما حكاه «الكسائي» من قوله :
هذا غلام — والله — زيد.
وما حكاه «أبو عبيدة» : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت — والله —
ربها.

* * * *

(١) الاستشهاد فيه في قوله : «في الهيجا» فإنه فصل بين المضاف، وهو قوله : «معتاد»، والمضاف
إليه، وهو قوله : «مصالحة». «المقادير النحوية» ٣ : ٤٨٦.

« إعمال المصدر »

مسألة (٦٤)

في إعمال اسم المصدر (*)

يجوز إعمال اسم المصدر عمل المصدر عند « الكوفيين » و « ابن مالك »؛ لأن معناه معنى المصدر.

وظاهر كلام « ابن مالك » في « التسهيل » أنه جائز قياساً. ومنعه البصريون. قال بعضهم : إلا في الضرورة.

وقال « الصيمري » : إعماله شاذ.

وتأنول البصريون ما ورد من ذلك على إضمار فعل.

ومن عمله ما جاء في الحديث : « من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَهُ الْوَضُوءُ »^(١) « قُبْلَةً » اسم مصدر، مضاف لفاعله. و « امرأته » مفعوله، والجار والمجرور خبر مقدم عن « الوضوء ».

وقول « القطامي » :

أَكُفَّرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّثَا
ف « المائة » منصوب بـ « عطائك ».

وقول الآخر :

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرَأَةُ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْآمَالِ إِلَّا مُيَسِّرًا
وقول الشاعر :

بِعِشْرِتِكَ الْكَرَامَ تُعَذِّذُ مِنْهُمْ فَلَا تُرِينَ لِغَيْرِهِمْ الْوَفَا

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح المرادي » ٣ : ٩، و « شرح ابن عقيل » ٣ : ١٠٠.

(١) تقدم تخریجه في مسألة / ٤١ / في (جر الفاعل).

مسألة (٦٥)

في إضافة المصدر لمفعوله ثم يذكر فاعله^(١)

من أحوال المصدر المضاف : أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يذكر فاعله. وقد قالوا عن هذه الحالة : إنها ضعيفة. وغلا بعضهم فزعم أنه مختص بالشعر، كقول « الأقيشر الأسي » :

أَفْنِي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشْبٍ فَرْعُ الْقَوَاقِيرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ
فيمن رَوَى « أَفْوَاهُ » بالرفع.
ويرد على هذا القائل بأنه روي أيضاً بالنصب. فلا ضرورة في البيت.
ويقول النبي - ﷺ - : ﴿ وَحَجَّ الْبَيْتُ مَنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٢)
وهو قليل.

فإن قلت : فهلاً استدللت عليه بالأية الكريمة، آية الحج ؟ قلت : الصواب أنها ليست من ذلك في شيء، بل الموصول في موضع جر بدل بعض من « الناس »، أو في موضع رفع بالابتداء، على أن « مَنْ » موصولة ضمت معنى الشرط، أو شرطية، وحذف الخبر أو الجواب، أي : من استطاع فليحج.
ويؤيد الابتداء « وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ »^(٣).
وأما الحمل على الفاعلية — وقد أجازه « ابن خروف » كما قال الشاطبي —

(١) موارد المسألة : « شرح المرادي » ٣ : ١٢، و « شرح الشاطبي »، و « أوضح المسالك » ٢ : ٢٤٥، و « شرح الأشموني » ٢ : ٢٨٩، و « مغني اللبيب » ٦٩٤، و « شرح قطر الندى » ٣٧٦، و « همع الهوامع » (المصدر)، و « شرح شذور الذهب » : ٣٨٤.

(٢) قطعة من حديث : « بنى الإسلام »، أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان — باب قول النبي - ﷺ - : بنى الإسلام على خمس) ١ : ٣٤، ٣٥، و « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الإيمان — باب ما جاء ببني الإسلام على خمس) ٤ : ١١٩ و « الديلمى » في « الفردوس » (١ : ٣٠).

(٣) آل عمران : ٩٧.

فمفاسد للمعنى ؛ إذ التقدير إذ ذاك : والله على الناس أن يَحْجُّ المستطيع، فعلى هذا
إذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم .
ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد ،
نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يسأّمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾^(١) ، أي : من دعائه
الخير .

مسألة (٦)

فِي الْحَمْلِ عَلَى مَحْلِ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا الْمَصْدِرُ^(*)

● إذا أضيف المصدرُ إلى الفاعل، ففاعله يكون مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاً،
فيجوز في تابعه — من الصفة، والعطف، وغيرها — مراعاة اللفظ فيجر، ومراعاة
المحل فيرفع ، تقول : عجبت من شرب زيد الظريفِ.

ومن اتباعه على المُحَلِّ قولُ « لبيد » في النعْتِ :

حتى تهجر في الرواج وهاجها طلب المُعَقِّب حَقَّهُ المظلوم
فرفع «المظلوم» لكونه نعتاً لـ«المعقب» على الحال.

- وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً، منصوب مثلاً، فيجوز أيضاً في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى .

ومن مراعاة المُحَلّ قول « زياد العنيري »، أو « رؤبة » :

فـ «إفلاس» مضاد إلى «مخافة» من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقد حذف فاعله.

٤٩ : فصلت (١)

^(*) موارد المسألة : « شرح الشاطئي » و « شرح ابن عقيل » ٣ : ١٠٤ ، و « إعراب الحديث النبوي » ١٩٣ .

و « الليانا » معطوف على محل « الإفلاس ». ●

● وإلى الإنبعاع على الموضع ذهب جماعة.

ورأى « سيبويه » الحمل على إضمار الفعل. ذكر ذلك في باب المصدر الجاري مجرى فعله.

● ومن الحمل على الموضع استشهد « أبو إسحاق الشاطبي » بالحديث التالي : « أمر بقتل الأبتر وذو الطفّيَّتِينَ »^(١) ،

قال « أبو البقاء » : وفي لفظ : « أمر بقتل الأبتر وذو الطفّيَّتِينَ » الوجه : « وذى » معطوفاً على لفظ « الأبتر ». ●

ويروي : « ذو » بالواو عطفاً على موضع « الأبتر »، والتقدير : أمر بأن يُقتل الأبتر وذو الطفّيَّتِينَ.

★ ★ ★ ★

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب بدء الخلق — باب قوله تعالى : وبث فيها من كل دابة) ٤ : ٩٧ ، برؤية : « اقتلوا ذا الطفيعين والأبتر ». ●

ومثله عند « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب قتل الحيات وغيرها) ٧ : ٣٨ . ونحوه عند « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الطب — باب قتل ذي الطفيعين) ٢ : ١١٦٩ .

ونحوه عنده « الترمذى » في « سننه » في « أبواب الصيد — باب في قتل الحيات) ٣ : ٢١ . ونحوه عند « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٩ ، ١٢١ ، ٣ : ٤٥٢ ، ٦ : ٢٣ . ●

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب قتل الحيات وغيرها) ٧ : ٩٧ ، برؤية : « أمر بقتل ذي الطفّيَّتِينَ ». ●

ومثله عند « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الطب — باب قتل ذي الطفيعين) ٢ : ١١٦٩ . ومتلئه عند « أحمد » في « مسنده » ٣ : ٤٥٣ . ●

و « مسلم » في « صحيحه » ٧ : ٣٩ ، برؤية : « وأمر بقتل الأبتر وذى الطفيعين »، وبرؤية : « نهى عن قتل الجنان التي تكون في البيوت إلا الأبتر وذى الطفيعين ». ●

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الأدب — باب في قتل الحيات) ٤ : ٣٦٤ ، برؤية : « اقتلوا الحيات وذا الطفيعين والأبتر » وبرؤية : « إلا أن يكون ذا الطفيعين والأبتر ». ●

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب مناسك الحج — باب قتل الوزغ) ٥ : ١٨٩ ، برؤية : « ونبى عن قتل الجنان إلا ذا الطفيعين والأبتر ». ونحوه عند « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الاستئذان — باب ما جاء في قتل الحيات) ٢ : ٩٧٦ . ●

و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ٢٦٢ ، برؤية : « نهى عن قتل عوامر البيوت إلا من كان من ذي الطفيعين والأبتر ». ●

=

(=) و ٦ : ٢٩ برواية : « نهى عن قتل حيّات الْبَيْتِ إِلَّا الْأَبْرَ وَذَا الطَّفَيْفَيْنَ »، و ٦ : ٥٢ ، ١٣٤ ، ١٤٧ برواية : « كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ ذِي الطَّفَيْفَيْنَ »، و ٦ : ١٥٧ برواية : « اقْتُلُوا الْحَيَّاتَ كُلَّهُنَّ إِلَّا الْجَانَ الْأَبْرَ مِنْهَا وَذَا الطَّفَيْفَيْنَ ». والروايات المتقدمة من حديث « عمر »، وابنه، و « عائشة »، و « أبي لبابة »، و « أبي أمامة ». المعاني اللغوية .

الجَنَانُ واحدٌ . جَنَانٌ، وهي الدقيق الخفيف، وهي الحبة التي تكون في الْبَيْتِ . ذُو الطَّفَيْفَيْنَ من الحبة، ما على ظهره خطان أسودان، وقيل : أيضًا . ورجع بعضُهم الأول . الأَبْرُ : الذي لا ذنب له، أو قصير الذنب . والمراد بالخليل : الجنين . وانظر « شرح صحيح مسلم » للنووي ١٤ : ٢٣ .

هَسْنَة صَادِقَةٌ فِي آذَانِ النَّعَاهِ :

من هذا الاستقراء لروايات الحديث في دواوين السنة ثُقُون دقة الرواية، وتحري الرواية . ولو عرضنا هذه الروايات على القواعد التحوية، المتفق عليها، لوجدناها جارية على الأساليب الفصيحة . وأما الروايات المتأن ذكرهما « أبو البقاء » في « إعراب الحديث النبوى » ص : ١٩٢ ، وهما : « نهى عن قتل جَنَانَ الْبَيْتِ إِلَّا الْأَبْرَ وَذَا الطَّفَيْفَيْنَ » و « أَمْرٌ بِقَتْلِ الْأَبْرَ وَذَا الطَّفَيْفَيْنَ » وتعليقه على الرواية الأولى بقوله : والقياس أن يكون هو والآبر من صوبين ؛ لأنَّه استثناء من موجب أو منفي، ولكن المقدر في المعنى منصوب، لأنَّ التقدير : لا تقتلوا جَنَانَ الْبَيْتِ إِلَّا الْأَبْرَ، فأما الرفع فوجهه على شذوذه أن يُقدَّر له ما يرفعه، والتقدير : لكن يُقتل ذو الطَّفَيْفَيْنَ والأَبْر ؛ وعلى هذا يجوز نصبه على أصل باب الاستثناء، ورفعه على ما قدرنا . ومثل هذا قول « الفرزدق » :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْجِنَةً أَوْ مُجَلَّفَ
ف « مُجَلَّفٌ » مرفوع على تقدير : يقي مجلف . و « مُسْجِنٌ » بالنصب على أصل الباب . ويروي « مُسْجِنٌ » بالرفع على ما قدرنا .

وتعليقه على الرواية الثانية بقوله : الوجه « وذى »، معطوفًا على لفظ « الأَبْرَ »، ويروي « ذُو » بالواو عطفًا على موضع « الأَبْرَ » فأقول : إنَّ أبا البقاء حكم على الرواية الأولى بالشذوذ، وبخلافة القياس، وحكم على الرواية الثانية بمخالفتها للوجه (أي : القياس التحوي). وهاتان الروايتان لا وجود لهما في الدواوين الحديثية المشتركة . وكان عليه أن يأتي بالروايات الواردة في الكتب الحديثية المعترية . والملاحظ أنَّ أحاديث كثيرة استشهد بها النحاة، وهي محرفة، ويردونها لبيان شذوذها وغرابتها، وبمخالفتها للقواعد التحوية .

وكان من الواجب على العالم تحري الشاهد الحديثي، وأخذَهُ من كتب الحديث الصحيحة، والتوثيق من ضبطه قبل الحكم عليه، فالأمانة العلمية توحى على العالم ضبط موضع الاستشهاد، وإثبات ما قبله وما بعده، ليُعرَف موقع الأعراب، وليره الشاهد بالجانبين . فكثيرًا ما يكون الشاهد الأَبْرَ داعية الخطأ في المعنى والمعنى .

ارجع إلى مسألة / ٤٣ / في لغة « أكلوني الراغيث » تَرَ العَدِيدَ « يَعْاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً » وقد استشهدوا به على جواز مطابقة الفعل المتقدم لفاعله المتأخر في الإفراد والتشبيه والجمع، فأجازوا : جاؤوا

«أبنية المصادر»

مسألة (٦٧)

في مصدر الهيئة^(*)

إذا أرادوا نوعاً من الفعل مخصوصاً، أو هيئة منه، فأرادوا أن يُشعروا بذلك، ويدلوا عليه باللفظ، أتوا بالمصدر على زنة « فعلة » مكسور الفاء، ساكن العين.

كالحديث : ﴿إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقِتْلَةَ﴾^(١) بكسر القاف للنوع.

الطلاب. واحتجوا بهذا الحديث. ولا رجعنا إلى الدواعين الحديبية، عثنا على تتمته، وهي : « إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة في الليل، وملائكة في النهار » فالحديث روى منصراً وروي مطولاً. فلا شاهد في الرواية المطلولة على قاعدتهم المطروحة للمزايدة.

وبهذا العرض السريع يتبيّن لنا أن المانع من الاستشهاد بالحديث اعتمدوا على روايات متهافة، أو ساقطة، غير مسطورة في كتب معتبرة. فكان الأجرد بهم أن يصرفوا وقتهم وهنهم للليل من علوم الحديث النبوى، وألا يتواكلوا ؛ لتجلى لهم الأمور، وتنكشف لهم الحقائق، ولن يجتمع التواكل والدراسة الصحيحة بحال. جاء في « تدريب الراوى » : ٥٣

قال « الحازمي » في (كتاب العجالة) : علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة، كل نوع منها علم مستقل، لو أفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته. وأخيراً : بما قدّمتُ أبدت الرغبة عن الصرخ، وقد تبيّن الصُّبُحُ لِذِي عَيْنَيْنَ. والله أعلم.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبى » و « شرح السيوطي على سن النسائي ».

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان — باب الأمر بإحسان الذبائح والقتل وتحديد الشرف) ٦ : ٧٢.

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الضحايا — باب الأمر بإحدد الشرفة) ٧ : ٢٢٧، و (باب ذكر المفلترة التي لا يقدر على أحدها) ٧ : ٢٢٨، و (باب حسن الذبائح) ٧ : ٢٢٩.

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الأضاحي — باب في النبي أن تصير البهائم والرفق بالذبيحة) ٣ : ١٠٠، و « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الدييات — باب ما جاء في النبي عن المثلية) ٢ : ٤٣١.

و « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الذبائح — باب إذا ذئتم فأحسنوا الذبحة) ٢٠ : ١٠٥٨. و « الدارمى » في « سننه » في (كتاب الأضاحي — باب في حسن الذبيحة) ٢ : ٨٢، و « أحمد » في « مسنده » ٤ : ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥. من حديث « شداد بن أوس ».

وال الحديث : ﴿ من فَارَقَ الْجَمَاعَةَ ماتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ﴾^(١)
مِيتَةً : بالكسر، حالة الموت، أي : كما يموت أهل الجاهلية من الضلال والفرقة.

★ ★ ★ ★

(١) بنحوه أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الفتن — باب سترون بعدي أمرأاً تنكرونها) ٨ : ٨٧، وفي (كتاب الأحكام — باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية) ٨ : ١٠٥ و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإمارة — باب الأمر بذرور الجماعة عند ظهور الفتن، وتحذير الدعاة إلى الكفر) ٦ : ٢١ و « النسائي » في « سننه » في (كتاب تحريم الدم — باب التغليظ فيمن قاتل تحت راية عُمية) ٧ : ١٢٣.

و « الدارمي » في « سننه » في (كتاب السير — باب في لزوم الطاعة والجماعة) ٢ : ٢٤١ و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٢٩٧، ٣١٠، ٢٩٣، ٩٣، ١٢٣، ١٣٣، ١٥٤، ٤٤٥ : ٣ و ١٨٠ . من حديث ابن عباس، وابن عمر، وأبي ذر.

«الصفة المشبهة»

مسألة (٦٨)

في إضافة صفة مجردة من «أَلْ» إلى مضارب لضمير (*)

● تقع إضافة الصفة إذا كانت مجردة من «أَلْ» إلى مضارب لضمير، نحو : حسن وجهه.

ومنعها «سيبوه» اختياراً. وتحصّن جوازها بالشعر.
ومنعها «المبرد» في الشعر والتر.

● قال «ابن مالك» في «شرح الكافية» : وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله. وهو الصحيح؛ لأن مثله قد ورد في حديث «أم زرع» (١) : «صِفْرٌ وشَاحِهَا»

وفي حديث «الدجال» : «أَعُورَ عَيْنِهِ الْيَمْنِي» (٢).

وفي صفة النبي ﷺ : «شَنْ أَصَابِعِهِ» (٣).

قال : ومع هذا ففي جوازه ضعف. اهـ. ووافقه «أبو حبان» .

(*) موارد المسألة : «شرح ابن الناظم» ١٧٥، و «شرح الشاطبي» و «شرح الأشموني» ٣ : ١٢ ، و «أمالى السهيلى» ١١٥ - ١١٨ ، و «معنى الليب» ٥٩٩ ، و «همع الهوامع» في (الصفة المشبهة)، و «فتح الباري» ٦ : ٤٨٨ .

(١) حديث «أم زرع» أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب النكاح - باب حُسْنِ المُعاشرة مع الأهل) ٦ : ١٤٦ ، ولا شاهد فيه.

و «مسلم» في «صححه» في (كتاب فضائل الصحابة - باب ذكر حديث أم زرع) ٧ : ١٤٠ ، بل فقط : «وصِفْرٌ رَدَائِهَا» ، من حديث عائشة.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب الأنبياء - باب : واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها) ٤ : ١٤١ ، و «الترمذى» في «سننه» في «أبواب الفتن - باب ما جاء في صفة الدجال» برواية : «إنه أَعُورَ عَيْنِهِ الْيَمْنِي» برقع «عيته» ، وبروي : «أَعُورَ عَيْنِهِ الْيَسْرِى» ، وكلاهما الروابتين صححة. قال «ابن عبد البر» : رواية «اليمنى» أصح إسناداً، ولا يظهر الجمع بينهما. وانظر «فتح الباري» ٦ : ٤٨٨ ، و «حاشية الصبان» ٣ : ١٢ .

(٣) جاء في « صحيح البخاري» في (كتاب اللباس - باب الجعد) ٧ : ٥٨ ، معلقاً عن أنس كأن رسول الله - ﷺ - شَنَّ الْقَدْمَيْنَ وَالْكَفَّيْنَ . ولا شاهد في هذه الرواية. وانظر «فتح الباري» ١٠ : ٣٥٩ .

● وفي «فتح الباري» و «أمالی السهیلی» : «أعور عینه الینی» بالإضافة، من إضافة الموصوف إلى صفتة. وهو جائز عند الكوفيين. وقد يرى عند البصريين : عین صفحۃ وجهه الینی .

ورواه «الأصيلي» : «عینه» بالرفع، كأنه وقف على وصفه أنه أعور، وابتدا الخبر عن صفة عینه، فقال : عینه كأنها كذلك، وأبرز الضمير. وفيه نظر، لأنه يشير كأنه قال : عینه كأن عینه .
ويحتمل أن يكون رفع على البدل من الضمير في «أعور» الراجح على الموصوف، وهو بدل بعض من كل.
ولا يجوز أن يرتفع بالصفة كـ ترتفع الصفة المشبهة باسم الفاعل، لأن «أعور» لا يكون إلا نعتاً مذكراً.
ويجوز أيضاً أن تكون «عینه» مرتفعة بالابتداء، وما بعدها الخبر.

● وفي «شرح الشاطبی» : أما إضافة الصفة إلى مضارف محلّي بـ «أُل» فكثيراً نظماً ونثراً، نحو : مررت برجل حسن الوجه. وقد جاء في التنزيل : ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَاب﴾^(١)

وفي الحديث : «كان — عليه السلام — ضخماً هاماً، شن الكفين والقدمين، ضخماً الكراديس، أنور المتجرد»^(٢)

★ ★ ★ ★

(١) البقرة : ٢٠٢.

(٢) أخرجه بروايات فيها تقديم وتأخير «الترمذی» في «سته» في (أبواب المناقب — باب حدثنا محمد بن إسماعيل...) و (باب حدثنا أبو جعفر...) ٥ : ٢٥٩، ٢٦٠. و «أحمد» في «مسنده» ١ : ٩٦، ١١٦، ١١٧، ١٢٧، ١٣٤، ١٥١. دون «أنور المتجرد».

«التعجب»

مسألة (٦٩)

في التعجب اللغوي

يُدَلِّلُ على التعجب بصيغ مختلفة، غير مبوب لها في النحو، مثل : « سبحان الله ». وقد جاء في الحديث :

﴿ سبحان الله إن المؤمن لا ينجس ﴽ^(١)، فـ « سبحان الله » تعجب لغوي.

* * *

مسألة (٧٠)

في التعجب من السواد

وفي شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١٤٥ : وأما الألوان والعيوب، فنحو الأبيض والأصفر والأحول والأعور، فلا يقال : ما أبيض هذا الطائر، ولا : ما أصفره، إذا أريد البياض والصفرة. وكذلك لا تقول : ما أسود فلاناً، من السواد الذي هو اللون، وكذلك : ما أحمره، إن أردت الحمرة. لم يجز.

وفي حاشية يس ٢ : ٩٣ : ردّ هذا « ابن الحاجب » بأنه : ما أشد سواده، وأكثر حمرته. قال : فإن قيل : إنما تعجبنا من أشد. قلنا : القصد في

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » : ١٧٦، و « شرح الشاطبي » و « مع الموامع » (التعجب)، و « أوضاع المسالك » و « شرح قطر الندى ».

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العسل — باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس — وباب الجنب يخرج ويتشي في السوق وغيره) ١ : ٧٤، ٧٥،

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الحبض — باب الدليل على أن المسلم لا ينجس) ١ : ١٩٤، و « النسائي » في « سنته » في (كتاب الطهارة — باب تمسة الجنب وبمعالسته) ١ : ١٤٦،

و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٢٣٥.

عن « أبي هريرة ».

التعجب ليس إلا للسواد، وتعليقك إنما كان من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ.
 قال « الشاطبي » : وباب أ فعل التفضيل والتعجب من نوع واحد، وقد استعمل في السواد ذلك أيضاً، ففي الحديث عن النبي - عَلَيْهِ الْسَّلَامُ - : « هي أسود من القار »^(١).
 والاستعمال فيما كثير فلا بد من القول بالجواز.

★ ★ *

مسألة (٧١)

في دخول « ما » على الفعل المنفي

قال « الشاطبي » :
 لا بعد في القياس أن تدخل « ما » على الفعل المنفي، كما تدخل المصدرية الظرفية عليه.

نحو ما جاء في الحديث : « لا يزال الرجل في فسحة من دينه ما لم يسفك دماً حراماً »^(٢).

(١) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب جهنم — باب ما جاء في صفة جهنم) ٢ : ٩٩٤. موقوفاً على أبي هريرة.

قال « الباجي » : مثل هذا لا يعلمه أبو هريرة إلا بتوقيف. يعني لأنه إخبار عن مقتب فحكمه الرفع. اهـ زرقاني. القار : الرفت.

وأعاد « الشاطبي » الاستشهاد بالحديث في (باب أ فعل التفضيل) أيضاً.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في أول (كتاب الديات) عن « ابن عمر » بلفظ : « لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يُصب دماً حراماً » ٨ : ٣٥، و « أبو داود » في « سنته » في (كتاب الفتنة — باب في تعظيم قتل المؤمن) عن « أبي الدرداء » نحوه ٤ : ١٠٤، و « أحمد » في « مسنده » عن « ابن عمر » نحوه ٢ : ٩٤.

«نعم، وبئس»

مسألة (٧٢)

في حكم الفاعل المضاف إلى الله^(١)

وقد شد كون الفاعل مضافاً إلى «الله» علماً كان أو غيره، وإن كان فيه «أَل» ؛ لأنه من الأعلام. نحو قوله — عليه السلام — : «نعم عبد الله خالد بن الوليد»^(٢)، قوله — عليه السلام — : «نعم عبد الله هذا»^(٣)، قول الشاعر :

بئس قوم الله قوم طُرقوا فَقَرُوا جَارِهِم لَحْمًا وَحِزْ

خلافاً لـ «الجريمي» في قوله باطراده.

وغيره يتأنّى ما ورد منه. ومن العلم على أنه المخصوص، والفاعل ضمیر، حذف مفسّره.

قال «الشاطبي» : ومن ذلك — أي ومن فاعل نعم وبئس — العلم، والمضاف إليه، فقد جاء منه في النثر مما يمكن أن يدعى قياسه، ففي الحديث : «نعم عبد الله خالد بن الوليد»، وقول بعض عبادلة الصحابة : «نعم عبد الله أنا إن كان كذلك»، وقول «سهل بن حنيف» : «شهدت صفين وبئست صفين». وهو نادر، ومن باب الاستشهاد بالحديث، قد مرّ مافيته^(٤)، وإذا سلم فندور يمتنع من القياس عليه.

وقد تأوله «ابن مالك» على أن يكون التمييز قد حذف والفاعل ضمير، والظاهر المرفوع هو المخصوص. و «أنا» و «خالد» بدلان فلا يكون فيه على هذا دليل.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي» و «شرح المرادي» ٣ : ٨٣، و «شرح الأشموني» ٣ : ٢٨، و «مع الموضع» ٥ : ٤٠.

(١) وهو بتاءه : «نعم عبد الله خالد بن الوليد، سيف من سيف الله» (حم، ت، عن أبي هريرة) كما في «كتنز العمال» ١١ : ٦٧٨.

(٢) مراده الكلام على حكم الاستشهاد بالحديث. وتكلم عليه «الشاطبي» في باب الاستثناء.

مسألة (٧٣)

في حكم إضمار فاعل «نعم» غير مميز وفي فعلية «نعم»^(*)

● استشهد النحاة بقوله — عليه السلام — : ﴿مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعْمَتْ﴾^(١) على أن فاعل «نعم» لا يجوز أن يأتي مضمراً غير مميز لفظاً، وإن كان معلوماً إلا قليلاً. دلَّ على ذلك الاستقراء. ومن ذلك القليل الحديث الشريف، والتقدير : وبالسنة أخذ، ونعمت السنة الوضوء، لكن حذف للعلم به. قال «الشاطبي» : فإن قيل : التمييز في مثل : (نعم عبد الله خالد بن الوليد) لا يحذف.

قيل : ذلك هو الشائع، وقد يحذف نحو قوله — عليه السلام — : «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» فالتقدير : ونعمت سنة، لأنه أضمر الفاعل على شريطة التفسير، كأنه قال : ونعمت سنة فعلته، أو نحو ذلك. وقدره «السيوطني» بقوله : ونعمت السنة سنة، أو فعلة هي، أو رخصة، أو راجع إلى السنة، أي : وبالسنة أخذ.

وعليه «ابن عصفور» و «ابن مالك»، ونص «سيوطني» على لزوم ذكره.

● واستدلوا بالحديث أيضاً على أن «نعم» فعل بدليل اتصاله ببناء التأنيث الساكنة بها.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : «الكتاب» ٢ : ٤٥٨ — ٤٥٩، و «شرح الجمل لابن عصفور» في (باب نعم وبس)، و «شرح الشاطبي»، و «الكافي شرح المادى» ص : ١٤٢١ (آلہ کاتب)، و «شرح شذور الذهب» ٢١، و «شرح قطر الندى» : ٣٦ في (أنواع الفعل)، و «معجم الموامع» في (العوامل).

(١) أخرجه «الترمذى» في «سننه» في (أبواب الجمعة — باب في الوضوء يوم الجمعة) ٢ : ٤، و «النسائى» في «سننه» في (كتاب الجمعة — باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة) ٢ : ٩٤. عن «سمة بن جندب» وانظر «التلخيص الحبير» ٢ : ٧١، و «كشف الخفاء» ٢ : ٢٤٣.

مسألة (٧٤)

في وقوع التمييز بعد فاعل «نعم» و «بئس» ظاهراً^(١)

قال «الشاطبي» مالاً «ابن مالك» في «التسهيل» إلى القول بالجواز، تعويلاً على القياس والسماع.

فأما السمع، فمنه في «البخاري» في حديث «عبد الله بن عمرو» : «فيسأله عن بعلها» فتقول : «نعم الرجل من رجل، لم يطأ لنا فراشاً ولم يُفتشن لنا كنفأاً مُدْ أَئِنَّا»^(٢).

وأدخل «من» على المفسر.

قال «ابن مالك» : تضمن هذا الحديث وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس ظاهراً. وهو مما منعه «سيبوه». فإنه لا يجوز أن يقع التمييز بعد فاعل نعم وبئس إلا إذا أضمر الفاعل، كقوله تعالى : «بئس للظالمين بدلاً»^(٣). وأجاز «المبرد» وقوعه بعد الفاعل الظاهر، وهو الصحيح.

ومن شواهد المواقفة للحديث الشريف قول «جرير» يمدح «عمر بن عبد العزيز».

ترَوَدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
فَنَعَمْ الرَّازُدُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى
بِأَجْرَوْدَ مِنْكَ يَا عَمَرَ الْجَوَادَا
وَقُولُ «جَرِير» يَهْجُو «الْأَخْطَلَ» :
وَالْتَّغْلِيْبُونَ يَعْسُونَ الْفَحْلَ فَحْلُهُمْ
فَحْلًا وَمَهْمُمْ زَلَاءً مِنْطِيسُونَ
وَقُولُ الْآخَرُ :

نَعَمْ الْفَتَاهُ فَتَاهُ هَنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةَ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي»، و «شواهد التوضيح والتصحيح» ١٠٧، و «فتح الباري» ٩٥.

(١) أخرجته «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب فضائل القرآن - باب في كم يقرأ القرآن) ٦ : ١١٣، عن «عبد الله بن عمرو بن العاص».

لم يطأ لنا فراشاً : أي : لم يضاجعنا. كنفأاً : الستر والجانب. وأرادت بذلك الكتابة عن عدم الجماع ، لأن عادة الرجل أن يدخل بيته مع زوجته في داخل أمرها.

(٢) الكهف : ٥٠.

«أ فعل التفضيل»

مسألة (٧٥)

في جواز المطابقة وعدتها في أ فعل التفضيل المضاف لمعروفة^(*)

«أ فعل التفضيل» إذا أضيف إلى معرفة، وقصد به التفضيل، بأن نويت
معنى «من» جاز فيه وجهان :

(١) استعماله كالمجرد، فلا يطابق ما قبله.

نحو : (محمد أفضل القوم)، (الحمدان أفضل القوم)،
الحمدون أفضل القوم)،

و (هند أفضل النساء)، و (الهنديان أفضل النساء)،
و (الهنديات أفضل النساء)،

(٢) استعماله كالمقرون بالألف واللام، فتجب مطابقته لما قبله.

نحو : (محمد أفضل القوم)، و (الحمدان أفضلاً القوم)،
و (الحمدون أفضلو القوم، وأفضل القوم)،
و (هند فضلى النساء)، و (الهنديان فضلياً النساء)،
و (الهنديات فضلى النساء، أو فضليات النساء).

ولا يتعين الاستعمال الأول، خلافاً لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في
القرآن الكريم.

(*) موارد المسألة : «إعراب الحديث السوي» : ٥٣، و «شرح الشاطبي»، و «شرح الأشموني»
٣ : ٤٩، و «شرح ابن عقيل» ٣ : ١٨١، و «الكافي شرح المادى» : ١٤٥٨، و «شرح ابن
يعيش» ٣ : ٧، و «معجم المواتع» في (أ فعل التفضيل).

فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى : « وَتَجِدُهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ »^(١)
ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ
مُجْرِمِيهَا »^(٢).

وقد اجتمع الاستعمالان في قوله — ﷺ :
﴿ أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحْبَكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرِبُكُمْ مِنِي مَنَازِلُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ : أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا ،
الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا ، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ ﴾^(٣).

والشاهد فيه : أنه وحد « أحبكم » و « أقربكم » ؛ لأن أ فعل التفضيل
الذي بمعنى التفضيل يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد، لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث.

وجمع « أحسنك »، ومفرده « أحسن »؛ لأنه لم يرد به التفضيل، وإنما
المراد به الذات ، نحو : الحسن.

والذين أجازوا الوجهين، قالوا : الأفضل المطابقة.

★ ★ *

(١) البقرة : ٩٦.

(٢) الأنعام : ١٢٣.

(٣) أحربه « الترمذى » في « سنته » في (أبواب البر والصلة — باب ما جاء في معالى الأخلاق) ٣ : ٢٤٩
 قريب منه عن « جابر » وفيه الشاهد.

وانظر « سند أحمد » ٢ : ١٩٣ ، ١٩٣ : ٤ ، ١٩٤.

مسألة (٧٦)

في حكم رفع اسم التفضيل الظاهر^(*)

لا يعمل «أ فعل التفضيل» في مصدر، فلا يقال : زيد أحسن الناس
حسناً، ولا مفعول به، لا يقال : زيد أشرب الناس عسلاً.
وإنما تُعدّيه إليه باللام، فيقال : (زيد أشرب الناس للعسل). ولا يعمل في فاعل
ملفوظ به، فلا يقال : مررت برجل أحسن منه أبوه. إلا في لغة ضعيفة (حكاها
«سيبوه»).

وتفقّت العرب على جواز ذلك في «مسألة الكحل». .
وضابطها : أن يكون أ فعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي أو استفهام.
ومرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين.
وذلك كقوله - عَزَّلَهُ اللَّهُ - : ﴿مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ﴾
في عشر ذي الحِجَّةِ ^(١)

وقولك : (ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشرُ منه إليه).
وقول العرب : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد)
وبهذا المثال لُقيت المسألة بمسألة الكحل.

وقوله :
ما رأيت امرأً أحبَّ إِلَيْهِ الـ ـ ـ ذُلُّ مِنْهُ إِلَيْكَ يا ابن سِنَانَ
ولم يقع هذا التركيبُ في التنزيل.

وفي «شرح الشذور» : واعلم أن مرفوع «أحب» في الحديث والبيت
نائب الفاعل، لأنه مبني من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل، وبناء «أحسن»
في المثال فاعل، لأنه مبني من فعل القاعل، لا من فعل المفعول.

* * * *

(*) موارد المسألة : «الكتاب» ١ : ٢٢٢، و «شرح ابن الناظم» ١٨٩، و «شرح الأشموني»
٣ : ٥٥، و «شرح الشذور» : ٤١٥، و «الفصول الخمسون» لابن معطي : ٢٢٢؛ و «شرح
الكافية للرضا» ٢ : ٢٢٣، و «مع الموضع» (أ فعل التفضيل).

(١) أخرجه «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب الصيام - باب صيام العشر) ١ : ٥٥٠، ٥٥١ برواية
قريبة، عن «ابن عباس»، و «الترمذى» في «سننه» في (أبواب الصوم - باب ما جاء في العمل
في أيام العشر) ٢ : ١٢٩ برواية قريبة، عن «أبي هريرة»، وانظر «فيض القدير» ٥ : ٤٧٤ وفيه : قال
الطبيبي : الأولى جعل «أحب» خبر «ما» وأما اللفظ المذكور فلم أقف عليه.

« التوكيد »

مسألة (٧٧)

في حكم التوكيد اللغظي في الجمل بلا عاطف ^(١)

الأكثر في التوكيد اللغظي أن يكون في الجمل، وكثيراً ما يقترن بعاطف،
كقوله تعالى : ﴿ كُلَا سَيِّلُمُونَ . ثُمَّ كُلَا سَيِّلُمُونَ ﴾ ^(٢).
وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ فَأُولَئِكَ ﴾ ^(٣).
وقوله تعالى : ﴿ مَا أَدْرَاكُ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكُ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ ^(٤).
ويأتي دون عاطف نحو قوله — عليه الصلاة والسلام — : ﴿ وَاللَّهُ لَا يَغْرِيَنَّ قَرِيبًا ﴾ ^(٥) ثلاث مرات.

★ ★ ★ ★

(١) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٣ : ٨١، و « أوضح المسالك » ٣ : ٢٤.

(٢) النبأ : ٤، ٥.

(٣) القيامة : ٣٤.

(٤) الانفطار : ١٧، ١٨.

(٥) أخرجه « أبو داود » في « سنته » في (كتاب الأمان والنذور — باب الاستثناء في اليمن بعد السكوت)

٣ : ٢٣١ عن « عكرمة » وانظر « التلخيص الحبير » ٤ : ١٨٤.

« عطف النسق »

مسألة (٧٨)

في استعمال الفاء للترتيب (*)

« الفاء » : حرف عطف، ومعناها : الترتيب والتعليق، بلا مهلة.

كقوله تعالى : ﴿ أَمَّا هُنَّا فَأَقْبَرُهُمْ ﴾^(١).

وكثيراً ما تقتضي التسبب إن كان المعطوف جملة، كقوله تعالى : ﴿ فَوْكَزَهُ مُوسَى فَقُضِيَ عَلَيْهِ ﴾^(٢).

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ مِنْ قَرِيبٍ أَهْلَكْنَا هُنَّا فَجَاءُهُمْ بِأَيْمَانِهِمْ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ﴾^(٣)
وقوله — عليه الصلاة والسلام — : ﴿ ثُوَّاضًا فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدِيهِ ﴾^(٤). فالمعنى
أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء.

وأما قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَىٰ . وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَىٰ . وَالَّذِي
أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غَنَاءً أَخْوَىٰ ﴾^(٥) أي : جافاً هشيماء، أخواى : أي :
أسود. فالتقدير : فمضت مدة فجعله غثاء، أو أن الفاء نابت عن « ثم ». .

★ ★ *

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٣ : ٩٣، و « أوضح المسالك » ٣ : ٤٢.

(١) عبس : ٢١.

(٢) القصص : ١٥.

(٣) الأعراف : ٤.

(٤) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الوضوء — باب غسل الوجه باليدتين من غرفة واحدة) ١ : ٤٤ ، عن ابن عباس .

وانظر « التخلیص الحبر » ١ : ٦٨ .

(٥) الأعلى : ٢، ٣، ٤، ٥.

مسألة (٧٩)

في استعمال « حتى » مطلق الجمع (*)

« حتى » : لا تقتضي الترتيب، بل مطلق الجمع، كالواو. ويشهد لذلك قوله — عليهما السلام — : « كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدْرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ »^(١) وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات.

وفي « شرح صحيح مسلم » للنووي ١٦ : ٢٠٥ : « فقوله عليه السلام : حتى العجز والكيس » قال القاضي :^(٢) رويناه برفع العجز والكيس عطفاً على « كل » وبحبرهما عطفاً على « شيء »، قال : ويحتمل أن العجز هنا على ظاهره، وهو عدم القدرة. وقيل : هو ترك ما يجب فعله والتسويف به، وتأخيره عن وقته. قال : ويحتمل العجز عن الطاعات، ويحتمل العموم في أمور الدنيا والآخرة. والكيس : ضد العجز، وهو النشاط والصدق بالأمور، معناه : أن العاجز قد قدر عجزه. والكيس قد قدر كيسه.

★ ★ ★

(*) مورد المسألة : « شرح ابن الناطم » .

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب القدر — باب كل شيء بقدر) ٨ : ٥١ عن « عبد الله ابن عمر » .

(٢) هو أبو الفضل عياض بن موسى، سبتي الدار والميلاد، أندلسي الأصل. كان إمام وقته في الحديث وعلومه، والتفسير وعلومه، وال نحو واللغة، وهو من أهل الفتن في العلم واليقظة والفهم. وكان شاعراً مجيداً، خطيباً بليغاً، صبوراً حليماً، جليل العترة، جواداً، سمحاً، كثير الصدق، دؤوباً على العمل، صلباً في الحق. أخذ العلم عن علماء قرطبة. له التصانيف المفيدة، منها : « إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم » و « مشارق الأنوار » في تفسير غريب حديث الموطاً والبخاري ومسلم، وضبط الألفاظ، والتبيه على مواضع الأوهام والتصحيفات، وضبط أسماء الرجال. وهو كتاب لو كتب بالذهب، أو وزن بالجواهر لكان قليلاً في حقه. وفيه أشد بعضهم :

مشارق أنسوارٍ تَسْدِّيْثٌ بِسْتَبَّةٍ وَمِنْ عَجَبِ كَوْنِ المَشَارِقِ بِالْعَجَّرِبِ

وكتاب « الشفا بتعريف حقوق المصطفى » — عليهما السلام — أبدع فيه كل الإبداع، وسلم له أكفاءه كفاءته فيه، ولم ينزعه أحد في الانفراد فيه، ولا أنكروا مزية السبق إليه، بل تشوفوا للوقوف عليه، وأنصفوا في الاستفادة منه، وحمله الناس عنه، وطارت نسخه شرقاً وغرباً. توفي بمراكش سنة ٥٤٤ هـ. « الديجاج المذهب » . ١٦٨

مسألة (٨٠)

في ورود «أو» بمعنى «الواو»^(*)

تأتي «أو» بمعنى «الواو» على قلة، ولكن بشرط ألا يقع في الكلام لبس باستعمالها في معنى «الواو» ففيتوهم في أنها ليست بمعنى «الواو» بل بمعنى آخر من المعاني الثابتة لها، فلا بد من تعين ذلك فيها. وبهذا القيد ثبتت في السماع فلا بد من اعتباره في القياس.

فمما يتعمّن لذلك عند بعض ما في الحديث من قوله — عليه السلام — : «اهدأً فما عليك إلا نبيٌّ، أو صديقٌ، أو شهيدٌ»^(١)

وقول «ابن عباس» — رضي الله عنه — : «كُلُّ مَا شِئْتَ وَلَبَسْتَ مَا شِئْتَ مَا حَطَّيْتُكَ اثْنَتَانِ : سَرْفٌ أَوْ مَخِيلَةً»^(٢) قوله : «ما حَطَّيْتُكَ...» أي : مدة عدم إصابة الخصلتين إياك، وهما الإسراف والتكبر، يقال : اختال الرجل، وبه خيلاء، وهو الكبر والإعجاب.

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي»، و «مع الموضع» (عطف النسق) وانظر «إعراب الحديث للعكيري» : ٣٢، و «شواهد التوضيح والتصحيح» : ١١٢، وانظر «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (القسم الأول ١ : ٥٧٨).

(١) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب فضائل أصحاب النبي — عليه السلام — باب مناقب عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — ٤ : ٢٠٠، و «مسلم» في «صححه» في (كتاب فضائل الصحابة — باب من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما) ٧ : ١٢٨. و «الترمذى» في «سننه» في (أبواب المناقب — باب مناقب أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، و (باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه) ٥ : ٢٨٧، ٢٨٨، و «ابن ماجه» في مقدمة «سننه» ١ : ٤٨.

و «أحمد» في «مسنده» ٢ : ٤١٩، وانظر «صفة الصفوة» ١ : ٢٩٩، و «بلغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى» ٢٢ : ١٨٦.

حصل ذلك لجبل أخذ، وحصل مثله أيضاً لجبل جراء.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب اللباس — باب قول الله تعالى : «قل من حرم زينة الله التي أخرجت العباده») معلقاً عن «ابن عباس» ٧ : ٣٣.

و عند « ابن مالك » أن قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيعًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾^(١).

« أو » فيه بمعنى « الواو »، لأن الإثم بمعنى الخطيئة، فهي بمعنى الواو التي في قول الشاعر :

وهند أتى من دونها النأي والبعد

وعلى ذلك أيضاً حمل قوله تعالى : ﴿ لَا تُطِعْ مِنْهُمْ أَثْمًا أَوْ كُفُورًا ﴾^(٢)، أي :

وكفوراً. وكذلك قول « النابغة » :

قالت : ألا ليتنا هذا الحمامُ لنا
إلى حمامتنا أو نصفه فقد
فحسبُوه فألفُوه كما ذكرت
تسعاً وتسعين لم تنقص ولم تزد
قالوا : أراد « ونصفه » كالرواية الأخرى.

وقول « جرير » :

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا كأن رئيْسَةً موسى على قدر
ولكن قال « ابن هشام » في « مغبيه » : ٨٩
والذي رأيته في ديوان « جرير » : « إذ كانت »
وقال « أبو حيان » : إنها الرواية المشهورة.

وفي « البحر المحيط » ٣ : ١٤٤ : « وقد تجئ (أو) في معنى الواو إذا
عطفت ما لا بد منه، كقوله (أي : حميد بن ثور) :

فَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتُهُمْ مِنْ بَيْنِ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعَ^(٣)
يريد : وسافع... لأن (بين) لا تدخل على شيء واحد، فلا بد من عطف
صاحب مجرورها ».

★ ★ ★

(١) النساء : ١١٢.

(٢) الإنسان : ٢٤.

(٣) « ديوان حميد بن ثور » : ١١١. « الصريخ » : المستغيث، ويروى : « الصراغ » كما يروى « ما
بين ». و « ملجم » : اسم فاعل من الجمث الفرس. و « سافع » : آخذ بناصية مهره ليلجمه.
يقول : رأيهم عند الصریخ هذه حالهم .

مسألة (٨١)

في العطف على الضمير المرفوع المتصل (*)

لا يعطى على ضمير رفع متصل في التثرا إلا بعد الفصل بفواصل ما، ضميراً منفصلاً أو غيره، نحو قوله تعالى : ﴿لَقَدْ كُنْتُ أَنْتَ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١)، قوله تعالى : ﴿جَنَّاتٍ عِدْنَ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾^(٢)، قوله تعالى : ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٣).
فصل في الأول بالضمير « أنت » وقوله « وآباؤكم » معطوف على الضمير في
« كُنْتُ ». .

وفصل في الثاني بالمفعول وهو « الماء »، فـ « مَنْ » معطوف على الواو في
« وَيَدْخُلُونَهَا ». .

وفصل في الثالث به « لا »، فـ « آباؤنا » معطوف على « نَا » في
« أَشْرَكَنَا ». هذا هو مذهب البصريين.

أما الكوفيون فلا يتمسكون بالفصل، ولا يرون في خلو الكلام منه عيباً في
التراث. فمثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول « علي بن أبي طالب » : كنت
أسمع رسول الله - ﷺ - يقول : « كنت وأبو بكر وعمر، فعلت وأبو بكر
وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر »^(٤).

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » عند قوله : (وإن على ضمير رفع متصل) و « شواهد التوضيح » : ١١٢، و « مع الموضع » ٢ : ١٣٨، و « شرح ابن عقيل » ٣ : ٢٣٧، و « شرح شذور الذهب » : ٤٤٨، و « النحو الباقي » ٣ : ٦٣١.

(١) الأنبياء : ٥٤ .

(٢) الرعد : ٢٣ .

(٣) الأنبياء : ١٤٨ .

(٤) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب فضائل أصحاب النبي - ﷺ - باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه) ٤ : ١٩٩.

وأخرج نحوه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم - باب من فضائل عمر رضي الله عنه) ٧ : ١١٢، و « ابن ماجه » في « سننه » في (المقدمة) ١ : ٣٧ .

وفي الحديث قول «عمر بن الخطاب» رضي الله عنه : «كنت وجاًز لي من الأنصار»^(١) ومن ذلك ما حكاه «سيبوه» من قوله : (مررت برجل سواء والعدم). فـ «سواء» صفة لرجل، وهو بمعنى مُسْتَوٍ، وفيه ضمير مستتر عائد على «رجل»، والعدم : معطوف على ذلك الضمير المستتر.

ومن ذلك قول «عمر بن أبي ربيعة الخزامي»^(٢) :

قلت إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرَ تَهَادَى كَنْعَاجَ الْفَلَّا تَعْسَفُنَ رَمْلَا
فقوله : «زهر» معطوف على الضمير المرفوع المستتر في «أَقْبَلْتُ»، وتقديره «هي».

وقول «جرير بن عطية»^(٣) يهجو «الأخطل التغلبي» :

ورجا الأَخْيَطُلَ مِنْ سَفَاهَةِ رَأِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبَ لَهِ لَيْسَالَ
فقوله : «أَبَ» معطوف بالواو على الضمير المرفوع المستتر في «يَكُنْ»، وتقديره «هو» يعود إلى «الأخطل».

والبعضيون يحملون جميع ذلك على الضرورة، وهذا لا يحمل الأخذ به، لأن في الشواهد المذكورة ما ليس بشعر. وعلى هذا يكون مذهب الكوفيين في هذه المسألة أقوم حجة، وأظهر دليلاً من مذهب البصريين. كما قال «محمد محى الدين عبد الحميد». وهذا يقاس عليه عند الكوفيين، خلافاً للبصريين.

* * *

(١) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب المظالم — باب الغرفة والعلية المُشَرِّفة وغير المُشَرِّفة في السُّطُوح وغيرها) ٢ : ١٠٢.

(٢) ديوانه : ٣٤٠، «النَّعَاج» : المها.

(٣) ديوانه : ٣٦٢.

مسألة (٨٢)

في العطف على ضمير الجر بغير إعادة المضاف (*)

مذهب البصريين : لا يجوز العطف على ضمير الجر بغير إعادة المضاف، سواء أكان حرفًا أم إضافة.

ومن أدتهم قوله تعالى : ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِأَرْضٍ﴾^(١)، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى
الْفُلْكِ ثَحْمَلُونَ﴾^(٢)، ﴿قُلِ اللَّهُ يُنْجِيْكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾^(٣)، ﴿نَعْبُدُ
إِلَهَكُمْ وَإِلَهَ أَبَائِكُمْ﴾^(٤).

وعلم حجتان : إحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه، كما لا يعطف على التنوين.

الثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منها محل الآخر.

وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر.

ومذهب الكوفيين : لا يجب عود الجار في العطف على ضمير الجر ؛ لورود ذلك في الفصيح بغير عود، فنقول : (مررت بك وزيد)، و (جئت إليك وعمرو). وتبع الكوفيين يونس وقطرب والأخفش.

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي» عند قوله : (وعودٌ حافظٌ لَذِي عَطِيفٍ عَلَى...) و «شوادر التوضيح» ٥٣، و «فتح الباري» ٤ : ٤٤٧، و «معجم المواتع» ٢ : ١٣٩، و «السوواقي» ٣ : ٦٣٣.

(١) فصلت : ١١.

(٢) المؤمنون : ٢٢.

(٣) الأنعام : ٦٤.

(٤) البقرة : ١٣٣.

فما جاء في النثر من ذلك قراءة « حمزة » : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلونَ به والأرحامِ ﴾^(١) بالخُفْض في « الأرحام ». .

وقد ضعف « الشاطبي » حملها على أن الواو للقسم.

ومن ذلك قول رسول الله — ﷺ — : ﴿ إِنَّمَا مُثْلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كُرْجَلٌ اسْتَعْمَلَ عُمَالًا ﴾^(٢) بجز « اليهود ». .

وقد تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار.

وحكى « قطُرُب » عن العرب : (ما في الدار غيره وفرسيه) بجز كلمة « فرس » المعطوفة على الهماء من غير إعادة الجار، وهو الاسم المضاف. وقال الشاعر :

اليوم قد يَتَّهِجُونَا وَيَشْتَمُّنَا
فاذهَبْ، فما يَلِكَ وَالْأَيَامُ مِنْ عَجَبِ
أَيْ : وبال أيام.

وقد رد « ابن مالك » على ما احتج به البصريون : بأن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه كالتنوين، ولا يمنعان بإجماع، وأن الحلول لو كان شرطاً لم يجز : رب رجل وأخيه، ولا : كل شاة وسخلتها بدرهم.

ولا : الواهب المائة الهجان وعبدها.
ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول.

ويكفي القول : بأن عدم إعادة الخافض أمر ثابت، تحقق في النظم والنثر، الواردين عن العرب، فهو قوي وإن كان لا يبلغ في قوته وحسنـه البلاغي درجة الكثير.

* * *

(١) النساء : ١، فرأى « حمزة » : « والأرحام » خفضاً. وقرأ باقي السبع : « والأرحام » نصباً. « حجة القراءات » ١٨٨، و « إتحاف فضلاء البشر » ١٨٥. وانظر « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (الفصل الأول ٣ : ٥٤٣).

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الإجارة - باب الإجارة إلى صلاة العصر) ٣ : ٥٠.

مسألة (٨٣)

في حذف العاطف وحده^(*)

يجوز حذف « واو » العاطف، دون المعطوف بها، في الأصح.
ك الحديث : « تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرْرِهِ، مِنْ صَاعِ ثَمْرِهِ »^(١).

وَحَكَى : (أَكَلْتْ سَمْكًا لَحْمًا ثَمْرًا).

وقال الشاعر :

كِيفَ أَصْبَحْتَ، كِيفَ أَمْسَيْتَ مَمَا يَغْرِسُ الْوُدُّ فِي فَوَادِ الْكَرِيمِ
أَيْ : وكيف.

ومنع ذلك ابن جنبي، والستهيلي، وابن الصائع؛ لأن الحروف دالة على
معانٍ في نفس المتكلم، وإضمارها لا يفيد معناها.



^(*) موارد المسألة : « شرح الأخفونى » ٣ : ١١٧، و « همع المواتع » (عطاف النسق).

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزكاة — باب الحث على الصدقة ولو بشق ثمرة أو كلمة طيبة) ٣ : ٨٧.

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الزكاة — باب التحرير على الصدقة) ٥ : ٧٦.

و « أحمد » في « مسنده » ٤ : ٣٥٩.

البدل

مسألة (٨٤)

في بدل الإضراب (*)

من أنواع البدل بدل البداء، ويسمى : « بدل الإضراب ». أثبته « سيبويه » وغيره. وأضرب « ابن مالك » عن التعبير عن هذا النوع ببدل البداء، لتأييدها في التسمية إذا أضيف البدل إلى كلام من لا يليق به البداء، وهذا البدل يقع في الكلام الفصيح.

ومنه الحديث : « إن العبد ليصلّي الصلاة وما يكتب له منها إلا عشرها تسعمها سبعها سدسها خمسها رباعها ثلثها نصفها »^(١). أخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له إلا عشرها، ثم أضرب عنه، وأخبر أنه قد يصلّيها، وما كتب له إلا تسعمها، وهكذا.

وقال « الشاطبي » : والأظهر في قوله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — : تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بُره، من صاع قمره^(٢) أن يكون من هذا. وكذلك قول « عمر » — رضي الله عنه — : « صلّى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء ». ■■■■■

(*) مواد المسألة : « شرح الشاطبي » عند قوله :
(وذا للإضراب اعْزُ إن قصدأً صحب...)، و « مع الموضع » (البدل)، و « شرح شذور الذهب » : ٤٤٠.

(١) أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٤ : ٣٢١، من حديث « عمار بن ياسر ». وانظر « إحياء علوم الدين » تخرج « العراقي » ٢ : ٩٦.

(٢) تقدم تخرجها في « مسألة / ٨٣ ».

النداء

مسألة (٨٥) في جواز حذف « يا » النداء (١)

من مواضع منع حذف « يا » النداء ما فيه اختلاف، وهو ضربان : أحدهما : اسم الجنس، والثاني : اسم الإشارة. وكلاهما يجوز عند « ابن مالك » فيهما الحذف، لكن قليلاً.

فاما اسم الجنس فهو قليل، كما في نحو : رجل يفعل كذا، أي : يا رجل.

وفي الحديث : « اشتدي أرمة تنفرجي » (٢)

وفي الحديث الآخر حكاية عن موسى — عليه السلام — : « ثوبي

حجر » (٣)

يريد : يا أرمة، ويا حجر.

ومن كلام العرب : افتدى مخنوق، وأطرق كرا. يقال للكركي إذا صيد :

أطرق كرا، أطرق كرا إن النعام في القرى.

وقالوا : أصبح ليل.

وأنشد « سيبويه » للعجاج :

جاري لا تستكري عذيري

أراد : يا جارية.

واما اسم الإشارة، فنحو قوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » (٤). وعند الكوفيين : إن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه قياس مطرد. والبصريون يقتصرونه على السماع.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » عند قوله : (وغير مندوب ومضرر وما...) و « شرح ابن الناظم » ٢٢٠، و « هم المهاوم » (النداء)، و « شرح الأشموني » ٣ : ١٣٦.

(١) أخرجه « العسكري » و « الدبليمي » و « القضايعي » من حديث « علي ». وفي سنده « الحسين ابن عبد الله بن ضمرة » وهو كذاب، متهم بالبردقة. انظر « تمييز الطيب من الحبيب » ٢٣، و « فيض القدير » ١ : ٥٦، و « المقاصد الحسنة » ٥٩.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الفسل — باب من اختزل غيري أنا وحده...) ١ : ٧٣، من حديث « أبي هريرة » بإثبات « يا »، وفي (كتاب الأنبياء — حدثني إسحاق بن نصر) ٤ : ١٢٩ دون « يا ». قال « السيوطي » في « هم المهاوم » : أما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول — عليه السلام — كما تقرر غير مرّة، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ : « يا حجر ».

(٣) البقرة : ٨٥.

مسألة (٨٦)

في معاملة المفرد معاملة المضاف^(*)

قال «ابن مالك» في «التسهيل» :

يجوز نصب ما وُصِفَ من معرف بقصد وإقبال.

وحكاه في شرحه عن «الفراء».

وأيده بما روى من قوله — عليه الصلاة والسلام — في سجوده : ﴿ يا عظيمًا يرجى لكل عظيم ﴾^(١)

وقال «الشاطبي» — بعد أن ذكر الحديث — :

هذا مما عومل فيه المفرد معاملة المضاف للطول بالصفة، وهو ظاهر من كلام «سيبوه»، ويرشح هذا احتياج النكرة إلى الصفة التي تبينها، فقد صارت بذلك معها كالشيء الواحد على حد المضاف والمضاف إليه. وهذا ممكن على أن يكون نقل إلى النداء موصوفاً فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل.

★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي» (النداء)، و «شرح المرادي» ٣ : ٢٧٨، و «شرح الأشموني» ٣ : ١٢٨.

(١) الحديث في «كتن العمال» ٧ : ٤٦٦، برؤاية : «يا عظيم» وانظر «جمع الزوائد» ٢ : ١٢٨.

الاختصاص

مسألة (٨٧)

في الخصوص المضاف إلى المعرف (*)

قال « الشاطبي » : وما تنصب العرب على الاختصاص ما كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام. وفي الحديث : « نحن — معاشر الأنبياء — لا نورث »^(١) وقال « ابن عقيل » : ... الاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لا يستعمل معه حرف نداء.

والثاني : أنه لا بد أن يسبقه شيء.

والثالث : أن تصاحبه الألف واللام.

وذلك كقولك : أنا أفعل كذا أيها الرجل، نحن العرب أنسخ الناس.
وقوله — ﷺ — : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة »، وهو منصوب بفعل مضمر، والتقدير : أخص العرب، وأخص معاشر الأنبياء.
وقال « ابن هشام » : جملة الاختصاص جملة اعتراضية، جاء الاختصاص بعد ضمير التكلم.

قال « العكري » : « ما » يعني الذي، وال فعل صلة، والعائد الماء، و « صدقة » مرفوع خبر الذي.

★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح ابن الناظم » : ٢٣٥، و « شرح الأشموني » : ٣ : ١٨٦، و « أوضح المسالك » : ٣ : ١١١، و « شرح ابن عقيل » : ٣ : ٢٩٨، و « الكافي شرح الحادى » : ٦٦٥، (آلة كتابة)، و « شرح الكافية للرضي » : ١ : ١٦١ (المنادي)، و « إعراب الحديث النبوى » : ٩١، و « مغني اللبيب » : ٥٠٧، ٧١٤، ٨٩٢، و « معجم المواتع » (المعمول به).

(١) أخرجه « أحمد » في « مستنه » : ٢ : ٤٦٣ عن « أبي هريرة » بلفظ : « إنما معاشر الأنبياء لا نورث ما تركت بعد مؤنة عاملى، ونفقته نسائى صدقة ».

أسماء الأفعال والأصوات

مسألة (٨٨)

في حقيقة « حييل »^(*)

« حييل » : اسم فعل أمر، بمعنى : إيت، نحو : « إذا ذكر الصالحون فحييلاً بعمر »^(١).

وفي « النهاية » : حييل بمعنى أقبل به، وأسرع. وهي كلمتان جعلتا كلمة واحدة.

ف « حي » بمعنى : أقبل، و « هلا » بمعنى : أسرع.
وقيل : اسكن عند ذكره حتى تنقضي فضائله. وفيها لغات.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح الأشموني » ٣ : ٤٥.

(١) أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٦ : ١٤٨.

من قول « عائشة ».

وقال « البغدادي » في « تخرج أحاديث رضي الدين » (مخطوط ورقة : ٧) : رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن. من قول « علي » — رضي الله عنه — . ومن قول « عبد الله بن مسعود ». كما في « مجمع الزوائد ».

وانظر مسألة / ٤ / في (دخول نون التوكيد على الماضي).

مسألة (٨٩)

في استعمال كلمة «بله»^(*)

تكون «بله» بمعنى «دع»، ومنه الحديث الشريف : «أَغَدْدُكُ
لِعَبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنَ رَأَى، وَلَا أَذْنُ سَمِعَتْ، وَلَا حَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ،
ذُحْرًا، بَلْهُ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ»^(١)

وتكون «بله» معربة مجرورة بـ «من» كما في رواية : «من بله ما اطلع
عليه».

قال «السيوطى» في «معجم الموامع» : وفي بعض طرق الحديث : «من
بله» بفتح الهاء مبنية على الفتح.

قال «البغدادى» في «خزانة الأدب» : وقع في أكثر نسخ
«البخارى» : «من بله ما أطلع عليه» بزيادة «من»، قال
«القسطلاني» : هي رواية : أبي ذر، وأبي الوقت، والأصيلى، وابن عساكر. قال
«ابن حجر» : قال «الصعانى» : اتفقت نسخ الصحيح على : «من بله»،
والصواب إسقاط كلمة «من». وتعقب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فسرت
يعنى : دع، وأما إذا فسرت بمعنى : من أجل، أو من غير، أو سوى، فلا.

وقال «القسطلاني» : قد ثبت جر «بله» بـ «من» في الفرع
المعتمد المقابل على أصل «اليونى» الحرر بحضور إمام العربية «أبي عبد الله بن
مالك» ١ هـ.

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبى»، و «شرح الأشمونى» ٣ : ٢٤٠، و «شواهد
التوضيح» ٢٥٠، و «معنى الليب» ١٥٦، و «الكافى شرح المادى» ١٣٨٧، و «شرح
الكافية للرضي» ١ : ١٦١، و «معجم الموامع» (المجموعات)، و «خزانة الأدب» ٣ : ٢٧ - ٣١،
و «تخریج أحادیث في شرح رضي الدين للبغدادي» ٧ ق، و «النحو الواقى» ٤ : ١٥٠ - ١٥٢.

(١) أخرجه «البخارى» في «صحیحه» في (كتاب التفسیر - تنزيل السجدة) ٦ : ٢١ برواية :
«بله»، و «مسلم» في «صحیحه» في أول (كتاب الجنة وصفة نعيها وأهلها) ٨ : ١٤٣،
برواية : «بله»، و «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب الزهد - باب صفة الجنـة) ٢ : ١٤٤٧،
برواية : «من بله»، و «أحمد» في «مسنده» ٢ : ٤٦٦ برواية : «بله»، و ٢ : ٤٩٥،
برواية : «من بله».

وفي مختصر العين : « بله » يعني « كيف »، ويعني « دع ». فاما الجر بعد « بله »، وهو الجمع على سماعه. فذهب بعض الكوفيين إلى أنها يعني « غير »، فمعنى « بله الأكف » : غير الأكف، فيكون هذا استثناء منقطعاً.

وذهب « الفارسي » : إلى أنها مصدر لم ينطق له بفعل، وهو مضاد، وهي إضافة من نصب.

وذهب « الأخفش » : إلى أنها حرف جر. وأما النصب فيكون على أنه مفعول، و « بله » مصدر موضوع موضع الفعل، أو اسم الفعل ليس من لفظ الفعل. فإذا قلت : (قام القوم بله زيداً) فكأنك قلت : تركاً زيداً، أودع زيداً.

وأما الرفع فعل الابتداء ، و « بله » يعني « كيف » في موضع الخبر. ا ه

حکى « ابن التين » رواية « من بلة » ف تكون مبنية، و « ما » مصدرية، وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء، والخبر هو الحجار والمحرور المتقدم.

ويكون المراد بـ « بله » : « كيف » التي يقصد بها الاستبعاد، والمعنى : من أين اطلاعكم على هذا القدر الذي تقصر عقول البشر عن الإحاطة به. ودخول « مِنْ » على « بله » إذا كانت بهذا المعنى جائزة. ويمكن تلخيص المسألة على أربعة أوجه :

(1) اسم فعل أمر يعني « دع » أو « اترك » ناصبة لما يليها على أنه مفعوله، وفتحة « بله » بنائية، كقول « ابن هرمة » :

تمشى القطوف إذا غنى الحداة بها ممشي الحواد قبلة الجلة النجبا⁽¹⁾

(1) القطوف من الدواب وغيره : البطيء، والنجد : جمع نجيب، وهو الأصيل الكريم، والمعنى أن البطيء يمشي كمشي الحواد من الخيل مع الحداة، فدع الإبل الكرام، فإنها مع الحداة تسرع أكثر من غيرها.

(٢) مصدر بمعنى الترک، نائب عن فعل الأمر، مضاد إلى ما يليه، وفتحته إعرابية، وهو مصدر مهملاً الفعل، من نوع التصرف.

(٣) اسم بمعنى «كيف» في موضع الخبر، وما بعدها مرفوع على الابتداء، وفتحة «بله» بنائية.

وأنكر «الفارسي» رفع ما بعدها. وإنكاره مردود بحكایة أبي الحسن، وقطرب.

وقد روی بالأوجُه الثلاثة قول «كعب بن مالك» (الصحابي) يصف السیوف :

تذرُّ الجماجمَ ضاحِيَا هامِثَهَا بْلَهُ الْأَكْفُّ كَانُهَا لَمْ تُخْلِقِ

(٤) اسم بمعنى «سوى» فتكون من ألفاظ الاستثناء قاله «الرضي».

★ ★ *

مسألة (٩٠)

في تحقیق کلمة « کخ » (*)

« کخ » کلمة زجر للصبي عما يريد فعله، وفي الحديث « کخ کخ، فإنها من الصدقة »^(١).

قال « النووي » : قال « القاضي » : کخ کخ، بفتح الكاف وكسرها وتسكين الخاء، ويجوز كسرها مع التنوين. وهي کلمة يزجر بها الصبيان من المستقدرات، فيقال له : کخ، أى : اتركه، وارم به.

قال « الداودي » : هي عجمية معربة بمعنى « بش ». وقد أشار إلى هذا « البخاري » بقوله في ترجمة (باب من تكلم بالفارسية والرطانة).

وفي حاشية صحيح مسلم (طبع استانبول) : والتكرير للتأكد ليطرحها من فيه.

★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٣ : ٢٠٨، و « شرح صحيح مسلم » للنوعي ٧ : ١٧٥، و « فتح الباري » ٦ : ١٨٥.

(١) قطعة من حديث أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الجهاد والسير – باب من تكلم بالفارسية..) ٤ : ٣٦ عن أبي هريرة، وقامه : « أن الحسن بن علي أخذ ثمرة من تم الصلوة فجعلها في فيه، فقال له النبي – ﷺ – بالفارسية : کخ کخ أما تعرف أنا لا نأكل الصدقة ». وأخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزكاة – باب تحريم الزكاة على رسول الله – ﷺ – وعلى الله وهم بنو هاشم وبني المطلب دون غيرهم) ٢ : ١١٧، و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٤٠٩، ٤٤٤، ٤٧٦، و « الدارمي » في « سنته » في (كتاب الزكاة – باب الصدقة لا تحل للنبي – ﷺ – ولا لأهل بيته) ١ : ٣٨٧.

ما لا ينصرف

مسألة (٩١)

في استعمال الكلمة «مشتى»^(*)

ما يمنع من الصرف «مشتى»، وهو موازن «مفعَّل».

ولا تستعمل إلا نكارة، وهي إما نعت، كقوله تعالى : ﴿أُولَئِنَّ أَجْنَحَةَ مَشْتَى
وَثُلَاثَ وَرْبَاعٍ﴾^(١)، وإما حال، نحو قوله تعالى : ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ
النِّسَاءِ مُشْتَى وَثُلَاثَ وَرْبَاعٍ﴾^(٢)، وإما خبر، نحو قوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - :
﴿صَلَاةُ اللَّيلِ مُشْتَى مُشْتَى﴾^(٣).

وإنما كُرِّرَ لقصد التوكيد، لا لإفاده التكرير.

والمانع لها من الصرف : الوصفية والعدل عن اثنين اثنين، بدليل أنها تفيد
فائدة التكرار.

* * * *

(*) موارد المسألة : «شرح ابن الناظم» ٢٤٩، و «شرح المرادي» ٤ : ١٢٧، و «أوضح المسالك» ٣ : ١٤٥، و «شرح الأشموني» ٣ : ٢٢٨.

(١) فاطر : ١.

(٢) النساء : ٣.

(٣) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الصلاة - باب صلاة الليل مشتى) ٢ : ٣٦، و «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الوتر بركعة) ١ : ٣٧١، عن «ابن عمر» برواية : «صلاة الليل مشتى مشتى»، و «الترمذى» في «مسنده» في (أبواب الصلاة - باب ما جاء في التخشيع في الصلاة) ١ : ٢٢٨ عن «الفضل بن عباس». و «مالك» في «الموطأ» في (كتاب صلاة الليل - باب ما جاء في صلاة الليل) ١ : ١١٩. و «أحمد» في «مسنده» ٢ : ٢٦، ٥١، ١٣٣، عن «ابن عمر»، و «أحمد» في «مسنده» أيضاً ٤ : ١٦٧، عن «المطلب بن ربيعة» برواية : «صلاة الليل والنهر مشتى مشتى».

إعراب الفعل

الواصِب

مسألة (٩٢)

في جواز إعمال « إذن » وإهمالها مع اجتماع الشروط^(*)

قال « الشاطبي » عند قوله :

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صَدُرَتْ وَالْفَعْلُ بَعْدَ مُوصَلًا
 قال : ونصبوا، أطلق القول في ذلك، وهذا الإطلاق غير صحيح، إذ النحويون
 يبحكون مع اجتماع الشروط الوجهين : النصب، والرفع ؛ فقد حكى « سيبويه »^(١)
 عن « عيسى بن عمرو » أن أنساً من العرب يقولون : إذاً أفعل ذلك، في الجواب
 — يعني مع اجتماع الشروط — قال : فأخبرت « يونس » بذلك، فقال : لا
 تُبَعِّدُ ذَا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة « هل » و « بل ».
 ومنه في الحديث : « إذاً يخلف يا رسول الله »^(٢) فقد ثبت الوجهان.
 وكلام الناظم يقتضي الاقتصار على وجه واحد، وهو إخلال في التقليل.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح ابن الناظم » ٢٦٣، و « عمدة القاري » ١٢ : ١٩٩.

(١) الكتاب ١ : ٤١٢.

(٢) قطعة من حديث أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المساقات — باب الخصومة في البشر والقضاء فيها) ٣ : ٧٥، وفي (كتاب في الرهن في الحضر — باب إذا اختلف الراهن والمُرتهن ونحوه فالبينة على المدعى والمدين على المدعى عليه) ٣ : ١١٦، وفي (كتاب الأيمان والندور — باب قول الله تعالى : إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثناً قليلاً أولئك لأخلاق لهم في الآخرة..) ٧ : ٢٢٨.
 و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الأيمان — باب وعيد من اقطع حق مسلم بيمين فاجرة بالدار) ١ : ٨٦، ورواية « مسلم » قال « الأشعث بن قيس » : كان يتبني وبين رجل أرض بيمين فخاصة إلى النبي — عليه السلام — فقال : هل لك بيضة ؟ فقلت : لا، قال : فيميته، قلت : إذن يخلف، فقال رسول الله — عليه السلام — عند ذلك : من حلف على بيمين صير يقطع بها مال أمرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان. فنزلت : **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بَعْهَدَ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَنَّاً قَلِيلًا﴾**. إلى آخر الآية.

وفي « عمدة القاري » ١٢ : ١٩٩ « إذا بحلف » قال « الكرماني » : وبحلف، بالنصب لا غير. قلت : كلمة « إذا » حرف جواب وجزاء، ينصب الفعل المستقبل، مثل ما يقال : أنا آتيك، فيقول : إذا أكرمك. وإنما يقال : بالنصب، لا غير، لأنها تصدرت، فتعين النصب، بخلاف ما إذا وقعت بعد الواو والفاء، فإنه يجوز فيه الوجهان.

وقال « ابن الناظم » : وحکى « سيبويه » عن بعض العرب إلغاء « إذن » مع استيفاء شروط العمل، وهو القياس، لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حلاً على « ظن »، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها، كما حملت « ما » على « ليس »؛ لأنها مثلها في نفي الحال.

★ ★ *

مسألة (٩٣) في سقوط فاء السمية (*)

تنفرد « الفاء » عن « الواو » بأن الفعل بعد الفاء التي ينتصب بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء، وذلك بعد الطلب بأنواعه. فتقول :

(ائتنا تحدثنا)، و (اسلم تسلم).

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا : كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا ﴾^(١)

وقوله - ﷺ - : « وأحسن مجاورة من جاورك تكون مسلماً »^(٢)
وقول أمير القيس :

إِفَّا تَبَيَّنَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ، وَمَتَّرِلْ بِسْقِطِ اللَّوْيِ، بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

★ ★ *

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » عند قوله :

وبعد غير النفي جرماً اعتمد إن تستقطط الفاء والجزاء قد قصيذ و « شرح الأشموني » ٣ : ٣٩، ولم يذكر الحديث.

(١) البقرة : ١٣٥.

(٢) أخرجه « البيهقي » في « شعب الإيمان » بلغته. و « ابن ماجه » في « سننه » ١ : ١٤١٠، و « الطبراني » في « الأوسط » عن أبي هريرة.

والحديث بتامه : « يا أبا هريرة ! كن ورعاً تكن أبعد الناس، وكن قنعاً تكن أشكراً الناس، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمناً، وأحسن مجاورة من جاورك تكون مسلماً، وأقل الضحك فإن كثرة الضحك تميت القلب » « كنز العمال » ١٦ : ٢٤٣.

مسألة (٩٤)

في شرط جزم الجواب بعد النهي (*)

شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي موضعه. وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير : (إن لا) نحو : (لا تدن من الأسد تسلم). فهذا يصح جزمه، لأن المعنى : إن لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف : (لا تدن من الأسد يأكلك)، فإن هذا لا يصح جزمه ؛ لعدم صحة المعنى بتقدير : إن لا تدن. وهذا مذهب الجمهور.

وأجاز « الكسائي » جزم جواب النهي مطلقاً، ولا يشترط الشرط المتقدم بل يقدر : إن تدن من الأسد يأكلك.

وما يُحتاج للكسائي به من قول « أَنِي طلحة » (في غزوة أحد) : « يا نبِي الله بَأْنِي أَنْتَ وَأُمِّي لَا تُشَرِّفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِّنْ سَهَامِ الْقَوْمِ »^(١).

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » ٢٦٩، و « شرح الشاطبي » و « شرح المرادي » ٤ : ٢١٤ و « أوضح المسالك » ٣ : ١٧٩.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (مناقب الأنصار — باب مناقب أَنِي طلحة — رضي الله عنه —) عن « أنس » ٤ : ٢٢٩ برواية رفع « يُصِيبُكَ » أي : فإنه يصيبك، ولأنني ذر : « يصبك » بالجزم جواب النهي. وفي (كتاب المغازي — باب « إِذ هُمْ طَافُتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تُفْشِلُوا اللَّهَ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلِيَوْكُلُ الْمُؤْمِنُونَ ») ٥ : ٣٣، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الجهاد والسير — باب غزوة النساء مع الرجال) ٥ : ١٩٦، برواية : « لَا تُشَرِّفْ لَا يُصِيبُكَ سَهْمٌ »، وانظر « عمدة الفاري » ١٦ : ٢٧٤.

ومن رواية من روى قوله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — :

﴿ من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا برج الثوم ﴾^(١)
بجزم « يؤذنا ».

وقوله — عليه الصلاة والسلام — :

﴿ لا ترجعوا بعدِي كفاراً يضرُّ بعضكم رقاب بعض ﴾^(٢)
وأجيب بأن المجزوم ثانياً بدل اشتغال من المجزوم، لا جواباً.
أي : بدل فعل من فعل، مع أن الرواية المشهورة : « يؤذينا »،
و « يضرُّ » بالرفع.
ويحتمل أن يكون « يضرُّ بعضكم » على الإدغام، نحو قوله تعالى :
﴿ و يجعل لكم ﴾^(٣).

(١) لم أغير على هذا الحديث بهذا اللفظ، وأخرج « مسلم » في « صحبيه » في (كتاب المساجد — باب نهي من أكل ثوماً أو بصلأ أو كرياثاً أو نحوها) ٢ : ٧٩ برواية : « من أكل من هذه الشجرة فلا يُنحرِّئ مسجِّلَنا ولا يؤذِّنَا برج الثوم » من حديث « أبي هريرة ». ومثله في « مسنَد أحمد » ٢ : ٢٦٦.

(٢) نقدم نزيرجه في مسألة / ٢٢ / في (استعمال أفعالٍ بمعنى « صار »).

(٣) نوح : ١٢.

مسألة (٩٥)

في انتساب المضارع بعد الفاء في الرجاء^(١)

قال « الشاطبي » عند قوله :

وال فعل بعد الفاء في الرّجاء يُنْصَب كَصِبٌ مَا إِلَى التَّمَنْيِي يَنْتَسِبُ أَخْبَرُ النَّاظِمَ أَنَّ الْفَعْلَ يَنْتَسِبُ بَعْدَ الفاء في الرجاء. فتقول في الرجاء : (لعل لي مالاً فأنفق منه). وقرأ « حفص » عن « عاصم » : « لَعَلَّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابُ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَىٰ »^(٢) بـنـصـبـ « أـطـلـعـ ». .

وقرأ « عاصم » أيضاً : « وَمَا يَدْرِيكَ لِعْلَهُ يَرْكِنُ إِلَيْهِ فَتَنْتَفِعُ الذَّكْرِ »^(٣) بـنـصـبـ « فـتـنـتـفـعـهـ »، وذلـكـ كـلـهـ عـلـىـ جـوـابـ « لـعـلـ »، وـمـعـنـاـهـ : الترجـيـ، وـأـنـشـدـ « الفـرـاءـ »^(٤) :

عَلٌ صَرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا
يُدْلِنَّا اللَّمَةَ مِنْ لَمَائِهَا
فَتَسْتَرِيعَ النَّفْسُ مِنْ زُفَرَاتِهَا
وَنَقْعَدُ الْغُلَةَ مِنْ غُلَائِهَا

بنصب « تـسـتـرـيـعـ »، والنـصـبـ بـعـدـهاـ لـيـسـ بـكـثـيرـ، لمـ يـطـرـدـ فـيـ الـكـلـامـ الـفـصـيـحـ
الـذـيـ هـوـ الـقـرـآنـ، فـلاـ يـقـالـ : إـنـهـ مـمـتـنـعـ.

وقد حكى « ابنُ الْمُؤْلِفِ » في التكملة عند البصريين أنهم يمنعون النصب بعد الرجاء، لأنَّه في حكم الواجب.

وحكى جوازه عن الكوفيين بناء على كون « لعل » تأني للاستفهام

(١) مورد المسألة : « شرح الشاطبي » .

(٢) غافر : ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) عبس : ٣ ، ٤ .

(٤) « معانِي القرآن » ٣ : ٢٣٥ ، والجز في شرح شواعد الشافية : ١٢٩ وعل : أصله لعل، وصرف الدهر : حوادثه ونواتيه، ويُدْلِنَّا الله : من أَدَلَّنا الله من عدوانا إِدَالَة، وهي الغلبة، يقال : أَدَلَّنِي عَلَى فَلَانَ وَانْصَرَنِي عَلَيْهِ . وللمة : الشدة.

والشك، في جانب في الوجهين. ومن أمثلتهم : (على سارجع فأزورك). والاستفهام بـ « لعل » غير معروف عند البصريين.

وقد استدل المؤلف — أي : ابن مالك — على ثبوته بقوله — عليه السلام — : ﴿لَعْنَا أَعْجَلَنَاك﴾^(١)، ويقوله : « وما يدركك لعله يذكر »، ولا حجة في شيء من ذلك.

والصحيح أنها محمولة على التبني في نصب الجواب، لأن التبني والترجي متقاريان في المعنى، فكأنهم أشربوا « لعل » معنى « ليت »^(٢).

★ ★ ★ ★

(١) تقدم تخرّجه في مسألة / ٣٢ / في (ورود « لعل » للاستفهام).

(٢) وفي « البحر الحيط » ٨ : ٤٢٧ :

« قرأ الجمهور : « فتنفعه » برفع العين عطفاً على « أو يذكر ». وقرأ « عاصم » في المشهور، و « الأعرج »، و « أبو حية »، و « ابن أبي عبلة »، و « الزعفراني » بتصبّهما. قال « ابن عطية » : في جواب التبني، لأن قوله : « أو يذكر » في حكم قوله : « لعله يذكر » ١ هـ. وهذا ليس ثنياً، إنما هو ترجح، وفرق بين الترجي والتبني. وقال « الرمخشري » : وبالتصب جواباً لـ « لعل »، كقوله : « فاطلع إلى الله موسى ». ١ هـ. والترجي عند البصريين لا جواب له فيتصبب بإضمار « أن » بعد الفاء . وأما الكوفيون فيقولون : ينصب في جواب الترجي ».

عوامل الجزم

مسألة (٩٦)

في لام الأمر الداخلة على فعل المتكلم والمخاطب (*)

جَزْمُ اللام لفعل المتكلم المبني للمعلوم جائز (في النثر)، ولكنه قليل.

فمن ذلك قوله — عَلَيْهِ — : « قوموا فلأصل لكم » (١).

وقوله — تعالى — : « وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا سَبِيلًا وَلَنْ حَمِلْ خَطَايَاكُم » (٢).

وأقل منه جزمه فعل الفاعل المخاطب.

فمن ذلك قوله — عَلَيْهِ — : « لَتَأْخُذُوا مَصَافِحَكُمْ » (٣) أي : خذوا،

وكقراءة « يعقوب » و « أُبَيْ » و « أَنْسٌ » — رضي الله عنهم — : « فَبِذَلِكَ فَلَتَفَرَّحُوا » (٤).

والاستعمال الكثير أن الأمر باللام إنما يكون في الغائب.

أما إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغة الأمر.

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » : ٤ : ٢٧٠، و « شرح الأشموني » : ٣، و « الإنصاف » (مسألة : فعل الأمر معرب أو مبني) ٢ : ٥٢٥ — ٥٤١، و « أسرار العربية » : ٣١٨، و « شرح ابن يعيش » : ٤١، و « الكافي شرح المادى » : ١٢١٥ (طبع على الآلة الكاتبة)، و « أمالى السهيلى » : ٩٤، و « شواهد التوضيح والتصحیح » (البحث الرابع والستون) ١٨٦ — ١٨٩، و « شرح الكافية للرضي » : ٢ : ٢٥٢، و « مغني الليسب » : ٢٩٧ — ٣٠٠، و « فتح الباري » : ١ : ٤٨٨ — ٤٩١.

(١) أخرجه « البخاري » في (كتاب الصلاة — باب الصلاة على الحصر) ١ : ١٠٠، ونماه : « روى البخاري بسنده عن أنس بن مالك أن جدته ملائكة دعث رسول الله — عَلَيْهِ — لطماع صنتئه له، فأكل منه، ثم قال : قوموا فلأصل لكم، قال أنس : فقمت إلى حصير لنا قد استؤد من طول ما ليس فتضخته بما، فقام رسول الله — عَلَيْهِ — وصفقت واليتم وراءه، والعجوز من ورائنا، فصل لنا رسول الله — عَلَيْهِ — ركعتين ثم انصرف ».

(٢) العنكبوت : ١٢.

(٣) قال « البغدادي » في « تغريج أحاديث شرح الرضي على الكافية » خطوط : لم أره إلا في كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري »، ورأيت في صحيح مسلم عن جابر : « لتأخذوا مناسككم فإني لا أدرى لعلى لا أحتج بعد حججتي هذه ». انظر « صحيح مسلم » في (كتاب الحج — باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا..) ٤ : ٧٩.

(٤) يونس : ٥٨، انظر « البحر الخريط » ٥ : ١٧٢، و « إتحاف فضلاء البشر » : ٢٥٢، (تبية) ورد في « حاشية الصبان » ٤ : ٣ قراءة « أُبَيْ » و « أَنْسٌ » : « فليفرحاوا »، وهي خطأ، والصواب ما أثبتته.

وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو : (لَعْنَ بِحاجتِي) أو انتفى الخطاب، نحو : (لِيَقُمْ زِيدٌ).

● وَحَذَفَ الْيَاءُ مِنْ « فَلِأَصْلَى » مِنَ الْحَدِيثِ هِيَ رَوْاْيَةُ « الْأَصْلِيِّ » وَقَدْ وُجِّهَ فِي « أَمَالِيِّ السَّهِيلِيِّ » : ٩٤، وَ « شَوَاهِدُ التَّوْضِيْعِ وَالتَّصْحِيْحِ » : ١٨٦ عَلَى خَمْسَةِ أُوْجَهٍ :

(١) بَحْذَفِ الْيَاءِ، فَتَكُونُ اللامُ لِلأَمْرِ.

(٢) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، فَتَكُونُ اللامُ لِلأَمْرِ، إِجْرَاءً لِلْمُعْتَلِ مُجْرِيِ الصَّحِيحِ، كِتْرَاءُ « قَبْلَ » : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِيُّ وَيَصْبِرُ ﴾^(١)

(٣) اللامُ لِلتَّعْلِيلِ، وَالْفَعْلُ مَنْصُوبٌ فِي حَالِ فَتْحِ الْيَاءِ.

(٤) اللامُ لِلتَّعْلِيلِ أَيْضًا، وَالْيَاءُ سَاكِنَةٌ تَخْفِيْفًا، وَتَسْكِينُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةٌ لِغَةً مَشْهُورَةً.

وَاللامُ الَّتِي هِيَ لِلتَّعْلِيلِ تُسَمَّى « لَامَ كَيٍّ »، وَالْفَعْلُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بـ « أَنْ » مَضْمُرَةً، وَاللامُ وَمَصْحُوبُهَا خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ : فَقَوْمُوا فَقِيَامَكُمْ لِأَصْلِي لَكُمْ.

وَيُسْتَبَعِدُ « السَّهِيلِيُّ » رَوْاْيَةُ : « لِأَصْلَى لَكُمْ » بِلَامٍ كَيٍّ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ رَأَى زِيادةَ الْفَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ « الْأَخْفَشُ » وَ « يُونَسُ »، فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ كَانَتِ الْفَاءُ مَلْغَاهُ عَلَى قَوْلِهِمَا، أَيْ قَوْمُوا لِأَصْلَى.

(٥) اللامُ مَفْتُوحَةٌ^(٢) عَلَى لِغَةِ « سَلِيمٍ »، فَتَكُونُ لِلْقَسْمِ، وَالْفَعْلُ مَبْنِيٌ عَلَى الْفَتْحِ، وَنُونُ التَّوْكِيدِ مَحْذُوفَةً، وَالتَّقْدِيرُ : لِأَصْلَىيْنِ.

وَقَالَ « السَّهِيلِيُّ » : وَقَلَمَا يُوجَدُ فِي الْكَلَامِ انْفَرَادُ هَذِهِ اللامِ فِي التَّأْكِيدِ وَالْقَسْمِ دُونَ النُّونِ، فَإِنْ صَحَّتِ الرَّوْاْيَةُ فَلَيْسَ بِيَعْدُ فِي الْقِيَاسِ كُلَّ الْبَعْدِ أَنْ تَقُولَ : لِيَقُومْ زِيدٌ، أَيْ : لِقَائِمِ زِيدٍ، تَوْقِعُ الْفَعْلُ مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ، كَمَا قَدْ تَوْقِعُ الْأَسْمَاءُ مَوْقِعَ الْفَعْلِ، وَتَعْمَلُهُ عَمَلُهُ.

وَبَعْدَ فَقَدْ قَالَ « ابْنُ مَالِكٍ » : وَأَمْرُ الشَّكَلِمِ نَفْسَهُ بِفَعْلٍ مَقْرُونٍ بِاللامِ فَصَحِيحُ، قَلِيلٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ.

★ ★ ★

(١) يُوسُفُ : ٩٠.

(٢) تَسْكِينُ اللامِ بَعْدَ « الْفَاءِ » وَ « الْوَاءِ » وَ « ثُمَّ » لِغَةُ قُرْبَشِ.

مسألة (٩٧) في الجزم بـ «إذا» (*)

قال «ابن مالك» : قد يُجزم بـ «إذا» الاستقبالية حملًا على «متى» .
 قال «الأشموني» : المشهور في «إذا» أنه لا يجزم بها إلا في الشعر.
 وشاع في الشعر الجزم بـ «إذا» حملًا على «متى» . فمن ذلك إنشاد
 «سيويه» (١) :

تُرْفَعُ لِي خَنْدِفَ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا حَمَدْتَ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ
وَكَإِنْشَادُ «الفراء» :

اسْتَغْنُ مَا أَغْنَاكَ رُوكَ بِالْغَنْسِي وَإِذَا تُصْبِكَ خَصَاصَةً فَتَحْمَلِ
وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِي «التسهيل» جُوازُ ذَلِكَ فِي النَّثَرِ عَلَى قَلَةِ
وَمِنْهُ قَوْلُهُ — عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ — لِعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — :
 «إِذَا أَخْدَمْنَا مُضَاجِعَكُمَا ثَكِيرًا أَرْبَعًا وَثَلَاثَيْنَ» (٢). الْحَدِيثُ.

★ ★ *

(*) مُوادر المسألة : «التسهيل» ٢٣٧، و «شرح الأشموني» ٤ : ١٣.

(١) الكتاب ١ : ٤٣٤ ، والبيت للفرزدق.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الخمس — باب الدليل على أن الخمس لتواب
رسول الله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — وَالْمَسَاكِينِ) ٤ : ٤٨ ، وفي (كتاب فضائل أصحاب النبي — عَلَيْهِ السَّلَامُ —
باب مناقب علي بن أبي طالب) ٤ : ٢٠٨ .

و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الذكر والدعاء والتوبية والاستغفار — باب التسبيح أول النهار
وعند النوم) ٨ : ٨٤ .

وقام الحديث برواية البخاري، بسنده إلى «علي» — رضي الله عنه — أن فاطمة — عليها السلام —
شكَتْ مَا ظَلَقَتْ مِنْ أَثْرِ الرَّحْيِ فَأَقَى النَّبِيُّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — سَيِّدَ فَانطَلَقَتْ فَلَمْ تَجِدْهُ فَوَجَدَتْ عَائِشَةَ
فَأَخْبَرَتْهَا فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — أَخْبَرَهَا عَائِشَةَ بِعِجَّى فَاطِمَةَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — إِلَيْهَا
وَقَدْ أَخْدَمْنَا مُضَاجِعَكُمَا فَذَهَبَتْ لِأَقْوَمَ، فَقَالَ : عَلَى مَكَانَكُمَا، فَقَعَدَتْ بَيْتَهَا حَتَّى وَجَدَتْ بَرْدَ قَدَمِيهِ عَلَى
صَدْرِيِّ، وَقَالَ : أَلَا أَعْلَمُكُمَا خَيْرًا مَا سَأَلْتَنِي إِذَا أَخْدَمْنَا مُضَاجِعَكُمَا ثَكِيرًا أَرْبَعًا وَثَلَاثَيْنَ، وَشَبَّحَا ثَلَاثَةَ
وَثَلَاثَيْنَ، وَتَحْمَدَا ثَلَاثَةَ وَثَلَاثَيْنَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ.

وقد جاء في هامش «البخاري» ٤ : ٢٠٨ قوله : ثكيرا، بلغظ المضارع، ومحذف النون
للتخفيف، أو أن «إذا» تعلم عمل الشرط، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي : «تكبران» بإثباتها.
ولابن عساكر وأبي ذر عن الكشميري : «فكبرا» بصيغة الأمر، وكذا القول والرواية في «تسبيحا»
و «تحمدا» .

وقال «العيني» في «عدمة القاري» ١٦ / ٢١٨ :
 قوله «تكبرا» بلغظ المضارع، وترك النون، ومحذفت «إما» للتخفيف، وإما على لغة من قال
أن كلمة «إذا» جازمة، وهي لغة شاذة، وهو في : فكبرا.

مسألة (٩٨)

في مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً^(١)

ومن الاستعمالات السليمة وقوع الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً لفظاً لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك. ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة.

والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً، لثبوته في كلام أوضح الفصحاء، وكثرة وروده عن فحول الشعراء.

فقد جاء في الحديث من قول النبي - عليه السلام - : ﴿مَنْ يَقْمِنْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْسَابًا غُفرَانَهُ مَا تَقدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ﴾^(١) وقول «عائشة» أم المؤمنين - رضي الله عنها - «إنه - أي أبو بكر - رجل أسيف متى يَقْمِنْ مَقَامَكَ رَقّ»^(٢).

وقد جاء في النظم قول «نهشل بن ضمرة» :

يا فارس الحَيِّ يوم الرَّؤْعِ قد علَمُوا
ومذَرَةُ الْخَصْمِ لَا يَنْكُسَا ولا وَرَعا
وَمُدِرِّكُ التَّبَلِ في الأَعْدَاءِ يَطْلَبُهُ
وَمَا يَشَاءُّ عِنْهُمْ مَمْتَعًا^(٣)

وقول «أعشى بن قيس» :

وَمَا يُرِدُّ مِنْ جَمِيعِهِ بَعْدُ، فَرَقَةُ جَمِيعِهِ^(٤)

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي»، و«شرح المرادي» ٢٧٣، و«شرح الأشموني» ٤ : ١٧، و«شواهد التوضيح» ١٤ - ١٧، و«أوضح المثالك» ٣ : ١٩٠.

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الإيمان - باب قيام ليلة القدر من الإيمان) ١ : ١٤، عن «أبي هريرة».

و«النسائي» في «سننه» في (كتاب الإيمان وشرائعه - باب قيام ليلة القدر) ٨ : ١١٨.

(٢) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الأنبياء - باب قول الله تعالى : «لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين») ٢ : ١٢٢.

(٣) البيتان في قصيدة له في كتاب وقعة صفين، باختلاف يسر. الرَّوْعُ : الجبان. التَّبَلِ : التُّرَةُ والذَّخْلُ.

وقول « حاتم » :

وإِنَّكَ مِهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَةُ وَفَرْجَكَ نَالَأَمْتَهَى الدَّمُ أَجْمَعَ

وقول « رؤبة » :

مَا يُلْقَ في أَشْدَاقِهِ تَلَهُمَا إِذَا أَعَادَ الرِّزْرِ أوْ تَنَاهُمَا^(١)

وقول « قعنب بن ضمرة » :

إِنْ يَسْمَعُوا رِبَيْةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وقول الآخر :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلَنَاكُمْ وَإِنْ تَصْلِيْوا مَلَائِكَتُنَا أَنفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا^(٢)

قال الشاطبي : وصاحب البيت : (إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا...) متمكن من أن يقول بدل (إن يسمعوا) : (سمعوا).

صاحب البيت : (إن تصرمونا وصلناكم وإن تصليوا) متمكن من أن يقول بدل وصلناكم : نوصلكم، وإن تصلوا تملاه، فلما لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه علِمَ أنهم غير مضطرين.

وقال « ابن مالك » : وقد صرخ بجواز ذلك « الفراء »، وجعل منه قوله تعالى : ﴿إِنْ نَشَاءُ نَنْزِلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^(٣) لأن « ظلت » بلفظ الماضي، وقد عطف على « نزل »، وحق المعطوف أن يصلح حلوله في المعطوف عليه...

ثم قال « الشاطبي » : والحق أنه نادر دون رتبة الأنواع الأخرى، كما يقول النحاة.

(١) لَهُمُ الشَّيْءَ لَهُمَا وَلَهُمَا وَلَهُمَّهُ وَالْتَّهُمَّ : ابتلعه بمرة. والتهيم والتهيم : صوت وتوعد وزجر. وقيل : هو صوت فوق الزفير.

(٢) الصرم : القطع.

(٣) الشعاء : ٤.

وقال الأشموني : يكون فعل الشرط وجوابه مضارعين، وهو الأصل، نحو : « وإن تعودوا نعد »^(١)، وماضين نحو : « وإن عدتم عدنا »^(٢)، وماضياً فمضارعاً، نحو : « من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه »^(٣). وعكسه قليل، وخصه الجمهور بالضرورة. ومذهب الفراء، وابن مالك جوازه في النثر، وهو الصحيح.

★ ★ ★

مسألة (٩٩)

في اقتران جواب الشرط بالفاء (*)

إن كانت الجملة اسمية، أو فعلية فعلها طلبية، أو جامد، أو مقرون بـ « قد » أو تنفيس، أو « لن » أو « ما » فلا تقع جواباً إلا بالفاء. فالجملة الاسمية نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَمْسِكْ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٤). والأفعال الطلبية هي فعل الأمر، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُخْبِنُكُمُ اللَّهُ ﴾^(٥).

والنهي نحو ما في قراءة « ابن كثير »^(٦) : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخْفَظْلَمَّا وَلَا هَضْمًا ﴾^(٧)، فـ « ابن كثير » قرأ بالقصر، والجزم على النهي، وقراءة الرفع خبر لمبدأ محدود تقديره : فهو لا يخاف، والجملة في موضع الجزم على أنها جواب الشرط.

(١) الأنفال : ١٩.

(٢) الإسراء : ٨.

(٣) الشورى : ٢٠.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح الأشموني » ٤ : ١٩ والحديث غير مذكور في « شرح الأشموني ».

(٤) الأنعام : ١٧.

(٥)آل عمران : ٣١.

(٦) انظر « إنحاف فضلاء البشر » : ٢٥٧.

(٧) طه : ١١٢.

والدعا نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا ﴾^(١).

وفي الحديث : « اللهم إن أمسكت نفسي فاغفر لها، وإن أرسلتها فاحفظها »^(٢).

وال فعل الجامد، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِكُلِّ شَيْءٍ مَا لَكَ وَمَا لَدَكَ فَعَسَى رَبُّكَ ﴾^(٣).

أو مقرون بـ « قد »، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلِهِ ﴾^(٤).

أو تنفيض، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْنَةً فَسَوْفَ يُغَنِّيَكُمُ اللَّهُ ﴾^(٥).

أو « لن »، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكَفَّرُوا ﴾^(٦).

أو « ما »، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّنَا فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أُخْرِي ﴾^(٧).

★ ★ *

(١) الأنفال : ٣٢.

(٢) أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٢٩٣، ٢٩٥، و « الدارمي » في « سننه » في (باب الدعا عند النوم) ٢ : ٢٩٠، بهذا النفظ. وبلا « اللهم » أخرجه « البخاري » في (كتاب التوحيد — باب السؤال بأسماء الله — تعالى — والاستعاذه بها) ٨ : ١٦٩، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الأدب — باب ما يقال عند النوم) ٤ : ٣١٢، و « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الدعوات — باب ما جاء في الدعا إذا أوى إلى فراشه) ٥ : ١٣٩، و « أحمد » في « مسنده » أيضاً ٢ : ٢٤٦، ٤٣٢، ٤٢٢.

(٣) الكهف : ٤٠، ٣٩.

(٤) يوسف : ٧٧.

(٥) التوبه : ٢٨.

(٦) آل عمران : ١١٥.

(٧) يونس : ٧٢.

مسألة (١٠٠)

في حذف الفاء من جواب الشرط (*)

وقد تُحذف الفاء الواجب ذكرها، للضرورة أو للندور.

فمن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا
تضيق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير.
فمن الضرورة قول « حسان » :

من يَفْعِلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلًا (١)
وقول الآخر :

وَمَنْ لَا يَزِلُّ يَنْقَادُ لِلْغَيْرِ وَالصُّبْأِ سِيلْفِي على طول السلامة نادما
وَمِنَ النَّدُورِ قَوْلُ النَّبِيِّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — لـ « أَبِي بن كعب » : « إِنْ جَاءَ
صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعْ بِهَا » (٢)

وقوله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — لـ « هَلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ » : « إِلَيْهَا وَإِلَّا حَدٌّ في
ظَهْرِكَ » (٣)

فقد تضمن الحديث الأول حذف جواب « إن » الأولى، وحذف شرط
« إن » الثانية، وحذف الفاء من جوابها. فإن الأصل : إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا أَخْذَهَا
وَإِلَّا يَجِيءُ فَاسْتَمْتَعْ بِهَا.

(*) موارد المسألة : « شرح المرادي » ٤ : ٢٥٢، و « شرح ابن الناظم » ٤ : ٢٧٤، و « شرح الأشموني » ٤ : ٢١، و « شواهد التوضيح » ٤ : ١٣٣، و « المعنى » (الفاء) : ٢١٩.

(١) استشهد به « سيبويه » في « الكتاب » ١ : ٤٣٥ على حذف الفاء لضرورة الشعر، وقال : « سائله عن قوله : إن تأني أنا كريم، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ». وقال في « الكتاب » ١ : ٤٣٧ : « وكما قالوا في اضطرار : إن تأني أنا صاحبك، يريد معنى الفاء ». والبيت نفسه « سيبويه » لـ « حسان »، ونسبة « المبرد » لـ « عبد الرحمن بن حسان »، وكذلك نسبة في « الخزانة » ورواه جماعة لـ « كعب بن مالك الأنصاري ». « المقتضب » بتحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة (٢ : ٧٠).

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب في اللقطة — باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق) ٣ : ٩٥ — ٩٦ بهذا اللفظ. وأخرجه « أبو داود » في « سننه » في أول (كتاب اللقطة) ٢ : ١٣٤ برواية : « وإن فاستمع بها ».

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الفسir — سورة النور، باب قوله : « وَنَذِرًا عنها العذاب أَنْ تَشْهَدَ أَربع شهادات بالله إِنَّه لَمِنَ الْكَاذِبِينَ » ٦ : ٤).

وتضمن الحديث الثاني حذف فعل ناصب «البينة» وحذف فعل الشرط بعد «إلا»، وحذف فاء الجواب والمبتداً معاً. فإن الأصل : أحضر البينة وإن تحضرها فجزاؤك حد في ظهرك.

وقال «ابن مالك» : والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر. أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية، أو جملة طلبية. وزعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وقد ثبت الحذف في هذين الحديثين، فبطل تخصيصه بالشعر، لكن الشعر به أولى. ولو قيل في الكلام : إن استعنت أنت معان، لم أمنعه.

ومن ورود الجواب طلباً عارياً من الفاء قول الشاعر :

إِنْ ثَدَعَ لِلخَيْرِ كُنْ إِيَّاهُ مُبْتَغِيَا
وَمِنْ دُعَائِكَ لَهُ آخْمَدُهُ بِمَا فَعَلَأَ
وقال «المبرد» : هو على إرادة الفاء، ولا اختلاف بين النحويين في ذلك.

★ ★ ★ ★

مسألة (١٠١)

في حذف فعل الشرط (*)

قد يُحذف فعل الشرط بعد «إن» «المردفة بـ «لا» إن دل الدليل على المخدوف، نحو : (تكلم بخير وإلاً فاسكت)، وتقديره : وإن تكلم بخير فاسكت. ونحو : (افعل كذا وإن ضربتك). وتقديره : وإن تفعل ضربتك. ونحو قول «الأحوال» :

فطلّقها، فلست لها بِكُفَيْهِ وإن يَعْلُم مَفْرِقَكَ الْحَسَامُ
أي : وإن تطلّقها يَعْلُم مَفْرِقَكَ الْحَسَامُ
ومنه قوله — عليه السلام — : «إِمَّا لَا فَاعْنَى عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ
السجود»^(١).

والتقدير : إن كنت لا تقول غير هذا فأعني ...

(*) مورد المسألة : «شرح الشاطبي» عند قوله :
والشرط يُعْنِي عن جواب قد عُلِّمَ والعكس قد يأتي إن المعنى فِيهِمْ
وانظر «شرح الأشموني» ٤ : ٢٥.

(١) وفي «بلغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى» ٢ : ٢١٩ : ورد في «مسند أحمد» : «إِمَّا لَا فَاعْنَى
بِكَثْرَةِ السجود»، ولا شاهد فيه عند «مسلم» و «أبي داود» من حديث : «ربعة بن كعب
الإسلامي»، قال : «كنت أبكي مع النبي - عليه السلام - فأتيه بوضوء وب حاجته، فقال لي : سلني،
قلت : فإني أسألك مراجعتك في الجنة، فقال : أو غير ذلك؟ قلت : هو ذاك ، فقال : فأعني على
نفسك بكثرة السجود».

ف «إما» أصلها : إن كان، ف «إن» شرطية، و «ما» عوض عن «كان» المخدوفة، والمعنى : إن
كان لا بد فكن لي عوناً في إصلاح نفسك بكثرة السجود.
وهو في «كتنز العمال» ٧ : ٣٠٦.

وفي حديث الغامدية قوله — عليه السلام — : « إما لا فاذهبي حتى تلدي »^(١).

وكذا تقول العرب : (إما لا فافعل كذا).

وتحذف فعل الشرط قليل، وتحذف جوابه كثير.

★ ★ ★ ★

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الحدود — باب من اعترف على نفسه بالرني) ٥ : ١٢٠، عن « بريدة ». وفيه : « ... فجاءت الغامدية فقالت : يا رسول الله إني قد زيت فطهوري وإنه رَدْمَا، فلما كان اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قال يا رسول الله لِمَ تَرَدَّنِي ؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرَدَّنِي كَمَا رَدَّدْتَ مَا عَرَأْتَ، فَوَاللهِ إِنِّي لَحُبْلَى، قال : إِما لا فاذهبي حتى تلدي.

فلما ولدت أُنثى بالصبي في خرقه، قال : هذا قد ولدته، قال : اذهبي فارضعيه حتى تفطميه، فلما فطمته أُنثى بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت : هذا يا نبِيُّ اللهِ قَدْ فَطَمْتَهُ وقد أكل الطعام، فدفعه الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فخفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها، فقبل خالد بن الوليد بحاجر، فرمى رأسها، فتضطجع الدُّمُّ على وجه خالد فسبّها فسِيمَعُ نبِيُّ اللهِ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — سبها إياها، فقال : « مهلاً يا خالد فوالذي نفسني بيده لقد ثابتتْ توبَةً لو تابَها صاحب مَكْسٍ لغيرِ اللهِ، ثم أمر بها فصلّى عليها ودفنت ». .

وفي « شرح صحيح مسلم » للنووي ١١ : ٢٠٣ :
معناه : إذا أبيب أن تسترِي على نفسك وتتوبي وترجعي عن قولك فاذهبي حتى تلدي، فترجمين بعد ذلك.

« لو »

مسألة (١٠٢)

في وقوع جواب « لو » مضارعاً منفياً (*)

حق جواب « لو » أن يكون ماضياً معنى، نحو : (لو لم يخف الله لم يعصه)، أو وضعياً، وهو إما مثبت فاقترانه باللام، نحو قوله تعالى : ﴿ لو شاء لجعلناه حطاماً ﴾^(١) أكثر من تركها، نحو قوله تعالى : ﴿ لو شاء جعلناه أجاجاً ﴾^(٢). وإنما منفي بـ « ما » فاقترانه باللام أقل من تركها، نحو قوله تعالى : ﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه ﴾^(٣).

وقول الشاعر :

ولو قطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي
وأما قوله — ﷺ — : ﴿ لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يستوي إلا يمرّ
عليّ ثلاثة وعندي منه شيء إلا شيء أرزصده للدين ﴾^(٤).

قال « ابن مالك » : تضمن هذا الحديث وقوع جواب « لو » مضارعاً منفياً بـ « ما ». وحق جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً، نحو : (لو قام لقمت). أو منفياً بـ « لم ». نحو : (لو قام لم أقم). وأما الفعل الذي يليها فيكون مضارعاً مثبتاً ومنفياً بـ « لم »، وماضياً مثبتاً.

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٤ : ٤٣، و « شواهد التوضيح » : ٧١.

(١) الواقعة : ٦٥.

(٢) الواقعة : ٧٠.

(٣) الأنعام : ١١٢.

(٤) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الاستفراض وأداء الديون — باب أداء الديون) ٣ : ٨٣ عن أبي هريرة.

نحو : (لو يقوم لقمت)، و (لو يقم لقمت)، و (لو قمت لقمت).

قلنا : في وقوع المضارع في هذا الحديث جوابان :

أحدهما : أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جواباً كما وضع في موضعه، وهو شرط. كقوله تعالى : ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَذَّبْتُمْ﴾^(١) والأصل : لو أطاعكم، فكما وقع يطبع موقع أطاع وهو شرط، وقع يسرني موقع سري، وهو جواب.

الثاني : أن يكون الأصل : ما كان يسرني، فحذف « كان » وهو جواب « لو »، وفيه ضمير هو الاسم، ويسرني خبر. وحذف « كان » مع اسمها، وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمها.

فمن النثر قول النبي - ﷺ - : ﴿الْمَرءُ مُجْزَىٰ بِعَمَلِهِ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًا فَشَرٌ﴾^(٢) أي : إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر.

ومن النظم قول « النابغة الذبياني »^(٣) :

حَدَّبْتُ عَلَيَّ بُطُونُ ضِيَّنَةٍ كُلَّهَا إِنْ ظَالَمًا فِيهِمْ ، وَإِنْ مُظْلومًا أَيْ : إِنْ كُنْتَ ظَالَمًا فِيهِمْ وَإِنْ كُنْتَ مُظْلومًا.

(١) الحجرات : ٧.

(٢) قال « البغدادي » في تفسيره لأحاديث شرح رضي الدين للكافية، مخطوط ورقه ٦/٦ : وأورد في خبر « كان » حديث : « الناس مجذبون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر » رواه « ابن جرير » في تفسيره عن « ابن عباس » موقوفاً، ورواه « ابن مالك » في « التوضيح » مرفقاً إلى النبي - ﷺ - بل فقط : « المرء مجذبي بعمله » إلى آخره. كما في « الدرر المستحبة في الأحاديث المشتهرة »، وهو من أمثلة النحوين، وأول من مثل به « سيويه » قال في أوائل كتابه : « هذا باب ما يُضر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك قوله : الناس مجذبون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرأ فخنجر وإن سيفاً فسيف) وذكر الأوجه المشهورة فيها. ا.هـ.

(٣) ديوانه : ١٣١ ، ضيّنة : من قضاعة ، ثم من عذرة .

وأشبه شيء بحذف « كان » قبل « يسرني » حذف « جعل » قبل « يجادلنا » في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرُّوحُ وَجَاءَهُ الْبَشَرُىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمٍ لُّوطٍ ﴾^(۱) أي : جعل يجادلنا في قوم لوط، لأن « لما » مساوية لـ « لو » في استحقاق جواب بلفظ الماضي. فلما وقع المضارع في موضع الماضي دعت الحاجة إلى أحد أمرين : إما تأول المضارع بماض. وإما تقدير ماض قبل المضارع. وهو أولى الوجهين. والله تعالى أعلم.

★ ★ ★ ★

(۱) هود : ۷۴.

«أَمَا»

مسألة (١٠٣)

في حذف الفاء في جواب «أَمَا»^(١)

«أَمَا» حرف شرط وتفصيل وتوكييد. نائبة عن أدلة شرط وفعله، وهذا ثُوُّل بـ «مهما يكن من شيء»، ولا بد من ذكر جملة هي جواب له، ولابد فيها من ذكر الفاء، كقوله تعالى : ﴿فَإِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ : مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا﴾^(٢).

وجاء في «معنى الليب» وغيره : فإن دخلت «أَمَا» على قول قد طرحت فيجب حذف الفاء معه، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَبَيَّنَ وَجْهَهُ وَتَسْوَدُ وَجْهُهُ فَإِنَّمَا الَّذِينَ اسْوَدُوا وُجُوهَهُمْ أَكْفَرُهُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾^(٣)، أي : (فيقال لهم : أَكْفَرُهُمْ)، فـ «حذف القول استغناء عنه بالقول، فتبعته الفاء في الحذف، وربّ شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً، كالحاجة عن غيره يصلّى عنه ركعتي الطواف، ولو صلّى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح^(٤). هذا قول الجمهور.

(*) موارد المسألة : «شرح ابن الناظم» ٢٧٩، و «شرح الشاطبي»، و «شرح ابن عقيل» ٤ : ٥٤، و «شرح الأشموني» ٤ : ٤٥، و «أوضح المسالك» ٣ : ٢٠٨، و «شاهد التوضيح» ١٣٦، و «معنى الليب» (أَمَا) ٨٠.

(١) البقرة : ٢٦.

(٢) آل عمران : ١٩.

(٣) من ذلك (المادة : ٥٦) «البقاء أسهل من الابتداء» يعني أن ما لا يجوز ابتداء يجوز بقاءه، للقاعدة المذكورة، فلو كان لرجل داران على جانبي الطريق فأراد أن ينشئ جسراً من الواحدة إلى الأخرى يمنع، ولكن لا يهدم بعد إنشائه إن لم يكن فيه ضرر على المارين.

ويترفع عن هذه القاعدة (المادة : ٥٥) «يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء». مثاله : إن هبة الحصة الشائعة لا تصح، لكن إذا وهب رجل عقاراً من آخر فاستحق منه حصة شائعة لا تبطل الهبة في حق الباقي. «شرح الجملة للباز» ٤٢، وانظر «حاشية ابن عابدين» ٢ : ٢٣٦.

وزعم بعض المتأخرین أن فاءً جواب «أَمَا» لا تمحى في غير الضرورة أصلًا، وأن الجواب في الآية : «فذوقوا العذاب»، والأصل : فيقال لهم : ذوقوا، فمحى القول وانتقلت الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما^(١) اعتراض. ومن هذا قوله تعالى : «وَأَمَا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِنَا لَتَّلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبِرُّهُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُجْرِمِينَ»^(٢).

فإن أصله : فيقال لهم : ألم تكن آياتي ، ثم حذف القول ، وتأخرت الفاء عن الممزة .

وورد في «*شرح الأشموني*» وغيرها : لا تمحف هذه الفاء إلا في ضرورة، نحو قول الشاعر :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قَتَالٌ لَدِيكُمْ وَلَكِنْ سَيِّرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَابِكِ^(۳)
أَرَادَ : فَلَا قَتَالٌ لَدِيكُمْ . فَحَذَفَ الْفَاءُ ؛ لِإِقْامَةِ الْوَزْنِ.

أو في ندور، نحو قوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : ﴿أَمَا بَعْدُ مَا باْلَ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شروطاً لَّيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٤).

وقول «عائشة» — رضي الله عنها — : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجَّ وَالْعُمَرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا ﴾^(٥).

(١) أي : بين « فاما الذين اسودت » وفاء الجواب الداخلة على القول المخذوف ، والجملة المعرضة هي : « أكفرتم بعد إيمانكم ».

(٢) الجائزة : ٣١

(٣) قال «العيني» : هذا البيت مما هَجَّى به فديماً بنو أسد بن أبي العิص بن أمية بن عبد شمس. في عراض المواكب : في شقها وناحيتها. والمواكب : جمع موكب، وهو القوم الركوب على الإبل المزينة. وكذلك جماعة الفرسان.

(٤) أخرجه «البخاري» في «صححه» في (كتاب البيوع — باب إذا اشترط شرطاً في البيع لا تجعل) ٣ : ٢٩، وانظر « عمدة القاري » ١١ : ٢٨٨.

(٥) أخرجه «البخاري» في «صحبيه» في (كتاب الحج — باب طواف الفارن) ٢ : ١٦٨ برواية : «طوافاً واحداً» هكذا بغير فاء في جواب «أما»، وللكشميهني : «فإِنَّمَا طافُوا طوافاً واحداً».

وقول النبي - عليه السلام - : ﴿ أَمَا مُوسَى كَانَيْ أَنْظَرْ إِلَيْهِ إِذَا الْخَدَرَ فِي الْوَادِي
يَلَبِّي ﴾^(١).

وقال « ابن مالك » : وقد تحولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق، وإن من خصه بالشعر، أو بالصورة المعينة من النثر مقصراً في فتواه، عاجزاً عن نصرة دعواه.

★ ★ ★ ★

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الحج - باب التلية إذا الخدر في الوادي) ٢ : ١٤٨، برؤية : « كأن أنظر إليه » هكذا بحذف الفاء من جواب « أما »، قوله : « إذا الخدر بإثبات الآلف بعد الذال وبعدها.
وانظر « عمدة القاري » ٩ : ٢٨١.

العدد

مسألة (١٠٤)

في تمييز العدد يسمى الجنس والجمع (*)

مُمِيزُّ الْثَلَاثَةِ وَالْعَشَرَةِ وَمَا بَيْنَهُما إِنْ كَانَ اسْمُ جِنْسٍ (وَهُوَ مَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُفَرِّدِهِ بِالْتَّاءِ غَالِبًا)، كَـ شَجَرٌ، وَغَرَّ. أَوْ كَـ اسْمَ جَمْعٍ (وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى الْجَمْعِ، وَلَيْسَ لَهُ مُفَرِّدٌ مِنْ لَفْظِهِ غَالِبًا)، كَـ قَوْمٌ، وَرَهْطٌ، خُفْضٌ بِـ «مِنْ» نَحْوَ : (ثَلَاثَةً^(١) مِنَ الْتَّمْرِ أَكَلْتُهَا) وَ (عَشَرَةً مِنَ الْقَوْمِ لَقَيْتُهُمْ). قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿فَهُنَّ أَرْبَعَةٌ مِنَ الطَّيْرِ﴾^(٢).

وَقَدْ يَخْفَضُ هَذِينِ الْجَمِيعِ بِإِضَافَةِ الْعَدْدِ إِلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾^(٣)، وَفِي الْحَدِيثِ : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٍ صَدْقَةً»^(٤)، وَقَالَ «الْحَطِيعَةَ» :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ
لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي^(٥)
وَالصَّحِيفَ قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ.

(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي» و «شرح الأشموني» ٤ : ٦٥، و «أوضح المسالك» ٣ : ٢١٥، و «النحو الباقي» ٤ : ٥٢٧.

(١) التمر : اسْمُ جِنْسٍ، وَيُعَتَّرُ التَّذَكِيرُ وَالتَّأْبِيثُ مَعَ اسْمِي الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ بِحَسْبِ حَالِهِمَا (أَيْ : بِاعتِبَارِ عُودِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِمَا تَذَكِيرًا وَتَأْبِيثًا) فَيُعْطَى الْعَدْدُ عَكْسَ مَا يَسْتَحْقُهُ ضَمِيرُهَا، وَالضَّمِيرُ الَّذِي يَعُودُ عَلَى «الْتَّمْرِ» هُوَ ضَمِيرٌ مَذَكُورٌ. انظر «أوضح المسالك» (العدد).

(٢) البقرة : ٢٦٠.

(٣) الفيل : ٤٨.

(٤) أَخْرَجَهُ «البخاري» فِي صَحِيفِهِ فِي (كِتَابِ الزَّكَاةِ — بَابِ لِيسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٍ صَدْقَةً) ٢ : ١٢٥ عَنْ «أَبِي سعيد الخدري»، و «مسلم» فِي «صَحِيفِهِ» فِي أَوَّلِ (كِتَابِ الزَّكَاةِ) ٣ : ٦٦، و «أَبُو داود» فِي «سَنَنِهِ» فِي (كِتَابِ الزَّكَاةِ — بَابِ مَا تَحْبَبُ فِيهِ الزَّكَاةِ) ٢ : ٩٤، و «النسائي» فِي «سَنَنِهِ» فِي (كِتَابِ الزَّكَاةِ — بَابِ زَكَاةِ الْإِبْلِ) ٥ : ١٨.

(٥) الْذَوْدُ مِنَ الْإِبْلِ : مَا بَيْنَ الْثَلَاثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ، وَهِيَ مُؤْنَةٌ، لَا وَاحِدٌ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا (صَحَاحٌ). وَالْأَنْفُسُ جَمْعٌ نَفْسٌ، وَهِيَ مُؤْنَةٌ، وَإِنَّمَا أَنْتَ عَدْدُهَا، لَأَنَّ النَّفْسَ كَثُرَ استَعْمَالُهَا مَقْصُودًا بِهَا إِنْسَانٌ. قَالَهُ «المَرَادِيُّ». وَالشَّاهِدُ : إِضَافَةُ الْعَدْدِ إِلَى مَعْدُودِهِ فِي قَوْلِهِ : «وَثَلَاثُ ذَوْدٍ»، وَالْمَعْدُودُ اسْمُ جَمْعٍ.

وإن كان جمعاً خُفْضَ بِإضافة العدد إلَيْهِ، نحو : (ثلاثة رجال)، وحقه أن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة، نحو : (ثلاثة أبْعَد، وثلاث آم)^(١) جمع : أمة.

★ ★ ★ ★

(١) آم : بجد الهمزة وتحميف الميم مكسورة، جمع أمة، على وزن : أفعل، وأصله : الْأُمُّ، قلبت الواو ياء تفادياً من عدم النطير، والضمة قبلها كسرة، ثم أعلنت الياء إعلال ياء « قاض »، ثم قلبت ثانية الهمزتين ألفاً لسكونها إثر همزة مفتوحة. « دليل المسجد » ٢٨، و « حاشية الصبان » ٤ : ٦٥.

المددود
مسألة (١٠٥)
في تثبيت المددود^(*)

قال «الشاطبي» : ذكر الناظم حكم المددود من الأسماء في الثنوية
 فقال :

وَمَا كَصْحَرَاءَ بُوَاوِ ثَنِيَا وَنَخْرُ عَلْبَاءَ كِسَاءَ وَحِيَا
بُوَاوِ أوْ هَمْزِ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ صَحْخَ، وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصْبَرِ

قسم المددود ثلاثة أقسام : ما كانت الهمزة فيه للتأنيث، وما كانت للإلحاق، أو بدلًا من أصل. وما عداها وهو ما كانت الهمزة فيه أصلية. وابتداً بالقسم الأول فقال : (وما كصحراء بواو ثنيا) يعني أن ما كان من الأسماء المددودة همزة كهمزة صحراء، أي في كونها للتأنيث، فإن حكمه في الثنوية أن تقلب الهمزة فيه واواً مطلقاً في صحراء : صحراء. ومثله : حراء، وغراء، وبضاء، وزكرياء، وعمياء.

تقول : حراوان، وغراوان، وبضاوان، وزكرياو، وعمياوان. وفي الحديث :
«أفعمياوان أنتا»^(۱).

وقال الشاعر :

يَدِيَانِ بِيَضَاوَانِ عَنْدَ مَحْلَمَ قَدْ تَمْنَعَنَكَ أَنْ تَضَامَ وَثَفَهَرَا

^(*) موارد المسألة : «شرح الشاطبي»، و «الكافي شرح المادي» : ٩٧ آلة كاتبة.

(۱) أخرجه «أبو داود» في «سننه» في (كتاب اللباس — باب في قوله — عز وجل —) : «وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن») ٤ : ٦٣ والحديث بقىامه : عن أم سلمة — رضي الله عنها — قالت : «كشت عند رسول الله — عليه السلام — وعنه ميمونة فأقبل ابن أم مكتوم، وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب، فقال النبي — عليه السلام — : احتججا منه. فقلنا : يا رسول الله، أليس أعمى لا يصرنا ولا يعرفنا؟ فقال النبي — عليه السلام — : أفعمياوان أنتا؟ أستينا تبصرانه؟» وأخرجه «الترمذى» و «النسائي». وقال «الترمذى» : حسن صحيح. انظر «ختصر سنن أبي داود» للمنذري ٦ : ٦٠، و «التلخيص الحبير» ٣ : ١٧٠، وورد في «فتح الباري» : «أفعمياوان أنتا» هذا في حق أمهات المؤمنين، نهاهما عن رؤية الأعمى مع قوله لـ «فاطمة بنت قيس» : «اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه أعمى» ففاظ الحجاج في حفته دون غيرهن. اـ.

جموع التكسير

مسألة (١٠٦)

في حلول جمع القلة محل الكثرة وبالعكس

قال «الشاطبي» عند قوله : (.. بلفظ قلة في الأكثر) :

حاصل المسألة : أن المعدود إما أن يكون له جمع قلة فقط، أو جمع كثرة فقط، أو الجماع معاً.

إإن كان له جمع قلة فقط فهو الذي يميز به ليس غير.

ووجموع القلة في التكسير : أَفْعُلُ، وَأَفْعَالُ، وَأَفْعَلَةُ، وَفِعْلَةُ. وَجَمِيعُ الْسَّلَامَةِ لِلْقَلْةِ — عند طائفة — ؛ ولذلك لما قال «حسان بن ثابت» :

لنا الجفناتُ الْغَرْرُ يلمعنَ بالضحيِّ وأسيافُنَا يقطعنَ من نَجْدَهِ دَمًا قيل له : لقد قَلَّتْ جفانَ قومكَ وأسيافُهم.

فعلى هذا تقول : سبع سمات، وسبع بقرات، وتسعة آيات، وثلاثة أرسان، لأن هذه الأشياء إنما جمعت جمع قلة له على مثال القلة.

وإن كان له جمع كثرة فقط أتي به على ذلك ؛ للضرورة، نحو : خمسة دراهم، وستة دنانير، وأربعة رجال أو أنسابي.

وإن كان له الجماع معاً فالأكثر أن يؤتى بجمع القلة، نحو : ثلاثة أكلب، وأربعة أفلس، وخمسة أكبش. ونحو ذلك.

وقد يجوز : ثلاثة كلاب وأربعة فلوس، وخمسة كباش.

وقد قالوا : ثلاثة كلاب، مع وجود (أكلب)، ولكنه قليل، ولذلك قال «الناظم» : (... بلفظ قلة في الأكثر) يعني أن الأكثر في كلام العرب أن يضاف إلى العدد جمع القلة، لا جمع الكثرة.

وقد دخل له في هذه العبارة القسم الثاني، وهو ماله جمع كثرة فقط، فإنه وإن كان يضاف العدد إليه ولا بد فهو قليل في بابه، فعلى الجملة إضافة العدد إلى جمع الكثرة قليل.

ومما جمع فيه التمييز على مثال الكثرة، وإن كان له مثال قلة : ثلاثة قروء، مع أن له (أقراء)، ومنه في الحديث : « دعى الصلاة أيام أقرائك »^(١).
 ولم تقل العرب : ثلاثة أقراء، لأنهم استغنو بجمع الكثرة عن جمع القلة.
 قال المؤلف : لأن واحده (قرء)، وجمع مثله على (أفعال) شاذ. فترك مخالفته القياس.
 وكذلك : شسع، قالوا : ثلاثة شسوع، مع أن له أشساعاً، وجمع مثله على (أفعال) مطرد، إلا أن أكثر العرب يستغبون بشسوع عن أشساع، فعدل عن جمع القلة لذلك.

وكذلك : أربعة شهداء، عدل عن (أشهاد) فأوثر عليه مع أن أفعالاً يجمع عليه، مثل : شاهد، وشهيد، كـ : شرق، وإشراق، وصاحب، وأصحاب.
 فقد تقرر من هذا كله : أن الإتيان بجمع القلة هو الأكثر، والإتيان بجمع الكثرة قليل، ووجه التفسير بجمع الكثرة وجهان :
 أحدهما : أن يكون من إضافة الشيء إلى جنسه، فهي من الإضافة التي على تقدير : « من ». .

والثاني : أن يكون من إضافة الجزء إلى الجملة، فهي من الإضافة التي يعني اللام... .

وقال « الشاطبي » عند قوله :

أَفْعَلَةُ أَفْعَلٌ ثُمَّ جُمُوعُ قِلَّةٍ
 وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعْأُ يَفِي
 كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفْيِ

(١) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الطهارة — باب في المرأة تستحاض)، ومن قال : تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض) ٢ : ٧٣. و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الطهارة — باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام إفرائتها فبل أن يستمر بها الدم) ١ : ١١٥ بلفظ : « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغسل وتتوضاً لكل صلاة، وتصوم وتصلوة ». أما الحديث بلفظ : « دعى الصلاة أيام أقرائك » فقد ذكره « ابن حجر » في « التلخيص الحبير » ١ : ٤١٣ وتكلمت عنه. وانظر « كنز العمال » ٩ : ٤١٠، ٤١٣.

وفي شعر « حسان » :

لنا الجفනات الغر يلمعن بالضحي وأسيافنا يقطرن من نجدة دما
وقد اعترضه « النابغة » فقال : قد قلت جفانك وأسيافك.

قالوا : من كلامنا وضع القليل موضع الكثير، وكلا الكلامين دليل على
مذهب « سبيويه ».

... وقد قالوا : جفنة وجفان، وسيف وسيوف. ومثاله في الثاني — أي :
وضع الكثير مكان القليل — قوله تعالى : « ثلاثة قروء » مع أنهم قد قالوا : أقراء.
وفي الحديث : « دعى الصلاة أيام أقرائلك » ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع
وجود جمع القلة.

فهذا من الوفاء الاستعمالي الوضعي ...

مسألة (١٠٧)

يصح أن يجمع جمع التكسير جمع السلامة^(*)

قال «الأشموني» :

... وما كان من الجموع على زنه «مقابل» أو «مفاعيل» لم يجز تكسيره؛ لأنّه لا نظير له في الآحاد فيحمل عليه، ولكنه قد يجمع بالواو والنون، كقوفهم في نواكس : نواكسون، وفي أيامن : أيامنون. أو بالألف والتاء، كقوفهم في حدائق : حدائقات، وفي «صواحب» : «صواحبات».

ومنه الحديث : «إنكَ لآتَنَ صواحبات يوسف»^(١).

(*) موارد المسألة : «شرح الأشموني» ٤ : ١٥٢، و «الكاف» شرح المادى : ١٠٢ (آلہ کاتب)، و «شرح الكالية» ١ : ٤٠، ٥٤.

(١) أخرجه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الأذان — باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامـةـ وباب إذا بكى الإمام في الصلاة) ١ : ١٦٥، ١٧٦. و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الصلاةـ باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر...) ٢ : ٢٥. و «مالك» في «الموطأ» في (كتاب قصر الصلاة في السفر — باب جامع الصلاة) ١ : ١٧١. و «الترمذى» في «سننه» في «أبواب المناقب — باب حدثنا أبو موسى إسحاق بن موسى الأنصاري...) ٥ : ٢٧٦.

(برواية «صواحب»، ولا شاهد فيها).

وأخرجه «ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب إقامة الصلاة والسنّة فيها — باب ما جاء في صلاة رسول الله — ﷺ — في مرضه) ١ : ٣٩ (برواية «صواحب يوسف» أو «صواحبات يوسف»). وورد في «سنن ابن ماجه» في (كتاب النكاح — باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء) ١ : ٦٠٣ من قول «عائشة» : «... وإنّي لفی أرجوحۃ ويعی صواحبات لی...» وفي (باب حسن معاشرة النساء) ١ : ٦٣٧ : قالـ — «عائشة» : «كثُرَ الْغُبُرُ بِالْبَنَاتِ وَأَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ — ﷺ — فَكَانَ يُسْرِبُ إِلَيْيَ صَوَّاحِبَتِي يُلَاعِبُنِي».

وذكره^(١) « الزنجاني » في (مبحث : ما لا ينصرف) : شاهداً على أن الجمع قد يدخله الجمع. وحكي « أبو الحسن » : المَوَالِيَّات في جمع المَوَالِي. وذكره « الرضي » في (مبحث : ما لا ينصرف) على أنه لا يقال : غاية جمع التكسير ؛ لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة، وإن لم يكن قياساً مطرداً.

★ ★ ★ ★

(١) أي : الجزء المتقدم من الحديث الشريف، وقام به برواية « ابن ماجه »، فقد روى بسنده عن « سالم بن عبيدة » ؛ قال : أغمى على رسول الله — ﷺ — في مرضه. ثم أفاق. فقال : « أحضرت الصلاة ؟ » قالوا : نعم. قال : « مروا بلا فليؤذنون. ومرروا أبا بكر فليصل بالناس ». ثم أغمى عليه، فأفاق. فقال : « أحضرت الصلاة ؟ » قالوا : نعم. قال : « مروا بلا فليؤذنون ومرروا أبا بكر فليصل بالناس » ثم أغمى عليه. فأفاق، فقال : « أحضرت الصلاة ؟ » قالوا : نعم. قال : « مروا بلا فليؤذنون. ومرروا أبا بكر فليصل بالناس » فقالت « عائشة » : إن أبي زُجْلُ أسيف. فإذا قام ذلك المقام يكفي، لا يستطيع. فلو أمرت غيره. ثم أغمى عليه. فأفاق، فقال : « مروا بلا فليؤذنون. ومرروا أبا بكر فليصل بالناس، فإنك صاحب يوسف، أو صاحب ابنة يوسف » قال : فأنزل بلا فاذن، وأمر أبو بكر فصل بالناس. ثم إن رسول الله — ﷺ — وجد خفة، فقال : « انظروا لي من أنكبي عليه » فجاءت بيره ورجل آخر، فلما رأه أبو بكر، ذهب لينتظر. فأقامت إليه، أن اثبت مكائنه. ثم جاء رسول الله — ﷺ — حتى جلس إلى جانب أبي بكر. حتى قضى أبو بكر صلاته. ثم إن رسول الله — ﷺ — قُبض. ا. هـ.

صاحب : ج صاحبة، والمراد أنهن مثلهن في إظهار خلاف ما في الباطن، والمراد بالخطاب « عائشة » فقط وإن كان بالفظ الجمع. كما أن « صاحب » جمع والمراد « زليخا » فقط. ووجه المشابهة أن زليخا استدعت النساء، وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة، ومرادها أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرها في محنته. وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها، كونه لا يسمع المأمورين القراءة لبكائه. ومرادها ألا يتشارع الناس به. وصرحت هي بعد ذلك به.

الوقف

مسألة (١٠٨)

الأرجح في جمع التصحيح أن يُوقف عليه بالباء^(*)

إذا وُقِفَ على تاء التأنيث التُّرْمِتَتِ التاء، وسلمت من القلب هاء إن كانت متصلة بحرف، كـ: ثُمَّتَ، ورِبَتَ، ولعْتَ. أو فعل، كـ: قَامَتْ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كـ: أَخْتَتْ، وَبَنَتْ.

وجاز إبقاءها على صورتها، وإن بدا لها هاء إن كان قبلها فتحة، نحو: ثَمْرَة، وشَجَرَة. أو كان قبلها ألف، نحو: صَلَة، وَزَكَاة، وَمُسْلِمَاتْ، وَذَاتْ، وَأَوْلَاتْ.

والأرجح في جمع التصحيح، كـ: مُسْلِمَاتْ، هَنَدَاتْ، وفيما أشبهه الوقف بالباء، (وما أشبهه هو اسم الجمع، وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا) فاسم الجمع، نحو: أَوْلَاثْ (فإنه لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذات). وما سمي به من الجمع تحقيقاً، كـ: عَرَفَاتْ، وَأَذْرَعَاتْ (فإنهما جمع عرفة، وأذرعة تحقيقاً) وما سمي به من الجمع تقديرًا، كـ: هَيَّاتْ، فإنها في التقدير جمع هَيَّيَه، ثم سمي بها الفعل.

ومن الوقف بالإبدال هاء قولهم: (كيف الإخوة والأخوات).
ومنه الحديث: «دُفِنَ البناء من المكرمات»^(۱)، حَكَاهُ «قطْرَب»،

(*) موارد المسألة: «شرح المرادي» ٥: ١٧٥، و «شرح الأفموني» ٤: ٢١٤، و «أوضح المسالك» ٣: ٢٩١، و «التصرع» ٢: ٣٤٣، و «شرح قطر الندى» ٤٦٢.

(۱) «دفن البناء من المكرمات» رواه الطبراني في «الكبير والأوسط»، وأiben عدي في «الكامل» و «القضاعي» و «البزار» عن ابن عباس «أن النبي - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لما عزى بابته «رقية» قال: «الحمد لله دفن البناء من المكرمات» وهو غريب، إلا أن «البزار» قال: «موت» بدل «دفن».

وبه رواه «الصفاني»، وحكم عليه بالوضع.
ورواه ابن الجوزي، عن ابن عمر «مرفوعاً بهذا اللفظ في «الموضوعات» ٣: ٢٣٥، وأقره (=)

عن « طيء » بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف.

وقرأ « الكسائي » و « البزبي » : « هيهاه »^(١).

والرجح في غير جمع التصحيف وغير ما أشبهه الوقف بإبدال هاء. ومن الوقف بترك الإبدال هاء قراءة « نافع » و « ابن عامر » و « حمزة » : « إن شجرت »^(٢) بالباء.

قال « أبو النجم » :

وَاللَّهُ أَنْجاكَ بِكَفْنِي مَسْلَمَتْ
كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ
مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَّثْ

★ ★ ★ ★

(=) « السيوطي » في « الالائء » ٢ : ٤٣٧، والصواب أن الحديث ضعيف، كما في « تنزيه الشريعة » ٢ : ٣٧٢.

« تنزيه » قال بعضهم : حاشاه أن يقول ذلك كراهة للبنات، بل خرج خرج التعزية للنفس.
انظر « فيض القدر » ٣ : ٥٣٣، و « كشف الخفاء » ١ : ٤٠٧، و « كنز العمال » ١٦ : ٤٤٩،
و « تمييز الطيب من المخبي » ٧٩.

(١) المؤمنون : ٣٦، والآلية : « هيات هيات لما توعدون »، ووقف عليها بالباء « البزبي » و « قبل »
بخلفه، و « الكسائي ». والباقيون بالباء، وهو الذي لـ « قبل » في الشاطبية وغيرها. « إتحاف فضلاء
البشر » ٣١٩.

(٢) الدخان : ٤٣، والآلية : « إن شجرت الزقوم ». و « شجرت » برسم التاء المبروقة، ووقف عليها بالباء
« أبو عمرو » و « ابن كثير » و « الكسائي ».

وقف الباقيون بالباء على الرسم. ١ هـ « خطيب »
وفي « القرطبي » : كل ما في كتاب الله من ذكر الشجرة، فالوقف عليه بالباء إلا حرفاً واحداً في « سورة
الدخان » : إن شجرت الزقوم طعام الأنبياء ١ هـ أي فيجوز الوقف عليها بالباء والماء كـ في عبارة
« الخطيب ». « حاشية الجمل على الجلالين » ٤ : ١٠٩.

(٣) « بعدمت » لا شاهد فيها، لأن الأصل « ما » فأبدلت الألف هاء، ثم أبدلت الهاء تاء؛ ليوافق بذلك
قوافي بقية الأبيات.

الإبدال

مسألة (١٠٩)

في إبدال الياء تاء^(*)

قال « ابن هشام » :

تقول في « افتعل » من الإزار : « ايتَرَ »
ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ، لأن هذه الياء بدل من همزة ،
وليس أصلية .

وشدّ قولهم في « افتعل » من الأكل : « ائْكَلَ ».
وقول « الجوهري » في « اتَخَذَ » إنه افعل من الأخذ وهم . وإنما التاء
أصل ، وهو من « تَخِذَ » كاتبٌ من تَبَعَ . ١ هـ .

قال « المرادي » :

وُحَكِيَ عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال من ذي الهمزة ، وحكوا من
ذلك ألفاظاً وهي : اتَرَ ، واتَمَ ، من الإزار والأمانة ، واتَهَلَ من الأهل ، ومنه عندهم
اتَخَذَ من الأخذ .

وقال بعضهم : هي لغة رديئة متنازع في صحة نقلها ، قال « أبو علي » :
هذا خطأ في الرواية ، فإن صحت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء ، لا ينبغي أن
يؤخذ بلغتهم ، ولم يحك هذا « سيبويه » ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصيغة ،
وتحري النقل . ١ هـ .

وجاء في « القاموس » (أزر) :

اتَرَ به ، وتأزَرَ به ، ولا تقل : اتَرَ ، وقد جاء في بعض الأحاديث ، ولعله من
تحريف الرواة .

(*) موارد المسألة : « أوضح المسالك » ٣ : ٣٢٩ ، و « التصریح » ٢ : ٣٩١ ، و « شرح المرادي »

وورد في « تاج العروس » ٣ : ١١ تعليقاً على قوله : (لعله من تحريف الرواية) : قال شيخنا^(١) : وهو رجاء باطل، بل هو وارد في الرواية الصحيحة، صاحبها « الكرماني » وغيره من شراح البخاري، وأثبته « الصاغاني » في « مجمع البحرين في الجمع بين أحاديث الصحيحين ». اهـ

ويكفي أن نقول بناء على ما تقدم : إن ما حكاه البغداديون من أجازة الإبدال من ذي الممزة، مذهب قوي، مؤيد بالأحاديث النبوية، فمن ذلك الحديث :

« وإن كان قصيراً فليتزر به »^(٢) بالإبدال والإدغام. وحديث عائشة : « كان رسول الله ﷺ — يأمرني إذا حضرت أن أتزر^(٣) بالإدغام.

★ ★ ★ ★

(١) المراد به هو الإمام اللغوي، أبو عبد الله، محمد بن الطيب بن محمد الفاسي (١١١٠ - ١١٧٠ هـ)

(٢) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب صلاة الجمعة — باب الرخصة في الصلاة في التوب الواحد) ١ : ١٤١، من حديث « جابر بن عبد الله » أن رسول الله — ﷺ — قال : « من لم يجذ ثوابين فليصلّي في ثوب واحد، مُنْجَفًا به، فإن كان الثوب قصيراً، فليتزر به » فليصلّي : بثبات الياء للإشارة.

(٣) أخرجه « الترمذى » في « سننه » في (أبواب الطهارة — بباب ما جاء في مباشرة الحائض) ١ : ٨٨.

مسألة (١١٠)

في إبدال الميم^(*)

أبدلت الميم وجوباً من الواو في «فم»، وأصله «فَوَّه» بدليل تكسيره على «أفواه».

والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها.

فمحذفوا الهاء لخفائها تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو؛ لكونها من مخرجها.

فإن أضيف إلى ظاهر أو مضمر رجع به إلى الأصل، وهو الواو.

نقيل : فوزيد، وفوك.

وربما بقي الإبدال مع الإضافة إلى المظاهر والمضمر. نحو

قوله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — :

﴿لَحْلُوفٌ فِيمَ الصَّاعِمُ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْك﴾^(١).

وقول «رؤة» :

يصبح ظمان وفي البحر فمه

وزعم «الفارسي» : أن الميم لا ثبت إلا في الشعر.

ويرده الحديث المتقدم.

★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : «أوضح المسالك» ٣ : ٣٤١، و «التصريح على التوضيح» ٢ : ٣٩٢.

(١) تقدم تخرجه في مسألة / ٨ / في (إثبات ميم «فم» مع الإضافة جائز).

ومن شواهد إثبات ميم «فم» مع الإضافة ما جاء في «صحيح البخاري» في (كتاب الأشربة) — باب الشرب من فم السقاء ٦ : ٢٥٠، عن «أبي هريرة» — رضي الله عنه — أنه قال : «نهى رسول الله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — عن الشرب من فم القربة أو السقاء...».

وانظر «فتح الباري» ١٠ : ٩٠.

وفي «سنن ابن ماجة» في (كتاب الطهارة) — باب ما جاء في مؤاكمة الحائض وسؤالها) ١ :

٢١١، عن «عائشة» أنها قالت : «كنت أتعرق العظم وأنا حائض فیأخذني رسول الله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — فیضع فمها حيث كان فمي، وأشرب من الإناء فیأخذني رسول الله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — فیضع فمها حيث كان فمي وأنا حائض»، وفي (كتاب الأشربة) — باب الشرب من فم السقاء ٢ : ١١٣٢، عن «ابن عباس» : أن رسول الله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — نهى أن يشرب من فم السقاء».

خاتمة

وأخيراً، بعد هذه الرحلة الطويلة، والجولة الممتعة، مع الحديث النبوى. لا بد لنا من كلمة موجزة نختم بها بحثنا، تكون بمنزلة القطف والنتائج.

فأقول — وبالله التوفيق — لاحقاق الحق، وإعلان الحقيقة : إن الأحاديث الثابتة وصلت إلينا، من غير تحرير ولا تبديل، ولا زيادة ولا نقصان، وبنهاية المطاف نقطف الثمار اليائعة، ونخلص إلى ما يلى :

(١) إن أئمة الحديث عُنوا عنایةً تامةً بلسان العرب، وبعلم النحو، الذي يفتضى فاقده بكثرة الزلل. ولا يصلح الحديث للحان.

(٢) إن الكثريين من الصحابة والتابعين، ومن جاء بعدهم من رواة الحديث قصرروا روایة الحديث على اللفظ، ومنعوا روایته بالمعنى.

(٣) إن الروایة بالمعنى قد أجازها العلماء من كان عالماً عارفاً بالألفاظ، والأساليب العربية، خبيراً بمدلولاتها، والفرق الدقيقة بينها، وإن لم تجزل الروایة بالمعنى بلا خلاف.

(٤) إن الذين أجازوا الروایة بالمعنى إنما أجازوها على أنها ضرورة تقدر بقدر الحاجة إليها، لا على أنها أصل يتبع ويلتزم في الروایة.

ولا خلاف بين العلماء، أن الحفاظة على ألفاظ الحديث، وحروفه أمر عزيز، وحكم شريف، وهو الأولى بكل ناقل، والأجدر بكل راو، ما استطاع إليه سبيلا.

(٥) إن الروایة بالمعنى ممنوعة — باتفاق — في الأحاديث المتعددة بلفظها، كالأذكار، والأدعية، والتشهد، والقنوت. وكذلك في الأحاديث التي هي من جوامع كلمه — عَلَيْهِ — وكذلك ما يستدل بلفظه على حكم لغوي، إلا أن يكون الذي أبدى اللفظ بلفظ آخر عَرَبِيًّا بُسْتَدِلُّ بكلامه على أحكام العربية.

(٦) إن الذين منعوا الاستشهاد بالحديث، منعوه لعدم ثوّقهم أن ذلك لفظ الرسول — ﷺ — إذ لو وثّقوا بذلك لأجروه مجرّد القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية.

(٧) إن تدوين الحديث بدأ بصفة عامة ورسمية على رأس المائة الأولى، وبلغ منتها في نهاية القرن الثالث، وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث في القرن الأول الهجري بصفة خاصة.

(٨) إن الرواية بالمعنى إنما ترخص فيها من ترخص في غير المصنفات المدونة، أما فيها فلا؛ لأن الراوي لا يملك تغيير تصنيف غيره.

(٩) إن الرواة الذين نقلوا الأحاديث من الصحابة والتابعين، كان لهم من الخصائص الدينية والخلقية ما يعصّهم من التغيير والتبديل والتحريف في الرواية. وهم إلى ذلك ذُرُّ حافظ قوية، وأذهانٍ سالية، ووجدانٍ حي، وقلوبٍ عاقلة واعية.

(١٠) إن القواعد والضوابط التي أخذ جامعو الأحاديث بها عند تدوينها، هي أدق وأرق ما وصل إليه علم النقد، في تمييز المقبول من المردود، من الروايات، وفي تمييز الحق من الباطل، والخطأ من الصواب.

(١١) انكشف لنا من عرضنا للنصوص ومناقشتها أنه لا يوجد في القدامى من رفض الاحتجاج بالحديث في علمي النحو والصرف، وغاية الأمر أنهم اعتقدوا بالصمت، ولم يثروا هذه المسألة أبداً، ونحن نتحدّى أن يكون لسيبوه والخليل والمبرد، ومن كان من طبقتهم قول في ذلك، من قريب أو بعيد، بعبارة أو إشارة، بتصرّف أو تلوّح، بل لم ينطّقوا ببُشِّت شفَّة، ولم يأتموا في الخوض في منع الاستشهاد بالحديث.

أما التقسيم الذي قسمه العلماء إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : الاستشهاد بالحديث في النحو مطلقاً.

الاتجاه الثاني : المنع من الاستشهاد مطلقاً.

الاتجاه الثالث : التوسط بين الاتجاهين.
فهذا التقسيم كان أخيراً بسبب ما أثاره « ابن الصائع » و « أبو حيان ».«.

(١٢) ظهر مما قدمته — لكل ذي عَيْنَيْنِ أن الذين احتجوا بالحديث الشريف بكثرة في مسائل النحو والصرف، هم من أئمته، أو من المطلعين عليه، والمشتغلين به.

وأما الذين لم يحتجوا به بكثرة، فليس لهم نصيب في هذا الشأن، وليسوا من أرباب هذا الفن، وبصاعتهم فيه قليلة.

(١٣) بَأَنَّ لَنَا — بوضوح — أن الروايات المخالفة للقواعد النحوية أنواع، أذكر منها ثلاثة أنواع :

النوع الأول : روايات أخذت من كتب اللغة وغيرها من الكتب غير المتخصصة في الحديث الشريف، وهي ليست بمحجة في رواية الحديث. وقد قرر العلماء قدیماً : أن المسألة المتعلقة بباب تؤخذ من الباب نفسه، ولا ينبغي أن تؤخذ من باب مغایر فيما ذُكرت استطراداً في غير بابها. فما بالك إن أخذ الحديث من غير كتبه، ومن غير معينه.

النوع الثاني : روايات أخذت من كتب الحديث، ولكنها روايات قليلة، أو شاذة، أو نادرة، مع وجود الرواية المشهورة.

النوع الثالث : قطعة من حديث قد استشهدوا بها، وهي مخالفة للأساليب النحوية المشهورة، وقد تكلفو في تأويلها، ولو تبعوا روايات الحديث في مظانه لعثروا على الحديث بتمامه، وأمكن تخرجه على أشهر الضوابط النحوية.

ولا يجوز لنا أن نحكم على الحديث قاطبة، أنه لا يصح الاحتجاج به مخالفته القواعد النحوية، من خلال هذه الأنواع ؛ لأن العلم مبني على التحري والضبط، والاعتماد على الروايات المشهورة المستفيضة، المؤتقة بها عند أرباب هذا الشأن، وعلى

رواية الأكثرين الذين عليهم المعلول، واليهم الرحلة، وعلى تصور الحديث بقابله كيلا يختل البيان، ويتشبه الإعراب.

و بهذه النتائج أخلص إلى نتيجة حتمية، وهي أن الكثير من الأحاديث النبوية وصلت إلينا بمحكم لفظها، وأن بعض الأحاديث قد روي بالمعنى، مع التحرز البالغ من التغيير الخل بالمعنى الأصلي، وأن ما عسى أن يكون قد دخل الأحاديث بسبب الرواية بالمعنى شيء يسير قد ثبت له العلماء، وبينوه، وصدق رسول الله - ﷺ - حيث يقول : « يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مَنْ كَلَّ خَلْفِ عَدُولِهِ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْفَالِيْنَ، وَاتْتَحَالَ الْمُبَطَّلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ »^(١).

● ولما تقدم أقول بكل صراحة ووثوق :

إنني أجرم بضرورة الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوى، الثابت عن رسول الله - ﷺ -، وأنبذ غير ذلك من الآراء الساقطة المتهافة.

وأذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، سواء أكان مروياً باللفظ أم بالمعنى ؛ لأنه لا ينبع ضرر عن الرواية بالمعنى ؛ لأن شرط الراوى بالمعنى أن يكون من أهل الضبط والإتقان والحفظ - كما تقدم بتفصيل مفيد - وسواء أكانت الرواية من رواية العرب أم العجم ؛ لأن النقاد والمتحدثين لم يشترطوا أن يكون عربياً، وألا يكون من العجم، بل الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانها، للعارف به. ولأن جميع الرواة يتحرون اللفظ، فإذا روى أحدهم بالمعنى أوجبوا عليه

(١) ذكره « الخطيب » في « شرف أصحاب الحديث » : ٢٨ من حديث أبي هريرة مرفوعاً. قال « أحمد » عنه : هو صحيح، سمعته من غير واحد.

« فائدة » : المخلف : بالفتح، يقال : خلفة يخلفه خلفاً : صار مكانه. والخلف - بفتح اللام وسكونها - : كل من يجيء بعد من مضى، إلا أنه يستعمل بالتحريك في الخبر، وبالتسكين في الشرط. يقال : خلف صديق، ومنه الحديث الشريف، ويقال : خلف سوء. ومنه قول « ليبد » :

ذهب الذين يعيشون في أكافيهم ويتثبت في خلف كجلد الأجرب

« اللسان » (خلف) ٩ : ٨٤.

أن يقول : « أو كما قال »، و « أو نحوه »، و « أو شبيهه ». وما أشبه ذلك.
وفي هذا دلالة قاطعة على أن جل اهتمامهم الرواية باللفظ. وهذا أمر يعرفه
من مَارسَ هذا العلم الشريف، وهذا الفن الجليل، أما من لم يشم رائحة هذا العلم،
فلا يعرف هذه الحقيقة، وحكمه في هذا الباب حكم من تخيّط في ظلماء مدحمة،
وَخَبِطَ خَبْطَ عَشَوَاء

ويتبيني فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقاً، تكون قد وسعنا دائرة
الاستشهاد، باعتبار الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاستشهاد. وبالاستقاء
من ينبعه الفياض، العذب الزلال، يُصبحَ رَبُّ النحو به خصيّاً.

سلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.



المحتوى

الصفحة

٣١٨	(١) الآيات القرآنية
٣٢٩	(٢) الأحاديث والآثار
٣٤٢	(٣) الأمثال والأقوال السائرة
٣٤٦	(٤) الشعر
٣٥٤	(٥) الأعلام المترجحين
٣٥٨	(٦) الموضوعات
٣٧١	(٧) موارد البحث

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الصفحة
٢٦	٢ — البقرة
فَأُمَا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحُقْقُ مِنْ رَبِّهِمْ، وَأُمَا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ :	
٢٠١	مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مِثْلًا ..
٤٨	وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ..
٧١	فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ..
٨٥	ثُمَّ أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ تَقْتَلُونَ أَنفُسَكُمْ ..
٩٣	وَأَشْرِبُوا فِي قَلُوبِهِمُ الْعَجْلَ بِكُفْرِهِمْ ..
٩٦	وَتَجَدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ ..
١٣٣	نَعْبُدُ إِلَهَكُمْ وَإِلَهَ أَبَائِكُمْ ..
١٣٥	وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ..
١٨٧	كَذَلِكَ يَبْيَنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لِعِلْمِهِ يَتَّقَوْنَ ..
٢٠٢	وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ..
٢٢٦	لِلَّذِينَ يُؤْلِمُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُضُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ..
٢٤٩	فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ..
٢٥١	وَلَوْلَا دَفْعَ اللَّهِ النَّاسَ بِعَضَهُمْ بَعْضًا لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ ..
٢٦٠	فَخَذُ أَرْبَعَةً مِّنِ الطَّيْرِ ..
٢٧٦
٢١
٢٤٦
٢٢٥
١٠٤
٢٠٥
٢٩٨

٣ — آل عمران

٣١
قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تَحْبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يَحِبِّكُمُ اللَّهُ	٢٨٦
٩٧	وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ..
١٠٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ ثُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ..
١٠٦	يَوْمَ تَبَيَّنُ وُجُوهُ وَتَسْوُدُ وَجْهَهُ فَأُمَا الَّذِينَ اسْوَدُوا وُجُوهُهُمْ أَكْفَرُهُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ..
١١٥	وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكَفِّرُوهُ ..
٢٨٧
٣٠١

٤ - النساء

- ١ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ٢٦٣
- ١ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها
وبيث منها رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله
كان عليكم رقيباً ١
- ٣ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاثة ورباع ٢٧٤
- ٧٨ فما هؤلاء القوم لا يكادون يفهمون حدثنا ١٩٠
- ١١٢ ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريعاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً ٢٥٩

٥ - المائدة

- ٥٢ فعسى الله أن يأتي بالفتح ١٨٨

٦ - الأنعام

- ١٧ وإن يمسنك بخيار فهو على كل شيء قادر ٢٨٦
- ٦٤ قل الله ينحيكم منها ومن كل كرب ٢٦٢
- ٩١ وما قدروا الله حق قدره ٣١
- ١١٢ ولو شاء ربكم ما فعلوه ٣٠٧
- ١٢٣ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ١٢٣
- ١٣٧ زين ل كثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ٢٣٥

٧ - الأعراف

- ٤ وكم من قرية أهللناها فجاءها بأسنا بياناً أوهم قائلون ٢٥٦

رقم الآية

الصفحة

٨ - الأنفال

٢٨٦	وإن تعودوا نعد إذ يرى كُلُّهُمُ الله في منامك قليلاً ولو أراهم كثيراً	١٩ ٢٣
١٥٩	وإذ قالوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا	٣٢
٢٨٧	لو لا كِتَابٌ مِّنَ الله سَبَقَ لِمَسْكُنِهِ فِيمَا أَخْذَنُّهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ	٦٨
٢٢٢		

٩ - التوبة

٣	أَنَّ الله يُرِيهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ	٢٧
٤	فَلْ إِنْ كَانَ آباؤكُمْ وَأَبْناؤكُمْ وَأَخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَةُكُمْ وَأَمْوَالُ	
	اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةً تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تُرْضُوْهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِّنْ	
	الله وَرَسُولِهِ	٣٢
٢٤		
٢٨	وَإِنْ خَفْتُمْ عَيْلَةً فَسُوفَ يَغْنِيْكُمُ الله	٢٨٧
١٠٣	وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنْ صِلَاتِكَ سَكُنْ لَهُمْ	١٩٧
١٠٨	لِمَسْجِدِ أَسَسَ عَلَى التَّقْوِيَّةِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ	٢٢٠
١١٧	مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَرِيْغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ	١٨٩

١٠ - بِونس

١٠	دُعَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ	١٧٠
١٠	وَآخِرُ دُعَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	١٧٠
٥٨	فَبِذَلِكَ فَلَتَفْرُحُوا	٢٨١
٧٢	فَإِنْ تُولِيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِّنْ أَجْرٍ	٢٨٧

١١ - هود

٢٨	أَنْزَلْمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ	٢٨
٣٠٤	فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرُّوْغُ وَجَاءَهُ الْبُشْرُى يُحَاجِدُنَا فِي قَوْمٍ لُّوطٍ	٧٤
١٠٤	وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأُكَ	٨١

١٢ - يوسف

٤٤	إِنَا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا	٢
٧٦	وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ	٧٦
٢٨٧	إِنْ يُسْرِقْ فَقَدْ سُرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلٍ	٧٧
٢٨٢	إِنَّهُ مَنْ يَتَقَى وَيَصِيرُ. « قِرَاءَةُ قَبْلٍ »	٩٠

١٣ - الرعد

٢٣	جَنَّاتٌ عَدَنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ	٢٣
٤٤	وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا	٣٧

١٤ - إبراهيم

١٦٢	وَمَا أَنْتُ بِمُصْرِخٍ	٢٢
٢٣٦	فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفًا وَعْدَهُ رَسُولُهُ « قِرَاءَةُ قَبْلٍ »	٤٧

١٥ - الحجر

٢٢٣	رُّبَّمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ	٢
-----	---	---

رقم الآية

الصفحة

١٧ - الإسراء

١٨٨	غَسَى رِيْكُمْ أَنْ يَرَحَمَكُمْ	٨
٢٨٦	وَإِنْ عَدْتُمْ عَدْنَا	٨
١٥٠	إِمَّا يَلْعَنَ عَنْكَ الْكَبِيرَ	٢٣
١٩٠	وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتَنَا لَقَدْ كَذَّتْ تَرَكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلًا	٧٤

١٨ - الكهف

٥٠	فَلَعْلَكَ بَاخْعَنْ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسْفًا	٦
٢٨٧	٤٠ إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَلَدًا. فَعُسْنِي	٣٩
٢٥١	٥٠ بَشَنْ لِلظَّالِمِينَ بِدَلَّا	٥٠
٢٢٧	٥٩ وَتَلْكَ الْقَرَى أَهْلَكَنَا هُنَّ	

٢٠ - طه

١٩٥	٤٤ لَعَلَهِ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشِي
١٥٤	٦٣ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ
١١٢	١١٢ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخْفِظْ ظَلْمًا وَلَا هَضْمًا. (قراءة ابن كثير)
٢٨٦	

٢١ - الأنبياء

٢٠٨	٣ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا
٢٦٠	٥٤ لَقَدْ كَنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ
٢٦٠	١٤٨ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا

رقم الآية

الصفحة

٢٢ — الحج

٧٢ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالذِّينِ يَتَلَوُنْ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ١٩٢

٢٣ — المؤمنون

٢٢ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحَمَّلُونَ ٢٦٢

٣٦ هَيَاهَتْ هِيَاهَتْ لِمَا تُوعَدُونَ ٢٩٣

٢٤ — النور

١٤ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسْكُمْ فِيمَا أَفْضَيْتُمْ فِيهِ
عَذَابًا عَظِيمًا ٢٢٢

٢٥ — الفرقان

٢٥ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مُتَابًا ١٣٩

٢٦ — الشعراء

٤ إِنْ نَشَاءُ نَنْزِلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خاضِعِينَ ٢٨٥

٥ قَالُوا: لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رِبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ٢٠٣ ، ٢٠٢

٤٤ بِلْسَانٍ عَرَبِيًّا مِبِينٍ ١٩٢

٢٧ — النمل

٤٨ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْبَاطٍ ٢٩٨

٢٨ — القصص

١٥ فوكزه موسى فقضى عليه ٢٥٦

٢٩ — العنكبوت

١٢ وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتَّبَعُوا سَيِّلَنَا ولنحمل خطاياكم ٢٨١

٣٠ — الروم

٤٧ وكان حَقًّا علينا نَصْرُ المؤمنين ١٨٦

٣٣ — الأحزاب

٣٥ والحافظين فروجَهُم والحافظاتِ والذاكرين الله كثيراً والذاكريات ٢٢٣
٧٠ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا، يُصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يُطِع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيمًا ٧١، ٧٠
٥

٣٤ — سباء

٣٣ بل مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ٢٢٥
٥١ ولو تَرَى إِذْ فَرِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأَخْدُوا من مَكَانٍ قَرِيبٍ ٢٠٣ ، ٢٠٢

٣٥ — فاطر

١ أُولَئِي أَجْيَحَةٍ مَتَّسَى وَثُلَاثَ وَرِبَاعَ ٢٧٤

٣٨ - ص

١٥ ٨٦ وما أنا من المتكلفين

٣٩ - الزمر

٤٤ ٢٨ قُرَآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوْج
٤٠ ٦٠ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَّبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَةٌ

٤٠ - غافر

٢٧٩ ٣٦،٣٧ لَعَلِي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى

٤١ - فصلت

٢٦٢ ١١ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ
٢٤٠ ٤٩ لَا يَسْأَمُ إِنْسَانٌ

٤٢ - الشورى

٢٨٦ ٢٠ مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ تَرِدُ لَهُ فِي حَرْثِهِ

٤٤ - الدخان

٢٨٩ ٤٣ إِنَّ شَجَرَتَ الرِّزْقَوْمِ

٤٥ - الجاثية

- ٣١ وأما الذين كفروا ألم تكن آياتي شَلَى عَلَيْكُم فاستكثِرُوهُم وَكُنُّتُم قَوْمًا
مُّجْرِمِينَ ٣٠٢

٤٨ - الفتح

- ١١ شَعَّلْتَنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا ٣٨

٤٩ - الحجرات

- ٧ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنَّتُم
١٠ فَاصْبِلُهُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُم ٣٠٣
١٥٢

٥٠ - ق

- ١٩ وَجَاءَتْ سَكَرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كَنَّتْ مِنْهُ تَحْيِدُ ٣٨

٥٢ - الطور

- ٢٨ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِ نَدْعُوكُمْ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ ١٩٨

٥٦ - الواقعة

- ٦٥ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً ٣٠٧
٧٠ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ٣٠٧

رقم الآية

الصفحة

٦٠ — الممتحنة

٤٠ ١٢ فَإِنْعَهْنَ

٦٧ — الْمُلْك

٢٢٨ ٤ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرْتَيْنَ
٢٢٨ ٤ يَنْقُلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ

٧١ — نوح

٢٧٨ ١٢ وَيَجْعَلُ لَكُمْ

٧٥ — الْقِيَامَةُ

٧٦ ٢٣، ٢٢ وَجْهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرٌ إِلَى رِبِّهَا نَاظِرٌ
٢٠٦ ٢٦ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي
٢٠٥ ٣٤ أَوْيَ لَكَ فَأَوْيَ

٧٦ — الإِنْسَانُ

٢٤ ٢٤ وَلَا تُطْعِنْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كُفُورًا

٧٨ — الْبَأْ

٤ ، ٥ كَلَّا سِيَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سِيَعْلَمُونَ .

رقم الآية

الصفحة

٨٠ - عبس

١٩٥	٣	وَمَا يُدْرِيكَ لَعْلَهُ يَرَكِي
٢٧٩	٣	٤ وَمَا يُدْرِيكَ لَعْلَهُ يَرَكِي، أَوْ يَذَّكُرُ فَتْنَفَعَهُ الذِّكْرُ
٢٥٦	٢١	أَمَانَةُ فَاقِبَرَةٍ

٨٢ - الانفطار

٢٥٥	١٧، ١٨	وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ
-----	-------	--------	--

٨٨ - الأعلى

٢٥٦	٢، ٣، ٤، ٥	الَّذِي خَلَقَ فَسَوْيِ، وَالَّذِي قَدَرَ فَهْدِي، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْغَى، فَجَعَلَهُ
			غُنَاءً أَحْوَى

٩٣ - الضحي

١١	١١	وَمَا بِنَعْمَةِ رِبِّكَ فَحَدَثَ
----	-------	----	-----------------------------------

★ ★ ★ ★ *

٢ - الأحاديث والآثار

الصفحة

« «

١٤٤	ابداً بنفسك ثم بمن تعول	—
٢٧٦	أحسن مجاورة من جاورك تكن مسلماً	—
٢١٧	أحياناً يشمل لي الملك رجالاً	—
١٦٩	أحبي والداك	—
١٨	أدبني ربي فأحسن تأدبي، ورُبِّيْتُ فيبني سعد	—
٨٦	إذا أرفت الحدود فلا شفعة	—
٢٨٣	إذا أخذتما مصاجعكمَا ثُكَبْرَا أربعاً وثلاثين	—
٢٦٩ ، ١٥٠	إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر	—
١٤١	إذا شغل عبدى ثناؤه على عن مسألتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين	—
٢٤٣	إذا قتلتم فأحسنوا القتلة	—
٩٦	إذا قلت لأخيك يوم الجمعة والإمام يخطب : أنصت، فقد لغيت، أو لغوت	—
٢٠٢	إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيسار فلا قيسار بعده	—
٢٧٥	إذا يحلف يا رسول الله	—
٢٣١	أربعين يوماً	—
١٢٩	ازجعن مأزورات غير مأجورات	—
٢١٥	أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة ولا غيرها	—
٥٤	أسعد الناس بشفاعتي يوم القيمة من قال : لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه	—
٢٦٦	اشتدى أزمـة تنفرجي	—
١٤٥	أصدق كلمة قالها ليد	—
٢٧٠	أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطأ على قلب بشري، ذخراً، به ما أطليتم عليه	—

الصفحة

٢٤٥	أعور عينه اليمنى	—
١٨٢	أَغْدِ عالِمًا أو متعلِّمًا، أو مستمعًا، أو مُجْبًا ولا تكن الخامسة فتهلكك	—
١٦٩	أفضل ما قلته أنا والبيون من قبلي : لا إله إلا الله	—
٣٠٠	أفعما وان أنتما	—
١٧٧	أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد	—
١٨٣	التمس ولو خاتماً من حديد	—
	ألا أخبركم بأحبيكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيمة : أحاسنكم	—
٢٥٣	أخلاقاً، الموطئون أكناها، الذين يألفون ويؤلفون	—
١٦٦	إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن	—
٢٤١	أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين	—
١٧١	أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة	—
١٨	أمرت أن أحاطب الناس على قدر عقولهم	—
٢٩٦	أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله	—
٢٩٦	اما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً	—
٢٩١	إما لا فاذهي حتى تلدي	—
٢٩٠	إما لا فأعني على نفسك بكثرة السجود	—
٢٩٧	اما موسى كائني انظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبّي	—
١٤٢	أنا سيد ولد آدم	—
٢١٣ ، ٢١٢	أنا أفضح العرب، ييد أني من قريش، ونشأت فيبني سعد	—
٧٣	أنزل القرآن على سبعة أحرف	—
٣٠٩	إن كان قصيراً فليتزرك به	—
١٦٤	أن امرأة كانت تهراق الدماء	—
	إن العبد ليصللي الصلاة وما يكتب له منها إلا عشرها تسعاً ثم منها سبعها	—
٢٦٥	سدسها خمسها رباعها ثلثها نصفها	—
١٩٤ ، ١٢٦ ، ١٠٢	إن قعر جهنم سبعين خريفاً	—
٣٢٤	إنكَ لأنَّنَ صواحبات يوسف	—

الصفحة

- إن الله اصطفى من ولد آدم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل كنانة،
واصطفى من بنى كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بنى هاشم،
واصطفاني من بنى هاشم — ١٣٢
- إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقاً، ثم جعلهم قبائل فجعلني في
خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً — ١٤٣
- إن الله لا يَمْلِي حتى تَمَلُّوا — ١٢٦
- إن الله ملوككم إياهم، ولو شاء لملوكهم إياهم — ١٥٩
- إن الله أهلين من الناس — ١٥٦
- إنما الأعمال بالنيات — ١٣٨
- إنما كُنَّا نحفظ الحديث والحديث يحفظ عن رسول الله — ﷺ —
فاما إذا ركبتم كل صعب وذلول فهيهات. « ابن عباس » ٥٥
- إنما مثلُكُمُ اليهود والنصارى كرجل استعمل عملاً — ٢٦٣
- إن من أشد الناس عذاباً يوم القيمة المصوروون ١٢٦ ، ١٠٣
- إن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح — وقد ستره الله
— فيقول : عملت البارحة كذا ١٣٠
- أنها — أي فاطمة رضي الله عنها — جاءت إلى النبي — ﷺ —
فوجَدَتْ عِنْدَهُ حُدَّاداً ٥١
- إن هذا القرآن كائن لكم أجراً . وكائن عليكم وزراً ١٨٧
- إن هذين حرام على ذكور أمتي ٢٢٦
- إنه رجل أسيف متى يَقُمُ من مقامك رق. « عائشة » ٢٨٤
- إني ذاكر لكَ أمراً، ولو لا مروانْ أقسمَ عَلَيَّ فيه لم أذُكُرْهُ لكَ ١٨٦
- إن يكتبه فلن تُسْلَطَ عليه، وإن لم يكتبه فلا خير لك في قتله ١٨٤ ، ١٥٨
- اهداً فما عليكَ إلا نبيٌّ، أو صديق، أو شهيد ٢٥٨
- أو كُلُّكم يجد ثوابين؟ ٦٦
- أو مُخْرِجٍ هُمْ ١٦٨ ، ١٦٢

الصفحة

أيُّ العمل أَفْضَل؟ قال : الصلاة لم يقاتها، قال : ثم أيُّ؟ قال : كذا... قال : ثم أيُّ؟ قال : كذا. —
٢٣٠

« ب »

١٨٩ البرمة بين الأثنين قد كادت أن تنضج. « بعض الصحابة » .	—
٢٤٩ بعس عبد الله أنا إن كان كذا	—
١٥٢ البیغان بالخیار	—
٢٨٨ البینة وإلا حد في ظهیرك	—

« ت »

٦ تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله، وستني	—
٢١٠ تسبحون وتحمدون وتکبرون ذبیر كل صلاة ثلاثة وثلاثين	—
٢٦٥ تصدق رجل من ديناره، من درهمه، من صاع ثُرّه، من صاع تمره	—
٨٦ تعلق من ثمار الجنة	—
 تعلم إعراب القرآن أحَبُّ إلينا من تعلم حروفه.	—

٤٥ من قول « أبي بكر » و « عمر » رضي الله عنهمَا	—
٢٠٤ تعلموا أن ربيكم ليس بأعور	—
 تعلموا القرآن، فإنه يأتي يوم القيمة شافعاً لأصحابه وعليكم بالزهراوان :	—
٩١ البقرة، وأآل عمران	—
٢٥٦ تووضاً فغسل وجهه ويديه	—

« ث »

٢٦٦ ثوبى حجر	—
-----	----------------	---

الصفحة

« ح »

٢٣٩	— حجُّ البيت مَنْ استطاع إِلَيْه سَبِيلًا
١٩٣ ، ١٥٧	— الحلال بَيْنَ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أَمْرُ مُشْتَبِهَات
١٢٩	— حمي الوطيس
١٥٢	— حوالينا ولا علينا

« خ »

١٧١	— خمسُ صَلْوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَبَاد
١٤٢	— خياراتكم في الجاهلية خياراتكم في الإسلام
٩٧	— خيرت بين الشفاعة أو نصف أمتي في الجنة
١٦٣	— خير هذه الأمة النمط الأوسط، يلحق بهم التالي، ويرجع إليهم الغالي

« د »

٢٢١	— دخلت امرأة النار في هرة حَبَسَتْهَا فَلَا هِي أَطْعَمَتْهَا وَلَا هِي تَرْكَتْهَا تَأْكُل
٢١٤	— دَعَوْتُ رَبِّي أَلَا يَسْلِطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سَوْيِ أَنْفُسِهَا
٣٠٢	— دعى الصلاة أيام أقرائكم
٣٠٦	— دفن البناء من المكرمات

« ر »

٤٥	— رحم اللَّهُ امْرًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِه
----	---

الصفحة

« ز »

١١٦ زوجتكها بما معلك من القرآن —

« س »

٢٤٧ سبحان الله، إن المؤمن لا ينجز —
١٧٩ ، ١٧٨ سبوح قدوس رب الملائكة والروح —
١٧١ سوداء ولود خير من حسناء عقيم —

« ش »

٢٤٥ شش أصابعه —

« ص »

٣٦ صعد النبي — عليه السلام — الصفا —
٢٤٥ صفر وشاحها —
٢٧٤ صلاة الليل مشى مشى —
٢٦٥ صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص، في إزار وقباء —
٢١٩ صلى رسول الله — عليه السلام — قاعداً، وصلى وراءه رجال قياماً —

« ظ »

١٢٩ الظلم ظلمات يوم القيمة —

الصفحة

« ع »

- عجلت أيها المصلي، إذا صليت فقعدت فاحمد الله بما هو أهله، وصل
١٤١ على ثم ادعه.
- عليكم بالعربية، فإنها تثبت العقل، وتزيد في المروءة. من قول « عمر »
٤٥ العين وكاء السَّيِّد
- ٥٤ —

« غ »

- غزوت مع رسول الله — ﷺ — سَتْ غزوَاتٍ، أو سبَعَ غزوَاتٍ، أو
٢٣١ ثمانَى. « أبو بُرْزَةَ »
- غير الدجال أخوْفني عليكم ١٦١

« ف »

- فائثنا عليه شرًا ١١١
- فاستحالت غرباً ١٨١
- فإما أذْرَكُنَّ أحدّ منكم الدجال ١٤٩
- فإن جاءَ صاحبُها وإلا استمتع بها ٢٨٨
- فإنَّ الله ملككم إِيَّاهُمْ، ولو شاء لملكهم إِيَّاهُم ٢٢٣
- فصُومي عن أمّك ٢٢٣
- فلا يجدون أعلم من عالم المدينة ٢٢٥
- فما كِدْنَا أن نَصْلِي إلى مسازلنا. « أنس » ١٨٩
- فمطرنا من الجُمُعة إلى الجمعة ٢٢٠
- فهل أنت تاركو لي صاحبي ٢٣٧ ، ٢٣٥
- فهل أنت صادقوني ١٦١
- فوالله ما الفقر أخشى عليكم ١٨٧

— في أربعين شاة شاة

« ق »

١٩٩	قد علمنا إن كنت لموقنا	—
١٦٠	قطْ قطْ بعرنك وكرنك	—
٢٠١	قضية ولا أبا حسني لها « عمر »	—
٢٨١	قوموا فلأصل لكم	—
٤٥	قيمة كل امرئ ما يحسن. « علي »	—

« ك »

١٩١ ، ١٣٣	كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفراً	—
١٨٩	كاد قلبي أن يطير. « جابر بن مطعم »	—
١٤٤	كان رسول الله — ﷺ — إذا دعا بدأ بنفسه	—
٣٠٩	كان رسول الله — ﷺ — يأمرني إذا حفت أن أتزر. « عائشة »	—
٢٤٦	كان — عليه السلام — ضخم الهمامة، ششن الكفين والقدمين، ضخم الكراديس، أنور المتجرد	—
١٤١	كان من أكثر دعاء الأنبياء قبلي بعرفة : لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قادر	—
٢٧٣	كُنْ كُنْ، فإنها من الصدقة	—
١٢٦ ، ١٠٣	كلّ أمتي معافى إلا المجاهرون	—
١٤٠	كلّ أمر لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع	—
٢٥٧	كلّ شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس	—
١٤٠	كلم كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجدم	—
٢٥٨	كلّ ما شئت والبس ما شئت ما خطّئك اثنان : سرف أو مخيلة	—

الصفحة

١٠٩	كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبوه هما اللذان يهودانه وينصرانه	-
١٤٥	الكلمة الطيبة صدقة	-
١٥٩	كن أبيا خيشمة، فكانه	-
٣١٠	كنت أتعرّف العظيم وأنا حائض فلأخذني رسول الله - ﷺ - فيضع فمه حيث كان فمي، وأشرب	-
٢٦٠	كنت أسمع رسول الله - ﷺ - يقول : كنت وأبو بكر وعمر، فعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر. « علي »	-
٢٦٠	كنت وجار لي من الأنصار. « عمر »	-
١٨٥	كن عبد الله المقتول، ولا تكن عبد الله القاتل	-

« ل »

لأن أقرأ فأخطيء أحب إلي من أن أقرأ فالحن ؛ لأنني إذا اخطأت رجعت،	-	
٤٥	ولإذا لحت افترست. « عمر »	-
٢٠٣	لا أحد أغير من الله - عز وجل -	-
٦٧	لا تدخلوا على القوم المعذيبين إلا أن تكونوا باكين	-
٢٧٨ ، ١٨٠	لا ترجعوا بعدى كفاراً يتضرّب بعضكم رقاب بعض	-
٥٦	لا نكتبوا عنى، ومن كتب عنى غير القرآن فليئمّه، وحدثوا عنى ولا حرج، ومن كذب على متعمداً فليتبأ مقعده من النار	-
٢٠١ ، ١٤٨	لا حول ولا قوة إلا بالله : كنـز من كنـوز الجنة	-
٢٠٢	لا ضرر ولا ضرار	-
٢٠٢	لا عذري ولا طيرة ولا هامة ولا صفر	-
١٥٤	لا وبران في ليلة	-
١١١	لا يُختَلِي خلاها، ولا يعضَّد شجرها. قال العباس : إِلَّا إِذْخِرْ يَا رَسُولَ اللَّهِ	-
٢٤٨	لا يزال الرجل في فسحة من دينه ما لم يسفك دمًا حراماً	-

الصفحة

٢٠٦	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن	-
٢٠٩	لا يُقتل مسلم بكافر، ولا دُوْعَةٌ في عَهْدِهِ	-
١٩٧	لبيك إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لِكَ	-
٢٢٧	لَبِيكَ اللَّهُمَّ لَبِيكَ، لَبِيكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبِيكَ	-
٢٢٨	لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ بَيْنَ يَدِيكَ	-
٢٨١	لَا تَأْخُذُوا مِصَافِكُمْ	-
٣١٠ ، ١٥٥	لَخُلُوفُ فِيمَ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ	-
١٩٦	لَعْلَ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَرَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضِ	-
٢٨٠ ، ١٩٥	لَعَلَّنَا أَعْجَلُنَاكَ	-
٧٤	لَقَدْ حَجَرْتَ وَاسِعًاً ..	-
٥٤	لَقَدْ ظَنَنتُ يَا أَبَا هَرِيرَةَ أَلَا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدُ أُولَئِكَ ..	-
١٥٧	اللَّهُمَّ اجْعَلْهُمْ عَلَيْهِمْ سَنِينَ كَسِينَ يُوسُفَ	-
٢٨٧	اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاخْفَظْهَا	-
١٨٢	لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقْ تَوْكِلَتُهُ لِرَزْقِكُمْ كَمَا يُرْزِقُ الطَّيِّرَ، تَغْدُو خَمَاصًا، وَتَرْوِحْ بَطَانًا	-
٢٩٢	لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبَأْ مَا يَسْرُنِي أَلَا يَمْرُّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ أَرْصَدْتُهُ لِدِينِ	-
١٧٤	لَوْ لَا حَدَّثَانِ قَوْمَكَ ..	-
١٧٦ ، ١٧٢	لَوْ لَا قَوْمُكَ حَدَّثُوكَ بِكُفْرِ لَأَسْتَ الْبَيْتَ عَلَى قَوْاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ..	-
١١٠	لَيْسَ فِي الْحَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ	-
٢٩٨	لَيْسَ فِيمَا دَوَنَ خَمْسٌ ذُوِّدَ صَدَقَةٌ	-
٦٨	لَيْسَ الْكَاذِبُ مِنْ أَصْلَحَ بَيْنَ النَّاسِ فَقَالَ خَيْرًا، أَوْ نَمَّى خَيْرًا	-
٣٥	لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي إِلَّا لَوْ شَتَّ لَأَحْذَتْ عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرَداءَ	-
١٤٧	لَيْسَ مِنْ أَمْبَارِ مَصِيَّامُ فِي امْسَفِرْ	-

- ما أنت في سواكم من الأمم إلا كالشارة البيضاء في الثور الأسود، أو
كالشارة السوداء في الثور الأبيض ٢١٤ —
- ما أنزل الله — تعالى — كتاباً إلا بالعربية، ثم ترجم لكلنبي على لسان
أمته. « ابن عباس » ٤٤ —
- مات حتف أنفه ١٢٩ —
- ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله — ﷺ — مني إلا ما كان من
عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده، ويعي بقلبه، وكنت أعي ولا
أكتب، إستاذن رسول الله — ﷺ — أن يكتب بيده ما سمع منه،
فأدلن له. من قول « أبي هريرة » ٥٦ —
- ما كدث أن أصلّى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب ١٩١ ، ١٨٩ —
- « عمر » —
- ما من أصحاب النبي — ﷺ — أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان
عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب. « أبو هريرة » ٥٦ —
- ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ٢٥٤ —
- ما يسرني بها حمر النعم ٢٢١ —
- مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنميين ٦٦ —
- المرء مجزي بعمله إن خيراً فخير، وإن شراً فشر ٢٩٣ —
- مسكين مسكون رجل لا زوج له ١٧٢ —
- من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجdenا يؤذنا بريح الشوم ٢٧٨ —
- من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد ١٩٣ —
- من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أية ولا تكتروا ١٥١ —
- من تعمد على كذبًا فليبيوا مقعده من النار ٥٥ —
- من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ٢٥٠ —
- من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيمة ١٤٤ —
- من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية ٢٤٤ —

الصفحة

٢٣٨ ، ٢٠٥	من قُبَّلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَةُ الْوَضُوءِ	—
١٠٠ ، ٦٧ ، ٣٣	من كذب على متعمداً فليتبواً مقعده من النار	—
١٥١	من يَطْلُّ هَنْ أَيْهَ يَسْتَطِعُ بِهِ « عَلَيْ »	—
٢٨٤	من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه	—

« ن »

٢٦٨	نَحْنُ — معاشرَ الْأَنْبِيَاءِ — لَا نُورُثُ مَا ترَكَنَاهُ صَدَقَةً	—
	نَصْرُ اللَّهِ امْرَأً سَمِعَ مَقَاتِلِي فَوَاعَاهَا فَادَاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرَبُّ مُبْلِغٍ أَوْعِي	—
	مِنْ سَامِعٍ، وَرَبُّ حَامِلٍ فَقِهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرَبُّ حَامِلٍ فَقِهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهٌ	—
٨٢ ، ٧٩ ، ٦٩	مِنْهُ	—
٢٥١	نَعَمُ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ، لَمْ يَطِلُّ لَنَا فَرَاشَأً، وَلَمْ يَفْتَشْ لَنَا كَنْفًا مِنْ أَتِيَّاهُ	—
٢٤٩	نَعَمُ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ	—
٢٤٩	نَعَمُ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا	—
٦٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — عَنِ الدِّبَاءِ وَالْمَزْفَتِ أَنْ يَتَبَذَّلَ فِيهِ	—
٣١٠	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — عَنِ الشَّرْبِ مِنْ فَمِ الْقِرْبَةِ أَوِ السَّقَاءِ	—

« ه »

٢٣٧	- هل أَنْتُمْ تارِكُو لِي صَاحِبِي	—
١٣٠	هل رأَى أَحَدُكُمُ الْبَارِحةَ رَوْيَا؟	—
	هَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ — أَوْ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ — إِلَّا	—
١٢١	حَصَائِدُ أَسْيَتِهِمْ	—
٦٨	هُوَ فِي النَّارِ	—
٢٤٨	هِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ	—

الصفحة

« و »

٢٠٠	—	وَيْمَ اللَّهِ إِنْ كَانَ خَلِيقًا لِلإِمَامَة
٧٢	—	الْوَلَدُ لِلْفَرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ — وَفِي رَوْاْيَةً : وَلِلْعَاهِرِ الْأَثْلَبِ
٢٥٥	—	وَاللَّهُ أَعْزَزُونَ قَرِيشًا (ثَلَاثَ مَرَاتٍ)

« ي »

٧٨	—	يَا بَرَاءَ كَيْفَ تَقُولُ إِذَا أَخْدَتَ مَضْجُوكَ ..؟
٢٣١	—	يَا رَسُولَ اللَّهِ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — مَا لِبَثَّ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ : أَرْبَعِينَ يَوْمًا
٢٢٤	—	يَا رَبَّ كَاسِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٢٦٧	—	يَا عَظِيمًا يَرْجُي لِكُلِّ عَظِيمٍ
٥٤	—	يَا لَهُ لِلْمُسْلِمِينَ. « عَمَرْ »
١٦٧	—	يَا مَعْشَرَ الشَّيَّابِ مِنْ اسْتِطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاعَةَ فَلِيَتَزُوَّجَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ
٢٧٧	—	يَا نَبِيَّ اللَّهِ بَأْيَ أَنْتَ وَأَمِي لَا تُشَرِّفْ بِصِيلَكَ سَهْمٌ مِنْ سَهَامِ الْقَوْمِ
٢٠٧ ، ١٣٣	—	يَعْاقِبُونَ فِيهِمْ مَلَائِكَةُ الظُّلَلِ وَمَلَائِكَةُ الْهَارِ
٣١٤	—	يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفِ عَدُولِهِ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِبِينَ، وَاتْحَالَ الْمُبْطَلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ
٢٢٢	—	يَعْذِبُهُنَّ وَمَا يَعْذِبُهُنَّ فِي كَبِيرٍ

★ ★ ★ ★

فهرس الأمثال والأقوال السائرة

الصفحة

« ٤ »

١٧٧	أخطب ما يكون الأمير قائماً	—
٨٥	إذا سمعتم عنى الحديث فاعرضوه على أصحاب العربية	—
٢٦٦	أصبح ليل	—
٢٦٦	أطريق كرا أطريق كرا إن العام في القرى	—
٢٨	الإعراب حلي اللسان	—
٩٢	أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً	—
٢٦٦	افتدى مخنوق	—
٢٦٤	أكلت سمكاً لحاماً تمراً	—
٢٩١	إما لا فافعل كذا	—
١٢١	انظروا ما كان من حديث رسول الله، أو سنته فاكتبوه	—
٢٣٧	إن الشاة لتجتر فتسمع صوت — والله — ربهها	—
	إن النحارير رima أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس	—
١٢١	والتعنيت	—
١٧٦	إني ذاكر لك أمراً، ولو لا مروان أقسم علىَّ فيه لم أذُكْرَه لك	—
١٧٠	أول قولي : إني أحمد الله	—

« ب »

٢٩٥	البقاء أسهل من الابداء	—
-----	------------------------	---

« ت »

١٥٣	تجويع الحُرَّةُ ولا تأكل بثدييها	—
-----	----------------------------------	---

الصفحة

٢٣٦	— ترك يوماً نفسك وهوها سعي لها في رداها
٨٧	— التصحيح قفل ضل مفتاحه
٤٥	— تعلم إعراب القرآن أحب إلينا من تعلم حروفه
٢٧	— تعلموا النحو، فإنه جمال للوضيع ..

« ف »

٣٦	— زَيَّتْ قَبْلَ أَنْ تُحَصِّرِمْ
----	-----------------------------------

« ش »

١٨٢	— شَحَدَ شَفَرَةٌ حَتَّى قَعَدَتْ كَأْنَهَا حَرَبَةٌ
٢٤٩	— شَهَدَتْ صَفَينْ وَشَسَتْ صَفَينْ
٣٠	— شَيَّبَنِي ارْتِقَاءِ الْمَنَابِرِ مُخَافَةَ اللَّهْنِ

« ع »

٣٠	— عَلَمَ النَّحْوَ أَثْرٌ رَائِعٌ مِنْ آثارِ الْعُقْلِ الْعَرَبِيِّ
١٢٠	— عَلَمْ كَثِيرٌ وَلَكِنْ أَخْذَ الْبَعْضَ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِ الْكُلِّ
١٥٨	— عَلَيْهِ رَجَلًا لِيُسْنِي
١٦٧	— عَلَيْهِ شَخْصًا لِيُسْنِي
٢١٩	— عَلَيْهِ مَائَةً بِيَضَا

« ق »

٤٥	— قِيمَةُ كُلِّ أَمْرٍ مَا يَحْسُنْ
----	-------------------------------------

الصفحة

« ك »

٦١	الكتاب قيد العلم	-
٧٢	كنا نجلس إلى النبي - ﷺ - عسى أن تكون عشرة	-
٣٠٦	كيف الإخوة والأخوات	-

« ل »

٣٦	لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية	-
٢٩٢	لو لم يخف الله لم يعصه	-
١٣	ليس الفاضل من لا يغلط، بل الفاضل من يُعَدُّ غلطه	-
١٣	ليس من الدخل أن يطغى قلم الإنسان فإنه لا يكاد يسلم منه أحد.	-

« م »

١٨٢	ما جاءت حاجتك	-
٢٥٤	ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد	-
٦٠	ما زال هذا العلم عزيزاً يتلقاه الرجال حتى وقع في الصحف مجمله أو دخل فيه غير أهله	-
٢٦٣	ما في الدار غيرة وفريسه	-
٦٠	ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا سمعت من رجل حديثاً فأردت أن يعيده على	-
٢٦١	مررت برجل سواء والعدم	-
٢١٩	مررت بماء قعدة رجل	-
٤١	من برع في علم واحد سهل عليه كل نوع	-

الصفحة

« ن »

- | | | | |
|----|-------|-------------------------------------|---|
| ٤٨ | | « النحو » أوله شغل، وأخره بغيٌ | - |
| ٤٧ | | « النحو » في العلم كالملح في الطعام | - |

« و »

- | | | | |
|----|-------|---------------------------------|---|
| ٣١ | | واظب على العلم فإنه يزين الرجال | - |
|----|-------|---------------------------------|---|

« ي »

- | | | | |
|-----|-------|---------------------------------------|---|
| ٢٢٤ | | يا رب صائمه لن بصومه، وقائمه لن يقومه | - |
| ٢٩٥ | | يعتبر في البقاء ما لا يعتد في الابداء | - |

★ ★ ★ ★

الشعر

الصفحة

« ٤ »

اَذْكُرْ حاجتِي اُمْ قَدْ كَفَانِي حِيَاوَكْ اِنْ شِيمَتِكْ الْحِيَاءُ ١٤٢
 إِذَا أَثْنَى عَلَيْكَ الْمَرْءُ يَوْمًا كَفَاهُ مِنْ تَعْرِضِكَ الشَّنَاءُ ١٤٢
 نَعَمْ الْفَتَاهُ فَتَاهُ هَنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحْيَةِ نُطْقًا اَوْ بِإِيمَاءِ ٢٥١
 وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مَنَا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا ١١٤
 اِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يُلْقَ فيْهَا جَاذِرًا وَظْبَاءَ ١٠٣

« ب »

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلَنَا كُمْ وَإِنْ تَصْبِلُوا مَلَائِمُ اُنْفُسِ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا ٢٨٥
 تَمْشِي الْقُطْوُفِ إِذَا غَنَى الْحُدَادُ بِهَا مَشَّيَ الْجَوَادَ فَبَلْهُ الْجَلَّةُ التَّجْبَا ٢٧١
 فَإِنْ أَكُّ مَظْلومًا فَعَبْدُ ظَلْمَتَهُ وَإِنْ ثَلُّ ذَا عَتَبِي فَمَثْلُكَ يَعْتَبُ ١٨٤
 عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسِيَتِ فِيهِ يَكْوُنُ وَرَاهِ فَرَّجُ قَرِيبُ ١٨٨
 لَا تَعْجِبَنَّكَ دُنْيَا أَنْتَ تَارِكُهَا كَمْ نَالَهَا مِنْ أَنَاسٍ ثُمَّ قَدْ ذَهَبُوا ١٤٠
 بِحُورَانِ يَعْصِنِ السَّلِيلِطِ أَقْارِبُهُ ٢٠٨
 مَشَارِقُ أَنْوَارِ تَبَدَّلُ بَسَطَّةٌ وَمِنْ عَجَبٍ كَوْنُ الْمَشَارِقِ بِالْغَربِ ٢٥٧

الْيَوْمَ قَدْ بَتَّ تَهْجُونَا وَشَتَّمَنَا فَادْهَبْ، فَمَا بِكَ وَالْأَيَامُ مِنْ عَجَبٍ ٢٦٣
 تُحِيرُنَّ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِينَ كُلُّ التَّجَارِبِ ٢٢٠
 طَلَبْتُ فَلَمْ أَدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَنْعِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ ٢١٠
 مَنْجِرُ أَنَّتُمْ وَعْدًا وَثَقَتُ بِهِ أَمْ اَقْتَفيتُمْ جَمِيعًا تَهْجَعُ عَرْقُوبِ ١٦٩
 فَأَمَا الْقَتَالُ لَا قَتَالَ لِدِيْكُمْ وَلَكِنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ ٢٩٦
 وَلَا عِيَّبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سِيَوفَهُمْ بِهِنْ فَلَوْلَ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَابِ ٣١٣

الصفحة

« ت »

وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَيْ مَسْلَمَتْ من بَعْدِ ما وَعَدْ مَثْ
كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْعَلْصَمَتْ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتْ
٢٠٧ ثَعَدْ لَكُمْ جَزْرُ الْحَرُورِ رَمَاحُنَا وَيَرِجْعُنَ بِالْأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتِ
١٨١ إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مُودَّةً بِعَدَارِكَ الْهَفَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ
١٨١ عَلَ صَرْوَفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدْلِنَّا الْلَّمَةَ مِنْ لَمَاتِهَا
٢٧٩ فَتَسْتَرِيَحُ النَّفْسُ مِنْ رَفَرَاتِهَا وَتَنْقَعُ الْعُلَّةَ مِنْ غُلَاتِهَا
٢٧٩

« ج »

فِيَا لِيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكِمْ شَهِدْتُ فَكْنُثُ أُولَئِمْ وُلُوجَا ١٦٨
ما زَالَ يُؤْقِنُ مَنْ يَؤْمِنُكَ بِالْغَنِيِّ وَسَوْكَ مَا نَعْ فَضْلَةُ الْمُحْتَاجِ ٢٣٦
يَحدُو ثَمَانِي مَوْلَعاً بِلَقَاحَهَا حَتَّى هَمَمْنَ بِرَبِيعَةِ الإِرْسَاجِ ٢٣٤

« ح »

دَامَنَ سَعْدُكِ، إِنْ رَحْمَتِ مَتِيمَاً لَوْلَاكِ لَمْ يَلُكَ لِلصَّبَابَةِ جَانِحا ١٤٩
مَرَتْ بَنَا فِي نِسْوَةِ خَوْلَةَ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا نَافِحَةَ ٢٢٦
لو لا زَهِيرُ جَفَانِي كَنْتُ مُتَصَراً وَلَمْ أَكُنْ جَانِحا لِلْسَّلْمِ إِنْ جَنَحُوا ١٧٦

« د »

تَرَوَدْ مِشَلْ زَادْ أَبِيكَ فِينَا فَنَعْمَ الرَّازُدْ زَادْ أَبِيكَ زَادَا ٢٥١
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدِهِ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا ٢٥١
دَعَانِي مِنْ نَجِيدِ فَإِنْ سَنِينَهَ لَعْبَنَ بَنَا شَيْباً وَشَيْبَنَّا مُرْدَا ١٥٧
إِذَا اسْوَدَ جُنْحُ اللَّلِيْلِ فَلَتَّاتِ وَلَتَكُنْ حُطَّاكَ بِحَفَافَا، إِنَّ حُرَّا سَنَا أَسْدَا ١٩٤، ١٠٢

الصفحة

فَرَجَ جَجْتُهَا بِمَزْجَةٍ رَجَ الْفَلَّ وَصَ أَبِي مَرَادٌ ٢٣٦
 وَرَجَ الْفَتَى لِلخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتُهُ عَلَى السُّنْنِ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ ١٨٦
 يَا طَالِبَ النَّحْوِ أَلَا فَابْكِهِ بَعْدَ أَبِي عَمْرُو وَحْمَادٍ ٣٥
 كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودٍ ١٨٩
 قَالَتْ أَلَا لَيَتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفُهُ فَقَدِ ٢٥٩
 فَحَسِبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرْتُ تَسْعًا وَتَسْعِينَ لَمْ تَنْفُصْ وَلَمْ تَرِدْ ٢٥٩
 تَرْفُعُ لَيْ خَنْدَقَ وَاللهُ يَرْفَعُ لَيْ نَارًا إِذَا حَمَدَتْ نَيْرَانَهُمْ ثَقِيدٌ ٢٨٣
 وَهَنْدَ أَتَى مِنْ دُونِهَا التَّأَيْ وَالْبَعْدُ ٢٥٩

« ر »

بَشَسْ قَوْمُ اللَّهِ قَوْمُ طَرِيقٍ وَ حِرْزٍ ٢٤٩
 يَدِيَانِ بِيَضَاؤَنِ عَنْدَ مَحْلِمٍ
 قَدْ تَمْنَاعَنِكَ أَنْ تَضَامَ وَتَقْهَرَ ٣٠٠
 إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرَءُ لَمْ يَجِدْ
 عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُيَسِّرًا ٢٣٨
 لَوْ لَا ابْنُ أَوْسٍ كَأَيِّ مَا ضَيَّمَ صَاحِبُهُ
 يَوْمًا وَلَا نَابَةً وَهَنْ لَا حَدَرٌ ١٧٦
 عَسَى فَرَجُ يَاتِي بِهِ اللَّهُ، إِنَّهُ
 لَعَلَّهُمَا أَنْ تَطْلُبَا لَكَ مَحْرَجاً ١٨٨
 لَوْيَ رَأْسَهُ عَنِي ، وَمَا بُودَهُ أَغَانِيَجَ حَوْدٍ كَانَ فِنَا يَزُورُهَا ٢٢٢
 أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشَعْرِي شَعْري شَعْري ١٣٩
 تَعَلَّمَ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا
 فَبَالْغُ بِلْطِيفٍ فِي التَّعْلِيلِ وَالْمَكْرِ ٢٠٤
 وَإِذَا ثَبَاعَ كَرِيمَةً أَوْ ثَشَّرَى
 فَسِوَاكَ بَائِعَهَا وَأَنْتَ الْمَشْتَرِى ٢١٤
 دَعَوْتُ لَمَا نَابَسَى مِسْتَوْرًا ٢٢٨
 فَلَبَّى ، فَلَبَّى يَدَى مِسْتَوْرٍ
 جَاءَ الْخَلَافَةَ أَوْ كَانَ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَئَةُ مُوسَى عَلَى قَدْرٍ ٢٥٩
 جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ١٦٦

الصفحة

« س »

وَحَلِقَ الْمَادِيُّ وَالْقَوَافِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصَادَ الدَّائِسِ ٢٣٩

« ع »

يا فارس الحي يوم الرُّوع قد علموا ٢٨٤
وميَّرَةُ الْخَصْمُ لَا نِكْسَا ولا وَرَعا
ومدركَ التَّبَلِ في الأعداء يطلبُه ٢٨٤
وَمَا يَشَأُ عَنْهُمْ مِنْ تَبَلِهِمْ مَنَعَا
وَمَا يُرِدُّ مِنْ جَمِيعٍ بَعْدُ، فَرَقَةُ ٢٨٤
وَإِنَّكَ مِنْهُمَا تُعْطِي بَطْنَكَ سُؤْلَةً
وَفَرَجَكَ نَالَ مُتَنَاهِي النَّمْ أَجْمَعَا ٢٨٥
أَكْفَرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَؤْتِي عَنِي ٢٢٨
وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعٌ
وَلَا بَدِ يَوْمًا أَنْ تَرَدَ الْوَدَائِعَ ١٥٦
خَلِيلِيَّ ما وَافَ بِعَهْدِي أَتَمَا ١٦٩
إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مِنْ أَقْاطِعِ
أُودَى بَنَىٰ وَأُودَعُونَسِي حَسَرَةً ١٦٨
عَنِ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً مَا تُقْلِعُ
وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأُشْكُوا ١٩٣
قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيقَ رَأَيْهِمْ ٢٥٩
مِنْ بَيْنِ مُلْجِمٍ مُهْرَهُ أَوْ سَافِعٍ
٢٤٢

« ف »

وَعَضْ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ ٢٤٢
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْتَحْقًا وَمُجْلَفُ
الْحَافِظُونَ عُورَةُ الْعَشِيرَةِ لَا ٢٥٩
يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَفٌ
بِعَشَرِتَكَ الْكَرَامَ تَعْدُّ مِنْهُمْ ٢٣٨
فَلَا تُرِينَ لِغَيْرِهِمْ الْوَفَسَا

« ق »

وَالْتَّغْلِيْسُونَ بَشَنَ الْفَحْلَ فَحْلُهُمْ فَحْلًا وَأَمْهُمْ زَلَاءً مِنْطَبِقُ ٢٥١، ٢٣٥

الصفحة

وليس بمعيني وفي الناس ممتنع صديق إذا أعينا على صديق ١٦١
 يُوشك من قرّ من منيته في بعض عزاته يوافقها ١٩٣
 لذللك كفيل بالمنى لمؤمه ٢١٥ وإن سواك من ثور ملة يشغلي ٢١٥
 أفقى تلادي وما جمعت من تشب قرع القوافيز أفواه الأباريق ٢٣٩
 تذر الجماجم ضاحيا همامتها بلة الأكف كأنها لم تخلق ٢٧٢

《 》

كأن بين فُكَّها والسلفة فأرة مِسْكٌ ذُبِحَتْ في سَكٍ
٢٠٤ تَعْلَمُ رسول الله أَنَّكَ مُذْرِكِي

« J »

خليلي خليلي دون ريب وربما
وليس الموافقيني ليُرقد خائباً
يُذيب الرعب منه كل عصب
فلم أر مثلها خبasaً واحداً
رأيت الناس ما حاشا قريشاً
قلت إذ أقبلت ورثراً تهادى
ورجا الأحنيطل من سفاهة رأيه
إن ندع للخير كُن إيه مُبتغياً
ألا كل شيء ما خلا الله باطل

الصفحة

٢٢٦	بَرَدَى يُصْفِقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ	يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيقَ عَلَيْهِمْ
٢٢٣	مَائَةً غَيْرَ أَكْرَرْ إِفَالٍ	خَمْسَ ذُوِّدْ أَوْ سَتُّ عُوْضَ مِنْهَا
٢٢٥	فَسُقْتَاهُمْ سُوقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِيلِ	عَطَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً
٢٢٦	كَنَاحِتِ، يَوْمًا، صَخْرَةً بَعْسِيلِ	فَوْشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونْ وَمِدْحَتِي
٢٧٦	بَسْقَطِ اللَّوْيِ بَيْنَ الدَّخُولِ فَمَحْوَلِ	قَفَا نِبَكْ مِنْ ذَكْرِي حَبِيبٍ وَمِنْزِلِ
٢٨٣	وَإِذَا تَصْبَكَ خَصَاصَةً فَحَمَلَ	اسْتَغْنَ مَا أَغْنَاكَ رِبُّكَ بِالْغَنِيِّ
٢٩٢	وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْلَّيَالِيِّ	وَلَا تُعْطِي الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقَا
٢٩٨	لَقَدْ جَارَ الزَّمَانَ عَلَى عِيَالِيِّ	ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثَ ذُوِّدْ

» م «

١٤٨	يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهِمْ وَأَمْسِلَمَهُ	ذَاكْ خَلِيلِي وَذُو يُواصِلَنِي
١٥٤	مَسَاغًا لَنَابَاهُ الشَّجَاعُ لَصَمَمَا	فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشَّجَاعَ وَلَوْ رَأَى
٢٢٩	غَدَاءَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا	أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيْيِي وَأَيْكُمْ
٢٨٥	إِذَا أَعْدَادَ الرَّزَّارُ أَوْ تَنَهَّمَا	مَا يُلْقَ في أَشْدَاقِهِ تَلَهَّمَا
٢٨٨	سَيْلَفِي عَلَى طَولِ السَّلَامَةِ نَادَمَا	وَمَنْ لَا يَرْزُلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّي وَالصَّبَا
٢٩٣	إِنْ ظَالَمَا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومَا	حَدَّبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِئَّةَ كَلَهَا
٣٠١	وَأَسِيافُنا يَقْطُرُونَ مِنْ تَجْدِيدِ دَمَا	لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغَرُّ يَلْمَعُنَ بِالْضَّحْيِ
١٥٥	يَصْبُحُ ظَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ	يَصْبُحُ ظَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ
٢٠٧	وَقَدْ أَسْلَمَهُ مَبْعَدْ وَحَمِيمُ	تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ
٢٤٠	طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمُظْلُومُ	حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاجِ وَهَاجَهَا
٢٩٠	وَإِلَّا يَعْلُمَ مَفْرِقَةَ الْحُسَامُ	فَطَلَّقَهَا، فَلَسْتَ لَهَا بِكُفَّيْ
١٢٤	لَوْ احْتَكْنَا مِنَ الدُّنْيَا إِلَى حُكْمِ	وَكَانَ حَالَهُمَا فِي الْحُكْمِ وَاحِدَةً
١٨٦	لَذَاتِهِ بَادِكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ	لَا طَيْبَ لِلْعِيشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً
١٤٣	بِلِيلِي شَفِيتُ النَّفَسَ قَبْلَ التَّدِيمِ	فَلَوْ قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً
١٤٣	بُكَاهَا فَقَلتْ : الْفَضْلُ لِلْمُتَقدِّمِ	وَلَكِنْ بَكَثُ قَبْلِي فَهَاجَ لِي الْبَكَا
٢٦٤	يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فَؤَادِ الْكَرِيمِ	كَيْفَ أَصْبَحَتْ، كَيْفَ أَمْسَيْتَ مَا

105

تزود منا بين أذناه طعنة

فليت لي بهم قوماً إذا رَكِبُوا
لأنَّ معتاد في الهيجا مصابرة
قد كت داينت بها حَسَانَا
قد يُرْجعُ المرءُ بعد المُقْتَ ذَامَقَةً
ونحن أباءُ الضيم من آل مالِكٍ
ما رأيت امرأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الـ^ـ
النحو يبسط من لسان الألcken
إِذَا طلبت من العلوم أَجلَها
وكم علمته نظم القوافي
فإلا يكُنْها أو تكُنْهُ فـإـنه
فليت رجالاً فيك قد نذروا دَمِي
ألا رَبُّ مولود وليس له أبٌ
من يفعـلـ الحسنات الله يشـكرـها
إن يـسـمـعواـ رـبـةـ طـارـواـ بـهـاـ فـرـحاـ
ولـمـ يـسـقـ سـوـيـ العـذـواـ
خـيرـ اقـترـابـيـ منـ المـولـيـ حلـيفـ رـضاـ

《 》

103

قد بلغا في المجد غايتها

الصفحة

« ي »

فإن كان لا يرضيك حتى ترددني إلى قطرٍ لا إخالك راضياً ٢٠٦

★ ★ ★ ★

الأعلام المترجمين

الصفحة

« ٤ »

٢٩	أبناء الأثير الثلاثة	—
٨٦	إمام «أحمد»	—
١٩٩	ابن الأنحضر	—
٩٥	إسماعيل بن أبي خالد	—
٥١	ابن الأكفاني	—

« ث »

٣١	ثعلب	—
----	------	---

« ج »

٤٨	أبو جعفر النحاس	—
----	-----------------	---

« ح »

١٠٥	ابن الحاج	—
١٢٣، ٨	حمّاد الروية	—
٣٥	حمّاد بن سلمة	—

« خ »

٣٤	ابن خالوية	—
----	------------	---

الصفحة

« ز »

- ٩٠ زر بن حبيش —
٣٩ أبو زيد النحوي —

« س »

- ٢٥ سيفونه —

« ش »

- ٢٨ الشاطبي —

« ص »

- ١١٣ ابن الصائغ —

« ض »

- ١١٣ ابن الضائع —

« ط »

- ١٢٣ طه الراوي —

الصفحة

« ع »

١٣٢ العسكري -

« غ »

١٦٣ الفرزالي -

« ق »

٤٨ القاسم بن مخيمرة -

٢٥٧ القاضي عياض -

« م »

١٢٨ محمد الخضر حسين -

١٧ أم عبد الخزاعية -

« ن »

٤٢ ابن نجيم -

١٤٧ النمر بن تولب -

« ه »

٣٥ هشام بن عروة -

الصفحة

« و »

٩٥

- وَكِيمْع

« ي »

٣٢

- يحيى بن يعمر اللثي

١٧٢

- يسار المكسي



٦- الموضوعات

الصفحة

كلمة

رسالة العالم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة

رسالة الأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوي

النقدمة

- ٥ تمهيد (فصاحة النبي - عليه السلام - وبلاعنة قوله)
١٥
٢٣ **القسم الأول**

(دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوى في النحو العربى)

و فيه ثلاثة أبواب :

- ٢٥ **الباب الأول** : (مدخل إلى علم النحو العربى)
و فيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : معرفة اللغة والإعراب أصل لمعرفة الحديث

- ٢٦ **النبي**

- ٣٩ تذيل : معنى «المفصل» في القرآن الكريم

- ٤٤ **الفصل الثاني** : فائدة تعلم النحو

- ٤٧ **الفصل الثالث** : آراء علماء الشريعة في تعلم النحو

- ٤٩ **الباب الثاني** : (مدخل إلى علم الحديث النبوى)

و فيه فصلان :

- ٥٠ **الفصل الأول** : تعريف الحديث، والفرق بينه وبين الخبر والأثر ...

تذيل : في تعريف المصطلحات التالية : المسانيد،

- ٥٢ والمعاجم، والأجزاء

- ٥٦ **الفصل الثاني** : تدوين الحديث النبوى

* تصحيح خطأ

الصفحة

٦٣	: (المحدثون يتمتعون بدقة منقطعة النظير) الباب الثالث
٦٤	: صفة رواية الحديث، وشرط أدائه. وفيه فصلان
٦٤	آراء العلماء في رواية الحديث بالمعنى الفصل الأول
٦٤	: في بيان أن العبارة التالية : «أن يؤدي نفس تذيل
٦٤	اللفظ» صحيحةً تحوياً بنصي عربي تذيل
٧٣	: في بيان معنى الحديث : «أنزل القرآن على سبعة أحرف» تذيل
٧٥	: في تعريف المصطلحات الأصولية التالية : الظاهر، المحكم، المشكّل، النص، المشترك، المجمل، المتشابه المجمل، المتشابه

وفي هذا الفصل مسائل :

٨١	: بيان ما يقوله من يروي حديثاً بالمعنى المسألة الأولى
٨٢	: حكم اختصار الحديث الواحد، ورواية بعضه دون بعض والزيادة فيه المسألة الثانية
٨٤	: حكم تقطيع متن الحديث الواحد، وتفريقه في الأبواب المسألة الثالثة
٨٥	: طريق السلامة من اللحن والتصحيف في الحديث المسألة الرابعة
٨٦	: في ضبط كلمة «راهوه» تذيل
٨٧	: اللحن والتصحيف والتحريف المسألة الخامسة
٩٠	: تقويم اللحن بإصلاح الخطأ المسألة السادسة
٩٤	: في معنى «التضبيب» تذيل
٩٥	: اتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة المسألة السابعة

الصفحة

٩٩	الفصل الثاني
٩٩	الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به ★ الاستشهاد بالحديث عند اللغويين
١٠٠	تذليل في بيان معنى «ال الحديث المتواتر »
١٠١	★ الاستشهاد بالحديث عند النحويين ★ تقسيم الاختلافات في الاحتجاج بالحديث في
		«ال نحو » إلى ثلاثة اتجاهات :
١٠٤	الاتجاه الأول صحة الاحتجاج بالحديث في نحو مطلقاً
١١٣	الاتجاه الثاني رفض الاحتجاج بالحديث في نحو مطلقاً
		تذليل في جواز دخول «أَلْ» على الكلمات التالية :
١٢٠	«بعض» و «كل» و «غير»
		★ فكرة التحرير الديني في ترك الاحتجاج
١٢٥	بالحديث فكرة غير مقنعة
١٢٧	الاتجاه الثالث التوسط بين المنع والجواز
		★ الكشف عن مذهب «السيوطى»
		و «البغدادى» في الاحتجاج بالحديث في
١٣٣	ال نحو
		★ مطلب : معنى الاستشهاد، والاحتجاج،
١٣٥	والتمثيل



(دراسة نحوية للأحاديث النبوية الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك)

وفيه ثمانية وثلاثون باباً نحوياً
وفيها عشر ومائة مسألة

* الكلام على الأحاديث المذكورة في مقدمات

- | | | |
|-----|--------------------------------------|-----------|
| ١٣٨ | شروح ألفية | مسألة |
| ١٣٩ | : في إشكال ورود الجزاء بنفس الشرط | مسألة |
| | : في إشكال تأييث « دنيا » إذا نكرت. | مسألة |
| ١٤٥ | (الكلام وما يتالف منه) | مسألة (١) |
| ١٤٥ | : تطلق الكلمة على الجملة المفيدة لغة | مسألة (٢) |
| ١٤٦ | : « أم » تخلف « ألل » في لغة طيء | مسألة (٣) |
| ١٤٨ | : الإسناد عند « ابن مالك » | مسألة (٤) |
| ١٤٩ | : دخول نون التوكيد على الماضي | |

(المعرّب والمبني)

- | | | |
|-----|-------------------------------------|-----------|
| ١٥١ | : النقص في « هن » أشهر | مسألة (٥) |
| ١٥٢ | : في ألفاظ ملحقة بالمثنى | مسألة (٦) |
| ١٥٤ | : لزوم المثنى الألف لغة بلحارت | مسألة (٧) |
| ١٥٥ | : إثبات ميم « فم » مع الإضافة جائز | مسألة (٨) |
| ١٥٦ | : في ألفاظ ملحقة بجمع المذكر السالم | مسألة (٩) |

الصفحة

١٥٧

(النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ)

- مسألة (١٠) : في اجتماع ضميرين هل الأولى اتصالهما أو
انفصالهما ١٥٨
- مسألة (١١) : في إضافة « قط » لباء المتكلّم ١٦٠
- مسألة (١٢) : في اتصال « نون الوقاية » بِاسْمِي الفاعل ١٦١
والتفضيل ١٦١

١٦٣

(الْمَعْرِفَ بِأَدَاءِ التَّعْرِيفِ)

- ١٦٣ تذليل : « إِحْيَاء عِلْمَ الدِّين » مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ ١٦٣
- مسألة (١٣) : في « أَلْ » الزائدة ١٦٤
- مسألة (١٤) : في العَلَم بالغلبة ١٦٦

(الْمُبْدَأُ وَالْخَسْرُ)

- مسألة (١٥) : في دخول الباء الزائدة على المبتدأ ١٦٧
- مسألة (١٦) : في تركيب « أُمُّخْرِجَيْ هُمْ » ١٦٨
- مسألة (١٧) : في الجملة الواقعية خبراً، وهي نفس المبتدأ معنى،
لا تحتاج لرابط ١٦٩
- مسألة (١٨) : مسوغات الابتداء بالنَّكْرَةُ ١٧٠
- مسألة (١٩) : في ثبوت خبر المبتدأ بعد « لولا » ١٧٢
- تذليل : الرد على قول « السيوطي » الظاهر أن الحديث
حرفة الرواية ١٧٤
- قال « ابن الطيب » : مثل البخاري ومسلم لم
يدخلوا في صحاحهم ما هو مروي بالمعنى
أصلًا ١٧٥

الصفحة

-  ١٧٧ مسألة (٢٠) : في سد الحال سد الخبر
١٧٨ مسألة (٢١) : في رفع ونصب « سبّوح قدوس »

(« كان » وأخواتها)

- ١٨٠ مسألة (٢٢) : في استعمال أفعال بمعنى « صار »
١٨٣ مسألة (٢٣) : في حذف « كان » واسمها
١٨٤ مسألة (٢٤) : في حذف « النون » من مضارع « كان »
١٨٥ مسألة (٢٥) : في تحرير حديث أورده « الشاطبي » في شرحه
١٨٦ مسألة (٢٦) : في توسط خبر « كان » وأخواتها
١٨٧ مسألة (٢٧) : في أن « كان » ليست لمجرد الزمان

(أفعال المقارنة)

-  ١٨٨ مسألة (٢٨) : في وقوع خبر « كاد » مقوياً بـ « أن »
١٩٢ مسألة (٢٩) : في اختصاص « كاد » و « أوشك » بالتصريف
١٩٣ مسألة (٣٠) : في حذف خبر أفعال الباب
١٩٤ مسألة (٣١) : في نصب الاسم والخبر بـ « إن » على لغة
١٩٥ مسألة (٣٢) : في ورود « لعل » للاستفهام
١٩٦ مسألة (٣٣) : في تصدير خبر « لعل » بـ « أن »
 ١٩٧ مسألة (٣٤) : في جواز كسر « أن » وفتحها في حديث التلبية
١٩٩ مسألة (٣٥) : في اللام الفارقة
٢٠٠ مسألة (٣٦) : في إسقاط اللام عند أمن اللبس

الصفحة

(« لا » التي لففي الجنس)

- مسألة (٣٧) : في أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في
١٠١ المعرفة
٢٠٢ مسألة (٣٨) : في حذف خبر « لا » النافية للجنس
٢٠٣ مسألة (٣٩) : في حكم الخبر المجهول

(« ظن » وأخواتها)

- ٢٠٤ مسألة (٤٠) : في أن « تَعْلَمْ » بمعنى « إِعْلَمْ »

(الفاعل)

- ٢٠٥ مسألة (٤١) : في حرر الفاعل
٢٠٥ مسألة (٤٢) : في أن الفاعل ضمير دل عليه الفعل
٢٠٧ مسألة (٤٣) : في لغة « أكلوني البراغيث » 
٢٠٩ مسألة (٤٤) : في معنى « ولا ذو عهيد في عهده »

(التازع)

- ٢١٠ مسألة (٤٥) : في التنازع بين أكثر من عاملين

(الاستثناء)

- ٢١١ مسألة (٤٦) : في إعراب « إِلَّا إِلَذْهَرْ »
٢١٢ مسألة (٤٧) : في الاستثناء بـ « يَدْ »

الصفحة

- ٢١٣ مسألة (٤٨) : في استعمال « سوى »
- ٢١٥ مسألة (٤٩) : في « ما حاشا »
- (الحال)
- ٢١٧ مسألة (٥٠) : في الحال الجامدة
- ٢١٩ مسألة (٥١) : في مجّيئ الحال من النكرة

(حروف الجر)

- ٢٢٠ مسألة (٥٢) : في ورود « من » لابتداء الغاية الزمانية
- ٢٢١ مسألة (٥٣) : في ورود « الباء » بمعنى « بدل »
- ٢٢١ مسألة (٥٤) : في ورود « في » بمعنى التعليل
- ٢٢٣ مسألة (٥٥) : في استعمال « عن » بمعنى البدل
- ٢٢٣ مسألة (٥٦) : في استعمال « رب » للتکثیر كثيراً

(الإضافة)

- ٢٢٥ مسألة (٥٧) : في معانٍ الإضافة
- ٢٢٦ مسألة (٥٨) : في قيام المضاف إليه مقام المضاف في أحكامه
- ٢٢٧ مسألة (٥٩) : في أن « تَبَيَّنَ » وأمثالها مصادرُ مثناة
- : في أن « أَيّْاً » إذا تكررت تضاف إلى مفرد
- ٢٢٩ معرفة
- ٢٣٠ مسألة (٦١) : في حذف المضاف لقيام فرينة
- ٢٣١ مسألة (٦٢) : في حذف المضاف إليه
- : « العيني » في « عمدة القاري » ينتقد « ابن تذيل
- ٢٣٢ حجر » في مواطن من « فتح الباري »

الصفحة

مسألة (٦٣) : في جواز الفصل بين المتضادين بغير ضرورة ٢٣٤

(أعمال المصدر)

مسألة (٦٤) : في إعمال اسم المصدر ٢٣٨

مسألة (٦٥) : في إضافة المصدر لمفعوله ثم يذكر فاعله ٢٣٩

مسألة (٦٦) : في الحمل على محل الفاعل أو المفعول
المضاف إليهما المصدر ٢٤٠

تذيل ٢٤٢ : همسة صادقة في آذان النهاية

(أبنية المصادر)

مسألة (٦٧) : في مصدر الهيئة ٢٤٣

(الصفة المشبهة)

مسألة (٦٨) : في إضافة صفة مجردة من « أَلْ » إلى مضارف
لضمير ٢٤٥

(التعجب)

مسألة (٦٩) : في التعجب اللغوي ٢٤٧

مسألة (٧٠) : في التعجب من السواد ٢٤٧

مسألة (٧١) : في دخول « مَا » على الفعل المنفي ٢٤٨

الصفحة

(نعم وبش)

- ٢٤٩ مسألة (٧٢) : في حكم الفاعل المضاف إلى الله
- مسألة (٧٣) : في حكم إضمار فاعل « نعم » غير مميز. وفي
- ٢٥٠ فعلية « نعم »
- مسألة (٧٤) : في وقوع التمييز بعد فاعل « نعم »
- ٢٥١ و « بـش » ظاهراً

(أفضل التفضيل)

- مسألة (٧٥) : في جواز المطابقة وعدمها في أفضل التفضيل
- ٢٥٢ المضاف لمعرفة
- ٢٥٤ مسألة (٧٦) : في حكم رفع اسم التفضيل الظاهر

(التوكيد)

- ٢٥٥ مسألة (٧٧) : في حكم التوكيد اللغطي في الجمل بلا عاطف ..

(عطف النسق)

- ٢٥٦ مسألة (٧٨) : في استعمال الفاء للترتيب
- ٢٥٧ مسألة (٧٩) : في استعمال « حتى » لمطلق الجمع
- ٢٥٨ مسألة (٨٠) : في ورود « أو » بمعنى « الواو »
- ٢٦٠ مسألة (٨١) : في العطف على الضمير المرفوع المتصل
- ٢٦٢ مسألة (٨٢) : في العطف على ضمير الجر بغير إعادة المخاض
- ٢٦٤ مسألة (٨٣) : في حذف العاطف وحده

الصفحة

(البدل)

٢٦٥ مسألة (٨٤) : في بدل الإضمار

(النداء)

٢٦٦ مسألة (٨٥) : في جواز حذف « يا » النداء

٢٦٧ مسألة (٨٦) : في معاملة المفرد معاملة المضاف

(الاختصاص)

٢٦٨ مسألة (٨٧) : في المخصوص المضاف إلى المعرف

(أسماء الأفعال والأصوات)

٢٦٩ مسألة (٨٨) : في حقيقة « حيهل »

٢٧٠ مسألة (٨٩) : في تحقيق كلمة « بله »

٢٧٣ مسألة (٩٠) : في تحقيق كلمة « كخ »

(ما لا يصرف)

٢٧٤ مسألة (٩١) : في تحقيق كلمة « مئشى »

الصفحة

(إعراب الفعل)

(السواصب)

- مسألة (٩٢) : في جواز إعمال « إذن » وإهمالها مع اجتماع
الشروط ٢٧٥
- مسألة (٩٣) : في سقوط فاء السبيبة ٢٧٦
- مسألة (٩٤) : في شرط جزم الجواب بعد النهي ٢٧٧
- مسألة (٩٥) : في انتصاف المضارع بعد الفاء في الرجاء ٢٧٩

(عوامل الجزم)

- مسألة (٩٦) : في لام الأمر الداخلة على فعل المتكلّم
والمخاطب ٢٨١
- مسألة (٩٧) : في الجزم بـ « إذا » ٢٨٣
- مسألة (٩٨) : في مجع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ٢٨٤
- مسألة (٩٩) : في اقتران جواب الشرط بالفاء ٢٨٦
- مسألة (١٠٠) : في حذف الفاء من جواب الشرط ٢٨٨
- مسألة (١٠١) : في حذف فعل الشرط ٢٩٠

(لو)

- مسألة (١٠٢) : في وقوع جواب « لو » مضارعاً منفيأ ٢٩٢

(أما)

- مسألة (١٠٣) : في حذف الفاء في جواب « أما » ٢٩٥

الصفحة

(العَدُ)

مسألة (١٠٤) ١٠٤ : في تمييز العدد باسم الجنس والجمع

(المَدُود)

مسألة (١٠٥) ٣٠٠ : في تشية الممدود

(جمْع التَّكْسِير)

مسألة (١٠٦) ٣٠١ : في حلول جمع القلة محل الكثرة وبالعكس

مسألة (١٠٧) ٣٠٤ : في صحة جمع التكسير جمع السلامة

(الوَقْف)

مسألة (١٠٨) ٣٠٦ : الأرجح في جمع التصحيح الوقف بالناء

(الإِسْدَال)

مسألة (١٠٩) ٣٠٨ : في إبدال الياء تاء

وفيها : تهكم « ابن الطيب » بقول « الفيروزآبادي » :

لعله من تحريف الرواية.

مسألة (١١٠) ٣١٠ : في إبدال الحيم

٣١١ (خاتمة)

٣١٧ (الفهارس)



فهرس موارد البحث

«أ»

- «إنحصار فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» لأحمد الدمياطي، الشهير، بالبنا. طبع عبد الحميد حنفي ١٣٥٩ هـ بمصر.
- «الإحکام في أصول الأحكام» لعلي بن حزم، تحقيق الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز. ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م بمصر.
- «أخبار الحمقى والملقين» لأبي الفرج عبد الرحمن الجوزي. الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م، منشورات دار الآفاق الجديرة. بيروت.
- «أخبار النحوين البصريين» للسيرافي. بيروت. المطبعة الكاثوليكية ١٩٣٦ م.
- «إرشاد الفحول» للشوكاني. دار الفكر. بيروت.
- «أساس البلاغة» للزمخشري، بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، تصوير بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- «أصول التخرج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطحان. الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م طبع في المطبعة العربية بحلب.
- «أصول التفكير النحوي» للدكتور علي أبي المكارم طبع دار القلم. بيروت ١٩٧٣ م.
- «أصول الحديث» (علومه ومصطلحه) للدكتور محمد عجاج الخطيب الطبعة الثالثة. طبع دار الفكر ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- «أصول السرخسي» للسرخسي. حققه الأستاذ أبو الوفا الأفغاني. تصوير بيروت.
- «إعراب الحديث النبوي» للعكبرى. تحقيق الأستاذ عبد الإله نبهان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- «الأعلام» للأستاذ خير الدين الزركلي (١ - ٨) الطبعة الرابعة. دار العلم للملايين ١٩٧٩ م.
- «أعلام النساء» للأستاذ عمر رضا كحاله، الطبعة الثالثة. مؤسسة الرسالة.
- «الاقتراح في علم أصول النحو» للسيوطى، تحقيق الدكتور أحمد محمد

- قاسم. الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م القاهرة.
- «أمالى السهيلى» لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسى. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. مطبعة السعادة.
- «إنباء الرواة في أنباء النحاة» للقفطى. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار الكتب المصرية ١٣٥٠ هـ / ١٩٧٣ م.
- «الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م طبع السعادة.
- «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد. الطبعة الخامسة ١٩٦٦ م، دار إحياء التراث، بيروت.

« ب »

- «البحر المحيط» لأثير الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف الأندلسى الغرناطي الجيانى، الشهير بأبى حيان. مصورة عن طبعة السعادة ١٣٢٨ هـ.
- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطى. حققه الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى البابى الحلبي ١٩٦٤ م.
- «البيان والتبيين» لأبى عثمان، عمرو بن بحر الجاحظ. الطبعة الرابعة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م (الخانجى) بمصر.

« ت »

- « تاج العروس » محمد مرتضى الرizيدى. نشر دار الحياة بيروت، عن المطبعة الخيرية ١٣٦١ هـ بمصر.
- « تاريخ آداب العرب » للأستاذ مصطفى صادق الرافعى. الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م، تصوير دار الكتاب العربي. بيروت.
- « التبيان في تصريف الأسماء » للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل. الطبعة السادسة. مطبعة السعادة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
- « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » لأبى الطيب الفاسى. تحقيق الدكتور علي حسين البواب — طبع دار العلوم — الرياض ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

- « تخرج أحاديث إحياء علوم الدين » للعربي، بهامش « الإحياء ». طبعة مصورة عن طبعة لجنة نشر الثقافة الإسلامية ١٣٥٦ هـ.
- « تخرج أحاديث شرح الرضي على الكافية » لعبد القادر بن عمر البغدادي. (مخطوط). دار الكتب المصرية. بخط المؤلف برقم : ١٥١٢ حديث).
- « تدريب الراوي » في شرح تقريب التواوي، للسيوطى. حققه عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ مـ. دار إحياء السنة النبوية، بيروت.
- « تسهيل الفوائد وتكامل المقاصد » لأبن مالك. تحقيق الدكتور محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ مـ.
- « تصحيفات المحدثين » لأبي أحمد العسكري، تحقيق الدكتور محمود أحمد ميرة. القاهرة. المطبعة العربية الحديثة. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ مـ.
- « التعريفات » لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، المعروف بالسيد الشريف — الدار التونسية للنشر.
- « تقريب التهذيب » لأبن حجر، حققه الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ مـ.
- « التلخيص العبير في تخرج أحاديث الرافعى الكبير » لأبن حجر. تحقيق الأستاذ شعبان محمد إسماعيل. نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ مـ.
- « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث » لأبن الديبع الشيباني. مطبعة صبيح. ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ مـ. القاهرة.
- « تنزية الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنية الموضعية » لعلي بن عراق، الكتاني. بتحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف، والأستاذ عبد الله محمد الصديق. طبع مكتبة القاهرة ١٣٧٨ هـ..
- « تهذيب الأسماء واللغات » لأبي زكريا محي الدين التوسي ، مصورة عن نسخة إدارة الطباعة المنيرية.
- « توجيه النظر إلى أصول الأثر » للشيخ طاهر الجزائري طبع مصر ١٣٢٩ هـ.
- « توضيع الأفكار لمعاني تقييم الأنظار » محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعناني. تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. مصورة

عن الطبعة الأولى ١٣٦٦ (الخانجي).

— « توضيغ المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك » للمرادي. المعروف
بابن أم قاسم. تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان. الطبعة الأولى.
مكتبة الكليات الأزهرية.

« ج »

— « جامع الأصول في أحاديث الرسول » لمحمد الدين أبي السعادات المبارك
ابن محمد : ابن الأثير الجزري ..

تحقيق الأستاذ عبد القادر الأناؤوط. طبع دمشق ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.

— « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر الغري مصورة عن الطبعة
المنيرة. دار الكتب العلمية. بيروت.

— « الجامع الصحيح » لمسلم بن الحجاج. مصورة عن طبعة إسطانبول. دار
الفكر. بيروت.

— « الجامع الصغير » للسيوطى.

— « الجني الداني في حروف المعاني » للمرادي. تحقيق الدكتور فخر الدين
قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل. المكتبة العربية بحلب
١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.

« ح »

— « حاشية الجمل على الجلالين » المسماة بالفتוחات الإلهية بتوضيح
تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان الجمل. تصوير دار إحياء التراث
العربي — بيروت.

— « حاشية الخضري » على شرح ابن عقيل. بمطبعة الباني الحلبي
١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م.

— « حسن التوسل إلى صناعة الترسل » لشهاب الدين محمود الحلبي
تحقيق الأستاذ أكرم عثمان يوسف ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م (بغداد).

« خ »

— « خزانة الأدب ولب لباب العرب » لعبد القادر البغدادي، مصورة عن
طبعة بلاق ١٢٩٩ وبها مشها « المقاصد النحوية » للعيني.

— «الخصائص» لابن جني، تحقيق الأستاذ محمد علي النجاشي، طبع دار الكتب، ١٣٧١.

« د »

— « دراسات في العربية وتأريخها » للشيخ محمد الحضر حسين، طبع دار الفتح، دمشق، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م.

— « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة — القاهرة.

— « دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين » ألفه الدكتور محمد محمد أبو شهبة — مطبعة الأزهر.

— « الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب » لبرهان الدين إبراهيم، ابن فرنون، وبهامشه : « نيل الابتهاج بتطريز الديباج » للتنبكتي — تصوير بيروت.

— « ديوان جرير » دار بيروت ١٣٩٨ هـ ١٩٧٧ م.

— « ديوان حميد بن ثور » صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني — طبع دار الكتب ١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م.

— « ديوان عمر بن أبي ربيعة » دار بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

— « ديوان المذللين » مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.

« ر »

— « رد المحتار على الدر المختار على تنوير الأ بصار » المشهور بحاشية ابن عابدين، صورة عن طبعة بولاق الطويلة.

— « الرسالة » للشافعي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ / ١٩٤٠ م مطبعة مصطفى الباني الحلبي.

— « الرواية والاستشهاد باللغة » للدكتور محمد عيد — عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٦ م.

— « روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى » محمود الألوسي البغدادي — مصورة عن الطباعة المنيرة.

« س »

- « سنن الترمذى » تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف مصورة دار الفكر .
- « سنن الدارقطنى » تصحيح الأستاذ عبد الله هاشم يانى المدى . دار الحasan للطباعة . القاهرة .
- « سنن الدارمى » طبع بعنایة الأستاذ محمد أحمد دهمان مصورة .
- « سنن أبي داود » تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد . مصورة .
- « سنن ابن ماجة » تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . طبع عيسى البانى الحلبي ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م بمصر .
- « سنن النسائى » بشرح السيوطي ، وحاشية السندي . مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ / ١٩٦٠ م .
- « السنة قبل التدوين » للكتور محمد عجاج الخطيب . الطبعة الثانية . دار الفكر ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- « سیبویہ إمام التھا » للأستاذ علي التجدی ناصف . عالم الكتب . القاهرة .
- « السیرة النبویة » لأبی محمد عبد الملك بن هشام ، بتحقيق الأستاذ مصطفی السقا وزملیئه — تصویر بیروت .

« ش »

- « ابن الشجيري ، ومنهجه في النحو » رسالة ماجستير . للأستاذ عبد المنعم أحمد التكريتي . طبع بغداد ..
- « شرح أبيات المغني » لعبد القادر البغدادي ، تحقيق الأستاذين عبد العزيز رياح ، وأحمد يوسف الدقاد . الطبعة الأولى ، مطبعة محمد هاشم الكتبى ، دمشق ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- « شرح الأشموني على ألفية ابن مالك » المسمى منهاج السالك ، لنور الدين ، علي ، أبي الحسن ، الأشموني . تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ م .
- « شرح ألفية ابن مالك » محمد بن محمد بن مالك ، بدر الدين ابن جمال الدين . تصویر بیروت .

- 13
- «*شرح التصریح بضمون التوضیح*» لخالد بن عبد الله الأزهري. وبنده حاشیة یس بن زید العلیمی الحمصی. عیسی البانی الخلبی.
 - «*شرح الجمل*» لابن عصفور (مخطوط) مصورة في المکتبة المركبة، عن نسخة مودعة فيها.
 - «*شرح الشافیة*» لرضا الدین الاسترابادی. تحقیق الأستاذ: محمد نور الحسن، ومحمد الرفراوی، ومحمد محی الدین عبد الحمید، مصورة عن طبعة حجازی.
 - «*شرح شذور الذهب*» لابن هشام. تحقیق الشیخ محمد محی الدین عبد الحمید. مطبعة السعادۃ بمصر، الطبعة السابعة ۱۳۷۶ هـ / ۱۹۵۷ م.
 - «*شرح ابن عقیل على أفتیة ابن مالک*» لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقیل الهاشمي. الطبعة السادسة عشر ۱۹۷۴ م / ۱۳۹۴ هـ القاهرة..
 - «*شرح قطر الندى وبل الصدی*» لابن هشام. تحقیق الشیخ محمد محی الدین عبد الحمید. الطبعة الثانية عشرة. مطبعة السعادۃ بمصر ۱۳۸۶ هـ / ۱۹۶۶ م.
 - «*شرح قواعد الإعراب*» لحمد بن سلیمان الكافیجی. رسالتی التي أعددتها لنیل درجة الماجستیر، حققتها على عدة نسخ مخطوطة موجودة في دار الكتب المصرية.
 - «*شرح الكافیة*» لرضا الدین الاسترابادی. مصورة عن طبع استانبول ۱۳۰۵ هـ.
 - «*شرح ما يقع في التصحیف والتحریف*» لأبی احمد، الحسن بن عبد الله، العسكري، بتحقیق الأستاذ عبد العزیز احمد. القاهرة. مطبعة البانی الخلبی. الطبعة الأولى ۱۳۸۳ هـ / ۱۹۶۳ م.
 - «*شرح الجلة*» لسلیم رستم باز اللبناني (من أعضاء شوری الدولة العثمانیة) طبع بإجازة نظارة المعارف الجلیلیة في الأستانة العلیة — تاریخ الإجازة ۱۲۰۴ هـ. صورة عن طبعة ثالثة، مصححة ومزيدة.
 - «*شرح المفصل*» لابن یعیش. مصورة عن الطبعة المنیریة بمصر.
 - «*شرف أصحاب الحديث*» للبغدادی. تحقیق الأستاذ محمد سعید خطیب اوغلو. نشرته دار أحياء السنّة النبویة. نشر کلیة إلهیات — جامعة أنقرة.

— « الشفا بتعريف حقوق المصطفى » للقاضي أبي الفضل عياض. مصورة
دار الفكر.

— « شواهد التوضيح والتصحیح لمشکلات الجامع الصھیح » لابن مالک.
تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي. نشر مكتبة دار العروبة. بالقاهرة.

« ص »

— « صبح الأعشى » للقلقشندی (١ - ١٤). نسخة مصورة عن الطبعة
الأولى.

— « صحيح البخاري » مصورة عن طبعة إستانبول. دار الفكر.

— « صحيح مسلم » بشرح النووي. المطبعة المصرية بالقاهرة ١٣٤٩ هـ.

« ض »

— « الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر » للألوسي. تصوير بيروت.

— « ضوء الصبح المسفر، وجئني الدوح الشمر » مختصر « صبح الأعشى في
كتابة إلإنساء » وكلامها للقلقشندی. طبع بمصر ١٣٢٤ هـ/ ١٩٥٦ م.

« ط »

— « الطبقات الكبرى » لابن سعد (١ - ٨) (دار صادر، ودار بيروت،
بيروت ١٩٥٧ - ١٩٥٨).

— « طبقات النحوين واللغويين » للزبيدي حققه الأستاذ محمد أبو الفضل
إبراهيم. دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م.

« ع »

— « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » للبدر العيني (١ - ٢٥)
مصورة عن الطبعة المنيرية.

— « عيون الأخبار » لابن قبيطة. نشر الهيئة المصرية العامة للمكتاب
١٩٧٣ م.

«غ»

— «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام المروي — ٢٢٤ هـ
مصورة عن الطبعة الأولى، بجیدر آباد الدکن الهند ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

«ف»

— «الفاخر» لأبي طالب المفضل، تحقيق عبد العليم الطحاوي، عيسى
الحلبي ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م.

— «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (١ - ١٣) مصورة
عن الطبعة السلفية.

— «الفتح الرياني لترتيب مسند الإمام أحمد»، مع مختصر شرحه بلوغ الأمانى
من أسرار الفتح الرياني — لأحمد عبد الرحمن البنا. تصوير. دار الحديث
القاهرة.

— «فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعرaci» لشمس الدين محمد بن عبد
الرحمن السخاوي — ٩٠٢ هـ. الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م.

— «في أصول النحو» للأستاذ سعيد الأفغاني. دار الفكر. دمشق
١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.

— «فيض القدير» لعبد الرؤوف المناوى. الطبعة الثانية، تصوير بيروت عن
طبعة مصرية ١٣٩١ هـ / ١٩٧٢ م.

— «فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح» لأبي عبد الله محمد بن
الطيب الفاسي. مخطوط برقم ١٣٢٠ مكتبة راغب باشا. وإنني بصدق
تحقيقه.

— «فهراس كتاب سيبويه» للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة. الطبعة
الأولى، مطبعة السعادة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.

«ق»

— «القاموس المحيط» والقاموس الوسيط، فيما ذهب من لغة العرب
شمطيط. لمجد الدين الفيروز أبيادي. المطبعة المصرية.

— «القرى لقاصيد أم القرى» لحب الدين الطبرى عارضه على المخطوطات

الأستاذ مصطفى السقا. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الثانية
١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.

— «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» لـ محمد جمال الدين
القاسمي. تصوير بيروت — دار إحياء السنة النبوية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

«ك»

— «الكافي شرح الهاדי» لـ عز الدين الزنجاني — ٦٦٠ هـ رسالتي التي
أعددتها لنيل درجة الدكتوراه. حفقتها على عدة نسخ خطوطية. نسخة منها
بخط المؤلف.

— «كتاب سيبويه» تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون. الطبعة
الثانية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

— «الكتابة الصحيحة» للأستاذ زهدي جار الله. الأهلية للنشر والتوزيع
— بيروت ١٩٧٧ م.

— «كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي» لـ علاء الدين عبد
العزيز بن أحمد البخاري — ٧٢٤ هـ مصورة عن طبعة إسطانبول.

— «كشف الخفاء، ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة
الناس» لإسماعيل العجلوني. الطبعة الثالثة، تصوير بيروت عن طبعة
مصرية ١٣٥١ هـ.

— «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لـ كاتب چليبي مكتبة
الثنى. تصوير بيروت.

— «الكافية في علم الرواية» للخطيب البغدادي. تقديم المحدث محمد
الحافظ التيجاني. ومراجعة الأستاذين : عبد الحليم محمد عبد الحليم،
وعبد الرحمن حسن محمود مطبعة السعادة الطبعة الأولى.

«ل»

— «لباب الآداب» لأسماء بن منقد. تصوير دار الكتب العلمية. بيروت
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

— «لسان العرب» لـ ابن منظور — ٧١١ هـ دار صادر — بيروت
١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.

— «لمع الأدلة في أصول النحو» للأبناري. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

« م »

- « المثل السائر، في أدب الكاتب والشاعر » لضياء الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة. الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م. مكتبة نهضة مصر.
- « مجالس العلماء » للزجاجي. تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون. الكويت ١٩٦٢ م.
- « مجتمع الأمثال » لأحمد الميداني، حرقه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى الحلبي، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
- « مجتمع الروائد، ومنبع الفوائد » لنور الدين الهيثمي. طبع القدسي بالقاهرة. ١٣٥٣ هـ.
- « المحدث الفاصل بين الراوي والواعي » للرامهرمي. تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب. الطبعة الأولى. بيروت. دار الفكر ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م.
- « مختصر سنن أبي داود » للمنذري، ومعه « معلم السنن » للخطاطي. تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي. دار المعرفة. بيروت ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- « مدرسة الكوفة ومنهجها » للدكتور مهدي الخزومي. طبع مصطفى البالبي الحلبي ١٣٧٧ هـ.
- « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » للسيوطى. حرقه الأستاذة : محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. طبع عيسى البالبي الحلبي.
- « مراتب النحوين » لأبي الطيب اللغوى. حرقه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار نهضة مصر.
- « المستصفى من علم الأصول » للغزالى. مصورة عن طبعة بولاق.
- « مستند الإمام أحمد » الطبعة الثانية ١٣٩٨ / ١٩٧٨ المكتب الإسلامي بيروت.
- « المصباح المنير » للفيومى. تحقيق أستاذنا الدكتور عبد العظيم الشناوى. دار المعارف.

- « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » لعلي القاري، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- « معجم الأخطاء الشائعة » للأستاذ محمد العدناني. دار القلم للطباعة. لبنان — ١٩٧٣.
- « المعجم المفهرس لأنواع الحديث النبوى » عن الكتب الستة، وعن مسنن الدارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد. ترجمة ونظمها لفييف من المستشرقين، ونشره الدكتور فنسنت. صورة عن طبعة بربيل من مدينة ليدن سنة ١٩٣٦ — ١٩٦٩ م.
- « معجم مقاييس اللغة » لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون — مصورة في إيران.
- « مغني اللبيب عن كتب الأعaries » لابن هشام. تحقيق الدكتور مازن مبارك، والأستاذ محمد علي حمد الله — دار الفكر بدمشق ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
- « المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنى الرواية وألقابهم وأنسابهم » للأستاذ محمد طاهر بن علي الهندي. دار الكتاب العربي — بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- « مفتاح الدواوين الحديبية » (خاص بالكتب والأبواب الرئيسية) صنعة الدكتور محمود فجال (مخطوط).
- « مفتاح الصحيحين » (البخاري ومسلم) للحافظ محمد الشريف بن مصطفى التوقاري. مصورة بيروت عن الشركة الصحافية العثمانية سنة ١٣١٣ هـ.
- « مفتاح كنوز السنة » وضعه باللغة الإنكليزية الدكتور فنسنت، ونقله إلى اللغة العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي. مصورة : إدارة ترجمان السنة. لاهور ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » للسخاوي. تصحيح الأستاذ عبد الله محمد الصديق (الخانجي) بمصر ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م.
- « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية » للشاطبي — مخطوط بخمسة مجلدات مصورة، عند الدكتور طاهر مسعود..

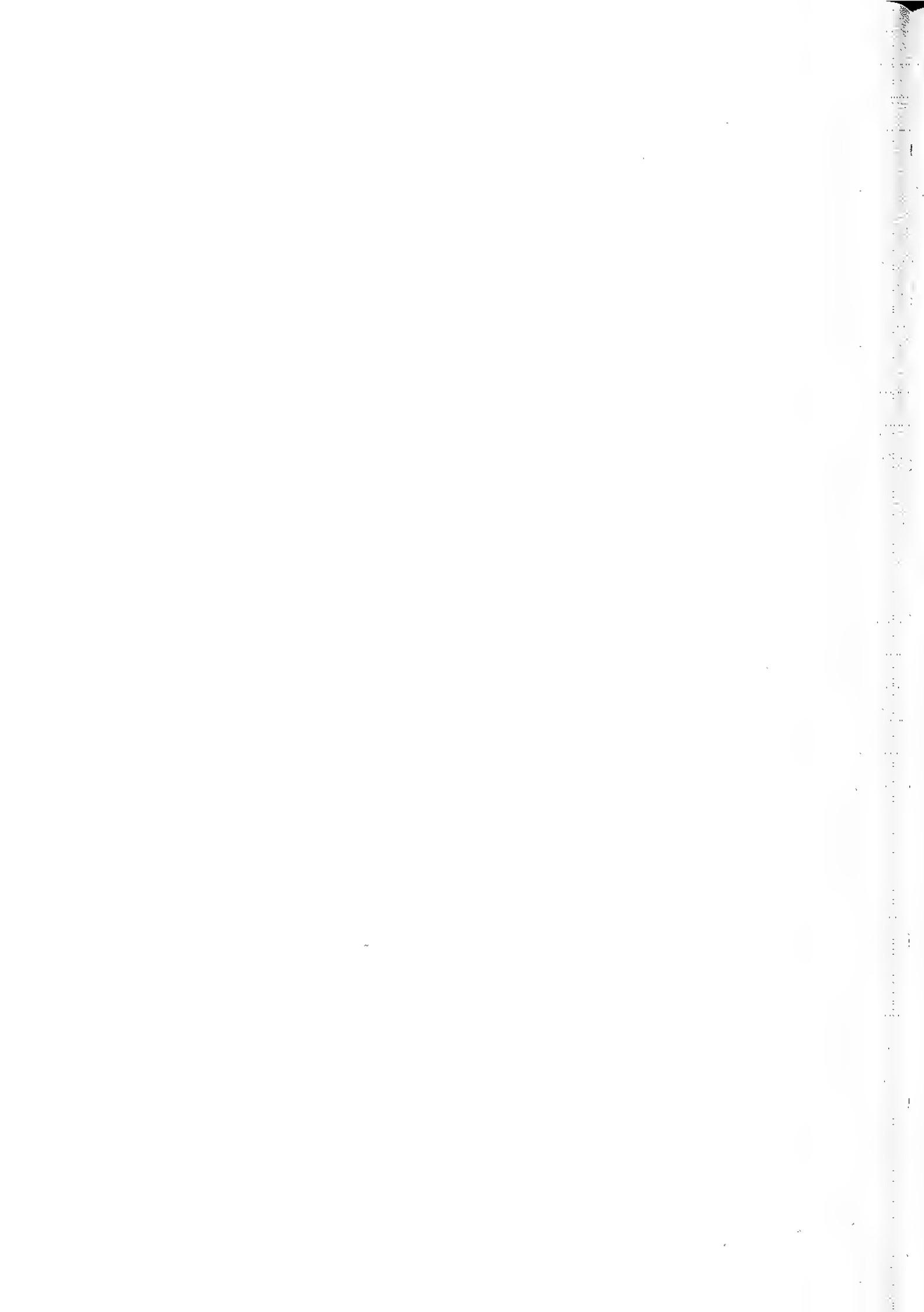
- « المقتصب » للمبرد — تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- « مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح » تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) مطبعة دار الكتب ١٩٧٤ م.
- « من تاريخ النحو » للأستاذ سعيد الأفغاني. دار الفكر.
- « منجد الطالبين » للأستاذ أحمد إبراهيم عمارة. الطبعة الأولى ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م مطبعة حجازي بالقاهرة — و « دليل المسجد » له. الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م. دار الطباعة الحمدية.
- « من قضايا اللغة والنحو » للدكتور أحمد مختار عمر — عالم الكتب ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.
- « المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد » لأبي اليمن مجير الدين عبد الرحمن العليمي — ٩٢٨ هـ، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ.
- « المواقفات في أصول الشرعية » للشاطبي، بشرح الشيخ عبد الله دراز. مصورة.
- « الموطأ » لمالك، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى الحلبي ١٣٧٠ هـ.
- « نـ »
- « النحو الوفي » للأستاذ عباس حسن. الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر.
- النشر في القراءات العشر » لابن الجوزي. دار الكتب العلمية، بيروت.
- « نصب الرأي لأحاديث الهدایة » لجمال الدين الزيلعي. الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ. المكتب الإسلامي. بيروت.
- « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » لكتانى. دار الكتب العلمية — بيروت.
- « النهاية في غريب الحديث والأثر » لمجد الدين ابن الأثير. تحقيق الدكتور محمود الطناحي، والأستاذ طاهر الرواوي. طبع عيسى الحلبي.
- « هـ »

- « همع الهوامع شرح جمع الجوامع » للسيوطى دار المعرفة — بيروت
- مصورة.

« و «

—
« الوسيط في علوم ومصطلح الحديث » ألفه الدكتور محمد محمد أبو
شهبة، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ م. جدة.

★ ★ ★ ★



Finally, I made a conclusion in which I stated the findings arrived at through my research work. The conclusion is followed by the Bibliography. In the present work I have therefore discussed the feature employed by grammarians, namely, the citation of *al-Hadīth*, as well as the subjects related to this feature, dealing with significant points of view on the subject. I have also studied a large number of sayings quoted by scholars explicating Ibn Mālik's *Alfiyyah*, paying full attention to authentication through established *Hadīth* references.

I beg pardon for any error I may have committed, for it is only human to err. But I do hope that the errors are few.

ABHA, 23 - 5 - 1402 H.

Dr. Mahmūd Fajjāl Bin Yūsuf

Translated by

Abdul-Latif Sheikh Ibrahim

Language Instructor

Faculty of Arabic & Social Sciences

A B H A

**Chapter 2 : Citation and Quotation of *al-Hadīth* :
Meaning of Quotation, Citation, and
Exemplification**

The above chapters and problems which I have studied are closely related to the question of Citation and Quotation from the Prophet's *Hadīth*. This subject falls within the scope of a thorough grammatical research and analysis. The conclusion finally reached is that it is out of the question that the Prophet or anyone of his *Sahābahs* (Companions), or of his followers, should have committed any solecism or grammatical error.

**PART TWO : A GRAMMATICAL STUDY OF THE PROPHET'S
SAYINGS MENTIONED IN MOST EXPLICATORY
WORKS OF *ALFIYYAT IBNI-MALIK* (*IBN MALIK'S
THOUSAND-LINE WORK*)**

This part falls into 38 grammatical categories dealing with 110 problems. The problems include quotations from the Prophet's *Hadīth*, as well as the justification for each quotation.

The sayings presented have been restricted to those mentioned in the following explicatory works of Ibn Malik's *Alfiyyah* :

1. *Sharhu Alfiyyati Ibni-Mālik* (*Explication of Ibn Mālik's Alfiyyah*) by Mohammad Ibni Mohammad, Ibni Mālik. Badrud-Dīn Ibni Jamal ud-Dīn (d. 680 H.)
2. *Tawdhīhul Maqāṣidi wal-Masālik bi-Sharhi Alfiyyati Ibni Mālik* (*Elucidation of Sharhu Alfiyyati Ibni Mālik*) by Al-Hasan Bin Qāsim Bin Abdullah Bin Ali Al-Murādi, known as Ibni Ummi Qāsim (d. 749 H.)
3. *Awdhahul Masālik ila Alfiyyati Ibni Mālik* (*The Most Lucid Approach to Alfiyyati Ibni Mālik*) by Abdullah Jamāl ud-Dīn, Abu Mohammad Ibni Hisham Al-Ansāri (d. 761 H.)
4. *Sharhu Ibni 'Aqil 'ala Alfiyyati Ibni Mālik* (*Ibn 'Aqil's Elucidation of Alfiyyati Ibni Mālik*) by Abdullah Ibni Abdur-Rahmān Ibni 'Aqil Al-Hashimy (d. 769 H.)
5. *Al-Maqāṣid ash-Shāfiyah fi Sharhil Khulasat Kāfiyah* (*Adequate Elucidation of the Succinct Abstract*) by Ibrahim Ibni Mūsa Al-Lakhmiy Al-Ghurnātiy, Abu Ishaq ash-Shātibiy (d. 790 H.)
6. *Sharhul Ushmūni 'ala Alfiyyati Ibni Mālik* (*Al-Ushmūniy's Elucidation of Alfiyyati Ibni Mālik*) by Nūr ud-Dīn, Ali Ibnu Mohammad, Abul-Hasan Al-Ushmūniy (d. c. 900 H.)

This work is divided as follows :

**PART ONE : A THOROUGH STUDY OF THE FEATURE OF CITING
THE PROPHET'S HADĪTH IN ARABIC GRAMMAR**

CATEGORY I : Introduction to Arabic Grammar

Chapter 1 : Command of the Arabic Language & Grammar is a Pre-Requisite for the Understanding of *Hadīth*

Chapter 2 : The Merit of Learning Grammar

Chapter 3 : Viewpoints of *Shari'ah* Scholars on Learning of Grammar

CATEGORY II : Introduction to the science of *Hadīth*

Chapter 1 : Definition of *al-Hadīth*;

Difference between *al-Hadīth* and *al-Khabar* and *al-Athar* (*Khabar* and *Athar* refer to what may be attributed to the Prophet or to *as-Sahābah*, i.e. his followers)

Chapter 2 : Recording of the Prophet's *Hadīth* : Clarification of a Misconception

CATEGORY III : The unique meticulousness of the narrators

Chapter 1 : Quality and Pre-Requisite for *al-Hadīth* Narration : Viewpoints of Scholars on « Meaning Narration »

Problem 1 : « Meaning » Narrator's Argument

Problem 2 : The Status of

- (a) an Abridged *Hadīth*;
- (b) Partial Narration of *Hadīth*;
- (c) Addition to a *Hadīth*.

Problem 3 : The Status of Breaking Down the Text of a *Hadīth*, and the Quotation of Individual Items of it under Different Classifications

Problem 4 : How to Avoid Solecism and Misconstruction in *al-Hadīth*

Problem 5 : Solecism and Misconstruction

Problem 6 : Elimination of Solecism by Correction of Error

Problem 7 : Adoption of the Narrator's Dialectal Form of Expression, even though Divergent from that of Standard Dialect

native speakers of Arabic). The second represents the sayings noted for their form of expression, which was the pre-occupation of the narrator. This is typically true of such sayings and maxims as intended to demonstrate the Prophet's eloquence — peace be upon him; sayings falling under this category could — according to this school — be cited.

A third category has been added by Mohammad al-Khadhir Husein (d. 1377 H.) This third category is virtually an elaboration of what is summed up by ash-Shātibiy. In *Majallat Majma' al-Lughal-Arabiyyah* (*The Arabic Language Council Magazine*) he has discussed the subject in a most scholarly way. His conclusion is that there are unequivocally six classifications of *al-Hadīth*, the citing of which for language and grammar raises no controversy :

- A. First, what is narrated for the purpose of exhibiting the Prophet's supreme eloquence and rhetoric;
- B. second, the sayings reported for worship purposes;
- C. third, what is reported to have been addressed to a particular Arab community in its own dialect;
(it is clear that in connexion with the above three classes the narrators have the form of expression in mind)
- D. fourth, the sayings reported by various narrators but having identical forms — whether the Prophet's form of expression, that of the Prophet's Companions, or that of his followers — for these all possessed a fluent command of the Arabic tongue;
- E. fifth, the sayings written down by such people as Mālik Ibn Anas, Abdul-Malek Bin Jurejj, and ash-Shāfi'i, who were brought up in a purely Arabic environment (where no language deterioration was noted);
- F. sixth, the sayings the narrators of which — like Ibn Sirīn, Ali Bin al-Madīnī, and Rājā Bin Haywah — were never known to have approved the « meaning narration » of a saying.

Furthermore, there are other conclusions dealt with in relevant places in this work. I have also dealt with several misconceptions and discussed a number of views, refuting some and substantiating others with pieces of evidence and proofs.

★ ★ ★ ★

Following this Introductory, the work includes an Introduction, in which mention is made of the Prophet's eloquence and rhetoric, the purpose being to make an introduction for the subject of citation from *al-Hadīth*, rather than to highlight these two merits of the Prophet's speech style, for he was far more eloquent than any other native speaker of Arabic.

their rejection, for meaning narration occurred only in the early period, both before *al-Hadīth* was recorded in books, and prior to the deterioration of the Arabic language - with the result being at most the substitution for a vocabulary item another item that could be equally valid for the purpose of citation.

Furthermore, the claim that there occurred instances of solecism in the Prophet's *Hadīth* is false, for such instances could be accounted for in terms of one of the grammatically correct varieties, or in terms of one of the lesser known Arabic dialects.

Again, the argument that among *al-Hadīth* narrators there were non-Arabs is of no great consequence, for this could equally apply to narrators of verse and prose — two varieties employed in citation — where we encounter a great number of non-Arabs. On the other hand, could anyone ever name a commendable narrator that might be grouped with Hammād, the narrator, who would tell lies, commit grammatical errors, and violate poetic rules ? Hammād, the narrator, has been reported by Kūfis to have committed over thirty errors in the letters of the Qur'ān , which he had momorized from the Holy Book. Nevertheless, these Kūfis — as well as those who followed their practices — never refrained from citing Hammād's narrations. Yet they did refrain from citing *al-Hadīth*.

It is surprising that *Nahwīs* (i.e. formal grammarians) should decline to make use of a source that has been fully exploited by *Iughawīs* (i.e. notional grammarians).

A person who has become acquainted with the critical approach of *al-Hadīth* narrators — with the procedures they had set up for any modification, with their pre-occupation with the narrator's truthfulness, and with their approach of renouncing narrations on the grounds of mere suspicion or shade of doubt — would maintain that admitting the possibility of a fully — qualified narrator telling a lie is almost next to impossible.

We would not justify the early scholars for not citing *al-Hadīth*, but it is their lack of practice of this magnificent branch of learning that has caused them to refrain from citing it.

The third tendency is the compromise position between permitting and refraining from citation. Of those who subscribe to this view the most prominent is Abu-Ishāq ash-Shātibiy (d. 790 H.), who distinguishes two categories of *Hadīth*. The first represents the sayings narrated with the narrator's primary attention given to meaning rather than form of expression (sayings falling under this category not having been cited by

three tendencies. The first view is that citation from the Prophet's *Hadīth* to substantiate Arabic grammar is perfectly valid. This position is supported by a number of grammarians like Ibn Kharūf (d. 209 H.), Ibn Mālik (d. 672 H.), and Ibn Hishām (d. 671 H.) This is by far the strongest position.

Ibn Mālik, considering *al-Hadīth* a source for grammatical reference, has allowed citation from it. Indeed, of all his contemporaries there is hardly anyone who has better claim for discriminating between true and false versions of *Hadīth* than Ibn Mālik himself, who is well-renowned among the Shafī'ite circles; it is through Ibn Mālik that As-Suyūṭī has narrated a number of the Prophet's sayings; it is Imām Yūnīnī, Ibn Jamā'ah, and other eminent Muslim leaders that were his Companions. His *Shawāhid at-Tawdhīh wat-Taṣḥīḥ li-Mushkīlat ij-Jāmi is-Sāḥīḥ* (*Elucidation and Explication of Problems in the True Hadīth Volume*) provides sufficient evidence that this scholar has pursued only that which falls within the scope of his specialization, and that he is trustworthy as regards the Prophet's sayings which he would take up or leave whenever the need for citation or quotation arises.

In description of the Prophet's eloquence and supreme command of the Arabic language, Ibn Hazm maintains that he-peace be upon him - « was no doubt more eloquent than imrū' al-Qays, ash-Shammākh, or al-Hasan al-Basriy, and was better versed in the vernacular than al-Asma'iyy, Abi-Ubeidah, or Abi- Ubeid.

Thus there would hardly be greater abberation than to make linguistic reference to the speech utterances of such men but not to the Prophet's particularly considering the fact that Allah has added to these utterances the infallibility, divine support, and truthfulness of a messenger.

The second position consists in the explicit rejection of quotation or citation from *al-Hadīth*. This position is held by a group of grammarians like Abi-Hayyān (d. 745 H.), Abil-Hasan Ibn Adh-Dhā'ē (d. 680 H.) As-Suyūṭī commended and made several references to these two, uncritically endorsing their statements (under the illusion that their views were illuminating) - without realizing how utterly futile their position was.

Those who subscribed to this second position had two pieces of evidence to put forward : (a) the possibility of a « meaning » narration ; (b) the occurrence of numerous instances of solecism, considering the fact that quite a number of narrators were non-Arabs and lacked the native command of Arabic grammar.

We contend that Aba-Hayyan and Ibn Adh-Dhā'ē are to blame for

**AL-HADITH AN-NABAWIY FIN-NAHWIL-'ARABIY
(THE PROPHET'S HADITH IN ARABIC GRAMMAR)**

By
Dr. Mahmud Fajjal

**Associate Professor of Arabic Grammar
Faculty of Arabic Language, Abha
The Islamic University of Imām Mōbammad Bin Saūd**

1403 H - 1983 A.D

ABSTRACT

While the holy *Qur'ān* is the primary source for Arabic grammar, *al-Hadīth* (the sayings of Prophet Mohammad) constitutes the secondary source, ranking immediately next to the holy *Qur'ān* as far as rhetoric and eloquence. To a Muslim, the Prophet's speech (peace be upon him) exhibits such eloquence and rhetoric as would by far excel those of any other Arab. This should be evident from the fact that he is Allah's messenger, with highly illuminating portents and most conspicuous proofs — a messenger upon whom has descended a strictly Arabic holy scripture, the *Qur'ān*.

As for the Arabic language of the Prophet's Companions and followers, it was marked by the fluency and naturalness of pure native Arabs, which later generations seem to lack. The later generations were in need of rules to govern their discourse.

In my book *The Prophet's Hadīth and Arabic Grammar* I have taken up the practice of citing and quoting from the Prophet's *Hadīth*, for *al-Hadīth* is considered a truly magnificent branch of knowledge. It is a branch of learning that would be given due attention only by a genuine scholar.

While *al-Hadīth* is uncontestedly the second source (next to the *Qur'ān*) for legislation and Arabic language, it is a standard reference for Arabic grammar according to two of the following three viewpoints; and it is my conviction that *al-Hadīth* will for ever remain a source for citation and quotation - side by side with the *Qur'ān* - a fact confirmed by the Prophet's own saying : « I have passed over to you two things with which you shall never go astray : Allah's Book, and my own tradition. »
(Reported by Abi-Hurayrah)

I have grouped the controversial views over citation from *al-Hadīth* into

AL-HADITH AN-NABAWIY FIN-NAHWIL-‘ARABIY (THE PROPHET’S HADITH IN ARABIC GRAMMAR)

By

Dr. Mahmud Fajjal

Associate Professor of Arabic Grammar

Faculty of Arabic Language, Abha

The Islamic University of Imam Mohammad Bin Saud